جـــامعة غـــرداية
كلية العلوم الاقتصادية، التّجارية وعلوم التّسيير
قســم العلوم المحاسبية والمالية

مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية

أطروحة دكتـوراه الطور الثالث ل.م.د في العلوم المالية والمحاسبية

ميـــــدان العلـــوم الاقتصاديـــة، التّجارية وعلوم التّسيير

الموسومة بالعنوان:

دور استخدام نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels

فـــــي فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنوك الجزائرية

–دراسة حالة البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2012 إلى 2018–

إعداد الطالب: بن مسعود عبد الله كمال

لجنة المناقشة:

أ.د مصيطفى عبد اللطيف	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	رئيســا
أ.د بلعور سليمان	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	مشرفـا ومقررا
د. عمي سعيد حمزة	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	مشرفا مساعدا
د.دوار براهيم	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	ممتحنا
أ.د طيبي حمزة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الاغواط	ممتحنا
أ.د مسعودي عبد الهادي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الاغواط	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021–2022

بسم الله الرحمن الرحيم

جـــامعة غـــرداية
كلية العلوم الاقتصادية، التّجارية وعلوم التّسيير
قســم العلوم المحاسبية والمالية

مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية

أطروحة دكتـوراه الطور الثالث ل.م.د في العلوم المالية والمحاسبية

ميـــــدان العلـــوم الاقتصاديـــة، التّجارية وعلوم التّسيير

الموسومة بالعنوان:

دور استخدام نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels

فـــــي فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنوك الجزائرية

–دراسة حالة البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2012 إلى 2018–

إعداد الطالب: بن مسعود عبد الله كمال

لجنة المناقشة:

أ.د مصيطفى عبد اللطيف	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	رئيســا
أ.د بلعور سليمان	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	مشرفـا ومقررا
د. عمي سعيد حمزة	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	مشرفا مساعدا
د.دوار براهيم	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	ممتحنا
أ.د طيبي حمزة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الاغواط	ممتحنا
أ.د مسعودي عبد الهادي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الاغواط	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021–2022

شكـــر وعـــرفان

" رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ "

سورة الاحقاف الآية 15

نحمد الله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ونشكره على نعمه ظاهرها وباطنها كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه الذي وفقنا وأعاننا على إنجاز هذا العمل ونسأله أن يرزقنا الإخلاص فيه فانه ولي ذلك والقادر عليه، ثم الصلاة على خير خلق الله محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه.

واعترافا بالفضل لأهله نتقدم بالشكر الجزيل إلى:

- الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور بلعور سليمان الذي قبل الاشراف على هذا العمل ولم يبخل علينا بتوجيهاته الرشيدة والسديدة.
- المشرف المساعد الدكتور عمي سعيد حمزة.

كما أشكر كل الأساتذة الذين ساعدوني في انجاز هذا العمل كل باسمه وأخص بالذكر:

- الدكتورة برنو سمية مدير مركزي بالبنك الوطني الجزائري(BNA).
- الدكتور عيساني عبد الوهاب مدير مركزي ببنك الجزائر (BA).

كما يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان إلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد أو حتى بكلمة طيبة أو بدعوة في ظهر الغيب.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم:

" وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ "

سورة التوبة، الآية 105

-إلى الوالدين الكريمين.
-إلى زوجتي العزيزة واولادي حفظهم الله.
-الى اخوتي ا لأعزاء.
- الى روح عمي الشيخ رحمه الله.
- الى كل الاقارب.
-إلى جميع الأصدقاء كل باسمه.
-إلى الذين وفرّوا لي كل ما أحتاجه في سبيل البحث العلمي.
-الى كل طالب علم.

إليهم جميعاً أهدي هذا العمل.

ملخص

تسعى هذه الدراسة إلى البحث في مدى أهمية ونجاعة نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS ومدى مساهمة قياس ومراقبة المخاطر والنتائج وفق هذا النظام في تفعيل نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري، من خلال تكريس مبدأ الرقابة الذاتية والآنية ومحاولة القضاء على الفارق الزمني وتفاقم المخاطر وصولا إلى نتائج من شأنها مساعدة إدارة البنك محل الدراسة في تطبيق واعتماد أداة دائمة وفعالة.

وكان ذلك عن طريق انشاء مصفوفات لتصنيف البنك حسب كل مؤشر من CAMELS وربطها بمستوى فعالية نظام الرقابة الداخلية به حسب المتطلبات الواردة في نظام بنك الجزائر رقم 08/11.

وقد تم الاعتماد في ذلك على التقارير السنوية للتسيير الموجهة لمجلس الإدارة بالإضافة لموقع البنك على النت في استخلاص البيانات الخاصة به للفترة الممتدة من 2012 الى 2018.

حيث توصلت الدراسة إلى أن نظام التنقيط المصرفي المطبق في الجزائر والمستوحى كليا من نظام CAMELS يؤدي دورا مهما في الحكم على مستوى فعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة، حيث ان التصنيف المتحصل عليه بخصوص مؤشر كفاية رأس المال (**C**) يظهر أن نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري يعتبر فعالا إلى حد ما مع إدارة مرضية للأموال والأصول وتحكم مرضي في المخاطر والحوكمة، على حين ان التصنيف المتحصل عليه بخصوص جودة الأصول (**A**) أظهر أن نظام الرقابة الداخلية متوسط الفعالية مع احترام نسبي للحدود المسطرة والإجراءات الداخلية، مع وجود عيوب على مستوى إدارة كل من مخاطر (القرض والتركيز وعدم السداد) والمخاطر العملياتية والقانونية إضافة لعدم احترام للإجراءات الداخلية، كما أظهر التصنيف المتحصل بخصوص مؤشر السيولة (**L**) أن نظام الرقابة الداخلية بالبنك شهد مستويات مختلفة مرورا من المستوى المتوسط الفعالية في بداية المدة وصولا إلى أدنى مستوى له مع إدارة سيئة في سنة 2016 ليستقر عند المستوى المتوسط الفعالية في نهاية المدة كنتاج عن إدارة غير مرضية للأموال والأصول مع تحكم أقل من المرضي في السيولة والملزم بها في المادة 02 وفي متطلبات الباب الاول والثالث من النظام 08/11.

الكلمات المفتاحية: نظام الرقابة الداخلية، كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة، ربحية، سيولة، حساسية مخاطر السوق، نظام 08/11، SNB

Abstract:

The current study seeks to investigate the importance and efficiency of the American banking evaluation system (CAMELS), as well as its contributions in measuring and controlling risks and results in activating an internal control system at the National Bank of Algeria. Through devoting the principle of immediate self-monitoring in a try to eliminate the time difference between supervisory control and self-monitoring. The aim is to reach results that will enable the bank administration to apply and adopt a permanent and effective system .

This was done through forming matrices to classify the bank depending on each indicator from CAMELS system, and linking it to the level of effectiveness of the internal control system according to the requirements contained in the Algerian Bank system No. 08/11 .

We used the annual management reports submitted to the board of directors, and its website, to extract data for the period from 2012 to 2018.

The present study showed that the banking rating system applied in Algeria, which completely inspired by the CAMELS, plays an important role in judging the level of effectiveness of the internal control system in the National Bank of Algeria. The rating obtained from the capital adequacy index (**C**) shows that the internal control system in the National Bank of Algeria is considered effective to some extent with satisfactory management of funds and assets and satisfactory control of risks and governance. While the rating obtained from the quality of assets, (**A**) showed that the internal control system was moderately effective with relative respect to the established limits and internal procedures. It was also accompanied by defects at the level of risks management concerning loans, concentration and non-payment, and operational and legal risks. In addition to a lack of respect for internal procedures. The rating obtained from the liquidity index (**L**) also showed that the bank's internal control system witnessed different levels, passing from the average level of effectiveness at the beginning of the period to its lowest level with poor management in 2016. Eventually, reaching a medium level of effectiveness at the end of the period as a result of unsatisfactory management for funds and assets with less control over liquidity that was stated in Article 02 and in the requirements of Part One and Three of Regulation 11/08.

Keywords: internal control system, capital adequacy, asset quality, management quality, profitability, liquidity, sensitivity to market risks, regulation 11/08, SNB.

الفهرس

مقدمة ..... ص

الفصل الأول: أدبيات نظرية حول نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS 1

تمهيـد: 23

المبحث الأول: ماهيـة نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS 24

المطلب الأول: تعريف نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS 24

المطلب الثاني: نشأة وتطور نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS 26

المطلب الثالث: أهمية نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS 31

المطلب الرابع: مميزات وخصائص نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS 31

المطلب الخامس: سلبيات نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS 32

المبحث الثاني: مؤشرات نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS 34

المطلب الأول: مؤشر كفاية رأس المال (Capital Adequacy Ratio) 34

المطلب الثاني: مؤشرات قياس جودة الأصول (Asset Quality Ratio) 47

المطلب الثالث: مؤشر قياس جودة الإدارة (Manangement quality ratio) 55

المطلب الرابع: مؤشر قياس جودة الربحية (Earning Quality Ratio) 60

المطلب الخامس: مؤشرات قياس جودة السيولة Liquidity Quality ratios 64

المطلب السادس: مؤشرات قياس الحساسية اتجاه مخاطر السوق 71

المبحث الثالث: كيفية استخدام نظام التقييم المصرفي CAMELS 75

المطلب الأول تصنيف البنوك حسب نظام التقييم المصرفي CAMELS 75

المطلب الثاني الإجراءات الرقابية التي يجب اتخاذها بناء على درجة التصنيف 76

خلاصة الفصل:..... 77
الفصل الثاني: أدبيات نظرية حول نظام الرقابة الداخلية وفعاليته بالبنوك 78
المبحث الأول: مفهوم نظام الرقابة الداخلية وأهميته..... 80
المطلب الأول: مفهوم نظام الرقابة الداخلية وتطوره التاريخي..... 80
المطلب الثاني: أهداف وأهمية نظام الرقابة الداخلية 86
المطلب الثالث: مقومات وحدود نظام الرقابة الداخلية 90
المبحث الثاني: نظام الرقابة الداخلية العناصر والمرتكزات والخصائص 97
المطلب الأول: عناصر نظام الرقابة الداخلية 97
المطلب الثاني: خصائص نظام الرقابة الداخلية 101
المطلب الثالث: مكونات نظام الرقابة الداخلية..... 102
المبحث الثالث: فعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنوك 118
المطلب الأول: مفهوم فعالية نظام الرقابة الداخلية..... 118
المطلب الثاني: أنواع نظام الرقابة الداخلية الفعال ومقوماته..... 122
المطلب الثالث: طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية ومعايير فعاليته 125
خلاصة الفصل:..... 134
الفصل الثالث: تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنك الوطني الجزائري باستخدام نظام CAMELS 136
المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري. 138
المطلب الأول: البطاقة التعريفية للبنك الوطني الجزائري 138
المطلب الثاني: واقع نظام الرقابة الداخلية في البنك الوطني الجزائري قبل صدور النظام **08/11** 152

المطلب الثالث: واقع نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري بعد صدور النظام 08/11 156

المبحث الثاني: تطبيق نظام التقييم المصرفي على البنك الوطني الجزائري 160

المطلب الاول: نظام التنقيط المصرفي المعتمد في الجزائر 160

المطلب الثاني: قياس وتصنيف مؤشرات (كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة الادارة).... 167

المطلب الثالث: قياس وتصنيف (جودة الربحية، جودة السيولة، الحساسية اتجاه مخاطر السوق) وفق نظام التقييم المصرفي بالبنك الوطني الجزائري. 202

المبحث الثالث: نظام التقييم المصرفي ودوره في فعالية نظام الرقابة الداخلية. 235

المطلب الأول: أوجه الدعم التي يقدمها نظام CAMELS لنظم الرقابة الداخلية العالمية. 235

المطلب الثاني: نظام التقييم المصرفي وفعالية نظام الرقابة الداخلية حسب نموذج بنك الجزائر المقرر في النظام 08/11: 238

المطلب الثالث: دور نتائج مؤشرات نظام التقييم المصرفي في فعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري: 248

خلاصة الفصل:..... 275

خاتمـــــة..... 277

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-01)	تشكيلة الأموال الخاصة (مقام المؤشر) وفقا لمتطلبات لجنة بازل I	38
(1-02)	أوزان المخاطرة (معامل الترجيح) المرجحة للأصول حسب لجنة بازل I	39
(1-03)	معاملات التحويل للالتزامات خارج الميزانية حسب مقررات بازل I	39
(1-04)	تركيبة رؤوس أموال المصارف الجديدة والمطلوبة في ظل إطار بازل III	44
(1-05)	تطور قياس كفاية رأس المال حسب لجان بازل الثلاثة	46
(1-06)	محددات الربحية في المصارف	61
(1-07)	آجال تطبيق نسبة تغطية السيولة قصيرة الأجل	70
(1-08)	قياس الحساسية اتجاه مخاطر السوق	74
(1-09)	تصنيف البنوك حسب نظام التقييم المصرفي	75
(1-10)	الاجراء الوقائي الواجب اتخاذه بناء على مخرجات التصنيف الكلي للبنك	76
(2-01)	مكونات نظام الرقابة الداخلية وفق نموذج COSO	106
(2-02)	مكونات نظام الرقابة الداخلية في المصارف وفق إطار لجنة بازل II سنة 1998	109
(2-03)	مكونات نظام الرقابة الداخلية حسب نظام بنك الجزائر رقم 08/11	117
(3-01)	أوجه التشابه بين نظامي CAMELSوSNB	161
(3-02)	الحالات الممكنة لتقييم وتصنيف مؤشر كفاية رأس المال	167
(3-03)	المعطيات المساعدة في حساب كفاية رأس المال بالبنك الوطني الجزائري	168
(3-04)	تصنيف نسبة الرافعة المالية بالبنك الوطني الجزائري	170
(3-05)	تصنيف ملاءة رأس مال البنك الوطني الجزائري	173
(3-06)	تصنيف نسبة التزامات التمويل	175

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(3-07)	الحالات الممكنة لتقييم وتصنيف مؤشر جودة الأصول	176
(3-08)	تصنيف نسبة المستحقات ذات المخاطر الممكنة	178
(3-09)	تصنيف نسبة المستحقات ذات المخاطر العالية	180
(3-10)	تصنيف نسبة المستحقات المتعثرة	182
(3-11)	تصنيف معامل تركز الأصول الموجهة للقطاع الخاص	185
(3-12)	تصنيف معامل تركز الأصول الموجهة للقطاع العام	187
(3-13)	تصنيف نسبة الالتزامات لخارج الميزانية	189
(3-14)	تصنيف نسبة تغطية المؤونات المكونة للأصول المصنفة	191
(3-15)	معطيات مساعدة في حساب (WCR)	193
(3-16)	تصنيف نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر (WCR)	195
(3-17)	تصنيف نسبة الأصول المصنفة الاجمالية (TCR)	197
(3-18)	الحالات الممكنة لتقييم وتصنيف مؤشر جودة الإدارة	198
(3-19)	المعطيات المساعدة في قياس جودة الإدارة بالبنك الوطني الجزائري BNA	199
(3-20)	تصنيف معامل تكلفة المستخدمين	201
(3-21)	الحالات الممكنة لتقييم وتصنيف مؤشر جودة الربحية	202
(3-22)	تصنيف معدل العائد على اجمالي الأصول (ROA)	205
(3-23)	تصنيف معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)	207
(3-24)	تصنيف نسبة الكفاءة التشغيلية (POE)	209
(3-25)	تصنيف معدل توزيعات الارباح (DPR)	211

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(3-26)	تصنيف معدل استقرار العوائد(RSR)	213
(3-27)	الحالات الممكنة لتقييم وتصنيف مؤشر جودة السيولة	214
(3-28)	تصنيف معامل السيولة القانونية	216
(3-29)	تصنيف نسبة التوظيف (CDR)	219
(3-30)	تصنيف معامل القدرة على التمويل	221
(3-31)	معطيات مساعدة في حساب نسبة تغطية السيولة قصيرة الأجل (LCR)	222
(3-32)	تصنيف نسبة تغطية السيولة قصيرة الأجل (LCR)	224
(3-33)	قياس نسبة التمويلات الى اجمالي الأصول	226
(3-34)	الحالات الممكنة لتقييم وتصنيف مؤشر حساسية أصول البنك اتجاه مخاطر السوق	227
(3-35)	المعطيات المساعدة في قياس نسبة الفجوة (GAP)	228
(3-36)	تصنيف الوضعية الحالية لنسبة الفجوة (GAP)	230
(3-37)	بيانات مساعدة في قياس التقلبات في أسعار الأوراق المالية	230
(3-38)	تصنيف نسبة التقلبات في أسعار الأوراق المالية.	232
(3-39)	تصنيف أنظمة قياس مخاطر السوق	233
(3-40)	تصنيف بخصوص إدارة الأصول والخصوم (ALCO)	234
(3-41)	مصفوفة دعم مكونات نظام CAMELS لفعالية الرقابة الداخلية حسب نموذج لجنة COSO	236
(3-42)	مصفوفة دعم مكونات نظام CAMELS لفعالية الرقابة الداخلية حسب مبادئ لجنة بازل II	237

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(3-43)	مصفوفة دعم مؤشر كفاية رأس المال لفعالية الرقابة الداخلية حسب نموذج بنك الجزائر	239
(3-44)	مصفوفة دعم مؤشر جودة الأصول لفعالية الرقابة الداخلية حسب نموذج بنك الجزائر	240
(3-45)	مصفوفة دعم مؤشر جودة الادارة لفعالية الرقابة الداخلية حسب نموذج بنك الجزائر	242
(3-46)	مصفوفة دعم مؤشر جودة الربحية لفعالية الرقابة الداخلية حسب نموذج بنك الجزائر	243
(3-47)	مصفوفة دعم مؤشر جودة السيولة لفعالية الرقابة الداخلية حسب نموذج بنك الجزائر	245
(3-48)	مصفوفة دعم مؤشر الحساسية لمخاطر السوق لفعالية الرقابة الداخلية حسب نموذج بنك الجزائر	246
(3-49)	مصفوفة كفاية رأس المال (C) وفعالية نظام الرقابة الداخلية	248
(3-50)	ملخص قياس وتصنيف النسب المكونة لمؤشر كفاية رأس المال وفعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري	250
(3-51)	مصفوفة جودة الأصول البنكية (A) وفعالية نظام الرقابة الداخلية	252
(3-52)	ملخص قياس وتصنيف النسب المكونة لمؤشر جودة الأصول وفعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري	254
(3-53)	مصفوفة جودة الادارة (M) وفعالية نظام الرقابة الداخلية	257

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(54-3)	ملخص قياس وتصنيف النسب المكونة لمؤشر جودة الإدارة وفعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري	259
(55-3)	مصفوفة جودة الربحية البنكية (E) وفعالية نظام الرقابة الداخلية	261
(56-03)	ملخص قياس وتصنيف النسب المكونة لمؤشر جودة الربحية وفعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري	263
(57-3)	مصفوفة جودة السيولة البنكية (L) وفعالية نظام الرقابة الداخلية	265
(58-3)	ملخص قياس وتصنيف نسب تحليل جودة السيولة وفعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري	267
(59-3)	مصفوفة مؤشر حساسية أصول البنك اتجاه مخاطر السوق(S) وفعالية نظام الرقابة الداخلية	269
(60-3)	ملخص قياس وتصنيف النسب المكونة لمؤشر حساسية أصول البنك اتجاه مخاطر السوق وفعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري	271
(61-3)	ملخص التصنيف الكلي لمؤشرات نظام التقييم المصرفي وفعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري	273

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	مكونات نظام CAMELS	28
(2-1)	التطور التاريخي لنظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS	30
(3-1)	ركائز لجنة بازل II لقياس CAR	40
(4-1)	المخاطر الإضافية طبقا للمعايير المقترحة في بازل II، وطرق قياسها	42
(5-1)	الركائز الثلاث لمعايير كفاية رأس المال الواردة في اتفاقية بازلIII	46
(1-2)	مراحل تطور الرقابة الداخلية وأهم ملامح كل مرحلة من 1936 إلى2013	85
(2-2)	مقومات نظام الرقابة الداخلية	95
(3-2)	عناصر نظام الرقابة الداخلية	100
(4-2)	فعالية نظام الرقابة الداخلية المصرفية في الجزائر	119
(5-2)	طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية وفق النموذج الجزائري	128
(01-3)	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA	144
(02-3)	مكونات مديرية تسيير المخاطر بالبنك الوطني الجزائري	154
(03-3)	مكونات مديرية الإشراف على الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري	155
(04-3)	مكونات مديرية المطابقة بالبنك الوطني الجزائري	156
(05-3)	مكونات نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري	157
(06-3)	مقارنة مكونات الرقابة الداخلية بالبنك وما ورد في النظام 08/11	158
(07-3)	منحنى تطور نسبة الرافعة المالية بالبنك الوطني الجزائري	169
(08-3)	منحنى تطور ملاءة رأس مال البنك الوطني الجزائري	171
(09-3)	منحنى تطور التزامات التمويل بالبنك الوطني الجزائري	174

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(3-10)	نسبة المستحقات ذات المخاطر الممكنة	177
(3-11)	نسبة المستحقات ذات المخاطر العالية	179
(3-12)	نسبة المستحقات المتعثرة	181
(3-13)	معامل تركز التمويلات الموجهة للقطاع الخاص	183
(3-14)	نسبة معامل التمويلات الموجهة للقطاع العام	186
(3-15)	نسبة الالتزامات لخارج الميزانية	188
(3-16)	نسبة تغطية المؤونات للأصول المصنفة	190
(3-17)	نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر (WCR)	194
(3-18)	نسبة الأصول المصنفة الاجمالية (TCR)	196
(3-19)	معامل تكلفة المستخدمين	200
(3-20)	معدل العائد على اجمالي الأصول (ROA)	203
(3-21)	معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)	206
(3-22)	نسبة الكفاءة التشغيلية (POE)	208
(3-23)	معدل توزيعات الارباح (DPR)	210
(3-24)	قياس معدل استقرار العوائد(RSR)	212
(3-25)	معامل السيولة القانونية	215
(3-26)	نسبة التوظيف(CDR)	217
(3-27)	معامل القدرة على التمويل	220
(3-28)	نسبة تغطية السيولة قصيرة الأجل(LCR)	223

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(3-29)	نسبة التمويلات الى اجمالي الأصول	225
(3-30)	الوضعية الحالية لنسبة الفجوة (GAP)	229
(3-31)	نسبة التقلبات في أسعار الأوراق المالية.	231
(3-32)	منحنى التصنيف الكلي لمؤشر كفاية رأس المال(C) وفعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري	251
(3-33)	منحنى التصنيف الكلي لمؤشر جودة الأصول(A)وفعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري	255
(3-34)	منحنى التصنيف الكلي لمؤشر جودة الادارة (M)وفعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري	2260
(03-35)	منحنى التصنيف الكلي لمؤشر جودة الربحية(E)وفعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري	264
(3-36)	منحنى التصنيف الكلي لمؤشر جودة السيولة (L)وفعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري	268
(3-37)	منحنى التصنيف الكلي لمؤشر حساسية أصول البنك اتجاه مخاطر السوق (S) وفعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري	272
(3-38)	منحنى التصنيف الكلي لمؤشرات نظام التقييم المصرفي وفعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري.	274

قائمة الرموز والاختصارات

الاختصار / الرمز	التفسير/المعنى
CAMELS	نظام التقييم المصرفي الامريكي
SNB	نظام التنقيط المصرفي
UFIRS	نظام تصنيف المؤسسات المالية الموحدة
FFIEC	المؤسسة الأمريكية الفدرالية لمراقبة المؤسسات المالية
EWS	نظام الإنذار المبكر
CAR	كفاية رأس المال
RWA	الموجودات المرجحة بالمخاطر
FDIC	مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية
BGFRS	مجلس محافظي النظام الاحتياطي الفدرالي الأمريكي
NPLs	الأصول غير العاملة
USAID	المنظمة الأمريكية للتنمية
AIA	منظمة التأمين الأمريكية الدولية
PFU	خطط التمويل الطوارئ
DGAP	الفجوة الزمنية
BNA	البنك الوطني الجزائري
LR	الرافعة المالية
FPP	رأس المال الاساسي

مقدمة

توطئـــة:

تكتسي المصارف أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد، وتشكل مجتمعةً العنصر الرئيس في توطيد الثقة بسياسات الدول ورعايتها للمصالح الاقتصادية، حيث بدأت بتجميع معظم مدخرات المجتمع وتحويلها لمصدر هام لإشباع الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة وتقديم الخدمات المصرفية على اختلاف أنواعها بالعملة الوطنية أو الصعبة، لتصل مع الزمن إلى درجة كبيرة من التطور والتعقد تستدعي مواكبة مماثلة في ادارتها والمحافظة عليها.

أمام تزايد ممارسات إدارة المخاطر وتفاقم مخاطر الأزمات المالية والمصرفية الشاملة، بدأ التفكير قواعد آمنة وآليات مشتركة لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البنوك، حيث شهدت المنظومة المصرفية العالمية عموما والأمريكية خصوصا تسارعا كبيرا على مستوى القوانين والمبادئ الرقابية، إذ تم وضع في نوفمبر 1979 من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي نظام للتقييم والانذار المبكر مرتكز على تقييم ومراقبة البنوك الخاضعة له وفق أداء خمسة مؤشرات، والذي سرعان ما تم تطويره من قبل مجلس فحص المؤسسات المالية الفيدرالية في عام 1996 بإضافة مؤشر سادس له ليصبح بشكله الحالي والمعروف بنظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS، يهدف إلى اكتشاف أوجه الخلل المالي في نشاط البنوك في وقت مبكر يمكنها في حال اتخاذ الإجراءات التصحيحية العاجلة وتفادي تعرضها لمشاكل مالية عاصفة تؤدي إلى انهيارها أو افلاسها. لتتلاحق بعدها القوانين والتشريعات والتكتلات العالمية على غرار مبادئ واطر لجان بازل المتوالية، بسبب الفضائح المالية التي حدثت وعلى رأسها أزمة الرهن العقاري التي بدأت نتيجة للضغط المفرط في تقييم عناصر خارج الميزانية، مما أدى إلى عدم القدرة على استيعاب الخسائر والانهيارات المتوالية لكبرى البنوك العالمية نتيجة لعدم التحكم في خطر العدوى.

استجابة ومواكبة للتغيرات الحاصلة، ومن خلال سعيه لاستخدام أحدث وأحسن الممارسات عالميا، فقد أقدم بنك الجزائر في إطار الرقابة الإشرافية والاحترازية إلى اعتماد وتطوير طريقة شاملة، اطلق عليها اختصارا بنظام التنقيط المصرفي (SNB) والتي تتم عن طريق الفحص الميداني للبنوك الخاضعة للتفتيش بواسطة قياس ومراقبة ستة مؤشرات مالية وغير مالية عكس النماذج الأخرى، والتي تقوم على تقييم مؤشرات أداء وملاءة المصارف والمؤسسات المالية عن طريق إعطائها علامة ثم البحث في مسببات العجز واقتراح مستوى ودرجة التقويم لنقاط الضعف إن وجدت.

بالمقابل وعلى مستوى آخر، وباعتبار أن الرقابة الداخلية في البنوك تمثل جزءا أساسيا من الرقابة المصرفية الشاملة وخط الدفاع الأول الذي يساهم في اكتشاف أية أخطاء أو انحرافات قبل وقوعها بهدف تجنبها، فقد سعت مختلف الهيئات الإشرافية المصرفية بما فيها لجنة بازل إلى تطوير نماذج للرقابة الداخلية خاصة بها، كما سعى بنك الجزائر بدوره إلى تكريس أنظمة رقابية فعالة من خلال ايجاد مضمون للرقابة الداخلية التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية إقامتها

لاسيما فيما تعلق بالأنظمة الخاصة بتقدير وتحليل المخاطر، والأنظمة الخاصة بمراقبتها والتحكم فيها، والذي تم تحديده بصفة تمهيدية وكأول اصدار في النظام 03/02 المؤرخ في 14 نوفمبر 2002، ليتم الغاؤه وتعويضه بعد تسع سنوات من التطبيق، بالنظام 08/11 والمؤرخ في 28 نوفمبر 2011 والذي جاء بأوامر صارمة وملزمة للبنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر لتأسيس أنظمة فعالة وعصرية للرقابة الداخلية تمكنها من تقدير وتقييم مخاطرها بشكل ذاتي وموضوعي وصولا للتحكم فيها وتهدف إلى المحافظة على الأصول والاستعمال الفعال للموارد إضافة إلى فرض معايير للعمل وقواعد محاسبية دقيقة وموثوقة.

1. إشكالية الدراسة:

إن الاشكالية الأساسية التي تطرحها هاته الدراسة تكمن في الدور الذي يمكن أن يحققه قياس ومراقبة النتائج والمخاطر المصرفية وصولا إلى التحكم فيها وحسن ادارتها في إطار تفعيل متطلبات الإطار التشريعي للرقابة الداخلية المصرفية الأخير الذي أصدره بنك الجزائر بتاريخ 28 نوفمبر 2011 تحت رقم 08/11 عن طريق الاستفادة من مخرجات نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS كونه أحد الوسائل الرقابية المباشرة والشاملة، وبالتالي فانه يمكن بلورة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

- **ما هو دور نظام التنقيط المصرفي المطبق في الجزائر والمستوحى كليا من نظام CAMELS في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2018؟**

ويتفرع السؤال الرئيسي إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو نظام التقييم المصرفي المعتمد في الجزائر؟
- هل يلزم بنك الجزائر البنوك التجارية بإنشاء نظام للرقابة الداخلية وما هو الإطار التشريعي له؟
- ما هو دور مؤشر كفاية رأس المال (**C**) في فعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري؟
- ما هو دور مؤشر جودة الأصول (**A**) في فعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري؟
- ما هو دور مؤشر جودة الادارة (**M**) في فعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري؟
- ما هو دور مؤشر جودة الربحية (**E**) في فعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري؟
- ما هو دور مؤشر جودة السيولة (**L**) في فعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري؟
- ما هو دور مؤشر الحساسية اتجاه مخاطر السوق (**S**)في فعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري؟

2. فرضيات الدراسة:

حتى نستطيع الإجابة على الإشكالية المطروحة لابد من صياغة الفرضيات التي قسمناها الى فرضية رئيسية وفرضيات ثانوية كالتالي:

الفرضية الرئيسية:

- يؤدي نظام التنقيط المصرفي المطبق في الجزائر والمستوحى كليا من نظام **CAMELS**دورا مهما في الحكم على مستوى فعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة من خلال الكشف عن حدود مؤشراته المرتبطة بمستوى الفعالية.

الفرضيات الثانوية:

تندرج تحت الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- يستخدم بنك الجزائر من خلال اشرافه على البنوك التجارية على نظام للتقييم مستوحى كليا من نظام CAMELS؛
- يتم إلزام البنوك التجارية باعتماد نظام للرقابة الداخلية بها من خلال نظام بنك الجزائر 08/11؛
- يؤدي قياس ومراقبة مؤشر كفاية رأس المال (**C**) دورا مهما في فعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري من خلال الكشف عن مدى الالتزام بالحدود والاهداف المرتبطة بكفاءة رأس المال ضمن متطلبات نظام بنك الجزائر 08/11؛
- يؤدي قياس ومراقبة مؤشر جودة الأصول (**A**) دورا مهما في فعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري من خلال الكشف عن مدى الالتزام بالحدود والاهداف المرتبطة بجودة الأصول ضمن متطلبات نظام بنك الجزائر 08/11؛
- يؤدي قياس ومراقبة مؤشر جودة الادارة (**M**) دورا مهما في فعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري من خلال الكشف عن مدى الالتزام بالحدود والاهداف المرتبطة بجودة الادارة ضمن متطلبات نظام بنك الجزائر 08/11؛
- يؤدي قياس ومراقبة مؤشر جودة الربحية (**E**) دورا مهما في فعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري من خلال الكشف عن مدى الالتزام بالحدود والاهداف المرتبطة بجودة الربحية ضمن متطلبات نظام بنك الجزائر 08/11؛
- يؤدي قياس ومراقبة مؤشر جودة السيولة (**L**) دورا مهما في فعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري من خلال الكشف عن مدى الالتزام بالحدود والاهداف المرتبطة بجودة السيولة ضمن متطلبات نظام بنك الجزائر 08/11؛

- يؤدي قياس ومراقبة مؤشر الحساسية اتجاه مخاطر السوق (**S**) دورا مهما في فعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري من خلال الكشف عن مدى الالتزام بالحدود والاهداف المرتبطة بالحساسية اتجاه مخاطر السوق ضمن متطلبات نظام بنك الجزائر 08/11.

3. مبررات اختيار الموضوع:

- **مبررات موضوعية:** هناك عدة أسباب موضوعية لاختيار هذا الموضوع نذكر منها:

- حداثة موضوع الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في البنوك وتزايد الأبحاث حوله محليا وعالميا؛
- الوقوف عن كثب على واقع الرقابة الداخلية بالجزائر عموما وفي أحد أهم وأعرق البنوك العمومية الجزائرية خصوصا؛
- اختيار موضوع التقييم المصرفي وعلاقته بنظام الرقابة الداخلية يعتبر إثراء للمكتبة الجامعية ومرجعا للباحث والطالب؛
- تقديم تصور جديد على كيفية الاستفادة من نظام التنقيط المصرفي CAMELS في عملية الرقابة الداخلية الدائمة بالمصارف؛
- التعرف على أحد أهم النماذج الرائدة في التقييم المصرفي عالميا وما يقدمه من حلول وتوصيات؛
- قلة الدراسات التي ربطت المتغيرين وهو ما يعبر عن حداثة الموضوع وأهميته؛
- المساهمة في النقاشات والملتقيات حول موضوع الرقابة الداخلية المصرفية ونماذج تفعيله.

- **مبررات ذاتية:**

- اكتساب خبرة مهنية سابقة في المجال المصرفي عموما وبالبنك محل الدراسة خصوصا؛
- الرغبة الشديدة في تناول موضوع الرقابة الداخلية وقياس ومراقبة المخاطر والنتائج البنكية التي تمثل أهم قواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية؛
- محاولة الخوض بعمق في مجال فعالية الرقابة الداخلية باعتبارها من المواضيع الهامة والحيوية؛
- الميول للبحث في المجال البنكي ومحاولة اسقاطه على التخصص المالي والمحاسبي.

4. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- تحديد دور نظام التنقيط المصرفي المطبق في الجزائر في تفعيل نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري ضمن تكريس مبدأ الرقابة الذاتية والآنية؛
- القضاء على الفارق الزمني في عملية الرقابة بين الرقابة الإشرافية والرقابة الذاتية؛
- التعرف على واقع ومتطلبات نظام الرقابة الداخلية لدى البنوك التجارية الجزائرية؛
- التعرف عن حدود مؤشرات نظام التنقيط المصرفي التي تجعل من نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري فعالا؛

- التفصيل والتدقيق في قياس ومراقبة النسب المكونة لمؤشرات نظام التنقيط المصرفي بالبنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة؛
- تحديد وضعية البنك الوطني الجزائري بالنسبة لكل مؤشر لمعالجة الاختلالات وتحسين أو المحافظة على المكتسبات؛
- الخروج بنتائج من شأنها مساعدة إدارة البنك محل الدراسة في تطبيق واعتماد أداة دائمة وفعالة تمكنه من قياس ومراقبة المخاطر وقياس النتائج ضمن المتطلبات الملزم بها في إطار تأسيس ثم تفعيل نظام الرقابة الداخلية به؛
- اثراء مكتبة الاقتصاد ببحث جديد عن موضوع ذو أهمية بالغة وهو عن دور أنظمة الإنذار المبكر في المساهمة في تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية.

5. أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية القطاع البنكي الذي يعتبر مؤشر من مؤشرات النمو الاقتصادي وذلك لما يؤديه من دور هام وفعال في تمويل الاستثمارات والمساعدة في تحقيق الصفقات التجارية بغرض تنشيط جميع القطاعات التي تساهم في بناء اقتصاد الدول.

إن الاهتمام بوظيفة الرقابة الداخلية بالبنوك يكتسي أهمية بالغة من خلال الدور الهام الذي تلعبه وتهدف من خلاله الى المحافظة على الاصول والأخذ بعين الاعتبار بشكل ملائم جميع المخاطر المصرفية، موثوقية المعلومات المالية، الاستعمال الفعال للموارد اضافة للمطابقة مع الانظمة والقوانين.

كما زاد من أهمية البحث وصول السلطة التنفيذية والتشريعية والنقدية إلى قناعة مؤكدة بأن النظام المصرفي ككل قد تضرر من عدم تحيين النصوص القانونية، فسارعت الى استصدار النظام رقم 08/11 والمؤرخ في 28 نوفمبر لسنة 2011 والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية والذي الزمها بضرورة وضع أنظمة لقياس ومراقبة والتحكم في المخاطر والنتائج، أنظمة لحفظ الوثائق والارشيف، نظام يعنى بالرقابة على العمليات والاجراءات الداخلية.

ثم أتت هذه الدراسة من اجل تسليط الضوء على نظام CAMELS كتقنية عالمية دقيقة وكفؤة، تمكن في حال استعمالها من قياس النتائج وتحديد المخاطر التي تشكل نقاط ضعف على مستوى العمليات المالية والتشغيلية والإدارية والتي تتطلب بذل عناية رقابية خاصة، وصولا لتفعيلها وتحقيق رقابة ذاتية ودائمة واستباقية للازمات التي قد تصيب النظام المصرفي ككل كنتيجة لعدم الالتزام بالحدود والاهداف على المستوى الجزئي.

6. حدود الدراسة:

أجريت الدراسة على مستوى البنك الوطني الجزائري BNA باعتباره من أعرق البنوك في الجزائر ولمكانته في القطاع المصرفي الجزائري حيث تم تصنيفه من طرف بنك الجزائر ضمن البنوك الأكثر تأثيرا على النظام المصرفي ككل حيث تم الاستعانة بمختلف المعطيات الواردة في التقارير السنوية لمراقبة التسيير المقدمة سنويا لمجلس إدارة البنك الوطني الجزائري، ومحاولة تقييمه باستخدام نظام CAMELS والاستفادة من مخرجاته في الحكم على فعالية نظام الرقابة الداخلية به، باعتبار أن سنة 2012 تعتبر أول سنة لتطبيق نظام CAMELS على البنوك التجارية بالجزائر وجاءت

بعد حوالي شهرين من استصدار النظام رقم 08/11 والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، وفي حدود آخر الإفصاحات المالية المتوفرة فقد اعتمد هذا العمل على دراسة الفترة الممتدة من 2012 إلى 2018.

7. أدوات الدراسة:

نظرا لطبيعة الدراسة فقد تم الاعتماد فيها على المعطيات الواردة في التقارير السنوية للتسيير والموجهة لإدارة البنك، مع الاستقصاء كأداة مكملة لإنجاز الدراسة الميدانية من خلال توزيع استبيان يحتوي على مجموعة من الأسئلة موجهة لأعضاء مجلس الإدارة تمكننا من تقييم مؤشر الإدارة (**M**) بالبنك الوطني الجزائري كونه مؤشرا نوعيا، إضافة إلى استخدام موقع البنك محل الدراسة على شبكة الأنترنت.

كما تم الاعتماد على برنامج Excel لاستخراج النتائج وتحويلها إلى أشكال بيانية.

8. نموذج الدراسة:

النموذج الموالي يقدم توضيح مكونات المتغير المستقل وتأثيرها على المتغير التابع:

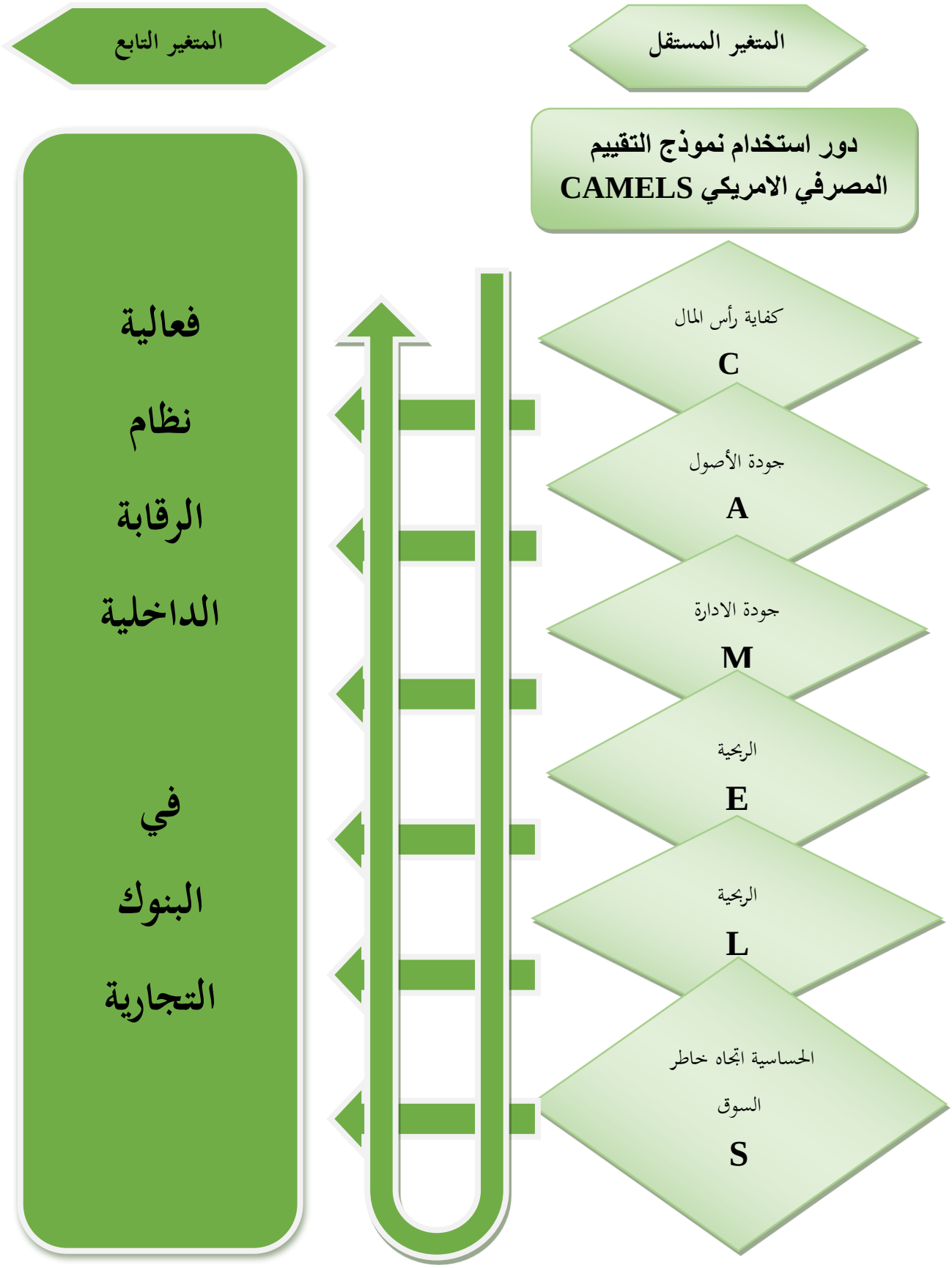

المصدر: من اعداد الطالب.

9. منهجية الدراسة:

انطلاقا من الهدف الرئيسي للبحث وللإجابة على الإشكالية المطروحة وجب استخدام عدة مناهج متكاملة ومتناسقة وذلك بغية الإلمام بالموضوع، حيث تم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري لوصف نموذج CAMELS وما جاء به فيما يخص جل مكوناته، وكذا في وصف مفاهيم ومتطلبات تفعيل نظام الرقابة الداخلية للبنوك حيث تم الاعتماد على عدة مراجع منها الكتب والمجلات والمقالات العلمية خاصة والملتقيات والأيام الدراسية إضافة إلى الأطروحات والمداخلات والمواقع الإلكترونية، وذلك للإحاطة بكل ما يتعلق بمتغيري الدراسة نظريا، أما في الجانب التطبيقي فقد استخدمنا المنهج الوثائقي لاستخراج الأدلة من وثائق بنك BNA والاعتماد عليها في تكوين النتائج إضافة للمنهج التحليلي لتحليل وتفسير قيم المؤشرات المعتمدة في تقييم وضعية البنك ومن ثم نقدها والتوصل إلى الاستنتاجات المتعلقة بتحديد مساهمة قياس ومراقبة المخاطر والنتائج وفق نموذج CAMELS في تفعيل نظام الرقابة الداخلية خلال فترة الدراسة.

10. تقسيمات الدراسة:

للإلمام بالجوانب الرئيسية للموضوع وقصد الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات المقترحة، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، فصلين نظريين، وآخر تطبيقي، جاء ترتيبها كما يلي:

الفصل الأول: تناول هذا الفصل أهم الجوانب النظرية المرتبطة بنظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، حيث تناول المبحث الأول ماهية نظام التقييم المصرفي الأمريكي وسيتم التطرق فيه إلى بعض المفاهيم المرتبطة به اضافة الى نشأته ومميزاته.... الخ. أما المبحث الثاني فنتعرض فيه ببعض التفصيل إلى مؤشرات هذا النظام وكل ما تعلق بالطرق النوعية والكمية المساعدة في حسابها، ليأتي المبحث الثالث مبينا لطريقة عمله في تقييم البنوك.

الفصل الثاني: خصص لعرض الدراسات الأدبية المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية وفعاليته وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث حيث تطرقنا أولا لمفهوم نظام الرقابة الداخلية وأهميته. أما المبحث الثاني فقد احتوى على مرتكزات وخصائص وعناصر نظام الرقابة الداخلية، ثم نتعرض في آخر مبحث عن فعالية نظام الرقابة الداخلية بالمفهوم والأنواع وطرق التقييم.

الفصل الثالث: أما بالنسبة للفصل التطبيقي تم تقسيمه كسابقيه إلى ثلاثة مباحث، بدءا بالتعرف إلى البنك محل الدراسة، نشأته وفروعه وأهم المديريات والمصالح المكونة له إضافة لواقع نظام الرقابة الداخلية به، أما المبحث الثاني فقد قمنا فيه بتصنيف البنك وفق نظام التقييم المصرفي السائد في الجزائر بالاعتماد على معطيات الدراسة، لنصل في نهاية البحث إلى التعرف على دور ومساهمة مخرجات هاته المحاولة في الكشف على مستوى فعالية نظام الرقابة الداخلية به اعتمادا على تفسير وتحليل ومناقشة النتائج المتحصل عليها.

11. صعوبات الدراسة:

نورد فيما يلي أهم الصعوبات التي صادفتنا طيلة مدة الدراسة:

- قلّة البحوث ونقص المراجع التي ربطت متغيري الدراسة؛
- قلة المصادر والمراجع المتعلقة بمتغيرات الدراسة؛
- صعوبة الحصول على المعلومات الكافية من البنوك، بسبب عدم التعاون بالإضافة لصعوبة التنقل خلال فترة COVID19؛
- غلق المراكز العلمية والمكتبات الوطنية والجامعية وحتى الخاصة بسبب الإجراءات الاحترازية للحد من تفشي وباء كوفيد 19.
- مواجهة صعوبات في التواصل مع إطارات البنوك لعدم اطلاعهم المسبق وجهلهم بأحد متغيري الدراسة.

12. الدراسات السابقة:

رغم أننا لم نجد ولم نتحصل طيلة المدة التي استغرقها انجاز هاته الدراسة موضوعات تناولت الفكرة أو سعت إلى ربط أو تحديد العلاقة بين نفس المتغيرين (CAMELS، الرقابة الداخلية) الا أن وجدنا مجموعة من الدراسات التي لها علاقة بشقي الموضوع وتتناسب معه في إحدى المتغيرات، سنسعى لعرضها بالاعتماد على معيار لغة الدراسة في ترتيبها وتصنيفها:

أ–الدراسات العربية:

1–دراسة بوطورة فضيلة، بعنوان: دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك، دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي–بنك، مذكرة ماجستير بجامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2007.

ترتكز الدراسة حول توضيح مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك وذلك من خلال الإجابة عن ماهي آليات تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك وما مدى فعالية وسلامة نظام الرقابة الداخلية للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي – بنك؟، حيث شملت الدراسة ثلاثة فصول نظرية عن البنوك وأنظمة الرقابة الداخلية بها وطرق تقييمها، بينما سعى الباحث من خلال الفصل تطبيقي لإبراز مقومات نظام الرقابة الداخلية وتقييم مدى فعاليته وتطابقه مع الإطار المحدد لمعايير الفعالية لهذا النظام والأهداف التشغيلية التي يجب تحقيقها، وصدق المركز المالي المصرح به في التقارير المالية ومدى التطابق مع القوانين والأنظمة السارية المفعول ومدى احترامها، اضافة الى توضيح معالم ومحددات نظام الرقابة الداخلية السليم في للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي – بنك ودوره في تحقيق استقرار المعاملات والمؤسسات المصرفية وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي.

كخلاصة توصلت الدراسة إلى أن التصميم السليم لنظام الرقابة الداخلية، من شأنه دعم الأهداف المتوخات من هذا النظام وأن الحكم على فعالية أي نظام للرقابة الداخلية، لا يتم إلا من خلال تقييم أداء أنظمته الفرعية الأساسية المكونة له.

أهم التوصيات التي وردت في الدراسة:

- ✓ تكثيف وزيادة الدورات التكوينية والتربصات المهنية خاصة الموظفين القدامى لجعلهم على اطلاع دائم ومتواصل بكل مستجدات عالم البنوك الذي يتسم بالتغيير والتجديد المستمرين؛
- ✓ العمل على رفع مستوى نظام الرقابة الداخلية المالي من خلال تفعيل أنظمة قياس وتقدير المخاطر والنتائج وأنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر؛
- ✓ العمل على جعل نظام الرقابة الداخلية للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي أكثر تكاملا وانسجاما من خلال تطوير أنظمته الفرعية الأساسية المتعلقة بالجوانب الإدارية، المحاسبية، والمالية وجعلها متماشية مع طبيعة نشاطه وحجمه وإمكانياته المادية والبشرية.

نقد الدراسة: من خلال اطلاعنا عليها، نورد فيما يلي أهم ما خلصنا إليه:

- ✓ اقتصرت دراسة الحالة على وكالة واحدة فقط دون ذكر حدود الدراسة؛
- ✓ لم يتم التعرض لواقع نظام الرقابة الداخلية بالبنك محل الدراسة؛
- ✓ لم يتم اخضاع نظام الرقابة الداخلية بالبنك ككل للتقييم.

2-دراسة صورية عاشوري، بعنوان: دور نظام التنقيط المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA، مذكرة ماجستير بجامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في طبيعة العلاقة بين نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS بأبعاده وخصائصه المختلفة وعمليات الرقابة المصرفية التي تقوم بها البنوك المركزية على مختلف البنوك التي تشرف عليها، حيث حاولت الباحثة من خلال تقييمها للبنك الوطني الجزائري باستعمال نظامCAMELS، الى ربط نتائج التقييم بالعناصر الواجب مراعاتها عند القيام بالرقابة والإجابة على ما مدى فعالية نظام التقييم المصرفي وما مدى مساهمته في عملية الرقابة على البنك الوطني الجزائري للفترة الممتدة من 2006 وحتى 2009؟ وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في كامل فصول الدراسة.

حيث خلصت الدراسة إلى ضرورة تطبيق نظام داعم للمفهوم الجديد للرقابة المصرفية الفعالة من أجل تقييم المخاطر التي تواجه البنوك، إضافة إلى أهمية نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS في تسليط الضوء على نقاط القوة ونقاط الضعف في البنوك بما يؤدي إلى توجيه الاهتمام نحوها، وبالتالي تحقيق أهداف المودعين والمستثمرين والمساهمين، الأمر الذي يساهم في زيادة كفاءة العمل المصرفي وتدعيم فعاليته.

أهم التوصيات التي وردت في الدراسة:

- ✓ تطبيق المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة التي أقرتها لجنة بازل؛
- ✓ يجب تضمين نتائج تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها البنك للجمهور؛
- ✓ يجب على البنك الوطني الجزائري اتخاذ إجراءات سريعة من أجل التخلص من تزايد القروض المتعثرة والحرص على تحقيق التوازن بين توظيف السيولة والاحتفاظ بها؛
- ✓ تبني بنك الجزائر مبادئ إدارة المخاطر الصادرة عن لجنة بازل الثانية وإجبار البنوك على تطبيقها.

نقد الدراسة: من خلال اطلاعنا عليها، نورد فيما يلي أهم ما خلصنا إليه:

- ✓ اقتصرت الدراسة على أربع سنوات فقط تعتبر مدة غير كافية؛
- ✓ لم يتم إيضاح المرجعية القانونية في حساب السيولة وجودة الأصول، وطريقة الحكم على الإدارة والحساسية لمخاطر السوق؛
- ✓ تم استعمال المؤونات المشكلة على القروض في مكان المخصصات عند قياس النسب المكونة لجودة الأصول وبالتالي فان النتائج المتحصل عليها تعتبر غير دقيقة وتقديرية؛
- ✓ تم الاكتفاء فقط بتصنيف البنك محل الدراسة ومستوى أدائه دون تحديد أو تبيان دوره على المتغير التابع.

3-دراسة يوسف بوخلخال، بعنوان: أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية، مقال في مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، العدد 10، سنة 2012

هدفت هاته الدراسة إلى محاولة ابراز أثر استعمال نموذج التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS كأداة فعالة تسعى لدعم عمليات الرقابة المصرفية من خلال تحليل كل مكون من مكونات المعيار بالاعتماد على نسب محددة بغرض الحكم على مستوى أداء البنك ومقارنته مع مستوى الصناعة المصرفية على المستوى المحلي، من خلال تطبيق ذلك على بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) للفترة الممتدة من 2008-2009، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي.

حيث خلصت الدراسة إلى أهمية تطبيق نظام التقييم (Camels) ودوره كرافد هام في تغذية عمليات التفتيش والرقابة بالمعلومات التي تكشف عن بعض مظاهر الضعف والقصور والتي تشكل مداخل مهمة للبحث عن جذور المشكلات المصرفية ومسبباتها، وأن النظام المقترح يعمل على إجراء تحليل شامل لأداء البنك وأنماط أنشطته ومقارنتها مع مستوى الصناعة في الساحة المصرفية مما يساهم في صياغة محكمة لخطط عمليات التفتيش وتنفيذ مراحلها بدقة متناهية مع التركيز على العناصر السلبية التي تحتاج إلى عناية واهتمام أكبر.

أهم التوصيات التي وردت في الدراسة:

- ✓ ضرورة تفعيل العناصر الأساسية التي يتسم بها نظام التقييم (Camels) في الكشف عن نقاط الضعف في كل عنصر منها وتحقيق الاستفادة في التعامل معها وقائيًا وعلاجيًا بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية؛
- ✓ ضرورة بذل المزيد من الاهتمام من قبل السلطة الرقابية) النقدية (لتطوير آليات نظام التقييم المصرفي حتى تصبح تقارير التفتيش أداة فاعلة للرقابة على المصرف وتحقيق مستهدفاته.

نقد الدراسة: من خلال اطلاعنا عليها، نورد فيما يلي أهم ما خلصنا إليه:

- ✓ اقتصرت الدراسة على سنتين فقط وهي مدة غير كافية لإبراز الأثر، علاوة على المقارنة والحكم على أداء البنك؛
- ✓ الاعتماد على المعطيات المجمعة والواردة في الميزانيات وجداول حسابات النتائج المفصح عنها من طرف البنك في موقعه على النت، غير كافية لقياس ومراقبة النسب المكونة لمؤشرات CAMELS وبالتالي فان النتائج المتحصل عليها تعتبر غير دقيقة وتقديرية؛
- ✓ لم يتم الاعتماد للمقارنة والتصنيف على المتطلبات والمرجعية القانونية الجزائرية لمختلف مؤشراتCAMELS.

4-دراسة سهيلة قطاف، بعنوان: تقييم سلامة الاستقرار المالي للبنك الوطني الجزائري باستعمال نظام التقييم المصرفي الامريكي CAMELS، مقال في مجلة دراسات، جامعة الاغواط، العدد 01، سنة 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى ابراز أهمية نظام التقييم المصرفي CAMELS في الكشف على نقاط القوة والضعف في البنك محل الدراسة للفترة الممتدة 2012 الى 2015 باعتباره مؤشر سريع الإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف، بالإجابة على فيما يتمثل التصنيف التقييمي للاستقرار المالي للبنك الوطني الجزائري وفق مكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS ؟ وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي.

حيث توصلت وخلصت الدراسة إلى تنامي قدرة البنك على مواجهة ودائع العملاء وتوافر المخصصات لمقابلة المشكلات التي يمكن أن تنشأ عن التعثر في السداد، اضافة الى اهتمام إدارة البنك في اقتناء أصول محققة للإيرادات بما يساعده على التوسع والمنافسة، بينما أوصت الباحثة بأنه ينبغي على البنك زيادة نسب ربحيته.

نقد الدراسة: من خلال الاطلاع على هذا العمل، نورد فيما يلي أهم ما خلصنا إليه:

- ✓ الاعتماد في الدراسة على فترة أربع سنوات، تعتبر مدة غير كافية للحكم على سلامة الاستقرار المالي للبنك؛
- ✓ إن الاعتماد على المعطيات المجمعة والواردة في الميزانيات وجداول حسابات النتائج المفصح عنها من طرف البنك محل الدراسة في موقعه على النت فقط، غير كافية لقياس ومراقبة النسب المكونة لمؤشرات CAMELS وبالتالي فان النتائج المتحصل عليها تعتبر غير دقيقة وتقديرية؛

- ✓ لم يتم إيضاح المرجعية القانونية في حساب كل من السيولة ومؤشر الادارة، والحساسية الأصول لمخاطر السوق؛
- ✓ تم استعمال المؤونات المشكلة على القروض في مكان المخصصات عند قياس النسب المكونة لجودة الأصول وبالتالي فان النتائج المتحصل عليها تعتبر غير دقيقة وتقديرية.

5-دراسة قوال زواوية، بعنوان: تقييم أداء البنوك الجزائرية باستخدام معيار CAMELS، أطروحة دكتوراه بجامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2018.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل نموذج CAMELS، وتبيان ما مدى ملاءته في تقييم أداء البنوك الجزائرية. حيث سعت الباحثة من خلال الفصول النظرية إلى تحديد المؤشرات والنسب المالية اللازمة لتطبيقه إضافة إلى الأساليب الحديثة لتقييم الأداء، بينما كان الجانب التطبيقي يهدف إلى محاولة اسقاط وتطبيق ذلك على البنك الخارجي الجزائري كعينة عن البنوك العمومية الجزائرية للفترة الممتدة من 2014 الى 2015 والخروج بنتائج من شأنها مساعدة إدارة البنوك الجزائرية في قياس المخاطر المصرفية بدقة والتنبؤ بها في وقت مبكر، وذلك باستخدام المنهج الوصفي فيما يخص الجانب النظري والمنهج التحليلي لدراسة وتحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالبنك الخارجي الجزائري.

حيث خلصت هاته الدراسة على المستوى الجزئي: إلى أن البنك محل الدراسة ملتزم بالقوانين والأنظمة ويتمتع بإدارة جيدة للمخاطر وتحصل حسب معيار CAMELS دون العنصر السادس على الدرجة الثانية والمعبر عنها بالأداء المرضي، اما على المستوى الكلي: فان البنوك الجزائرية لا تعتمد على الشفافية والإفصاح لجميع المعلومات المالية ونظم وطرق تسيير ومتابعة المخاطر مع عدم قيامها بمراجعة دورية لأنظمتها في تقييم المخاطر لضمان مسايرتها للتحديثات التي تشهدها الساحة المصرفية العالمية وبالتالي فان طبيعة عمل البنوك الجزائرية لا تسمح باستخدام معيار CAMELS معيار كأالية لتقييم أدائها.

لم تقم الباحثة بتضمين دراستها بأية توصيات.

نقد الدراسة: من خلال اطلاعنا عليها، نورد فيما يلي أهم ما خلصنا إليه:

- ✓ اقتصرت الدراسة على ثلاث سنوات فقط وهي مدة غير كافية للمقارنة والحكم على أداء البنك وتقييمه؛
- ✓ تم استعمال المؤونات المشكلة على القروض في مكان المخصصات عند قياس النسب المكونة لجودة الأصول وبالتالي فان النتائج المتحصل عليها تعتبر غير دقيقة وتقديرية.
- ✓ اصدار أحكام واستنتاج خلاصة تعمم على جميع البنوك لا يكون بناء على النتائج المتحصل عليها من دراسة بنك واحد ولمدة ثلاث سنوات فقط.

6-دراسة خرخاش جميلة، تحت عنوان: أثر تطبيق حوكمة الشركات في تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنوك التجارية الجزائرية، دراسة استشرافية، أطروحة دكتوراه بجامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2018.

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة عن: ما هو أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنوك التجارية الجزائرية؟ من خلال التعرف على الجوانب الايجابية ومزايا حوكمة الشركات في البنوك وكيفية الاستفادة منها، دراسة أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، وكذلك جوانب القوة المرتبطة بها، التعرف على مدى توفر مقومات الرقابة الداخلية في البنوك التجارية عن طريق دراسة استشرافية، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي بخصوص الجانب النظري، إعداد وتصميم استبيان بخصوص الدراسة الميدانية.

حيث خلصت الدراسة إلى أن التصميم السليم لنظام الرقابة الداخلية، من شأنه دعم الأهداف المتوقعة من هذا النظام، لأن فشله يرجع إلى وجود قصور في إجراءاته الرقابية لذا ينبغي على البنوك بناء نظام فعال للرقابة الداخلية، مع وجود تأثير فعال لحوكمة الشركات على فعالية انظمة الرقابة الداخلية لدى البنوك التجارية وعلى القرارات التي يتخذها.

أهم التوصيات التي وردت في الدراسة:

- ✓ العمل على ايجاد مؤشر موحد لقياس تطبيق حوكمة الشركات في البنوك التجارية او المؤسسات الاخرى؛
- ✓ العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية وتفعيل دورها لما لها من أثر إيجابي في دعم تطبيقات الحوكمة وإحكام الرقابة على مختلف جوانب الأداء المصرفي؛
- ✓ تحسين تركيبة أعضاء مجلس الإدارة بالبنوك التجارية، بحيث يتمّ اختيار الأعضاء على أساس مبدأ الكفاءة والاستقلاليّة؛

نقد الدراسة: من خلال الاطلاع على هذا العمل، نورد فيما يلي أهم ما خلصنا إليه:

- ✓ الاعتماد في الدراسة على فترة أربع سنوات، تعتبر مدة غير كافية لإبراز الدور والاثر بين متغيري الدراسة؛
- ✓ تعرف حوكمة الشركات على أنها مجموعة من العلاقات بين مجلس إدارة الشركة والمساهمين الا أن اختيار العينة لم يراعي ذلك واقتصر على استقصاء عشوائي لآراء مستخدمي وكالات بنكية فقط؛
- ✓ لم يتم التعرض لواقع نظام الرقابة الداخلية بالبنك محل الدراسة.

7-دراسة بن علي ميلود، بعنوان: دور نموذج التنقيط المصرفي الجزائري SNB في التحوط من مخاطر التعثر المصرفي، أطروحة دكتوراه بجامعة غرداية، الجزائر، 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث فيما مدى أهمية ونجاعة نظام التنقيط المصرفي الجزائري SNB في إدارة مخاطر التعثر المصرفي في الجزائر؟ حيث تعرض الفصل النظري إلى كل ما يتعلق بالتعثر المصرفي والمخاطر وكيفية ادارتها بمتغيراتها، بينما سعى الباحث من خلال الفصل التطبيقي الى محاولة استخدام نموذج التنقيط المصرفي الجزائري SNB على المستوى الكلي والجزئي، وإسقاط هذه الدراسة على العينة المأخوذة من البنوك العاملة في النظام المصرفي الجزائري للفترة الممتدة

من 2005 إلى 2016، وذلك باستخدام النهج الوصفي في الجانب النظري ومنهج الدراسة القياسية والتحليلية والمقابلة في الجانب التطبيقي.

حيث توصّلت هاته الدراسة إلى ضرورة بذل المزيد من المجهودات وتعميق الإصلاحات بالنسبة للقطاع المصرفي الجزائري على الرغم من الجهود المبذولة والنتائج المرضية على العموم، إضافة إلى ذلك فان نتائج استخدام التنقيط المصرفي SNB أفضت إلى أن أغلب البنوك العاملة في الجزائر لا تلتزم باحترام مؤشرات ونسب السيولة الدنيا، وكذا ضعف في مؤشري جودة الأصول وكفاءة الإدارة.

أهم التوصيات التي وردت في الدراسة:

- ✓ القيام باختبارات القدرة على تحمل الضغوط دوريا والاستعانة بالتجارب الدولية في هذا الخصوص وخاصة أساليب الإشراف والتنقيط وتقييم وتشخيص الأداء المصرفي؛
- ✓ الحرص على التنويع في جودة اصول المصارف وحث البنوك على المشاركة في الاسواق العالمية واستحداث اساليب جديدة لمراقبة السيولة؛
- ✓ قيام السلطات الإشرافية بإصدار قوانين وتشريعات تهدف إلى دعم انتشار الشفافية وتطبيق القواعد الاحترازية وتنظيم استخدامها والمحافظة على السرية لغرض تقوية البنية التشريعية والقانونية التي توفّر المناخ الملائم؛
- ✓ مراقبة مدى التزام المصارف بالنظم الاحترازية والقوانين والأطر التنظيمية، ومعاقبة المخالفين بجدية.

نقد الدراسة: من خلال اطلاعنا عليها، نورد فيما يلي أهم ما خلصنا إليه:

- ✓ عدم وضوح في حدود الدراسة؛
- ✓ الاعتماد على المعطيات المجمعة والواردة في الميزانيات وجداول حسابات النتائج المفصح عنها من طرف البنوك محل الدراسة في مواقعها على النت فقط غير كافية، اذ أنه من الضروري لقياس ومراقبة النسب المكونة لمؤشرات SNB توفر التقارير المالية التي تتكون عادة من ميزانية عمومية، بيان الدخل وبيان التدفقات النقدية وبيان التغيرات في حقوق الملكية وكافة الإيضاحات على البيان المالي، وبالتالي فان النتائج المتحصل عليها تعتبر غير دقيقة وتقديرية؛
- ✓ غياب المرجعية القانونية للنسب المكونة لكل من مؤشر جودة الاصول والإدارة والربحية والسيولة وحساسية الأصول لمخاطر السوق، أو ما يعرف بمصفوفة SNB، علاوة على عدم قياس وتصنيف البنوك محل الدراسة بخصوص المؤشر الأخير لهذا النظام.
- ✓ أغلب النسب المستعملة في التقييم والمكونة لمؤشرات نظام SNB ليست نفسها الواردة في مصفوفة SNB والمطبقة من طرف بنك الجزائر خلال عمليات مراقبته للبنوك التجارية؛

- ✓ اصدار أحكام واستنتاج خلاصة تعمم على جميع البنوك لا يكون بناء على النتائج المتحصل عليها من دراسة بنكين فقط.

8-دراسة محمد إليفي، عبد القادر سرير، بعنوان: محددات الأمان المصرفي باستخدام نظام التصنيف الأمريكي- CAMELS دراسة حالة النظام المصرفي الجزائري للفترة (2009-2017)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، العدد: 1مكرر (الجزء الثاني) جانفي 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة ماهي محددات الأمان المصرفي وفق نظام التصنيف الأمريكي كاملز CAMELS على مستوى النظام المصرفي الجزائري للفترة2009-2017 ؟ من خلال إعطاء مفهوم دقيق للأمان المصرفي وإيضاح مختلف محددات الأمان المصرفي من منظور نظام التصنيف الأمريكي مع إسقاط ذلك على عينة متكونة من 14 مصرف عامل بالجزائر، وذلك باستخدام أسلوب التحليل بالنسب المالية والاستعانة ببرنامج Stata.15 لتقدير نموذج Panal .

حيث توصّلت هاته الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين المؤشرات المكونة لنموذج (CAEL)، وعلاقة عكسية بين الأمان المصرفي و(ROE)، بينما لا يتأثر الأمان المصرفي في الجزائر بمعياري الإدارة وحساسية السوق.

أهم التوصيات التي وردت في الدراسة:

- ✓ ينبغي على المصارف الجزائرية الإسراع بالالتزام بتطبيق معايير لجنة بازل 3 خاصة فيما يتعلق بمعياري كفاية رأس المال والسيولة؛
- ✓ يتعين على المصارف الجزائرية اقتطاع جزء معتبر من الأرباح السنوية الصافية لتقوية رأس المال خاصة الأساسي منه، وزيادة احتمالية الالتزام بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال للمصارف والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر في حالة رفعه مستقبلا من طرف بنك الجزائر؛
- ✓ يتعين على المصارف الجزائرية لاسيما فيما يتعلق بمحفظة القروض انتهاج طرق فعالة للتمييز بين العملاء الجيدين وغير الجيدين لتقليص حجم القروض المتعثرة.

نقد الدراسة: من خلال اطلاعنا عليها، نورد فيما يلي أهم ما خلصنا إليه:

- ✓ لم يتم إيضاح المرجعية القانونية لمختلف النسب المستعملة والمكونة للمؤشرات الستة لنظام التقييم المصرفي CAMELS؛
- ✓ هناك اقلال في اعتماد النسب المحددة لجودة الأصول مع عدم تقييم للنسب المرتبطة بالديون المعدومة رغم ورود حكم بشأنها في الخاتمة؛
- ✓ يعتبر معامل (ROE) من مكونات مؤشر الربحية (E)

- ✓ رغم حداثة الدراسة الا أنه لم يتم الاطلاع على ان الجزائر اعتمدت على نظام للتنقيط المصرفي يحاكي كليا نظام CAMELS؛
- ✓ إن الاعتماد على المعطيات المجمعة والواردة في الميزانيات وجداول حسابات النتائج المفصح عنها من طرف البنك محل الدراسة في موقعه على النت فقط، غير كافية لقياس ومراقبة النسب المكونة لمؤشرات CAMELS وبالتالي فان النتائج المتحصل عليها تعتبر غير دقيقة وتقديرية؛

ب–الدراسات باللغات الأجنبية:

1-A Study: Nabilah Rozzani & Rashidah Abdul Rahman, Titled **«CAMELS and Performance Evaluation of Banks in Malaysia»: Conventional versus Islamic,** article in Islamic Finance and Business Research, Vol. 2. No. 1. September 2013.

هدفت هذه الدراسة إلى استخدام نظام التقييم المصرفي الامريكي CAMELS للمفاضلة بين أداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، والتعرف على ما مدى جودة أداء البنوك الإسلامية والتقليدية في البيئة الماليزية خلال سنوات 2008 حتى 2011؟ وذلك بإخضاع عينة مكونة من 19 بنكا تقليديا و16 بنكا إسلاميا للدراسة من خلال الاستفادة من المعطيات المستقات من التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة.

كخلاصة توصلت الدراسة إلى أن أداء البنوك الإسلامية وأداء البنوك التقليدية متشابه للغاية، وأن بيئة البلد محل الدراسة تؤثر على نتائج وأداء بعض المؤشرات.

أهم التوصيات التي وردت في الدراسة:

- ✓ ينبغي على السلطات الاشرافية بماليزيا ان تعتمد نموذج CAMELSللرقابة على البنوك وتقييم أدائها؛

نقد الدراسة: من خلال اطلاعنا عليها، نورد فيما يلي أهم ما خلصنا إليه:

- ✓ غياب المرجعية القانونية للنسب المكونة لمؤشر حساسية الأصول لمخاطر السوق، علاوة على عدم قياس وتصنيف البنوك محل الدراسة بخصوص مؤشري (A.S).
- ✓ لم يتم استخدام نفس المؤشرات للمقارنة بين البنوك.

2-A Study: El Mahdi Ferrouhi, Titled **«Moroccan Banks Analysis Using Camel model»,** article in International Journal of Economics and Financial Issues ،Vol. 4, No. 3, 2014.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أداء كبرى المؤسسات المالية المغربية باستخدام نظام التقييم المصرفي CAMELS في حدود الفترة الممتدة من 2001 وحتى 2011 بغرض التحقق من سلامة العمل المصرفي في المغرب، ومدى امتثال المؤسسات المالية المغربية للتشريعات المسطرة من طرف السلطات الاشرافية المغربية،

حيث توصلت وخلصت الدراسة إلى أن نموذج CAMELS يصنف ويرتب البنوك مقارنة بمنافسيها من البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالمغرب، كما يمكنه أن يحدد درجة قوتها او ضعفها ويقترح الحلول المناسبة.

لم يقم الباحث بتضمين دراسته بأية توصيات

نقد الدراسة: من خلال اطلاعنا عليها، نورد فيما يلي أهم ما خلصنا إليه:

- ✓ الاقتصار على نموذج CAMEL وليس CAMELS رغم اعتماد عنصر الحساسية لمخاطر السوق منذ سنة 1997 وأهميته في النموذج؛
- ✓ لم يتم إيضاح المرجعية القانونية لمختلف النسب المستعملة والمكونة للمؤشرات الستة لنظام التقييم المصرفي CAMELS؛

3-A Study: Malih Rostami, Titled **«CAMELS' Analysis In Banking Industry »,** article in Global Journal Of Engineering Science And Research Management, Department of finance and accounting, Islamic Azad University, Iran, 2015.

هدفت الباحثة من خلال الدراسة إلى استخدام بعض المؤشرات الهامة والفعالة والمكونة لنظام التقييم المصرفي CAMELS على التقارير المالية السنوية لبنك إيراني ومقارنتها مع متوسط الصناعة المصرفية والمتمثلة في النتائج المستخلصة من نموذج اخر تمت دراسته على 16 بنك ايراني وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي.

حيث خلصت الدراسة إلى أن نظام CAMELS هو أداة فعالة ودقيقة تستخدم لتقييم أداء البنوك والتنبؤ بالمخاطر، كما يساعد البنوك المركزية في التعرف على نقاط الضعف والقوة للبنك الذي تمت مراقبته بأسلوب مختصر وغير مكلف والتركيز على بعض الأزمات وإيجاد أفضل الحلول عند وجودها.

لم يقم الباحث بتضمين دراسته بأية توصيات

نقد الدراسة: من خلال اطلاعنا عليها، نورد فيما يلي أهم ما خلصنا إليه:

- ✓ لم يتم إيضاح المرجعية القانونية لمختلف النسب المستعملة والمكونة للمؤشرات الستة لنظام التقييم المصرفي CAMELS؛
- ✓ لم يتم تحديد البنوك محل الدراسة؛
- ✓ الاعتماد على المعطيات المجمعة والواردة في الميزانيات وجداول حسابات النتائج المفصح عنها من طرف البنوك محل الدراسة في مواقعها على النت فقط، غير كافية.

4-A Study: Fangyuan Guan & Chuanzhe Liu & Fangming Xie & Huiying Che Titled «**Evaluation of the Competitiveness of China's Commercial Banks Based on the G-CAMELS Evaluation System** », article in School of Management, China University of Mining & Technology, Xuzhou 221116, China, sustainability, 2019.

إضافة إلى المؤشرات الستة المكونة لنظام التقييم المصرفي CAMELS، أخضعت هاته الدراسة مجموعة من البنوك التجارية الصينية إلى قياس مؤشر سابع والمعبر عنه ب: (Green ratio)، بغرض معرفة أداء البنوك وتوجهها نحول تمويل الاستثمارات الصديقة للبيئة مقارنة بمثيلاتها، بالاعتماد على المعطيات الواردة في التقارير السنوية وتقارير المسؤولية الاجتماعية لكل بنك مدرج ومن قاعدة البيانات Wind للفترة الممتدة من 2013 وحتى 2017،

حيث توصلت وخلصت الدراسة إلى تواجد قيم المؤشر الأخضر في المرتبة الثانية بعد الربحية، والذي يظهر توجه أغلبية البنوك الصينية نحو المالية الخضراء وتعزيز التنمية المستدامة للصناعة المصرفية ككل.

أهم التوصيات التي وردت في الدراسة:

- ✓ يجب على البنوك التجارية ان تعزز من جودة الأصول والربحية؛
- ✓ يجب تعزيز الرقابة على مجلس المديرين؛
- ✓ الحرص على توفير كل مستويات الرقابة القبلية والآنية والبعدية؛

نقد الدراسة: من خلال اطلاعنا عليها، نورد فيما يلي أهم ما خلصنا إليه:

- ✓ لم يتم إيضاح المرجعية القانونية لمختلف النسب المستعملة والمكونة للمؤشرات السبعة لنظام التقييم المصرفي المقترح CAMELS-G ؛

ج–ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: نحاول فيما يلي سرد ما يميزها عن الدراسات السابقة:

- ✓ محاولة الخروج بنظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS من الدور الكلاسيكي له والمتمثل في الرقابة الإشرافية على الأداء إلى الرقابة الداخلية (الذاتية) وبصفة دورية تعطي نتائج آنية؛
- ✓ البحث في الطريقة التي يمكن لنظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS ان يدعم بها نظام الرقابة الداخلية في المصارف الجزائرية؛
- ✓ تقييم مفصل للبنك محل الدراسة باستخدام نظام التقييم المصرفي المعتمد في الجزائر والذي يحاكي نموذج CAMELS؛
- ✓ الالتزام بالمرجعية القانونية الجزائرية لمختلف النسب المكونة للمؤشرات الستة لنموذج CAMELS؛

- ✓ الاعتماد على المعطيات المفصلة والواردة في التقارير السنوية لمراقبة التسيير المقدمة سنويا لمجلس إدارة البنك الوطني الجزائري والتي تسمح بالقياس الدقيق للمؤشرات المدروسة؛
- ✓ تسليط الضوء على التطور الحاصل في نظام الرقابة الداخلية المصرفية في الجزائر ومحاولة التأكد من واقع الالتزام به على مستوى البنك محل الدراسة؛
- ✓ اعتماد فترة دراسة أطول قدرت بسبع سنوات كما أنها فترة حديثة وجاءت مباشرة بعد تطبيق نظام التنقيط في الجزائر وغير بعيد من صدور نظام بنك الجزائر 08/11 والمتعلق بنظام الرقابة الداخلية بالبنوك الجزائرية؛
- ✓ اختيار البنك الوطني الجزائري والذي يعد أكبر واعرق بنك في الجزائر بحيث يمكن الاستفادة من نتائجه على باقي البنوك العاملة بالجزائر؛
- ✓ الربط الدقيق والمفصل لكل مؤشر من مؤشرات نظام التنقيط المصرفي المطبق في الجزائر مع فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك محل الدراسة.

الفصل الأول: أدبيات نظرية حول نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS

المبحث الأول: ماهية نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS.

المبحث الثاني: مؤشرات نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS.

المبحث الثالث: كيفية استخدام نظام التقييم المصرفي CAMELS.

تمهيـد:

لمراقبة الظروف والشروط التي تمارس فيها البنوك أنشطتها تتوفر السلطات النقدية اليوم على عدة أدوات ناتجة عن الفحص النوعي للبنوك، ومن أشهرها وأقدمها نجد نظام CAMELS، والذي يعد من الأنظمة التي تستعمل للإنذار المبكر بالفشل او الانهيار البنكي قبل حدوثه ويّمكن من تحديد نقاط الضعف والقوة في أداء البنوك، ويقوم على معايير رقابية تشمل أغلب مجالات نشاط البنوك، وللإلمام بهذا النظام التقييمي تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث نوردها كما يلي:

1- **المبحث الأول: ماهيـة نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS؛**
2- **المبحث الثاني: مؤشرات نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS؛**
3- **المبحث الثالث: كيفية استخدام نظام التقييم المصرفي CAMELS.**

المبحث الأول: ماهية نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS

سنقوم من خلال هذا المبحث، بالتعرض لماهية بنظام CAMELS وذلك من خلال سرد كل من مفهومه، نشأته ومكوناته، إضافة إلى خصائصه وصولا إلى إيجابياته وعيوبه.

المطلب الأول: تعريف نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS

وردت عدة تعريفات لنظام CAMELS، اختلفت حول أهميته ودوره، حول من يعتبره أداة للرقابة المباشرة ومن يعتبره نظام للإنذار المبكر ومن يرى إمكانية دعمه للرقابة الداخلية للبنوك من خلال استخدامه داخليا، ومن يرى أنه يمثل أداة لتقييم الأداء فقط، وبالتالي سنحاول فيما يلي استعراض أهمها، لنصل إلى تعريف اجرائي له في الاخير:

1-التعريف الأول: يعرف على أنه مجموعة من المؤشرات يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، باعتباره إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الإشرافية الأمريكية على الأخذ بنتائجه والاعتماد عليه في اتخاذ القرارات[1].

2-التعريف الثاني: هو نظام للإنذار المبكر بالأزمات يعمل على تحليل الوضعية المالية للبنك من أجل إعطائه درجة تصنيف معينة تمكن السلطات الرقابية من تحديد الإجراءات الوقائية اللازمة[2].

3-التعريف الثالث: يعرف على أنه أداة لتقييم أداء البنوك وتحديد مدى قوة أو ضعف مراكزها المالية[3].

4-التعريف الرابع: يعد من الأساليب الفعالة لتقييم أداء المصارف وتحديد مدى متانتها وأوضاع الإدارة بها ومن ثم تحديد قدرتها على التعامل والتكيف مع أي متغيرات أو مستجدات ذات علاقة بنشاطها والتعرف على عناصر القوة والضعف في أداء المصارف مما يعزز من قدرات السلطة الرقابية مهما كان مستواها[4].

5-التعريف الخامس: يعتبر نظام CAMELS أحد وسائل الرقابة المباشرة التي تتم عن طريق الرقابة الميدانية، وتهتم بأخذ أكثر من مقياس ليعكس الواقع الحقيقي لموقف المصرف للاعتماد عليه في القرارات الرقابية[1].

---

[1] سهيلة قطاف، **تقييم سلامة الاستقرار المالي للبنك الوطني الجزائري باستعمال نظام التقييم المصرفي الامريكي camels**، مجلة دراسات، المجلد 15، العدد1، جامعة الاغواط، 2017، ص 200.

[2] صورية عاشوري، **دور نظام التقييم المصرفي الأمريكي في دعم الرقابة على البنوك التجارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف، سنة 2011، ص73.

[3] مالك الرشيد أحمد، **مقارنة بين معياريcamel و caelكأدوات حديثة للرقابة المصرفية**، مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي، العدد35 ، 2005، ص4.

[4] صبا عبد الهادي عبد الرضا: **مصفوفة camels في تقويم أداء المصارف**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد السادس، العدد الرابع، سنة 2011؛

6-التعريف السادس: هو عبارة عن أداة موجزة للتقييم لا غنى للمفتشين والمنظمين عنها، للتأكد من صحة وسلامة الوضع المالي للبنوك التجارية وذلك من خلال مراجعة الجوانب المختلفة للبنك بناء على مجموعة متنوعة من المعلومات المستقاة من: (القوائم المالية ومصادر التمويل وجدول تدفقات الخزينة، الميزانيات العامة وبيانات الاقتصاد الكلي، حالة الموظفين والعمليات التجارية)[2].

7-التعريف السابع: يمثل نظام CAMELSمقياسا شاملاً لوضع البنك بشكل كامل، وبالتالي فإن تراجعه مؤشر مهم لوضع غير سليم أو غير آمن يعاني منه البنك، كما يستخدم لتحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للبنك والتي تتطلب بذل عناية رقابية خاصة وتحديد أولويات الرقابة اللازمة أو تدخل السلطة النقدية لمعالجة الأمر، والغاية من التصنيف هو تحديد مستوى الرقابة المطلوبة من قبل السلطة الرقابية[3].

8- التعريف الاجرائي: مما سبق يمكننا أن نستنتج أن نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS هو عبارة عن نموذج لتصنيف وتقييم البنوك والمؤسسات المالية بناء على النتائج المتحصل عليها من حساب مؤشرات معينة، بالاعتماد على معطيات مالية وإدارية مستقات من: (القوائم المالية ومصادر التمويل، جدول تدفقات الخزينة، الميزانيات العامة وبيانات الاقتصاد الكلي، حالة الموظفين أو أية مصادر أخرى ذات صلة)، وذلك بغرض معرفة مدى قوة ومتانة مراكزها المالية وأوضاع الإدارة بها، أو نقاط الضعف بها، تمكن المفتشين الداخليين أو الخارجيين أو حتى الباحثين من تحديد الإجراءات الوقائية اللازمة، كشكل من أشكال الإنذار المبكر، أو إبداء أراءهم كمختصين حول صحة وسلامة الوضع المالي والإداري (Safety and Soundness) للمنظمات محل الدراسة.

---

[1] موفق عباس باقر شكارة، **تقويم أداء المصارف بموجب معايرCAMEL**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد السابع، العدد18 ، جامعة بغداد، العراق، الفصل الأول لسنة2012 ، ص143 .

[2] Uyen Dang, **THE CAMEL RATING SYSTEM IN BANKING SUPERVISION A CASE STUDY**, Arcada University of Applied Sciences, International Business 2011,P16.

[3] منذر محمد الصمادي، أثر **كفاءة نموذج CAMELعلى مؤشرات المتانة المالية للبنوك الإسلامية الأردنية**، أطروحة دكتوراه، جامعة العلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2011، ص 27-28.

المطلب الثاني: نشأة وتطور نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS

سنتعرض في هذا المطلب إلى نشأة نظام التقييم المصرفي الأمريكي ومراحل تطوره عبر الزمن وصولا للشكل الحالي:

1-نشأة نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS:

في أواخر سبعينيات القرن العشرين، قرر كل من مجلس مراقبة المؤسسات المالية الفيدرالية الأمريكية (Fédéral Financial Institutions Examination Council)، والذي يضم كبار مسئولي الإدارة من عدة وكالات تنظيمية أمريكية، إضافة إلى مكتب مراقبة العملة، مجلس الاحتياطي الفيدرالي، المؤسسة الفيدرالية لتأمين الودائع ومكتب الإشراف على التوفير، والاتحاد الوطني للائتمان مجتمعين، بتصميم نظام تصنيف مالي موحد للبنوك والمؤسسات المالية[1] حيث بالضبط وبتاريخ 13 نوفمبر 1979 تم اعتماد نظام لتصنيف المؤسسات المالية الموحدة (UFIRS) من قبل المؤسسة الأمريكية الفدرالية لمراقبة المؤسسات المالية (FFIEC) وذلك بغرض تزويد الهيئات التنظيمية للبنوك الفدرالية بنظام يسمح لها بمعرفة حقيقة أداء البنوك الفردية، والذي تم تسميته لاحقا وفق اختصار (CAMEL Rating)[2].

يعتبر هذا النظام من معايير الإنذار المبكر (EWS) والتي كانت الولايات المتحدة الأمريكية من أن من أوائل الدول التي استخدمته نظرا للانهيارات المصرفية التي تعرضت لها عام 1933 وأُعلن بموجبها عن إفلاس أكثر من 4000 مصرف محلي، وكان ذلك أحد أسباب إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية إذ تعرض النظام المصرفي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو المصارف لسحب ودائعهم، ثم حدث انهيار مماثل عام 1988 أدى إلى فشل 221 مصرف[3]. كما أن نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، أثارت العديد من الأسئلة حول مصداقية هذا المعيار في قياس سلامة الأوضاع المالية للبنوك، وقد توصل المحللون الاقتصاديون إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذا المعيار في كشف أوجه الخلل بالبنوك ومدى تحديد سلامتها المصرفية، كانت أفضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعا من قبل، كما أثبتت الدراسات أيضا مقدرته على تحديد درجة المخاطرة بالبنك قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار وبشهور عديدة، ولذلك فقد طالب الكثير من الباحثين

---

[1] Sonia B. Saltzman Darcy Salinger, **The ACCION CAMEL Technical Note**, Accion International September 1998, p1.

[2] Githinji David Wachira, **Relationship Between Financial Performance And CAMEL Rating Of Commercial Banks IN KENYA**, A Research Project Presented in Partial Fulfillment of the requirements of the degree of Master of Business Administration University of Nairobi School of Business, October, 2010.

[3] محمد سمير دهيرب، **نظام التقييم المصرفي بمؤشرات CAMELS في ظل المخاطر دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للسنوات من 2006 وحتى2009** ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد1 ، العدد 54، ص262.

والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور، بغرض تمليكهم الحقائق وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم واختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل، ورأى هؤلاء الباحثين ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار CAMELSضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها البنك للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو أحد الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية[1].

ومنه وبناء على ما سبق فان استخدام معيار CAMELS فعليا كان في بداية سنة 1980 من طرف الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق البنك الفيدرالي الأمريكي، من خلال استحداث نظام مالي موحد بديل للتحليل الإحصائي التقليدي الذي اثبت عدم نجاعته في التنبؤ بالأزمات المالية.

2-تطـــور نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS:

إن الباحث والمتتبع للمعايير الاحترازية الجزئية عموما ومعيارCAMELS خصوصا، يلاحظ أن المعيار خلال مراحل تطوره وقبل أن يصبح على شكله الحالي مر بعدة مراحل، وبرزت منه عدة نماذج لاستعمالات مختلفة، نحاول تفصيل أهمها فيما يلي:

2-1معيارCAEL: كانت السلطة الإشرافية الأمريكية الممثلة بمؤسسة التطوير والاستثمار الفدرالي هي أول من استعمل هذا النموذج سنة 1980 بتقديم تصنيف إشرافي ربع سنوي، ثم تعميمه والأخذ به في ديسمبر 1999، حيث كان الخبراء يستفيدون منه في تحليل النسب البسيطة، كأداة للرقابة المصرفية المكتبية، يستند على أربعة عناصر فقط هي كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية والسيولة[2].

2-2معيار CAMEL: تم تطوير معيار CAMEL بإدخال بعض التعديلات عليه تجعله أكثر كفاءة لخدمة الدور الرقابي للبنك المركزي، كنموذج يساعد المصارف التجارية على عمل تقييم وتصنيف سنوي داخلي لفروعها العاملة وقياس مستوى كفاءة أداء فروعها الداخلية، بدلا من الاعتماد فقط على الربحية كمعيار لقياس أداء الفروع، وذلك عملا بمبدأ الرقابة الذاتية الذي تسعى البنوك المركزية لتفعيله، وفقا لمعايير لجنة بازل الثانية، حتى يقوم كل مصرف بتقييم نفسه بنفسه ويقف على حقيقة موقفه المالي قبل أن يتم تقييمه بواسطة البنك المركزي[3].

---

1 مالك الرشيد أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص2.

[2] قوال زواوية إيمان، **تقييم أداء البنوك الجزائرية باستخدام معيار CAMELS**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018/2017 ص 73.

[3] مالك أحمد الرشيد، **مرجع سبق ذكره**، ص7.

يعتبر أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث أخذ بنتائجه أكثر من معيار CAEL والاعتماد عليها في القرارات الرقابية لأنها تعكس الواقع الحقيقي لموقف المصرف، ويأخذ المعيار في الاعتبار خمسة عناصر رئيسية هي[1]:

(Capital Adequacy, Asset Quality, Management, Earnings, Liquidity)

2-3معيار CAMELS: اعترف المنظمون الماليون في الولايات المتحدة، أن أثر الأسواق التنافسية العالمية الحالية لم يكن مدرجا بشكل كاف في نظام CAMEL، مما أدى بهم في سنة 1996 إلى مراجعة هذا النموذج، وابتداء من سنة 1997 تم اعتماد وإضافة مؤشر سادس للمعيار من أجل قياس المخاطر النظامية المتعلقة بمخطر السوق والذي يرمز له بحرف (**S**) وذلك لمعرفة حساسية البنوك اتجاه عوامل السوق والمتمثلة في كل من مخاطر سعر الفائدة، مخاطر تقلبات سعر الصرف، مخاطر التسعير[2].

وبالتالي أصبح المعيار يأخذ في الاعتبار قياس ومراقبة عنصر إضافي إلى العناصر الخمسة الرئيسية له والمتمثل في:

- ✓ الحساسية اتجاه مخاطر السوق (Sensitivity to market risk)

مما خلص عنه النموذج الجديد للنظام والمرتكز على ستة عناصر رئيسية وبالاختصار الجديد CAMELS.

الشكل رقم (1-1) مكونات نظام CAMELS.

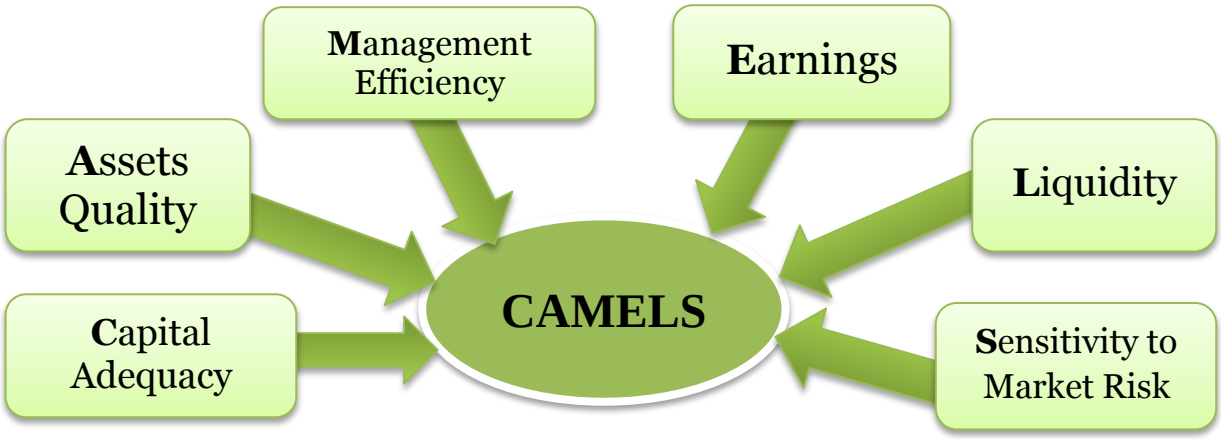

المصدر: من اعداد الطالب بناء على ما سبق.

[1] العونية بلهاشمي، **تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج التقييم المصرفي CAMELS**، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، القليعة، 2016/2015، ص 42.

[2] Mahdi Bastanand Mohammad Bagheri Mazrae, **Dynamics of banking soundness based on CAMELS rating system**, Department of Industrial Engineering, Eyvanekey University, Eyvanekey, 35918-99888, Iran, Conference Paper · July 2016,P 2.

2-4معيار S-CAMELS: يعد معيار السلامة الشرعية أهم ما يميز المصرفية الإسلامية عن المصرفية التقليدية حيث يعد إضفاء المشروعية على كافة التعاملات سواء من جانب الموارد أو الاستخدامات، الهدف الأول الذي تسعى إلى تحقيقه المصرفية الإسلامية، كما أن المتعاملين مع المصارف الإسلامية يركزون بشكل كبير على هذا المعيار، بحيث يعتبرونه المعيار رقم واحد في المفاضلة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، وأساس الثقة المتبادلة بين البنك وعملائه وعلى هذا الأساس يمكن إضافة عنصر سابع لعناصر طريقة CAMELS يتمثل في عنصر السلامة الشرعية (**S**) مع إعطاء تصنيف خاص لمؤشراتها، ليصبح النظام بالاختصار التالي S-CAMELS :[1]

لكن يبقى هذا النموذج مجرد فكرة مقترحة ولم يتم اعتمادها لحد الان، حيث يرى العديد من الباحثين على ضرورة توافر مجموعة من المعايير يتم على أساسها تقييم أداء هيئات الرقابة الشرعية والتي يمكن توضيحها كالتالي:

- ✓ **معيار المشروعية الحقيقية** = يجب أن تكون الفتوى شرعية حقيقية وليست حيلة من الحيل لتسهيل عمل المصرف؛
- ✓ **معيار الكفاءة (كلفة المعاملات)** = يجب ألا تكون الفتاوى ذات تكلفة عالية بحيث تنقص من كفاءة البنك وتنافسيته؛
- ✓ **معيار القبول لدى الجمهور** = أن تكون الفتوى مقبولة لدى الجمهور الذي يحاول دائما أن يقارن بين المنتجات التقليدية والإسلامية؛
- ✓ **معيار الأجر على الفتوى والاستقلالية** = من باب عدم جواز الأجر على الفتوى فيفترض أن يكون أجر المفتي من عند هيئة مستقلة؛
- ✓ **معيار المصداقية** = عني أن يكون لهيئة الرقابة الشرعية مصداقية وسمعة طيبة لدى الجمهور.

2-5معيار G-CAMELS: هو امتداد وتطوير لنظام تصنيف المؤسسات المالية الموحد الأمريكي، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل البيئية كجزء منفصل من النظام وذلك من أجل دراسة اثر الصناعة المالية على البيئة، وبالتالي تحفيز البنوك على تحمل المسؤولية الاجتماعية والسعي من أجل تحقيق التنمية المستدامة، حيث يهدف هذا النموذج إلى إثراء البحوث ذات الصلة بالنموذج الأصلي ل:CAMELS مع التركيز على سياسة الائتمان الأخضر، وتعتبر الصين من بين أوائل الدول التي اقترحت هذه الإضافة، إذ أن اغلب البنوك التجارية لا تزال تفتقر إلى فهم عميق للسياسات الخاصة بتحقيق التنمية المستدامة وخصوصا التنمية البيئية مما أدى إلى ابتكار معيار إضافي لنظام CAMELS والمتمثل في:

[1] شوقي بورقبة، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة**، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011/2010 ص 109، بتصرف.

[1](Green Indicator Ratio) =Green credit balance ÷ total loan amount

ومنه فكلما ارتفعت هاته النسبة، كلما دل ذلك على حرص البنك على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وتمويل المؤسسات المحافظة على البيئة.

الشكل رقم (1–2) التطور التاريخي لنظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS.

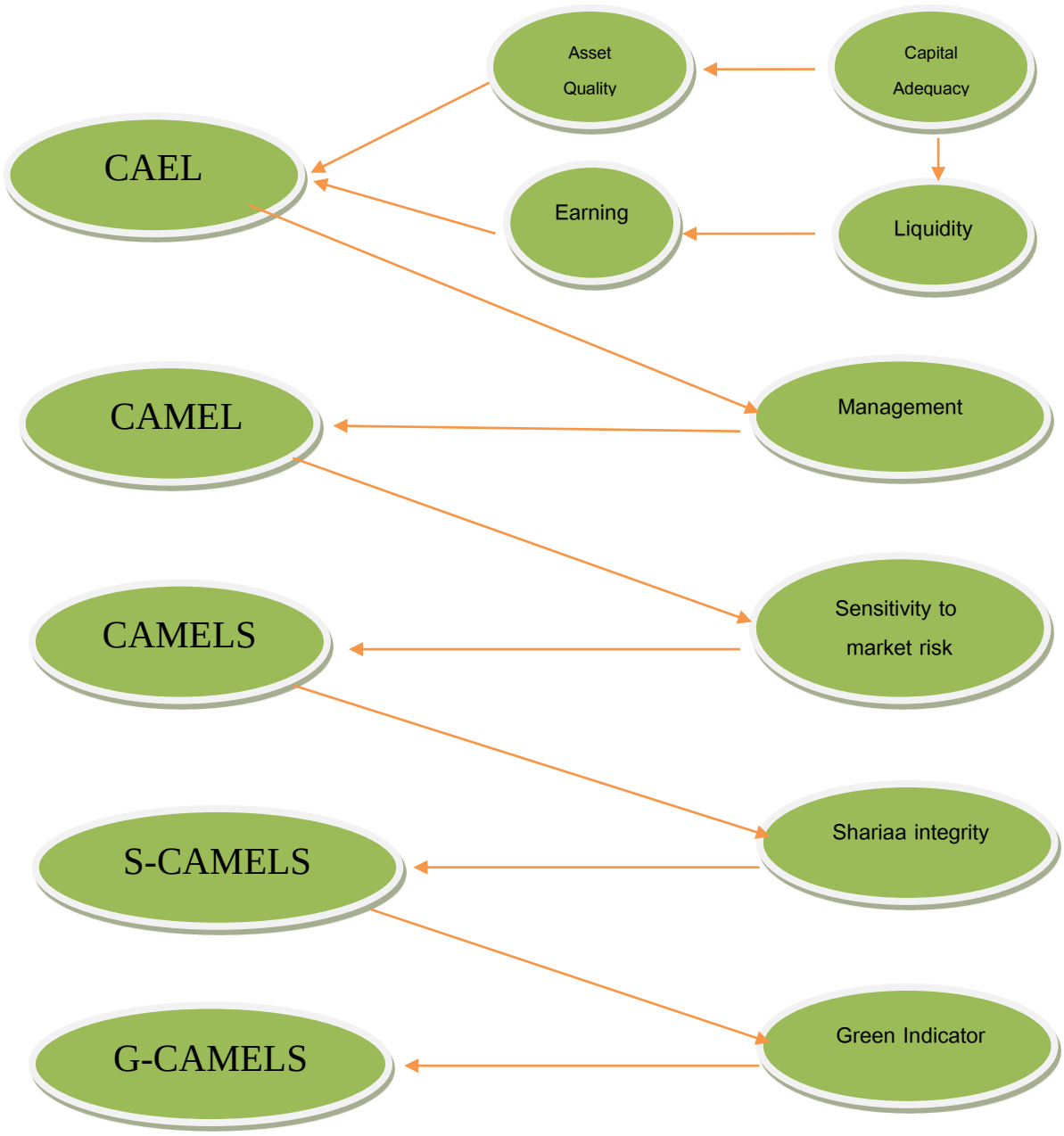

المصدر: من اعداد الطالب بناء على ما سبق.

[1] Fangyuan Guan, Chuanzhe Liu ,Fangming Xie and Huiying Chen, **Evaluation of the Competitiveness of China's Commercial Banks Based on the G-CAMELS Evaluation System,MDPI**, School of Management, China University of Mining & Technology, Xuzhou 221116, China, sustainability,2019,P 13.

المطلب الثالث: أهمية نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS

إن أهمية استعمال واستخدام هذا النظام بالنسبة للبنوك أو للمراقبين بمختلف مهامهم يمكننا إبرازها في العناصر التالية:

- ✓ أثبت هذا المعيار بأنه وفي حال استخدامه من طرف المراقبين الداخليين للبنك يعتبر نظاما فعالا، يمكن من قياس ومراقبة صحة الأداء، اضافة الى تبيان نقاط الضعف الموجودة وبالتالي تقديم توجيهات أو تصحيحات لها في الوقت المناسب وعلى المدى القصير[1].
- ✓ أداة فعالة لقياس كفاءة وأداء الفروع الداخلية للبنوك وذلك عملا بمبدأ الرقابة الذاتية، الذي يجب على البنوك تبنيها؛
- ✓ يلعب دورًا مهمًا في الإشراف المصرفي من طرف البنوك المركزية على البنوك التجارية لضمان سلامة النظام المصرفي؛
- ✓ يعتبر أداة للرقابة الميدانية والمباشرة (On-Site Bank Examination)، حيث أن الزيارات المنتظمة من طرف المراقبين لفروع البنوك والمقابلات مع الإدارة، وتقييم دقة البيانات المالية والسجلات المحاسبية، ومراعاة الضوابط الداخلية والامتثال للقانون واللوائح، تعتبر كلها من بين المكونات الأساسية لنظام CAMELS؛
- ✓ يعتبر أيضا أداة للرقابة الخارجية وبأقل تكلفة وأقل زمن (Off-Site Bank Surveillance)، تساعد البنوك المركزية من معرفة صحة وسلامة الوضع المالي للبنوك[2]؛

المطلب الرابع: مميزات وخصائص نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS

اعتمادا على الدراسات النظرية، يمكن تلخيص أهم مميزات نظام (CAMELS)في النقاط التالية[3]:

- ✓ تصنيف البنوك وفق معيار موحد، يمكن من خلاله التمييز بينهم من حيث الأداء واحترام الحدود والأهداف والاستمرارية؛
- ✓ توحيد أسلوب كتابة التقارير، مما يمنح سهولة للمفتش في اعداده وفي أوقات قياسية وسهولة في التفسير؛
- ✓ اختصار زمن التفتيش بالتركيز على ستة بنود رئيسية، مما يؤدي الى عدم تشتيت الجهود في تفتيش بنود غير ضرورية أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي للبنك، وبالتالي زيادة في التكلفة وفي الوقت؛
- ✓ اعتماده على التقييم الرقمي من 1 إلى 5 في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير، عكس الأسلوب الإنشائي؛

[1] Owusu Ansah Gabriel, **USING CAMEL RATING SYSTEM TO ASSESS THE PERFORMANCE OF LOCAL AND FOREIGN BANKS IN GHANA**, Ghana Telecom University College Graduate School, Coventry University, Faculty Of Engineering And Computing Mba Finance, May, 2012 P 45.
[2] Uyen Dang, **op.cit**, P15.
[3] شوقي بورقبة، **مرجع سبق ذكره**، ص 75.بتصرف

- ✓ يقدم مخرجات في شكل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وذلك من خلال تحليل النتائج أفقيا لكل مصرف على حدة أو لكل مجموعة متشابهة من المصارف ورأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الستة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل؛
- ✓ يساعد على تطبيق مبدأ الشفافية والإفصاح والاستفادة منه من طرف العملاء والسلطات الإشرافية والجمهور؛
- ✓ يسمح استخدامه عند توفر المعلومات المناسبة بمقارنة الأوضاع بين البنوك عبر مختلف الدول؛
- ✓ استعماله الدائم وبشكل دوري وشفاف يعمل على كشف مخاطر انتقال الأزمات المالية وبالتالي العمل على التقليل من حدتها وتجنبها[1]؛
- ✓ يعتمد عليه في اتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش؛
- ✓ يقلل من نسبة الوقوع في أخطاء التصنيف التي قد تحدث نتيجة لغياب الشفافية باعتماده على البيانات الواقعية المستقاة من مصادرها الحقيقية عبر التفتيش الميداني[2].

المطلب الخامس: سلبيات نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS

على الرغم من أن هناك من يعتبر أن نموذج CAMELS أداة إشرافية فعالة للغاية ويتم استخدامها على نطاق واسع ومن طرف عدة دول، إضافة إلى تحيينه مؤخرًا من قبل مستشاري البنك الدولي بإضافة عنصر سادس له، إلا أنه وكغيره من الأنظمة يحتوي على بعض السلبيات التي تندرج من وجهة نظر بعض مراقبي البنك المركزي، أو المراقبين الداخليين للبنوك كشكل من القيود والمعوقات التي تؤثر في بعض الأحيان على نتائج تصنيف البنوك، نلخص أبرزها فيما يلي:

- ✓ نتائج التصنيف المتحصل عليها لا يمكن بالضرورة أن تحدد السبب الحقيقي لخطورة وضع البنوك، بل قد يكون هناك سبب آخر للفشل؛
- ✓ الاعتماد الكامل على البيانات المقدمة من البنوك، قد يؤدي في بعض الأحيان إلى صدور مؤشرات موجهة أو محسنة؛
- ✓ إذا كانت البيانات المقدمة مجمعة أو غير متسقة أو تبدو غير دقيقة، فسيكون هناك محدودية في التعامل معها، مما يجعل هذا النموذج رغم أهميته رهينا لها ولمصداقيتها؛

[1] مصيطفى عبد اللطيف، **الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 6، 2008، ص 12.بتصرف.

[2] قوال زواوية إيمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 73.بتصرف.

- ✓ يتم تصنيف البنوك من خلاله بالاعتماد على مخرجات الانشطة الداخلية، ليتم قياس الوضع المالي الحالي والتاريخي للبنك، مع اهمال التطورات الاقتصادية الإقليمية أو المحلية والتي قد تطرح مشاكل في المستقبل ولو بصفة غير مباشرة؛

وهناك من الباحثين من أضاف السلبيات التالية[1]:

- ✓ أعطى نظام التقييم المصرفي أوزانا ثابتة للعناصر المكونة له بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر وهذا يقلل من كفاءته ودقته في التحليل والاعتماد على النتائج المحصلة؛
- ✓ يعتمد على تقسيم البنوك لمجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف اختلافا ملحوظا من بنك لآخر داخل المجموعة نفسها وبالتالي فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة؛
- ✓ يعتمد على قياس الأداء استنادا إلى أداء البنوك الأخرى المكونة للمجموعة الشبيهة، وعليه وفي حالة حدوث أي تغيير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة أو على أداء النظام المصرفي ككل فإنه عادة لا يتم تغيير مؤشرات التقييم وفقا لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي.

[1] صورية عاشوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 75-76 .

المبحث الثاني: مؤشرات نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS

يتم تصنيف البنوك كما سبق التعرض له وفق نظام CAMELSتبعا لترتيب موحد والذي يرتكز على تحليل المؤشرات الستة له والتي بدورها تشمل أغلب أنشطة البنك، ما ارتبط منها بالمعاملات العادية أو ما تعلق منها بخارج الميزانية حيث سنقوم من خلال هذا المبحث بالتعرض لكل عنصر منه بشيء من التفصيل.

المطلب الأول: مؤشر كفاية رأس المال (Capital Adequacy Ratio)

يعتبر موضوع كفاية رأس المال أو ما يعرف بتدعيم المراكز المالية احدى الاتجاهات الحديثة في إدارة البنوك، مر عبر الزمن بعدة مراحل خلال تطوره، من حيث تحديد المفهوم أو القيمة أو المكونات أو الوظائف، لكن قبل ذلك سنتعرض أولا لمفهوم رأس المال المصرفي وأهم وظائفه:

1-رأس المال في المصارف: قبل التطرق للمعادلات المحددة لكفاية رأس المال أو ما يعرف بمؤشر CAR، سنحاول أولا القاء الضوء على مفهوم رأس المال المصرفي ووظائفه.

1-1مفهوم رأس المال المصرفي: تعددت التعاريف المتناولة لرأس المال المصرفي على اعتبار أنه المؤشر الأساسي للسلامة المصرفية وأبرزها ما يلي:

- ✓ هو مجموع قيم الأسهم العادية والممتازة المدفوعة من قبل المؤسسين والمساهمين في بداية حياة البنك وأي إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليه في وقت لاحق، إضافة إلى مجموع احتياطاته وأرباحه التي احتجزها على مر السنين[1].
- ✓ يمثل حجم الأموال المتاحة لحماية الدائنين من الخسائر التي قد تحدث نتيجة لإدارة المخاطر الغير متوقعة أو غير المتحكم فيها. ووفقًا للمعايير الدولية، تحتفظ البنوك عادة بثلاث فئات من الأسهم الرئيسية لرأس مال البنك (الأسهم العادية والإيرادات غير الموزعة والأسهم الممتازة)[2].

1-2وظائف رأس المال المصرفي: من بين أهم وظائفه المتعارف عليها ما يلي:

- ✓ **مواجهة نفقات بدأ النشاط**: الحاجة إلى مباني والمعدات وتكاليف الإنشاء لا يتم تغطيتها الا من خلال الاموال الخاصة المدفوعة من قبل الملاك ابتداء، والذي يعتبر شرطا قانونيا عند إنشاء أي بنك.
- ✓ **امتصاص الخسائر التشغيلية**: هو ضمان للمودعين وللسلطات النقدية بقدرة البنك على تغطية الخسائر غير

[1] العونية بلهاشمي، **مرجع سبق ذكره**، ص 47.

[2] Hennie van Greuning et Sonja Brajovic Bratanovic, **Analyse et Gestion du Risque Bancaire**, edition SKA, 2004, p 71.

المتوقعة، ووفقا لمبدأ الاولوية فعند التصفية يتم الدفع أولا للمودعين ثم للمقرضين وما تبقى فهو لأصحاب رأس المال.

- ✓ **تدعيم ثقة المودعين:** تقليديا ان أغلبية مطلوبات البنوك غير مملوكة لها، وهي ملك للمودعين وبالتالي فان سعي البنوك للحصول على رأس مالي قوي، قادرة على تغطية السحوبات الفجائية للمودعين والتقليل من مخاطر السيولة.
- ✓ **الوظيفة التنظيمية:** يعطي رأس المال وتحديدا لأصحابه أحقية في الرقابة وتحديد مجالاتها، اضافة الى تحديد المسؤولية اتجاه تنفيذ القوانين والتشريعات والالتزام بها، وتسطير الاستراتيجيات، كما يعطيهم الحق في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وتحديد آليات عمل الإدارة العليا في المصرف[1].

2-مفهوم كفاية رأس المال: يشكل قياس ومتابعة هذا المؤشر أهمية كبرى للمدققين بمختلف وظائفهم، وعليه فقد شهد هذا الأخير عبر الزمن عدة محاولات لتحديد مفهومه، أبرزها ما يلي:

- ✓ وفقا للمعايير الدولية هو تحقيق لنوع من التوازن بين المخاطر التي تتوقعها مؤسسات الإقراض وحجم رأس المال[2]؛
- ✓ تمثل العلاقة بين حقوق الملكية والموجودات المرجحة بالمخاطر، وقدرة المؤسسة على استيعاب خسائر القروض المحتملة[3]؛
- ✓ تشير إلى حاجة المصرف إلى مبلغ كاف كرأس مال خاص لحمايته من خطر الإعسار وبالتالي حماية ودائع عملائه[4]؛
- ✓ هي مقياس لمبلغ رأس مال البنك معبراً عنه كنسبة مئوية من أصوله المرجحة بالمخاطر، وهي مؤشر بارز على السلامة المالية ويعكس ما إذا كان البنك لديه رأس مال كافٍ لتحمل خسائر غير متوقعة تنشأ في المستقبل وعلى أساس قدر معين من الرفع المالي أم لا[5].

2-1التعريف الاجرائي: مما سبق يمكننا تعريف كفاية رأس المال بأنها عبارة عن مؤشر أو نسبة مئوية من رأس المال الأساسي للمؤسسة المالية إلى أصولها (القروض والاستثمارات الاخرى) مرجحة بأغلب المخاطر التي تعترض النشاط المصرفي، تستخدم كمقياس لقوتها المالية واستقرارها وقدرتها على تحمل الخسائر الحالية والمستقبلية، وتقدم تأكيدات قوية

[1] Darlena Tartari, **de la régulation en matière des capitaux propres du système bancaire**, Thèse pour l'obtention du grade de docteur en Sciences Économiques et Sociales, l'Université de Fribourg (Suisse), 2002, p96.

[2] Sylviede coussergues, **Gestion de la banque du Diagnostic à la stratégie**, Dunod, Paris, 2002, p 51.

[3] Sarker, A.A. (2005). **CAMELS Rating System in the Context of Islamic Banking: A Proposed "S" for Shariah Framework**, Bangladesh Bank Dhaka Bangladesh, p 7.

[4] حسين المحمود، **إمكانية استخدام نظام CAMELSفي تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية)**، مذكرة ماجستير، جامعة دمشق، سنة 2014، ص65.

[5] Sema Bayraktar and Masoud Ghazav, **Performance Analysis Of Banks In Turkey Using Camels Approach Case Study: Six Turkish Banks During 2005 To 2016**, Journal of Business Research-Türk,juin2018,p 853 .

للمودعين والمقرضين وحتى للسلطات الإشرافية.

3-كفاية رأس المال ما قبل بازل (المعايير التقليدية): حاول الخبراء والمنظرين عبر الزمن وضع معايير وطرق لقياس كفاية رأس المال ومنذ وقت مبكِّر، وبمفاهيم مختلفة، نحاول فيما يلي إيرادها حسب التسلسل التاريخي:

- ✓ **نسبة رأس المال إلى إجمالي الودائع**: تم أولا ربط رأس المال بالودائع لقياس كفاية رأس المال، إذ استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية نسبة (رأس المال/حجم الودائع) بصورة واسعة منذ سنة 1900م وحتى قيام الحرب العالمية الثانية سنة 1945م، حيث كانت القاعدة أن البنك يجب أن يحتفظ بأصول رأسمالية لا تقل عن 10% من إجمالي الودائع وكلما انخفضت هذه النسبة كلما زادت المخاطر، لكن سرعان ما تخليي عنها سنة 1942م بسبب توسع البنوك في شراء الأوراق المالية الحكومية وخلق ودائع لأغراض تمويل المجهود الحربي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية. لا يأخذ هذا المعيار بعين الاعتبار المخاطر المرتبطة بالأصول[1].
- ✓ **مرحلة ربط رأس المال بإجمالي الأصول**: بدأ استخدامه بشكل واسع بعد الحرب العالمية الثانية ويأخذ بعين الاعتبار استخدامات الأصول، ويتميز عن المعيار السابق في أنه يربط رأس المال بالأصول وبذلك يمتص رأس المال أي خسائر تنتج عن توظيف ودائع العملاء، وليس له نسبة مثلى محددة، فكلما كانت النسبة أكبر كلما دل ذلك على ملاءة البنك وقوة مركزه المالي، ويعاب عليه عدم التمييز بين الأصول من حيث درجة المخاطرة، وهي غير مرحب بها من قبل ملاك البنك لتعارضها مع مصالحهم فزيادة هذه النسبة يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية إلا أنها تحقق حماية أفضل للمودعين وتحظى باهتمام البنوك المركزية على الرغم من كونها معيارا تقليديا[2].
- ✓ **مرحلة ربط رأس المال بالأصول الخطرة***: يقوم على ربط الأصول الخطرة برأس مال البنك، وظهر في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1942، نتيجة لاعتراض كثير من البنوك التجارية فيها على السياسة الإقراضية وأنه ليس من العدل معاملة البنوك بنفس المعيار على الرغم من اختلاف استثمارات البنوك عن بعضها البعض، ويعاب عليه أنه لا يأخذ في الاعتبار تباين درجة مخاطر الأصول في البنك، والتي تختلف تبعا لطبيعة الأصول التي توظف فيها الأموال[1].

---

[1] صورية عاشوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 83.

[2] الخالدي أمين، **كفاية رأس المال وأثرها على استثمارات البنوك التجارية الأردنية**، رسالة ماجيستير، جامعة آل البيت، الأردن، ، 2006ص 23.

* هي كافة أصول البنك يطرح منها النقد في الصندوق ولدى البنك المركزي وصافي الودائع بين البنوك والسندات التي تصدرها الدولة والقروض المضمونة من الحكومة.

4-كفاية رأس المال حسب متطلبات لجان بازل للرقابة المصرفية (المعايير الحديثة): عقب التداعيات الوخيمة لانهيار البنك الألماني"Herstatt" في جوان 1974 والبنك الدولي الأمريكي Franklin national bank، إضافة إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية للدول النامية وتزايد نسبة وحجم الديون المشكوك في تحصيلها، والمنافسة القوية التي خلقتها البنوك اليابانية للبنوك الغربية نتيجة لتدني رؤوس أموالها وعدم احترامهم للمعايير الدولية والمحلية أنداك، وتضاعف التزامات خارج الميزانية العمومية للبنوك والنمو المتزايد في أسواق المشتقات المالية، اهتدت السلطات الرقابية إلى ضرورة العمل بقواعد إشراف موحدة لضبط الأعمال المصرفية، في إطار التعاون الدولي بين البنوك المركزية، تحت إشراف بنك التسويات الدولية (BIS) تعمل على إيجاد هذا الإطار المشترك بين محافظي البنوك المركزية وممثلي سلطات الرقابة لدول مجموعة العشر (G10)، لمناقشة الانشغالات المطروحة في الصناعة المصرفية، والواقع مقرها ببنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية[2]، حيث هدفت إلى تقديم عدة مقترحات وتوصيات نورد أهمها فيما يلي[3]:

- ✓ العمل على دعم واستقرار النظام المصرفي الدولي؛
- ✓ تكوين واستحداث مناهج أكثر شمولا لمعالجة المخاطر المصرفية والرقابة عليها؛
- ✓ تحديد حد أدنى لكفاية رأس المال المصرفي.

وتم تحديد معادلة حساب كفاية رأس المال والمعرفة بنسبة كوك كما يلي:

$$\frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخطرة}} \geq 8\% \quad [4]$$

[1] سعيدي خديجة، **إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل، دراسة حالة البنوك الإسلامية**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2017/2016، ص36.

[2] بتصرف حمزة طيبي، **تفعيل الرقابة على أعمال البنوك بالجزائر وفق المعايير الدولية للجنة بازل**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012/ 2013، ص 24.

[3] Banque des Règlements Internationaux Bâle, Suisse, **un Nouveau Dispositif d'Adéquation des Fonds Propres**, Juin 1999,p6 .

[4] Christian Jimenez & Patrick Melier, **Prévention et gestion de risque opérationnels**, édition Revue Banque, P 163.

جدول (1–1) تشكيلة الأموال الخاصة (مقام المؤشر) وفقا لمتطلبات لجنة بازل I

الأموال الخاصة الصافية (الرقابية / التنظيمية) وفق بازل I	
الشريحة 1: الأموال الخاصة الأساسية	**الشريحة 2: الأموال الخاصة التكميلية**
• الجزء المدفوع من أسهم الملكية • أسهم ممتازة غير قابلة للاسترداد وغير تراكمية • ترحيل من جديد • أرباح محتجزة • احتياطيات معلنة وموحدة (بما فيها علاوات الإصدار وعلاوات الإدماج)	• احتياطات غير معلنة وغير خاضعة لعملية التوحيد • احتياطات إعادة تقييم الأصول • مخصصات عامة ذات طابع احتياطي • أدوات مالية هجينة ذات أجل متوسط • ديون تابعة لأجل (قروض مساندة / مشروطة)
العناصر المستبعدة:	
• شهرة المحل (Goodwill) • استثمارات أخرى في رأس مال البنوك ومؤسسات مالية حسب ما تقرره سلطات الرقابة الوطنية	• مساهمة البنك في الشركات التابعة للمجمع وغير المدرجة في أساس التوحيد

المصدر: حمزة طيبي، " **تفعيل الرقابة على أعمال البنوك بالجزائر وفق المعايير الدولية للجنة بازل** "، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013/2012 ص 86.

أما ما يعرف ببسط المؤشر أو الأصول المرجحة فيتم تحديد طرق حسابها وأوزان المخاطرة في الجدول الموالي:

جدول رقم (1–2) أوزان المخاطرة (معامل الترجيح) المرجحة للأصول حسب لجنة بازل I

درجة المخاطرة	نوعية الاصول
0 %	* النقدية والمعادن النفيسة حسب ما تقرره سلطة الرقابة الوطنية * التزامات مقيمة بالعملة الوطنية وممولة بها على الإدارات المركزية والبنوك المركزية * التزامات أخرى على الإدارات المركزية لدول OCDE وبنوكها المركزية * التزامات المعززة مباشرة بضمانات نقدية أو بأوراق مالية حكومية لدول OCDE أو مضمونة من قبل الإدارات لمركزية والبنوك المركزية في OCDE بصيغة أخرى
0%، 10% 20%أو50 % أو حسب ما يتقرر وطنيا	* التزامات من مؤسسات القطاع العمومي المحلية، باستثناء الإدارة المركزية * سلفيات مضمونة من قبل هذه المؤسسات أو المعززة بضمانات نقدية صادرة عنها
20 %	* التزامات على بنوك التنمية العابرة للأمم (البنك الدولي، بنك التنمية الإفريقي، بنك التنمية الآسيوي، بنك الاستثمار الأوروبي... وغيرها حسب ما تراه السلطات الوطنية) والالتزامات المعززة بضمانات نقدية أو بأوراق مالية صادرة عن هذه البنوك * التزامات على البنوك المسجلة في OCDEوالقروض المضمونة من قبل هذه البنوك

% 20	* التزامات على مؤسسات الاستثمار المسجلة في OCDEوالخاضعة لتنظيم احترازي ورقابي صارم، كذلك الالتزامات المضمونة من قبل هذه المؤسسات * التزامات على البنوك المسجلة في دول خارج أعضاء OCDEالتي تبقى على استحقاقاتها أقل من سنة واحدة، والقروض تحت هذا الحد المضمونة من قبل هذه البنوك *التزامات على مؤسسات القطاع العمومي غير المسجلة في OCDEباستثناء الإدارة المركزية، والقروض المضمونة من قبل هذه المؤسسات بضمانات نقدية أو أوراق مالية صادرة عنها * فقرات الأصول قيد التحصيل
% 50	* قروض مضمونة كلية برهونات على العقارات السكنية، سواء كانت مشغولة أو سوف تشغل من قبل المقترض أو تلك المعدة للتأجير.
% 100	* التزامات على القطاع الخاص. * التزامات على البنوك المسجلة خارج OCDEذات الاستحقاق الذي يزيد عن سنة واحدة * التزامات على الإدارات المركزية خارج OCDE ما لم تكن محررة وممولة بالعملة الوطنية * التزامات على الشركات التجارية الخاضعة لسيطرة مؤسسة عمومية * مباني، منشآت، آلات ومعدات... وغيرها من الأصول الثابتة * استثمارات الأخرى) بما في ذلك المساهمة في شركات أخرى غير موحدة في الميزانية. * باقي الأصول

المصدر: حمزة طيبي، **تفعيل الرقابة على أعمال البنوك بالجزائر وفق المعايير الدولية للجنة بازل**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013/2012 ص 86.

ويمكن توضيح معاملات التحويل للالتزامات خارج الميزانية حسب مقررات بازلI في الجدول الآتي:

الجدول رقم (1-3): معاملات التحويل للالتزامات خارج الميزانية حسب مقررات بازل I

معامل تحويل الائتمان	الأدوات
% 100	البدائل للائتمان المباشر مثل الضمانات العامة للديون (يضمنها الاعتمادات المستندية القائمة لضمان القروض والأوراق المالية) والقبولات المصرفية (يضمنها التظهيرات التي تحمل طابع القبولات) .
% 50	الفقرات المحتملة المرتبطة بمعاملات معينة (مثل سندات حسن الأداء وسندات الطلب، حقوق شراء الأسهم والاعتمادات المستندية المرتبطة بمعاملات معينة).
% 20	الاعتماد قصيرة الأجل، ذات التصفية الذاتية (مثل الاعتماد المستندية المضمونة بشحنات البضاعة) .
% 100	اتفاقيات البيع والشراء، المبيعات مع حق العودة التي يتحمل المصرف فيها المخاطرة.
% 100	المشتريات المستقبلية للموجودات، والودائع الأمامية والأسهم المدفوعة جزئيا، التي تمثل التزامات مع سحب معين.
% 50	تسهيلات إصدار الأوراق، وتسهيلات السائدين المدورة.
% 50	الالتزامات الأخرى (مثل التسهيلات الرسمية القائمة، وخطوط الائتمان) ذات الاستحقاقات التي تزيد على السنة الواحدة
% 0	الالتزامات المشابهة ذات الاستحقاقات لغاية سنة في الأصل، أو تلك القابلة للإلغاء في أي وقت وبدون شرط.

المصدر: أوصغير الويزة، **دراسات اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل وأثارها على البنوك التجارية دراسة مقارنة بين الجزائر تونس ومصر**، أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة، 2017/ 2018 ص 72.

وبما أن المخاطرة السوقيَّة قد تختلف من بنك لآخر فقد تضمَّنت مقترحات اللجنة طرقاً إحصائيَّة نمطيَّة لقياس هذه المخاطرة، منها القيمة المقدَّرة للمخاطرة Value at Risk (VAR) إضافة إلى مقاييس كمية ونوعية أخرى، لتصبح العلاقة المعدَّلة لحساب كفاية رأس المال كما يلي:

$$\% \ 8 \leq \frac{\text{إجمالي رأس المال} \left(\text{شريحة } 1 + \text{شريحة } 2 \right)}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخطرة} + \left(\text{المخاطر السوقية} + \text{المخاطر التشغيلية} \right) \times 12.5} \quad [1]$$

2-4 كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل II: دفعت أوجه القصور في نسبة "Cooke" إلى وضع معيار جديد للملاءة المالية، وبإطار جديد أكثر شمولا وحساسية للمخاطر التي تتعرض لها البنوك ليشمل مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، ومخاطر التشغيل، ويقوم على ثلاث ركائز أساسية (Trois Piliers)، نستعرضها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-3) ركائز لجنة بازل II لقياس CAR

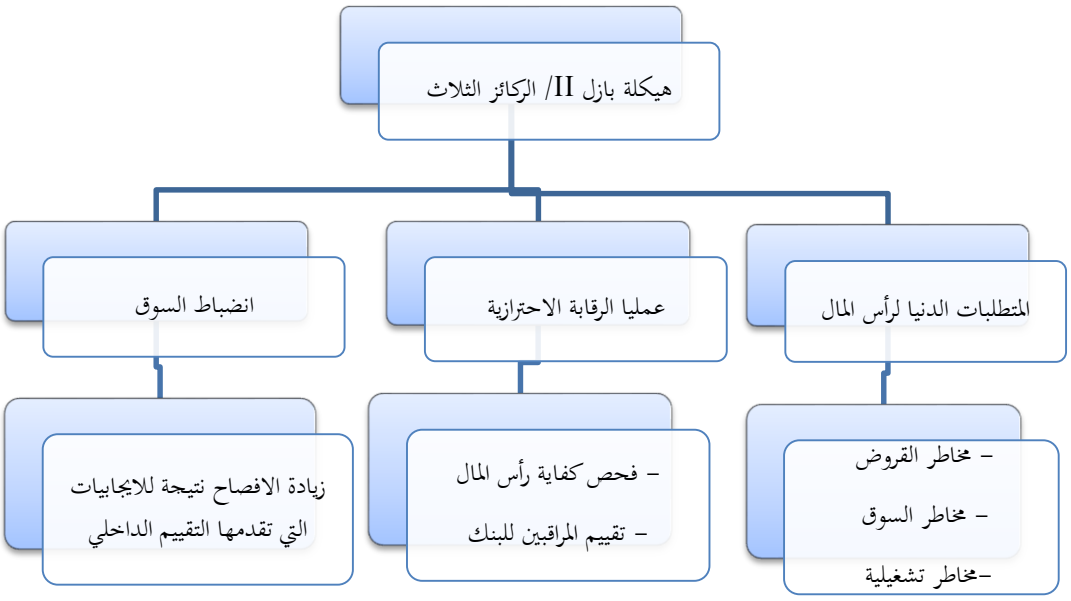

Source: Hennie Van Greuning, Sonja Brajovic Bratanovic, Analuzing Banking Rik, **A framework for assessing corporate governance and risk management**, 3rd Edition, Washington, 2009, P125.

1-2-4ركائز كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل II: وهي كالتالي:

- ✓ **الركيزة الأولى**[2]: تتكون وفق مقرر بازلII من ثلاثة شرائح (الأموال الخاصة الأساسية والأموال الخاصة التكميلية والأموال الخاصة الإضافية)
- ✓ **الركيزة الثانية**: ويطلق عليها عمليات المراجعة الرقابية أو الاحترازية وتهدف لتشجيع البنوك على استخدام أفضل أساليب التقييم وإدارة المخاطر، إلى جانب أهمية قيام المراقبين بمراجعة هذا التقييم والتدخل حينما تقتضي الحاجة:

[1] Christian Jimenez & Patrick Melier, **op cit**, P 163.
[2] Matoungou Mayoukou &Marina Esmedard , **L'APPLICATION DES NORMES DE BALE II AUSEIN DES BANQUES DES PAYS DE LA ZONE CEMAC** , Thèse pour l'obtention du diplôme de Doctorat en Sciences Economiques et Gestion , Université Mohammed Ier , 2015 P 117.

- ✓ **الركيزة الثالثة:** أو ما يعرف بانضباطية السوق وتهدف إلى تعزيز سلوكية السوق من خلال تحسين نقل المعلومات المالية للبنوك، وقد شددت اللجنة في توصياتها على ضرورة إعلام المشاركين ليس فقط بمدى ملائمة الأموال الخاصة لمخاطر البنك بل وكذلك المناهج والأنظمة المعتمدة لتقويم المخاطر واحتساب كفاية الأموال الخاصة:

4-2-2مؤشر كفاية راس المال حسب بازلII : تم التعبير عن نسبة كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل الثانية وذلك بالاستغناء عن مؤشر كوك واستبداله بمؤشر (Mc Donough) نسبة إلى رئيس لجنة بازلII ، وفق الصيغة التالية[1]:

$$\frac{\text{إجمالي رأس المال النظامي } \left(\text{شريحة } 1 + \text{شريحة } 2 + \text{شريحة } 3\right)}{\text{مخاطر الائتمان} + \text{مخاطر السوق} + \text{مخاطر التشغيل}} \geq 08\ \%$$

كما هو موضح في المعادلة، هناك ثلاثة أنواع من المخاطر التي تتعرض لها البنوك نذكرها كما يلي[2]:

- ✓ **مخاطر الائتمان:** المخاطر التي تتوافق مع الأصول المرجحة؛
- ✓ **المخاطر السوقية:** تتمثل في رأس المال الموجه لتغطية هذا النوع من المخاطر×12.5
- ✓ **المخاطر التشغيلية:** تعتبر واحدة من ابتكارات بازلII ، وتعرف على أنها مخاطر الخسارة الناتجة عن أوجه القصور أو الإخفاقات الكامنة في الإجراءات والموظفين والأنظمة الداخلية أو الأحداث الخارجية، تتمثل في رأس المال الموجه لتغطية هذا النوع من المخاطر× 12.5

والشكل التالي يوضح المخاطر الإضافية التي تم إضافتها طبقا للمعايير المقترحة إلى جانب المخاطر الائتمانية وهي مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، وكذا طرق قياس كل نوع من تلك المخاطر:

[1] Ratio de solvabilité, conseil, **maîtrise d'ouvrage et ingénierie logicielle au cœur des marchés financiers**, htp//www.fimarkets.com/pages/ratio_solvabilite_mcdonough_cooke.php, consulter le 22/08/2019 à 14: 49.

[2] Comité De Bale Sur Le Contrôle Bancaire (2004, 2006), Convergence internationale de la mesure et des normes de fonds propres: Dispositif révisé, BRI, Voir annexe 9 du dispositif Bâlois, p 333-335

الشكل رقم (1-4) المخاطر الإضافية طبقا للمعايير المقترحة في بازل II، وطرق قياسها.

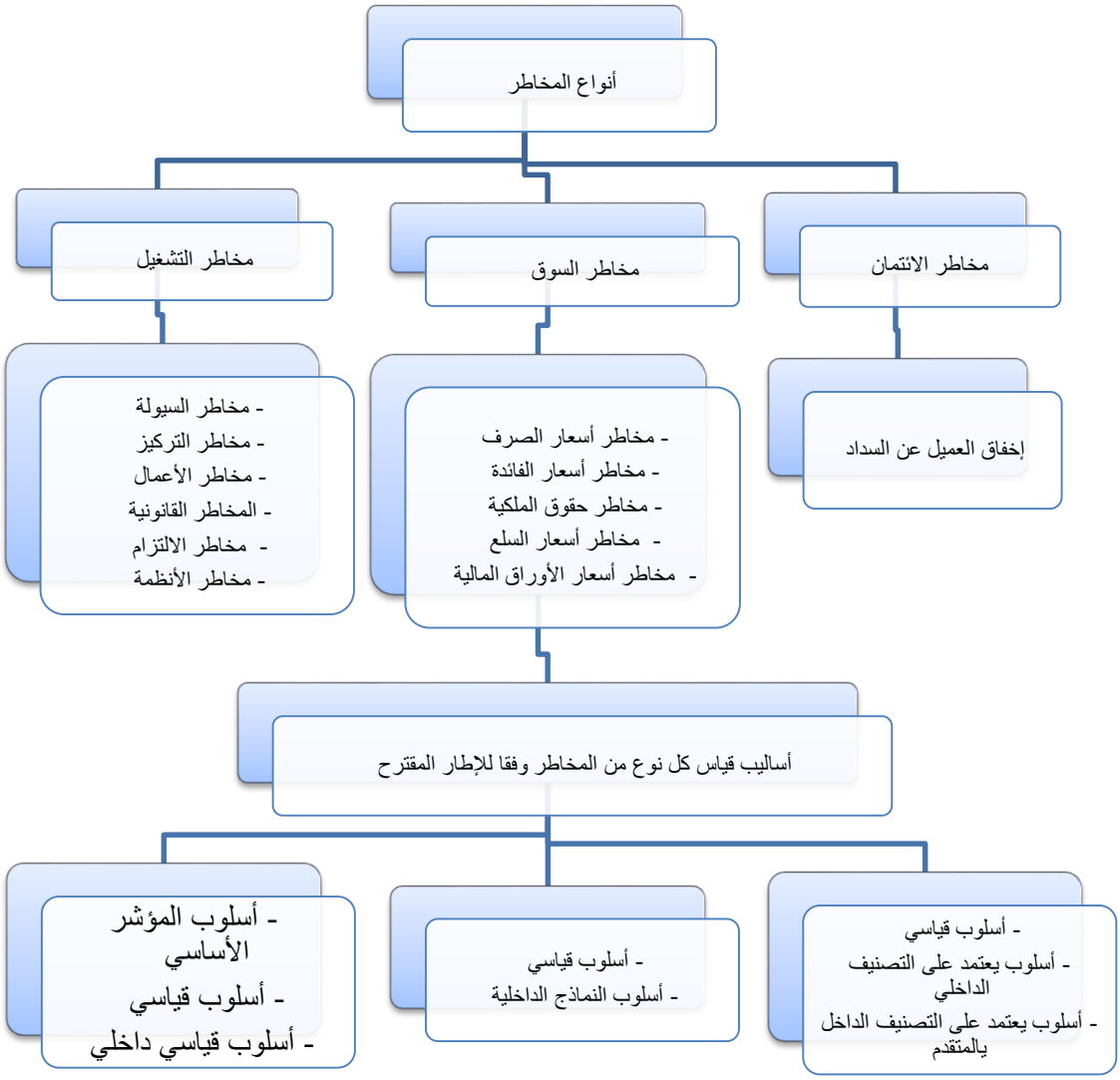

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 392.

4-3 كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل III رغم تدعيم اتفاقية بازلI بقواعد جديدة أطلق عليها بازل II، إلا أنها لم تكن كافية للحد من المخاطر المتعلقة بالنشاط المالي للقطاع المصرفي، وذلك نتيجة لتزايد العمليات المالية وهو ما تسبب في أزمات مالية حادة كادت تعصف بالاقتصاد العالمي، الأمر الذي دفع بلجنة بازل لمراجعة هذه المعايير واستحداث اتفاقية جديدة سميت ب بازل III، ووفق هذا الإطار تم إدخال معايير جديدة أهمها رأس مال التحوط نسبة الرافعة المالية، نسبة السيولة، وذلك بتعزيز وتحسين نوعية متطلبات رأس المال عن سابقه ليصبح ذو نوعية جيدة وأكثر مرونة مع مرور الوقت، حيث يتم قياس هذا المؤشر وفق المعادلة التالية:

$$\% 10.5 \leq \frac{\text{الشريحة } 1 + \text{الشريحة } 2}{\text{مخاطر}\left(\text{الائتمان } 75\ \% \text{ السوق، } 5\ \% \text{ التشغيل، } 25\ \%\right)} \quad [1]$$

4-3-1مكونات رأس المال التنظيمي وفق إطار بازل III: ووفقا للإصلاحات فقد أصبح مكونا من:

- ✓ **الشريحة الأولى**: تمثل رأس المال الأساسي وحده الأدنى 6%، من الموجودات المرجحة بالمخاطر، وتتكون مما يلي:
  - رأس المال الأساسي للأسهم العادية (عالي الجودة)، وحده الأدنى 4.5% من الموجودات المرجحة بالمخاطر بعد الخصومات؛
  - عازلة الحفاظ على رأس المال وتتكون من الأسهم العادية في حدود 2.5 % من الموجودات المرجحة بالمخاطر(RWA)، ليصل المستوى الإجمالي للأموال بهذه الجودة إلى7 %؛
  - وسادة لمواجهة التقلبات الدورية وتكون ضمن مجموعة من 0-2.5% وتتألف من الأسهم العادية، ويتم تطبيقه عندما يتم الحكم على أن الزيادة في الائتمان تؤدي إلى زيادة غير مقبولة في المخاطر النظامية.
- ✓ **الشريحة الثانية**: تمثل رأس المال المساند ويهدف لامتصاص الخسائر في حال التصفية ويتكون من:
  - **رأس المال الأساسي للأسهم العادية(عالي الجودة)** = (قيمة الأسهم العادية + علاوة الإصدار + الأرباح المحتجزة بما فيها أرباح (خسائر) الفترة مطروحا منها التوزيعات + الاحتياطيات المعلنة + الأرباح (الخسائر) من خلال الدخل الشامل + حقوق غير المسيطرين)، حيث يجب ألا تقل نسبته إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر عن 4.5% خلال فترة زمنية انتقالية.
  - **رأس المال الأساسي الإضافي** =أدوات مصدرة من المصرف التي تستوفي معايير الإدراج تحت رأس المال الأساسي الإضافي + علاوة الإصدار(الخصم) عن إصدار أدوات رأس المال الأساسي الإضافي + الأدوات المصدرة من الشركات التابعة التي تستوفي معايير الإدراج تحت رأس المال الأساسي الإضافي + التعديلات التنظيمية التي تطبق عند احتساب رأس المال الأساسي الإضافي.
  - **رأس المال المساند** =الأدوات المصدرة من المصرف وتحمل صفات رأس المال المساند (غير مدرجة ضمن الشريحة الأولى) + (علاوة الإصدار (الخصم) الناتجة عن إصدار الأدوات المدرجة ضمن الشريحة الثانية+

[1] زايدي مريم، **مرجع سبق ذكره**، ص 173

الأدوات المصدرة من الشركات التابعة التي تستوفي شروط الشريحة الثانية+ احتياطي المخاطر المصرفية العامة+ التعديلات التنظيمية على رأس المال المساند[1].

الجدول (1-4) تركيبة رؤوس أموال المصارف الجديدة والمطلوبة في ظل إطار بازل III.

	حقوق الملكية للأسهم العادية (بعد الاقتطاعات) *	الشريحة الأولى لرأس المال	رأس المال الاجمالي
الحد الأدنى	% 4.5	% 6.0	% 8.0
احتياطي الحفاظ	% 2.5		
حد أدنى + احتياطي الحفاظ	% 7.0	% 8.5	% 10.5
مدى الاحتياطي المعاكس للدورة الاقتصادية	% 2.5 – 0		

* حقوق الملكية للأسهم العادية أو رأس مال آخر ممتص للخسارة وبشكل متكامل

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، **الإصلاح المصرفي ومقررات بازل** 3، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013. ص 333.

4-3-2ركائز كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازلIII : قامت هذه الاتفاقية بدورها وكسابقتها على ثلاث ركائز أساسية بخصوص متطلبات رأس المال وفيما يلي سنت أهم التعديلات التي جاءت بها، ومكونات رأس المال المستحدثة:

- ✓ **الركيزة الاولى**: ان إعادة النظر في معدل كفاية رأس المال يعكس الرؤية الجديدة للجنة التي تربط بين مقاربة الحذر على المستوى الجزئي كما كان معمولا في الاتفاقية السابقة والمقدر بـ 8% ولكن بمتطلبات أكثر صرامة، ومقاربة الحذر على المستوى الكلي بتعبئة أموال خاصة إضافية تمكن من امتصاص الخسائر خلال الأزمات، باستحداث احتياطيين إضافيين، الأول مساند لمعدل كفاية رأس المال ليصل إلى 10.5% والثاني للتحوط من التقلبات الدورية، وتتكون هاته الركيزة من كل من:
  - **نسبة الرافعة المالية**: لكبح جماح التوسع في القروض المصرفية، حيث تم فرض نسبة اختيارية قدرها 3% من الشريحة الأولى لرأس المال، على أن يتم حسابها من أصول الميزانية وخارج الميزانية دون أوزان ترجيحية، يتم قياسها وفق المعادلة التالية[2]:

$$\text{الرافعة المالية} = \frac{\text{رأس المال (Tier1)}}{\text{اصول الميزانية وخارج الميزانية دون أوزان ترجيحية}} \geq 3\%$$

[1] زايدي مريم، **مرجع سبق ذكره**، 2016/ 2017، ص 171.

[2] Basel III: **A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, Basel Committee on banking Supervision,**December 2010, (rev June 2011), www.bis.org. P 62.

- **ترجيح المخاطر**: ويتم ذلك من خلال مراجعة النهج القياسية المعمول بها في حساب كل من مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، خطر ترجيح إعادة تقييم الائتمان، المخاطر التشغيلية (تحسين حساسية خطر الطرف المقابل).
- **مكونات رأس المال النظامي**: ركز المعيار الجديد على تعزيز وتحسين نوعية وكمية رأس المال كما ركز على إعادة تعريفه واتصافه بالجودة، وسمي هذا الجزء من رأس المال برأس المال الأساسي للأسهم العادية . ويتكون رأس المال التنظيمي وفق هذه الاتفاقية من) الشريحة الأولى + الشريحة الثاني) ، مع إلغاء الشريحة الثالثة من رأس المال الموجود في اتفاقية بازل II.

✓ **الركيزة الثانية**: وتعرف بالمتابعة الرقابية لكفاية رأس المال وحسبها فإن الغاية من هذا التعديل هو تكملة ما جاءت به الدعامة الثانية لاتفاقية بازل II فيما يتعلق بإدارة المخاطر على نطاق عام، ويعالج هذا التوجيه عددا من نقاط الضعف الملحوظة التي جرى الكشف عنها خلال عمليات إدارة المخاطر، ومن أهمها (تركزات المخاطر، التعرضات خارج الميزانية، مخاطر السمعة، مخاطر التقييم والسيولة، اختبارات الضغط وممارسات التعويض)، مع التأكيد على دور أكبر لمجلس الإدارة في مراقبة المخاطر، مع فهم واضح لمستوى الخطر للمؤسسة.

✓ **الركيزة الثالثة**: وتعرف بانضباط السوق، هدفت اللجنة من خلاله إلى تشجيع انضباط السوق عبر تطوير مجموعة من متطلبات الإفصاح الأمر الذي يسمح للمشاركين في السوق بتقييم المعلومات الأساسية حول: (نطاق تطبيق رأس المال، التعرض للمخاطر، عمليات تقييم المخاطر)، حيث أن مثل هذا الإفصاح له معنى خاص ضمن إطار بازل، إذ أن اعتماد المنهجيات الداخلية يعطي إمكانية أكبر لتقييم متطلبات رأس المال، وانسجام الإدارة الداخلية مع المخاطر[1].

[1] أو صغير الويزة، **مرجع سبق ذكره** ص 120.

الشكل رقم (1–5) الركائز الثلاث لمعايير كفاية رأس المال الواردة في اتفاقية بازلIII

المصدر: من اعداد الطالب بناء على ما سبق.

4–4 مقارنة بين اتفاقيات بازل الثلاث بخصوص مؤشر كفاية رأس المال: لقد شهدت لجنة بازل للرقابة المصرفية منذ نشأتها سنة 1974، ثلاثة اتفاقيات شهدت تطورا في مفهوم وتحديد مكونات كفاية رأس المال، وهذا تماشيا مع التطورات الحاصلة في الساحة المصرفية والمالية، ويمكن تبيان ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(1–5) تطور قياس كفاية رأس المال حسب لجان بازل الثلاثة.

	اتفاقية بازل الاولى	اتفاقية بازل الثانية	اتفاقية بازل الثالثة
رأس المال	ثلاث شرائح من رأس المال	لم تتغير	الرفع من نسبة الشريحة الأولى وإلغاء الشريحة الثالثة
المخاطر الائتمانية	تحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للأصول وفق جدول وضعته لجنة بازل، وتتراوح هذه الأوزان من 0 إلى 100 %	تغير جذري لمعاملات ترجيح المخاطر فلم تعد الأوزان تعطي حسب الطبيعة القانونية للمقترض، بل حسب نوعية القرض في حد ذاته ولها ثلاثة أساليب لقياسها	وسعت مفهوم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها مختلف المصارف والمؤسسات المالية.
المخاطر السوقية	تحسب وفق نموذجين (المعياري أو الداخلي)	لم تتغير لكن سمحت للمصارف بوضع نماذج داخلية لتحديدها	لم تتغير
المخاطر التشغيلية	لم تكن موجودة	إضافة المخاطر التشغيلية وحددت ثلاث أساليب لقياسها	لم تتغير
نسبة كفاية رأس المال	قدرت ب 8 %	لم تتغير	أصبحت 10.5 %
السيولة	لم تحدد بنسبة موحدة	لم تحدد لها نسبة موحدة	إضافة نسبتين لقياس السيولة للمدى القصير والطويل
بنـود هيئـات الرقابـة	تهدف هذه المعايير إلى تقوية مبدأ الرقابة	إضافة بنود ومتطلبات جديدة تتعلق	أدخلت تعديلات على مبادئ

ومتطلبات الشفافية	المجمعة على الوحدات المصرفية العالمية العاملة في الداخل والخارج، وتحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال المصارف	بالشفافية والإفصاح في السوق، أي ضمان وجود طريقة فعالة للمراجعة والمراقبة ونظام فاعل لانضباط السوق والسعي لاستقراره	عملية المراجعة الرقابية المنصوص عليها في بازل 2 ألزمت المصارف بوضع برنامج شامل لاختبارات الضغط.
الرافعة المالية	لم تكن موجودة	لم تكن موجودة	إدخال نسبة جديدة على شكل رافعة تقيس مضاعف الرساميل

المصدر: زايدي مريم، **اتفاقية بازل3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية، دراسة حالة مصرف أبو ظبي الإسلامي، أطروحة دكتوراه**، جامعة بسكرة 2017/2016، ص 202.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس جودة الأصول (Asset Quality Ratio)

مما سبق ومن خلال دراسة كفاية رأس المال اتضح بأنه تعتمد درجة مصداقية هذا الأخير على جودة ونوعية الأصول البنكية سواء ما تعلق منها بما هو داخل الميزانية العمومية للبنك أو ما ارتبط بما هو خارجها كالمشتقات والتعهدات فالأصول الجيدة تعني توليد دخل أكثر ووفرة في السيولة، مع تقييم أفضل لكل من والإدارة والربحية، ولإعطاء توضيح أكثر بخصوص هذا المؤشر ومكوناته سنتعرض أولا إلى ماهية الأصول البنكية (Banks Assets)، ثم إلى الطرق والمؤشرات المعتمدة لتحديد جودته والمخاطر المرتبطة به والتي قد تؤثر سلبا.

1-تعريف الأصول البنكية: تمثل الأصول جميع موجودات البنك الثابتة والجارية، كمحفظة القرض والمحفظة الاستثمارية والعقارات المملوكة بالإضافة إلى التعاملات خارج الميزانية العمومية للبنك[1].

كما يمكننا تعريفها بأنها كل ما يمتلكه البنك من أصول كالقروض بمختلف أنواعها، والتي تساهم بشكل أساسي في توليد الإيرادات، ويمكن للبنك تحويلها إلى نقد وتسييلها وقت الحاجة إليها، ويتم الإفصاح عنها في الجانب الأيسر للميزانية العمومية للبنك (Balance Sheet)، وتنقسم إلى نوعين:

- ✓ **الأصول ضمن بنود الميزانية**: ويندرج ضمنها الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية، أصول مالية مملوكة لغرض التعامل أو جاهزة للبيع، سلفيات وحقوق على الهيئات المالية أو الزبائن، المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة، أو الكيانات المشاركة، الأصول الثابتة المادية وغير المادية، وأصول أخرى.
- ✓ **الأصول خارج بنود الميزانية**: ويندرج ضمنها التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية ولفائدة الزبائن، التزامات الضمان بأمر من الهيئات المالية أو بأمر من الزبائن، والالتزامات المتحصل عليها من طرف الهيئات المالية أو الزبائن*.

[1] صورية عاشوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 91.

2-المخاطر المرتبطة بالأصول البنكية: من أجل التمكن من قياس جودتها وضمان استمراريتها لابد من التحكم في المخاطر التي تعترض هاته الاصول خلال فترة النشاط، والتي سنوضحها فيما يلي:

2-1 مخاطر الائتمان: وهي المخاطر الناجمة عن عدم قدرة الزبون على الوفاء بالتزاماته بسبب تراجع مركزه الائتماني أو تخلفه عن السداد، وهي المخاطر الأكثر شيوعا من بين كل المخاطر التي لا يزال قياسها الكمي صعبا للغاية[1].

وتتمثل في المخاطر الناجمة عن فقدان كل أو جزء من الفوائد المستحقة وأصل الدين أو هما معا، وذلك بسبب عجز المقترضين عن الوفاء وفق التواريخ المحددة، وتؤثر هذه المخاطر بشكل أساسي على صافي دخل البنك، لأنها تمس إيرادات الفوائد التي تعد المصدر الأساسي للربح في البنوك[2].

2-1-1 أنواع مخاطر الائتمان: باعتبارها من أهم أنشطة المصارف وركائزها، فقد تتعرض لعدة مخاطر من أهمها:

- ✓ **مخاطر العجز عن السداد:** هو الخطر الناتج عن عدم قدرة أو عجز المقترض على تسديد كل أو جزء من الدين أو الفوائد المرتبطة به، أما بسبب عدم كفاءة الإدارة أو عدم نزاهة المدين، أو لأنه فقد القدرة على الوفاء عند حلول تاريخ الاستحقاق إما لتوقفه عن الدفع (عسر مالي، فني) أو إفلاسه (عسر مالي حقيقي).
- ✓ **مخاطر التحصيل:** إن إمكانية التحصيل في حالة العجز عن السداد لا يمكن التنبؤ بها، وهي تتوقف على نوعية العجز عن السداد، وعوامل عديدة مثل الضمانات المستعملة من المقترض ونوعية تلك الضمانات المقدمة إذ ان متانة هذه الضمانات أو ضعفها يعبر عليه بخطر التحصيل[3].
- ✓ **مخاطر التركزات الائتمانية:** هي المخاطر التي تنشأ عن عدم تنوع المحافظ الائتمانية بشكل كاف، مما يعرض المصرف لخسائر كبيرة أو الإفلاس في حالة حدوث تعثرات كبيرة على مستوى محفظته باعتبار أن مكونات المحفظة ترتبط مع بعضها البعض بشكل كبير، وأن زيادة المخاطر لأحد هذه العناصر سيؤدي إلى زيادة المخاطر للمحفظة ككل.

---

* نظام بنك الجزائر رقم 04/09 مؤرخ في 23 يوليو 2009، **يتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية**، جريدة رسمية رقم 76، الصادرة في 29 ديسمبر2009.

[1] علي عبد الله شاهين، **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية (حالة دراسية على بنك فلسطين المحدود)**، بحث مقدم بقسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، مارس 2005، ص 10.

[2] سهام بوخلالة، **المنافسة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة في الجزائر خلال الفترة" 2004-2014"**، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017/2016، ص 71.

[3] أنس هشام المملوك، **مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية، دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سورية**، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، سوريا، 2014، ص 71.

- ✓ **خطر معدلات الفائدة:** يتعرض البنك لهذا الخطر عندما يجد نفسه مجبرا على استعمال المكشوف لدى البنك المركزي لسد حاجاته من السيولة بمبالغ تفوق الحد الأدنى لإعادة الخصم، أو عندما يكون مجبرا للجوء إلى سوق النقد لإعادة التمويل بمعدلات فائدة اعلى من معدل إعادة الخصم وبالتالي ترتفع أعباء الاستغلال وتنخفض مردودية البنك كما قد ينتج هذا الخطر بسبب المنافسة، حيث يفضل الزبائن التعامل مع البنوك التي تقترح أسعار فائدة منخفضة مقارنة بمثيلاتها المنافسة لها[1].
- ✓ **مخاطر أسعار الصرف:** تنشأ نتيجة للتقلبات أو التغيرات العكسية المحتملة في أسعار صرف العملات أو في مراكز العملات التي يتم الاحتفاظ بها، فإذا تم الاحتفاظ بموجودات أكثر من المطلوبات من نفس العملة، فان الخطر يكمن في انخفاض سعر صرفها، أما في حال الاحتفاظ بمطلوبات من عملة معينة أكثر من الموجودات، فان الخطر يكمن في حال ارتفاع أسعار صرفها[2].
- ✓ **خطر تجميد الأموال:** ينشأ عندما تتجمد موارد البنك وتنخفض سيولة أصوله، مما قد يؤدي إلى إغلاقه إذا ما أقدم المودعون على المطالبة بأموالهم دفعة واحدة، إضافة إلى أسباب أخرى من أهمها: (عدم احترام قواعد التوازن المالي الأدنى للميزانية كمنح قروض طويلة الأجل مقابل ودائع جارية، منح المكشوف البنكي للمؤسسات العمومية وبمبالغ ضخمة).

2-2 مخاطر السيولة: قد كان نقص السيولة أحد أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2007، حيث خسرت العديد من البنوك أموالها وتدهورت حساباتها، ولم تعد قادرة على مواصلة نشاطها من حيث منح قروض أو استقطاب الودائع (التمويل الكافي)، فلجأت إلى بيع بعض من أصولها ومحاولة التخلص منها لشركات الديون كالمحافظ العقارية، مما أدى الى انخفاض أسعارها وساهم في تدهور إضافي لميزانياتها، وعلى إثر ذلك أقدم حملة الأسهم في هذه البنوك على بيع أسهمهم مما أدى إلى انخفاض أسعار تلك الأسهم[3].

عرّف مجلس محافظي النظام الاحتياطي الفدرالي الأمريكي (BGFRS) مخاطر السيولة، بأنها احتمال أن تكون

[1] طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 239.

[2] علي عبد الله شاهين، **مرجع سبق ذكره**، ص 11.

[3] سهام بن الشيخ، **التحديات العملية لتطبيق معايير بازل 3 واليات التطوير دراسة تطبيقية على عينة من البنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة، 2015/ 2016 ص 22.

المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها بسبب عدم القدرة على تسييل الأصول أو الحصول على التمويل الكافي[1]. وينشأ أيضا لما تكون أجال الاستحقاق للموارد أقصر من أجال الاستحقاق للاستخدامات (القروض)، وتصبح بذلك غير قادرة على مواجهة طلبات السحب من طرف المودعين وغير قادرة على الاقتراض من السوق، وهذا لضعف ثقة المقرضين فيها بدفع ايرادات في المستقبل[2].

2-3 مخاطر السوق: عرفتها لجنة بازل بأنها الخسائر في البنود داخل وخارج الميزانية الناجمة عن التغيرات في أسعار السوق بما فيها أسعار الفائدة، أسعار الصرف، وقيم الأوراق المالية، نتيجة عدم استقرار عوامل السوق وهي نوعان: منتظمة وغير منتظمة وتختلف عن مخاطر الائتمان في إمكانية ملاحظة التحركات الحاصلة في عوامل السوق وأن التقييم الحقيقي لمخاطر الائتمان أكثر تعقيدا ويتطلب فترة طويلة.

3-**ماهية جودة الأصول البنكية:** تعرف جودة الأصول بأنها أحد المحددات القوية للأداء، لأنها تؤثر على الدخل وتزيد في المردودية، وتقلل في الوقت نفسه في حال تحققها من عبء تكلفة إدارة الديون المعدومة[3]. سنحاول فيما يلي تبيان أنواع الاصول التي تمتلكها البنوك وطرق تصنيفها وتحديد جودتها:

3-1تصنيف الأصول البنكية (Classified Asset): وفقا لدليل سياسات إدارة المخاطر الذي تستخدمه مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية (FDIC)، فان الأصول البنكية تصنف إلى نوعين، بحسب درجة تعرضها لمخاطر عدم السداد ونقاط الضعف التي تعتريها[4]:

3-1-1الأصول المصنفة إيجابا (Loans not adversely classified): ويندرج ضمنها نوعين من الأصول:

- ✓ **الديون الجارية:** وهي تمثل تلك الديون التي تكون مضمونة التغطية في آجالها المحددة، ولا تعتريها اية نقاط ضعف لا تاريخيا ولا مستقبليا؛
- ✓ **الديون ذات الميزة الخاصة** (Special Mention): هي أصول جيدة لكنها تتميز بوجود نقاط ضعف تستدعي متابعة خاصة من طرف الإدارة وإلا ستؤدي إلى تدهورها وعدم إمكانية سدادها في المستقبل.

---

[1] *Board of Governors of the Federal Reserve System*، ***Commercial Bank Examination Manual***، *Fourth Printing* ، *March 1994* ،*P7*5.

[2] إبراهيم كرسانة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي أبو ظبي، الإمارات 2006، ص38 .

[3] Ombaba K.B Mwengei, **Assessing the Factors Contributing to Non –Performance Loans in Kenyan Banks**, European Journal of Business and Management, 2013, P: 160.

[4] Directors College Monroeville, PA, **How Do Examiners Assign Loan Classifications on Your Examination,** New York Region, 2012, on site: https: //www.fdic.gov/regulations/resources/director/college/ny/ny-dates.html, consulted the 09/21/2019 at 21: 45.

3-1-2الأصول المصنفة سلبيا (Adversely Classified Asset): هي أصول ذات جودة ائتمانية دون المستوى المطلوب إلى حد ما، وانخفضت قيمتها، بحيث يكون التسديد الكامل للقرض والفائدة المستحقة محل تساؤل ومشكوكا في سداده، ووفقا لدليل سياسات إدارة المخاطر الذي تستخدمه مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية(FDIC) فهي تنقسم إلى ثلاث فئات، نوضحها فيما يلي[1]:

- ✓ **ديون دون المستوى المطلوب (Substandard)**: هو قرض لا يتمتع بالحماية الكافية لا من حيث القيمة الحالية للمقترض أو قدرته على الدفع أو الضمان، وتتميز بوجود نقاط ضعف محددة جدا قد تؤدي في حال عدم معالجتها إلى عدم سدادها والشك في تحصيلها.
- ✓ **ديون مشكوك فيها (Doubtful)**: هي أصول لديها جميع نقاط الضعف الملازمة للتصنيف دون المستوى المطلوب، مع ميزة إضافية أخرى تتمثل في أن عملية التجميع أو التصفية بالكامل على أساس الحقائق والظروف والقيم المعروفة حاليًا مستبعدةً للغاية.
- ✓ **ديون في خسارة (Loss)**: هو أصل لا يمكن تحصيله على الإطلاق، وقد أصبحت قيمته منخفضة للغاية بحيث لم يعد هناك ما يبرر استمراره كأصل قابل للتمويل، ولا يعني عدم استرداده بل توقيف العملية وتصنيفها وليس من العملي تأجيل شطب هذا الأصل.

3-2طرق تقييم وقياس جودة الأصول البنكية: هناك عدة دراسات ساهمت في إثراء المعايير المعتمد عليها في قياس وتصنيف جودة الأصول البنكية، منها ما هو مرتبط بدراسة ومتابعة الإجراءات والسياسات المنتهجة إما عن طريق الملاحظة الميدانية أو تقييم القوانين والمراسيم المعتمدة أو من خلال المقابلات مع مسيري وأعضاء مجلس إدارة البنوك محل الدراسة أو من خلال دراسة وتحليل النسب المتعارف عليها والمستخرجة من المعطيات الخاصة بالبنود داخل وخارج الميزانية العمومية للبنك، فيما يعرف بتفتيش المستندات والقوائم المالية، نذكر أهمها فيما يلي:

3-2-1تقييم الإجراءات والسياسات المنتهجة: حسب التقرير الصادر عن(FFIEC) لسنة 1999، فانه يتم تقييم وقياس جودة الأصول بالإجابة على الأسئلة التالية[2]:

- ✓ هل الأصول الغير العاملة في اتجاه هبوطي (عبر سنوات الدراسة)؟
- ✓ هل الزيادة الحاصلة في نسبة القروض غير العاملة والقروض المصنفة مغطاة بنمو في رأس المال؟

[1] http: //www.investopedia.com/terms/a/adversely-classified-asset.asp, consulted at 09/28/2019 at 16: 35.

[2] Noel J. Pajutagana, **CAMELS Rating System, SUPERVISION and EXAMINATION SECTOR Department of Rural Banks**, septembre 1999, P25.

- ✓ هل هناك تركيز ائتماني وعدم تنوع في المحافظ الائتمانية والاستثمارية وخصوصا بالنسبة للقروض الغير عاملة والمصنفة؟
- ✓ هل هناك حسابات للأصول في الميزانية أو خارج بنود الميزانية، مصنفة بشكل خاص (دون المستوى المطلوب، مشكوك فيها، معدومة...الخ) وما هي أرصدتها ونسب تطورها عبر سنوات الدراسة؟
- ✓ هل تم حجز الاحتياطيات الموصى بها من طرف مجلس الإدارة بالكامل؟
- ✓ هل هناك انخفاض في أرصدة المخصصات المتعلقة بالقروض المعدومة؟
- ✓ هل هناك منهجية واضحة لتقييم مدى كفاية هذه المخصصات، وفي حالة الإيجاب هل هي مناسبة وفعالة؟
- ✓ هل يوجد نظام رقابة داخلي لمتابعة المحافظ الاستثمارية والائتمانية، وفي حالة الإيجاب هل هو فعال؟
- ✓ هل يوجد نظام لإدارة مخاطر الائتمان، وفي حالة الإيجاب هل يمتاز بالكفاءة؟
- ✓ هل هناك مراقبة دورية للأصول غير العاملة (NPL) داخل أو خارج الميزانية، وذلك من خلال قياس المستوى، الشدة، الاتجاه، التطور، عدم التصنيف، إعادة الهيكلة، نسب التأخر؟

بينما أضافت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى ما سبق ضرورة دراسة[1]:

- ✓ تقييم ومراقبة الإجراءات المتخذة لإعادة جدولة الائتمانات التي فات موعد تسديدها؛
- ✓ تعاملات الإدارة مع قروض الموجهة للموظفين ومدى حجمها مع الأصول الأخرى؛
- ✓ التركزات الائتمانية الكبيرة ومخاطر المقترض الوحيد أو المقترضين ذوي العلاقة؛
- ✓ إنتاجية الأصول طويلة الأجل ويتم من خلاله تقييم سياسة المؤسسة الاستثمارية؛
- ✓ تقييم المنشآت بالمؤسسة وتحديد هل تتناسب واحتياجات الزبائن وتحقق راحة للمستخدمين (الشبكة الجغرافية).

3-2-2التصنيف عن طريق النسب: يتم ذلك بالاعتماد على قياس ثم تحليل النسب التالية:

أ-النسب المرتبطة بإجمالي الأصول: ويندرج ضمنها:

- ✓ **الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول:** تقيس نسبة الأصول غير المدرة للإيرادات مقارنة بإجمالي الأصول، وهي ذات أثر سلبي، فكلما زادت هذه النسبة دلت على عدم جودة أصول وعدم سعيه نحو تحقيق الأرباح؛
- ✓ **الأصول الثابتة إلى إجمالي رأس المال**[1]: تقيس هذه النسبة ما تمثله الأصول الثابتة بالنسبة لرأس المال، حيث

[1] الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، **تصنيفات CAMELS مقدمة للبنك المركزي العراقي**، 2005، ص، 14.

كلما قلت هذه النسبة كان ذلك أفضل للبنك حتى لا يخرج عن نشاطه العادي؛

- ✓ **الأصول ذات المخاطرة الى إجمالي الأصول**: تقيس وتبين حجم الأصول العالية الخطورة ومدى تأثيرها (علاقة العائد بالمخاطرة)، فكلما قلت هذه النسبة كان أحسن، إلا أنه يبقى من الصعب تحديد الأصول المرتفعة المخاطر عن باقي الأصول الأخرى دون معلومات تاريخية صادقة؛
- ✓ **الأصول المحققة للإيرادات الى إجمالي الأصول**[2]: تقيس هذه النسبة حجم الأصول المدرة للإيرادات بالنسبة لإجمالي الأصول، حيث كلما ابتعدت هاته النسبة عن 80% يعكس اهتمام البنك باقتناء الأصول الجيدة والتنافسية؛
- ✓ **إجمالي القروض الى إجمالي الأصول**: تقيس هذه النسبة نمو القروض تاريخيا، ويتم تمثيل ذلك بيانيا أو على شكل جدول، حيث أن التطور في هذه النسبة يعبر عن توسع البنك وزيادة نشاطه ونمو أصوله وجودتها، لكن تبقى هذه النسبة غير كافية للدلالة لوحدها.

ب–النسب المرتبطة بالقروض المتعثرة (NPLs)[3]: ويتم من خلالها قياس وتقييم النسب التالية:

- ✓ **القروض المتعثرة الى إجمالي القروض**: تقيس هذه النسبة ما تمثله القروض المتعثرة بالنسبة لإجمالي القروض، حيث كلما قلت هذه النسبة عن1% كان أفضل، ويمكن قبول ذلك استثنائيا وتفسيره عادة بحالة الركود الاقتصادي، أو زيادة في معدلات البطالة، أو انخفاض في صافي الدخل للبنوك، أو انخفاض كبير في قيمة العملة الوطنية وزيادة سعر الفائدة نتيجة لتضخيم المخاطر؛
- ✓ **القروض المتعثرة الى إجمالي الأسهم**: تقيس هذه النسبة ما تمثله القروض المتعثرة بالنسبة لإجمالي حقوق الملكية، حيث كلما قلت هذه النسبة عن1% كان أفضل، ومع ذلك فمن المطلوب على المسيرين كلما ارتفعت هذه النسبة، اللجوء إلى زيادة رأس مال البنك وتفادي تآكله في حالة الخسارة؛
- ✓ **مخصصات خسائر القروض الى صافي إيرادات الفوائد**: يقيس قدرة البنك على تغطية النفقات الناجمة عن حالات عدم السداد للقروض منخفضة القيمة من الفوائد التي تم تحصيلها من القروض الأخرى، كلما انخفضت قيمة النسبة دل على جودة أصول البنك وارتفع التصنيف[1]؛

---

[1] Malihe Rostami, **CAMELS' ANALYSIS IN BANKING INDUSTRY, Global Journal of Engineering Science and Research Management**, ISSN 2349-4506, November, 2015,P: 15.

[2] علي منصور محمد بن سفاع، **تقييم الأداء باستخدام نموذج CAMELS، دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي اليمني للسنوات 2003–2007**، مجلة العلوم الإدارية والاقتصاديّة –العدد الثانيّ، ديسمبر 2008م، ص 16.

[3] Uyen Dang,**op cit** ,P: 20.

- ✓ **مخصصات خسائر القروض الى إجمالي القروض:** تظهر مخصصات خسائر القروض في الميزانية ضمن الأصول مع الائتمانات (ALLL)، وكلما زادت النسبة عن الحد الأدنى 1.5%، فهذا يدل على ارتفاع في قيمة المخصصات وبالتالي تدني في قيمة الأصول وان هناك مشكل في السداد، يستدعي متابعة خاصة لها ومراجعة للسياسة الائتمانية.

ج–النسب المرجحة بالمخاطر: بعدما تم توضيح النسب المتعلقة بأرصدة الاصول الى بعضها، فان نظام CAMELS في تصنيفه لجودة الأصول يعتمد أيضا على قياس نسب للأصول مرجحة بالمخاطر وفق طرق التقييم والقياس التالية:

- ✓ **نسبة الأصول المصنفة المرجحة بالمخاطر (Weighted Classification Ratio)**: يتم ذلك على أساس إعطاء وزن ترجيحي لكل مستوى، حيث أن الأصول في مستوى الخسارة (LOSS) تم إعطاؤها وزن 100% والأصول دون المستوى (Substandard) تم إعطاؤها وزن 20%، أما الأصول المشكوك فيها (Doubt full) تم إعطاؤها وزن 50 % يتم ضربه في مبلغ الأصل المرجح لتصبح معادلة المؤشر كالتالي: [2]

$$WCR = \frac{Weighted\ classification\ Asset}{Tier1 + ALLL}$$

- ALLL =Allowance for Loan and Lease Losses: [*] (مخصصات خسائر القروض والديون المشكوك فيها)

-Tier1 = حقوق الملكية

- Weighted Classification Asset = الأصول المصنفة المرجحة

- ✓ **نسبة الأصول المصنفة الإجمالية (Total Classification Ratio)**: تقيس هذه النسبة حجم الأصول المصنفة (المشكوك فيها، ذات المستوى الضعيف، المعدومة) وهناك من يسميها بالقروض المتعثرة إلى حقوق الملكية ومخصصات خسائر القروض والديون المشكوك فيها، ويتم قياسها وفق المعادلة التالية:

$$TCR = \frac{TOTAL\ CLASSIFIED\ ASSET}{Tier1 + ALLL}$$

---

[1] Angela Roman& Alina Camelia, **Analysing the Financial Soundness of the Commercial Banks in Romania: An Approach Based on the Camels Framework**, International Economic Conference of Sibiu 2013 Post Crisis Economy: Challenges and Opportunities, IECS 2013,university of lasi, Romania,P: 708.

[2] SR 90-21 (IB), **Board of Governors of the Federal Reserve System, Washinton**, dc.20551, division of banking supervision and regulation, june 22,1990, on site: www.federalreserve.gov/boarddocs/srletters/1990/sr9021.htm, consulted the 09/15/2019 at 21: 32 .

[*] يعتبر مخصص خسائر القروض والإيجارات (ALLL)، المعروف سابقًا باسم احتياطي الديون المعدومة، احتياطيًا محسوبًا تنشئه المؤسسات المالية فيما يتعلق بمخاطر الائتمان المقدرة ضمن أصول المؤسسة، يقلل هذا الاحتياطي من القيمة الدفترية للقروض وعقود الإيجار إلى المبلغ الذي تتوقع المؤسسة تحصيله بشكل معقول ويظهر في الميزانية العمومية ضمن محفظة الائتمان وليس ضمن قوائم الدخل.

-TCR = إجمالي الأصول المصنفة

-Total classified Asset (loss, doubt full, substandard): مجموع الأصول المصنفة

-ALLL =Allowance for Loan and Lease Losses: (مخصصات خسائر القروض والديون المشكوك فيها)

كلما قلت قيمة هذا المؤشر كان أفضل للبنك، لأنها تعطي الدلالات التالية:

- حجم الأصول المصنفة (الديون المتعثرة) لدى البنك قليلة؛
- ديناميكية منتظمة في تحصيل أقساط القروض والفوائد المستحقة عليها؛
- ملاءة رأس المال قوية؛
- إمكانية شطب ديون متعثرة منخفضة نسبيا؛
- الأصول المصنفة منخفضة.

المطلب الثالث: مؤشر قياس جودة الإدارة (Manangement quality ratio)

تعتمد جودة أداء البنوك أو المؤسسات المالية عموما على كفاءة ادارتها، على اعتبار أن ضعفها يؤثر سلبا على المؤشرات المالية الأخرى والمتعلقة بالسلامة المصرفية ككفاية رأس المال، جودة الأصول والربحية والسيولة، بينما قوة ادائها كلها مجتمعة دلالة واضحة على جودة التسيير، اذ أن الجودة هنا تكمن في قدرة كل من مجلس الإدارة والمسيرين، وكل الموظفين بمختلف مستوياتهم ومهامهم على تحديد وقياس ثم التحكم في مختلف المخاطر وضمان التشغيل الآمن والسليم والفعال للأنشطة والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها.

يعتبر من الصعب على المراقبين الداخليين والخارجيين ومستخدمي القوائم المالية في السوق أو أي أصحاب مصلحة، قياس جودة الإدارة والحكم عليها باعتبارها ترتكز على قياس عدة معايير ومؤشرات نوعية وكمية في نفس الوقت، بالاعتماد على التفتيش الميداني والتفتيش المستندي، ولتوضيح ذلك ارتأينا التعرض لمفهوم الادارة ثم طرق قياس جودتها الكمية منها أو النوعية.

1-مفهوم الإدارة: هناك مذاهب شتى حاولت إعطاء تعريفا للإدارة وذلك حسب التوجهات الفكرية أو العلمية لمنظريها، وسوف نستعرض أهمها على النحو التالي:

✓ تعرف بأنها عملية التخطيط واتخاذ القرار والتنظيم والقيادة والتحفيز والرقابة التي تمارس في حصول المنظمة على الموارد

البشرية والمادية والمالية والمعلوماتية ومزجها وتوحيدها وتحويلها إلى مخرجات بكفاءة عالية[1].

- ✓ الإدارة هي مجموعة الخبرات والقدرات والمهارات التي تحكم الاستخدام الفعال والكفء للموارد البشرية والمادية والمالية وذلك من خلال العمليات والأنشطة الإدارية المتمثلة في التخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة والتقويم بغرض تحقيق أهداف المؤسسة[2].

2-طرق تقييم وقياس جودة الإدارة في البنوك: في هذا الخصوص يجب الإشارة إلى انه من الصعوبة بمكان، قياس جودة الإدارة والتشغيل دون الاعتماد على تقييم المؤشرات الكمية والنوعية معا.

2-1المؤشرات النوعية: هناك مجموعة من العناصر أو المؤشرات النوعية التي يجب أخذها في الاعتبار وتقييم ادائها كالحوكمة ونظم المعلومات وكفاءة الموارد البشرية، نحاول فيما يلي عرضها مع بعض التفصيل:

أ-الحوكمة: بما أن أغلب البنوك عبارة عن شركات مساهمة، أصبح لزاما عليها لتحقيق أهدافها واستمراريتها وتفادي تضارب المصالح، أن تكون رائدة في تبني الحوكمة وتكريس مبادئها.

أ-1 مفهوم الحوكمة: تعتبر الحوكمة من المفاهيم والمصطلحات التي نشأت حديثا كإحدى الحلول المقترحة للتوفيق بين حقوق حملة الأسهم والأطراف الأخرى، تم تعريفها كما يلي:

- ✓ هي أساليب مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك التي من شأنها أن تؤثر في تحديد الأهداف ومراعاة حقوق حملة الأسهم وحماية حقوق المودعين، والفاعلين الداخليين، بالإضافة إلى علاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين والتي تحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية[3].
- ✓ يعرفها بنك التسويات الدولية بأنها الأساليب التي تدار بها المصارف والتي تحدد كيفية وضع الأهداف مع حماية مصالح كل من حملة الأسهم وأصحاب المصالح والالتزام بالقوانين والنظم السائدة بما يحقق حماية لمصالح المودعين[4].

أ-2 الأطراف المعنية والمستفيدة من التطبيق السليم للحوكمة: هناك أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لقواعد الحوكمة، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيقها، وهم[1]:

---

[1] عبد اللطيف مصلح عائض، **دور الإدارة في نجاح البنوك الإسلامية**، مقال بمجلة العلوم الاجتماعية، العدد 31، ديسمبر 2010، ص 69.

[2] بن دريدي منير، **استراتيجية إدارة الموارد البشرية في المؤسسة العمومية الجزائرية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة فارس منتوري، قسنطينة، 2010/2009 ص 24.

[3] جبار عبد الرزاق، **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي**، حالة دول شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، ص 80.

[4] اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، **ادارة البنوك التجارية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 306.

- ✓ **المساهمون:** هم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم ويهدفون الى تعظيم قيمة الشركة على المدى البعيد واستمراريتها مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم ويملكون الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم؛
- ✓ **مجلس الإدارة:** هم من يمثلون المساهمين والأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، ويقومون باختيار المديرين التنفيذيين، ويرسمون السياسات العامة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم؛
- ✓ **الإدارة التنفيذية:** هي المسئولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء الفعال إلى مجلس الإدارة، وتكون مسئولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين، وتمثل حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف المتعاملة مع الشركة؛
- ✓ **أصحاب المصالح:** هم أطراف لهم مصالح مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين، وقد تكون مصالح هذه الأطراف متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان؛
- ✓ **المراجعون الداخليون:** يعتبرون عين الإدارة من خلال السهر على فحص وتدقيق أداء العاملين فيها إلى جانب إلى تقييم كفاءة وفعالية هذا الأداء وتقييم عملية إدارة المخاطر[2]؛

ب–مجلس الإدارة: يتم تقييم عمل مجلس الإدارة على أساس تنوع الخبرة التقنية لممثليه وقدرتهم على اتخاذ القرارات بشكل مستقل وبفعالية ومرونة، وذلك من خلال التأكد من قيامهم بما يلي[3]:

- ✓ المسؤولية اليومية على ادارة المؤسسة والإشراف الفعال على شؤون البنك؛
- ✓ وجود هيكل تنظيمي واضح ومحدد لدى البنك، يحدد الصلاحيات والمسؤوليات وقنوات الاتصال؛
- ✓ مراقبة الأنشطة والإشراف عليها والالتزام بالسياسات والأهداف (الخطط، الميزانيات، الثقافة، الرغبة في المخاطرة)؛
- ✓ الالتزام بمبادئ الحوكمة وتجنب الامتثال لممارسات الخدمة الذاتية مع الفصل في المهام ما بين المالكين والادارة التنفيذية؛
- ✓ عقد مجلس الإدارة بصورة منتظمة، مع انتظام حضور جل أعضائه للجلسات مع الحرص على مبدأ التداول؛
- ✓ التخطيط والاستجابة للمخاطر التي تنتج عن التغير في ظروف الأعمال أو نتيجة ظهور أنشطة ومنتجات جديدة؛

---

[1] محمد البشير بن عمر، **دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح 2016 /2017، ص 6.

[2] زين يونس وعوادي مصطفى، **المراجعة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات وفق معايير المراجعة الدولية**، مطبعة سخري، 2011/2010، ص 45.

[3] Roland Gerrard and Debra J. Saito, **Supervisory Rating Systems CAMELS & ROCA**, Federal Reserve Bank of New York ,Bank Supervision Group May 20, 2008,p 14.

- ✓ مراقبة أداء المصرف (كفاية رأس المال، الربحية، كفاية السيولة).

ج–الموارد البشرية: تمثل المعيار الثالث النوعي المحدد لجودة الادارة والذي يمكن من خلاله تبيان ومعرفة ما إذا كانت مصلحة الموارد البشرية على مستوى البنك تقوم بما يلي[1]:

- ✓ تقديم نصائح وتوجيهات تؤثر بشكل واضح على المستخدمين؛
- ✓ الحرص على اعتماد معيار عالمية في عمليات التوظيف (الحد الأدنى للشهادات المقبولة لمختلف المناصب)؛
- ✓ عدم المغالاة في دفع الرواتب والأجور والتوزيعات مقارنة بالمصارف الشبيهة؛
- ✓ كفاية برامج تدريب الموظفين من خلال الاهتمام بالتكوين واستحداث برامج تدريبية للموارد البشرية؛
- ✓ عمق وفعالية العقوبات الإدارية؛
- ✓ التعامل مع القروض المقدمة للموظفين بعناية فائقة؛

د–عملية المراقبة والتدقيق: باعتبارها مرتبطة مباشرة بالإدارة ومستقلة، فانه يتم تقييم درجة تشكيلها ومدى فعاليتها في إدارة المخاطر أو ما يعرف بتقييم التدقيق الداخلي من خلال ما يلي[2]:

- ✓ مدى كفاءة وفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لدى البنك؛
- ✓ مدى وجود دائرة تدقيق فعالة ومستقلة؛
- ✓ توافر لجان مختلفة لدى البنك مثل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، لجنة الاستثمار، لجنة الامتثال؛
- ✓ توافر إدارة مخاطر قوية لدى البنك؛
- ✓ مدى كفاءة وفعالية الرقابة الخارجية واستقلاليتها؛

هـ–نظام المعلومات: تتمثل مهامه في جمع البيانات المتعلقة بنواحي النشاط الداخلية أو الخارجية، ثم معالجتها آليا وتزويد الإدارة المصرفية بالمعلومات الناتجة عن هاته المعالجة، للمساعدة في حل المشكلات وصنع القرارات[3].

من اجل تقييم وتحديد كفاءة وفعالية نظام المعلومات في المصارف، يجب توفر المؤشرات التالية[4]:

- ✓ **الدقة:** توافر درجة مناسبة من الدقة في المعلومات ودون تعقيد أو مغالاة، والا سيفشل النظام في حال لم تراع فيه البساطة المناسبة؛

---

[1] Anne-Claude CREUSOT, **Presentation de l'outil d'évaluation des performances CAMEL**, BIM n° 138 - 6 novembre 2001, P3,http: //microfinancement.cirad.fr/fr/news/Bim/Bim-2001/BIM-06-11-01.pdf, consulté le 13/11/2019 à 13: 40.

[2] محمد داود عثمان، **إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره**، دار الفكر، السودان، الطبعة الأولى، 2013، ص224.

[3] نجم عبد الله الحميدي وآخرون، **نظام المعلومات الادارية مدخل معاصر**، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 200، ص314

[4] المغربي عبد الفتاح، **نظم المعلومات الإدارية: الأسس والمبادئ**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص.120.

- ✓ **الملائمة:** ويقصد بها تطابق أنواع ومواصفات البيانات والمعلومات مع احتياجات المستخدمين مهما كان نوعهم؛
- ✓ **الوقت المناسب:** يجب مراعاة عامل الزمن عند توفير البيانات والمعلومات بالحجم والنوعية المناسبة، فالتوفر وحده لا يعني شيئا بقدر ما يعني ذلك في حال الحصول عليها في الوقت المناسب، مع ضرورة أن تتصف بالاعتماد والموثوقية؛
- ✓ **التكلفة المناسبة:** يجب توفير المعلومات الضرورية بالتكلفة الملائمة، وإلا اختلت الموازنة وتدنت الكفاءة تبعا لذلك حيث أن النظام الكفء هو من يحقق الاهداف بأقل تكلفة ممكنة؛ وهناك من اضاف عوامل أخرى تساعد في الحكم على جودة نظام المعلومات[1]:
- ✓ **العوامل الداخلية:** كافة الموارد المادية والبشرية المتوفرة في النظام والبيانات المتاحة والإجراءات المستخدمة في تشغيل نظام المعلومات، ويمكن التحكم بها والسيطرة عليها، والصادرة عن الإدارة لذلك يطلق عليها متغيرات القرار؛
- ✓ **العوامل الخارجية:** وهي عوامل يصعب التحكم فيها والسيطرة عليها باعتبارها تنتج عن البيئة الخارجية مثل: (العوامل القانونية والتشريعات المهنية، العوامل الاقتصادية، العوامل التنظيمية والسلوكية العوامل التقنية وتكنولوجيا المعلومات).

و–التخطيط الاستراتيجي: بناء عليه يتم معرفة ما إذا كانت المؤسسة قد طورت منهجا متكاملا للتوقعات المالية قصيرة وطويلة الأجل وما إذا كان مخطط التنمية لديها يتم تحديثه دوريا، ومدى توافر البنك على إجراءات وسياسات عمل واضحة في جميع مجالات العمل الرئيسية.

2–2–المؤشرات الكمية: هناك مجموعة من النسب، يتم تصنيف أداء ادارة المصارف وتحديد نقاط الضعف فيها بناء على قياسها وتقييمها، ومن أهمها:

- ✓ **الأجور والتوزيعات على الموظفين الى إجمالي الأصول:** يمكننا من خلال هاته النسبة قياس توسع البنوك في منح الأجور لموظفيها، حيث كلما قلت هاته النسبة عن 25% من اجمالي الاصول كان أفضل[2]؛
- ✓ **معدل نمو القروض:** يتم قياسه من خلال حساب (متوسط معدل نمو القروض/نمو الناتج القومي الإجمالي الاسمي) ويعبر على السياسة الائتمانية للمصرف ومدى توسعها؛

[1] وليد مرتضى نوه، **نحو تفعيل دور نظام المعلومات في البنوك للرفع من مستوى أدائها**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2014/2013، ص 77.

[2] Uyen Dang, **op cit**, P 32.

- ✓ **معدل نمو الربحية:** يطلق عليه أيضا هامش العمل المصرفي، يمكن من خلاله معرفة ما إذا كان البنك يحرص على تحقيق معدلات نمو ربحية تتماشى مع ما هو مطلوب عالميا أم لا، والمحدد بين (10-15%)[1]؛
- ✓ **تكاليف التشغيل الى إجمالي الأصول:** تمكننا هاته النسبة من قياس تكلفة الأصول البنكية التي تم استثمارها وأخذ فكرة عن كفاءة الإدارة في اقتناء الأصول الغير مكلفة، حيث كلما قلت هاته النسبة عن 5% كان أحسن؛
- ✓ **الفوائد الدائنة على إجمالي الودائع:** تمكننا من معرفة قيمة التكاليف المدفوعة على الودائع وهل باستطاعة الإدارة من خلال سياساتها وسمعتها أن تستقطب ودائع غير مكلفة (مجانية) وبالتالي من تحقيق ربحية أكبر.

المطلب الرابع: مؤشر قياس جودة الربحية (Earning Quality Ratio)

ارتأينا أنه قبل التعرض للنسب المساعدة في قياس وتقييم جودة الربحية للمصارف، لابد من تسليط الضوء على ماهية الربحية لدى المصارف وكيفية حسابها وأنواعها:

1-مفهوم الربحية لدى المصارف: هي القدرة على تحقيق نسبة أرباح كافية، من خلال نشاطها المتعلق بالوساطة المالية بين المودعين والمستثمرين، إضافة إلى العمولات المحصلة من مختلف الخدمات المصرفية الأخرى بالعملة المحلية أو العملات الاجنبية.

1-1 أنواع الأرباح لدى المصارف: باعتبار خصوصية نشاطها، فان الأرباح في المصارف تنقسم الى:

- ✓ **دخل الفائدة الصافي:** يعتبر لب إيراداتها وتهدف إلى المحافظة عليه مستقرا ومتناميا ويمثل الفرق بين الفوائد المحصلة على القروض والسلفيات الأخرى والفوائد المسددة على الودائع والمبالغ المقترضة ذات الصلة بتمويل المحفظة المدفوعة؛
- ✓ **دخل العمليات المصرفية الأخرى:** يشمل المداخيل المحققة من الرسوم والعمولات على الانشطة الثانوية والدخل المتأتي من أرباح الشركات التي يمتلك البنك أسهما فيها والدخل من الفروقات في بيع وشراء بعض الأصول؛
- ✓ **دخل التمويلات الاسلامية:** يتمثل في الناتج من عمليات التمويل المرتبطة بكل من صيغ البيوع أو صيغ المشاركة أو المضاربة بما يتوافق مع متطلبات الشريعة الاسلامية.

[1] بوهريرة عباس وعمي السعيد حمزة، **دور نظام التنقيط المصرفي الجزائري " Snb " في تقييم الأداء المصرفي دراسة حالة البنك الوطني الجزائري ومصرف السلام**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، العدد 15، 2019، ص38.

2-1 أهمية الأرباح ومحدداتها لدى المصارف: تكمن أهمية الأرباح لدى المصارف في العناصر التالية[1]:

- ✓ إن الأرباح ضرورية لمقابلة المخاطر التي يتعرض لها المصرف واستمراره في نشاطه؛
- ✓ وسيلة لتنمية رأس المال حيث تعتبر بمثابة مصدر تمويل داخلي وذاتي؛
- ✓ دليل على نجاح الإدارة وفاعلية مجهوداتها.

*أما بخصوص المحددات، فان ربحية المصارف تتأثر بعدة عوامل، نلخصها حسب موقعها بالنسبة للمصرف في الجدول التالي:

الجدول رقم(1-6) محددات الربحية في المصارف.

المحددات الداخلية	المحددات الخارجية
السيولة	الملكية
متطلبات رأس المال	حجم البنك
إدارة المصاريف	الحالة الاقتصادية

المصدر: حسين المحمود، **إمكانية استخدام نظام CAMELSفي تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية**، مذكرة ماجستير في المصارف والتأمين، ص 83.

2-طرق قياس وتقييم جودة الربحيــة في المصارف: ان تحقيق المصارف لمعدلات ربحية مقبولة وتنافسية ومداخيل صافية مرتفعة، مع تحملها لدرجة غير مقبولة من المخاطر، لا يعني بالضرورة جودتها واستمرار نموها في المستقبل، لأن مؤشر عائد الاستثمار المرتفع قد يكون نتيجة لمشاركة المصرف في أنشطة عالية المخاطر، وعليه فهناك من يعتبر أن جودة الأرباح تتمثل في قدرة البنك على الاستمرار في تحقيقها ونموها معا، مقارنة مع المعطيات التاريخية، إضافة إلى قياس وتحليل مجموعة من الأرصدة والمعاملات، والتي نفصلها فيما يلي:

2-1 التقييم وفق المعطيات التاريخية والمعايير النوعية: يتطلب ذلك استخدام نهج ديناميكي يقدم توقعات للتطورات المستقبلية للأداء، ويعتمد على دراسة عوامل قد تؤثر على استدامة الأرباح نحاول حصرها فيما يلي[2]:

- ✓ مدى جودة الإدارة؛
- ✓ نوعية وتركيبة عناصر الدخل وتحديد حجمها واتجاهها والتأكد من استمراريتها وثباتها، بما في ذلك تأثير الضرائب؛

[1] حسين المحمود، **مرجع سبق ذكره**، ص82.

[2] Banque D'Algérie, Direction Générale de l'inspection générale, **système de notation bancaire, partie 1, Supervision du système bancaire**, avril 2011, P25.

- ✓ تعرض المداخيل لمخاطر السوق كالمخاطر المتعلقة بالتباين والتنوع؛
- ✓ تقييم جودة الإيرادات، من خلال فحص مفصل لتكوين مختلف أنواع الدخل والنفقات وتقلباتها عبر الزمن؛
- ✓ مستوى تكاليف التمويل التشغيلي وتكلفة الأموال الخاصة؛
- ✓ حصة الدخل الموجهة للزيادة في الأموال الخاصة وحصة الدخل الموجهة للتوزيعات على المساهمين؛
- ✓ مدى الاعتماد على البنود الاستثنائية والأنشطة ذات المخاطر العالية أو المصادر غير التقليدية في حساب المداخيل؛
- ✓ كفاية أنظمة الموازنة وعمليات التنبؤ والرقابة على بنود الدخل والنفقات ونظام المعلومات الإدارية بشكل عام؛
- ✓ مدى كفاية المؤونات الموضوعة من قبل البنك للحفاظ على مخصصات خسائر القروض والإيجارات وحسابات بدل التقييم الأخرى وقدرة إيرادات البنك على تغطية أي نقص حاصل فيها.

2-2 المعايير الكمية: إن طبيعة وتنوع النشاط المصرفي يضعنا أمام حتمية قياس وتقييم وحتى مراقبة عدة معاملات قبل الحكم على جودة الربحية من عدمها، ضمن ما يعرف بالرقابة والتحليل على أساس المستندات؛ والتي سنوضحها فيما يلي:

2-2-1الأرصدة الوسيطية للتسيير: هي تلك الحسابات المجمعة والمتسلسلة للتدفقات الظاهرة في جدول حسابات النتائج والتي تتوسط بين رقم الأعمال والنتيجة الصافية، نهدف من خلالها إلى تحليل تفكيكي للنتيجة وصولا إلى تحديد كفاءتها، إن الدراسة المقارنة للأرصدة من حيث المستوى والتطور، تساعد على التأكد من أن تكلفة الموارد المستخدمة ليست مفرطة والذي لا يظهر على مستوى النتيجة الصافية، وأهم هاته الارصدة[1]:

- ✓ صافي الإيراد البنكي (PNB)؛
- ✓ النتيجة الإجمالية للاستغلال (RBE)؛
- ✓ النتيجة الجارية قبل الضريبة (RB)؛
- ✓ النتيجة الصافية (RN).

2-2-2مؤشرات الربحية: خلافا للأرصدة الوسيطية فان مؤشرات الربحية التي سنوضحها لاحقا عبارة عن نسب مالية يتم قياسها وفق حدود دنيا أو قصوى، يجب على المصارف احترامها كدلالة على جودة ربحيتها:

[1] Sylviede coussergues & Gautier Bourdeau, **Gestion de la banque du Diagnostic à la strategies**, 7ème édition, Dunod, Paris, 2013, p 137.

- ✓ **هامش الفائدة:** يفضل البعض استخدامه كمؤشر للكفاءة وللزيادة في دلالته يجب ان يكون ضمن المجال التالي: صافي إيرادات الفوائد/ متوسط ربح الاصول ≥ 4.5% [1]؛
- ✓ **مؤشر التشغيل الخام:** = $\frac{\text{ايردات التشغيل}}{\text{تكاليف التشغيل}}$ يعبر عن قدرة البنك على تغطية تكاليف التشغيل بإيرادات من نفس الطبيعة، حيث كلما زادت النسبة عن 1.25% كان أفضل؛
- ✓ **مؤشر التشغيل الصافي:** = $\frac{\text{التكاليف العامة}}{\text{الايراد الصافي البنكي}}$ يوفر مقياسًا لقدرة المؤسسات على التغلب على الخسائر المحتملة، والتحوط من المخاطر، اذ كلما قلت هاته النسبة عن 25% كان أفضل؛
- ✓ **نسبة التكلفة إلى الإيراد:** يتم قياسها عن طريق حساب نفقات التشغيل بدون المؤونات إلى إجمالي الإيرادات، كلما انخفضت هذه النسبة عن حدها الأقصى 70%، كان أفضل ودل على تحكم البنك في تكاليفه؛
- ✓ **العائد على مجموع الأصول (ROA)** = يعبر عن مدى كفاءة الإدارة في وضع سياساتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية من خلال الاستخدام الأمثل للأصول في تحقيق الأرباح والتنويع في محفظتها، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على جودة ربحية البنك والعكس صحيح، ويتم قياسه بقسمة الايراد الصافي إلى اجمالي الاصول أما بالنسبة للحدود فقد وضعت كل من المنظمة الأمريكية للتنمية (USAID) ومنظمة التأمين الأمريكية الدولية (AIA) نسبة 1% كحد أدنى لهذا المؤشر[2]؛
- ✓ **العائد على حقوق الملكية (ROE)** = يعبر عن مدى اتجاه العائد على الأموال المستثمرة، وتقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة أو بمعيار الصناعة المصرفية، فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على مدى قدرة البنك على تحقيق أرباح أعلى والعكس صحيح، حيث يعكس معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمرون وحافزا لاستقطاب رؤوس أموال إضافية، ويتم قياسه بقسمة الربح الصافي الى مجموع حقوق الملكية، أما الحد الأدنى لهذا المؤشر فهو15% حسب كل من منظمتي (USAID) و(AIA)[3].
- ✓ **العائد على متوسط الأصول = :(ROAA)** يعبر عن مدى كفاءة الإدارة في استخدام الأصول وتحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في الأصول المختلفة، وتقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة أو بمعيار الصناعة (1%)، فكلما

---

[1] بوقليمينة عائشة، **العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية والبنوك الإسلامية (دراسة تطبيقية مقارنة)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمار ثليجي بالاغواط، 2017 /2018، ص92.

[2] Tesfatsion Sahlu Desta, **Financial Performance Of "The Best African Banks": A Comparative Analysis Through CAMEL Rating**, Journal of Accounting and Management, vol,6,No 1, 2016,P6.

[3] محمد حمدان علي الخزاعلة، **أثر السيولة والكفاية الادارية والملاءة المالية على ربحية البنوك الاردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية**، مذكرة ماجيستير في التمويل والمصارف، جامعة ال البيت كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، عمان، ص32.

ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله والعكس صحيح، ويتم قياسه باحتساب صافي الأرباح إلى صافي الأصول [1].

المطلب الخامس: مؤشرات قياس جودة السيولة Liquidity Quality ratios

يعتبر توفر السيولة في البنوك من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها العملاء للمفاضلة بين البنوك ومن أهم وسائل الوقاية من مخاطر الإفلاس من خلال القدرة على مواجهة الالتزامات كطلبات السحب الغير متوقعة والظرفية والتي يمكن أن تتحول لأزمة خاصة أو عامة في حال عدم معالجتها والتحكم فيها.

ولأهمية هذا العنصر بالنسبة للمصارف سنحاول أن نتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم السيولة والنظريات المفسرة للسيولة ودورها في الأزمات المصرفية ثم إلى النسب الاحترازية لإدارة مخاطر السيولة ودورها في قياس وتحديد جودتها.

1-مفهوم السيولة المصرفية: السيولة في معناها المطلق تعني النقدية أما في معناها الفني فتعني قابلية الأصل للتحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر[2].

أما بخصوص السيولة المصرفية فقد وردت عدة تعاريف مفسرة لها، نورد أهمها فيما يلي:

- ✓ **تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية:** تمثل القدرة على تمويل الزيادة في الموجودات والوفاء بالالتزامات، عند مواعيد استحقاقها دون تكبد خسائر غير مقبولة[3].
- ✓ **تعريف صندوق النقد الدولي:** تمثل المدى الذي يمكن فيه للأصول المالية أن تباع عند إشعار قصير بالقيمة السوقية[4].

2-مكونات السيولة المصرفية: تنقسم مكونات السيولة المصرفية حسب توفرها ومصادرها إلى جزئيين رئيسيين:

2-1المصادر الداخلية: يمكن تصنيفها حسب سرعة توفيرها إلى مكونين اثنين:

---

[1] أحمد نور الدين الفرا، **تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي (camels) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي(دراسة حالة بنك فلسطين)**، مذكرة ماجيستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية غزة، ص 85.

[2] احلام بوعبدلي وحمزة عمي سعيد، **دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد7، العدد02، 2014، ص102.

[3] بن عامر زين الدين، **تقييم كفاءة التورق المصرفي في إدارة سيولة المصارف الإسلامية (المصارف الإسلامية نموذجا للفترة 2008 إلى 2016)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، 2018/2017، ص 3.

[4] طيبي عائشة، **إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على المردودية المالية والاقتصادية للبنوك (دراسة مقارنة لمجموعة من البنوك التقليدية والإسلامية العاملة في الجزائر وماليزيا للفترة 2008 إلى 2014)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، 2016 /2017، ص 3.

2-1-1الاحتياطيات الأولية (السيولة الحاضرة): هي تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف دون أن يكسب منها عائدا، وتشمل المكونات التالية[1]:

- ✓ **النقد بالعملة المحلية والأجنبية في الصندوق:** تشمل مجموع الأوراق النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والمصكوكات التي لا تحقق أية عوائد، وتتعرض للمخاطر داخليا وخارجيا؛
- ✓ **الودائع النقدية لدى البنك المركزي:** عموما لا تنتج إيرادات، إلا إذا زادت عن النسبة المقررة قانونيا وتمثل نسبة من الأموال في صورة نقد سائل لدى البنك المركزي، والتي تعرف بنسبة الاحتياطي القانوني[*]؛
- ✓ **الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى:** الأموال التي يودعها المصرف لدى المصارف المحلية الأخرى من أجل مقاصة الصكوك أو تحصيل فقرات أخرى من الديون، ويزداد حجمها كلما واجهت المصارف المودعة صعوبة في تشغيل النقد لديها أو زادت علاقاتها الصيرفية مع المصارف المراسلة داخل البلد وخارجه[2]؛
- ✓ **الصكوك تحت التحصيل:** وتمثل الصكوك المودعة في المصارف الأخرى من أجل تحصيل قيمتها، والتي لم يتم استلامها لحد الآن؛
- ✓ **الودائع لدى المصارف الأجنبية في الخارج:** تستطيع المصارف التجارية الاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى المراسلين في خارج البلد، ممّا لا يزيد على نسبة معينة تحددها طبيعة السياسة النقدية والاقتصادية في ذلك البلد من مجموع قيم اعتماداتها المستندية القائمة والتزاماتها الأخرى[3]؛

2-1-2الاحتياطيات الثانوية (السيولة شبه النقدية): تتكون من الأصول التي يمكن تصفيتها أو بيعها أو رهنها وتتميز بقصر آجال استحقاقها وسرعة التصرف بها، وهي في العادة عبارة عن موجودات سائلة، أو استثمارات قصيرة الأجل تدر له عائدا. وتشتمل على الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، في تدعيم الاحتياطات الأولية واستيعاب ما يفيض من الاحتياطات الأولية عن متطلبات المصرف وتحقيق نسبة من الأرباح، كما أن جزءا منها يدخل ضمن الاحتياطات القانونية[4].

---

[1] منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك، مدخل اتخاذ القرارات**، ط2، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1996، ص01.

[*] تنقسم الاحتياطات الأولية من حيث مشروطيتها القانونية إلى نوعين هما: الاحتياطات القانونية وتشمل مجموع الأموال النقدية وشبه النقدية التي يحتفظ بها المصرف وفقا للسياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي، إضافة الاحتياطات العامة وهي عبارة عن موجودات سائلة تدر لها عائدا وتشتمل على الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة.

[2] محمد جبار الصائغ ورضا صاحب أبو حمد، **دراسة تحليلية للسيولة المعرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية**، كلية الاقتصاد، جامعة الكوفة، ص4.

[3] قوال زواوية، **مرجع سبق ذكره**، ص115.

[4] منير إبراهيم هندي، **مرجع سبق ذكره**، ص 22.

2-2المصادر الخارجية: بدأت العديد من المصارف في الستينات والسبعينات بجمع المزيد من الأموال السائلة من خلال الاستدانة في سوق المال، ضمن ما يعرف باستراتيجية إدارة الديون واستدانة الاحتياطي من نافذة الخصومات في المصرف المركزي. لا يتوافر المصدر الخارجي للسيولة لجميع المصارف وذلك لارتباط هذا المصدر بقوة المصرف المقترض وسلامة مركزه الائتماني، وإن من أهم إيجابياتها إعطاء المصارف مرونة في إدارة جانبي الميزانية كوسيلة لإدارة السيولة[1].

3-أهمية السيولة المصرفية: تبرز أهمية السيولة للمصارف بشكل كبير في مجال مواجهة السحوبات المستمرة من الودائع، إضافة إلى إشباع حاجات المجتمع من التسهيلات الائتمانية وتمويل الاستثمارات، وذلك بتقديم خدمات مالية ومصرفية ذات نوعية متميزة ومستمرة. وبالتالي فان التحكم في السيولة يكسب المصرف الإيجابيات التالية[2]:

- ✓ تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين، والتأكيد على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم عند الحاجة؛
- ✓ تجنب البيع الجبري لبعض الأصول وما قد تجلبه من سلبيات؛
- ✓ تجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي أو دفع تكلفة أعلى على الأموال من خلال الحاجة للمصادر الخارجية؛
- ✓ الظهور في السوق المالي الحساس للمخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته الاستثنائية أو العادية؛

4-نظريات إدارة السيولة: من خلال الاطلاع على العديد من الدراسات النظرية المتناولة للسيولة المصرفية، فان ادارة السيولة ترتكز على النظريات التالية[3]:

4-1نظرية القرض التجاري (Trading Loan Theory): تقوم على أساس أن السيولة تتحقق تلقائياً من خلال الاسترداد الذاتي للقروض الموجهة لفترات قصيرة ولغايات تمويل رأس المال العامل، وذلك بعد إكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح، وتناسب هذه النظرية المجتمعات التجارية حيث أن الغالبية العظمى من عملاء المصرف من التجار وحاجتهم للتمويل من أجل صفقات محددة ولفترات قصيرة.

---

[1] سيرين سميح أبو رحمه، **السيولة المصرفية وأثرها في العـائد والمخـاطرة، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، قسم التجارة، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009، بتصرف، ص 23.

[2] نصر رمضان احلاسه، **دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة**، مذكرة ماجيستير في المحاسبة والتمويل كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة، 2013، ص40.

[3] ميثاق هاتف عبد السادة واخرون، **تقييم الاداء المصرفي باعتماد تحليل نسب السيولة والربحية دراسة مقارنة بين مصارف عراقية واردنية**، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد السادس، العدد الاول، 2008، ص 122.

4-2نظرية التحول (Shift Ability Theory): تشير إلى أن المصرف يعمل على أساس تدعيم الاحتياطيات الأولية بموجودات قابلة للتحول إلى نقد عند الحاجة للأموال، ويعني ذلك امتلاك المصرف لموجودات يمكن تحويلها إلى نقد بفترة وجيزة، وتمكنه من الوفاء بالتزاماته عندما لا تتوفر سيولة كافية أو عند عدم السداد للقروض في الوقت المحدد.

4-3نظرية الدخل المتوقع (Expected Income Theory): تقوم على أساس أن إدارة المصرف يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، وهذا يمكن المصرف من منح قروض متوسطة وطويلة الأجل إضافة للقروض قصيرة الأجل ما دام تسديدها يتم على شكل اقتطاعات من الدخول المتوقعة للمقترضين وبأقساط دورية ومنتظمة، مما يجعل المصرف يتمتع بسيولة عالية نظرا للانتظام النسبي في التدفقات النقدية وإمكانية توقعها.

4-4نظرية إدارة المطلوبات (Liabilities Management Theory): تؤكد على أن المصارف لديها القدرة على توفير السيولة من جانب المطلوبات كما هو الحال في الموجودات، وذلك من خلال استحداث أنواع جديدة من الودائع منها: شهادات الإيداع التي لا يمكن تداولها وكذلك ودائع أمر السحب القابلة وودائع النقد وجميعها تساهم بشكل كبير في زيادة حصيلة المصرف من المصادر المالية أي من سيولته النقدية إضافة للزيادة في أرباحه، حيث طرحت هذه النظرية مفهومها للسيولة على أساس القدرة على استقطاب أموال جديدة أكثر من الاعتماد على سيولة الأصول[1].

5-مخاطر السيولة المصرفية: سنوضح في هذا العنصر مخاطر السيولة وانواعها:

5-1مفهوم مخاطر السيولة المصرفية: تعددت المفاهيم المفسرة لمخاطر السيولة بالمصارف، ومن أهمها:

- ✓ تتجلى في المخاطر التي تعكس خطر السحب الكبير للودائع المصرفية أو الأصول غير الكافية التي تمكن المصارف من تغطية هذه السحوبات[2].
- ✓ يعرف بأنه خطر عدم التحكم في الفرق الذي ينطوي على استحقاقات جانبي الميزانية، والذي ينتج إما عن الفائض في النقدية الذي يفضل استثماره أو العجز المالي الذي يجب تمويله، كما يظهر خطر السيولة في صعوبة الحصول على النقدية بتكلفة معقولة[3].

[1] سرين سميحة ابو رحمة، **السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية**، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية غزة، 2009، ص24.

[2] Mihaela Costisor, **Le risque de liquidité dans le système bancaire**, thèse Pour obtenir le grade de Docteur, Sciences Economiques, Université Paris-Est, 2010, P7.

[3] شرون رقية، **تحليل وقياس مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتجارية**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 06، جوان 2014، ص 145.

5-2أنواع مخاطر السيولة: مما سبق يمكننا حصرها في المخاطر التي تواجه المصارف في حال عدم توافر الأموال الكافية لمواجهة الالتزامات المالية في حال نشوئها. ومن خلال تبنيه لمتطلبات لجنة بازل بخصوص الرقابة على السيولة، فقد حدد البنك المركزي المصري أنواعها فيما يلي[1]:

- ✓ **مخاطر السيولة التمويلية:** تنشأ عندما يكون البنك غير قادر على مقابلة التدفقات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة سواء الحالية أو المستقبلية بكفاءة ودون التأثير على العمليات اليومية أو الوضع المالي للبنك؛
- ✓ **مخاطر السيولة السوقية:** تنشأ عندما يتعذر على البنك بيع أو رهن أحد أصوله وفقا لسعر السوق السائد نتيجة لعدم إمكانية تسييلها بالسوق (تعرف كذلك بمخاطر التصفية)؛
- ✓ **مخاطر السيولة العرضية:** تنشأ عن الاستخدام المفاجئ لبعض الحدود الائتمانية الممنوحة للأطراف المقابلة أو السحب المفاجئ لودائع العملاء.

6-طرق قياس وتقييم جودة السيولة المصرفية: من أجل إبراز كفاءة البنك في مجال إدارة الموجودات والمطلوبات، فإنه عند تقييم جودة هذا العنصر يجب الأخذ بعين الاعتبار دراسة مدى تبني المصرف للإجراءات والمعايير المحلية والعالمية إضافة إلى تحليل بعض المؤشرات المالية الكمية، والتي نبرز أهمها فيما يلي:

6-1الإجراءات والقضايا الواجب مراعاتها للحكم على السيولة: من أجل أخذ فكرة جيدة عن السيولة لدى البنك وفي إطار الرقابة الميدانية، يجب التأكد بعد دراسة معمقة ومطولة مما يلي[2]:

- ✓ مدى توفر خطط للطوارئ لدى البنك لمواجهة أي نقص أو مشكلات في مواجهة السيولة؛
- ✓ مدى مساهمة وسعي المسيرين إلى تحقيق التوازن الدقيق بين كل من السيولة، الربحية والمخاطرة؛
- ✓ مدى اعتماد البنك على الودائع المتذبذبة؛
- ✓ درجة ملائمة عمليات الإدارة للتخطيط والرقابة على مخاطر السيولة، من منظور ثابت أو ديناميكي؛
- ✓ مصادر الأموال السائلة(الأصول سريعة التحويل إلى نقد) والمتاحة لتلبية التزامات البنك اليومية وحجمها؛
- ✓ درجة لجوء المصرف إلى أسواق المال والمصادر الأخرى لتلبية حاجياته من السيولة؛
- ✓ درجة ملائمة تواريخ استحقاق الأصول والخصوم، في حال منح الائتمانات؛
- ✓ مدى وجود نظام للمعلومات والإبلاغ يقدم معلومات حول وضع السيولة وأية تجاوزات محتملة.

[1] **مخاطر السيولة وفقا للدعامة الثانية من مقررات بازل 2**، ورقة للمناقشة، البنك المركزي المصري، قطاع الرقابة والإشراف، وحدة تطبيق مقررات بازل 2، ص4.

[2] Banque D'Algérie, Direction Générale de l'inspection générale, système de notation bancaire, partie 3, **guide générale de contrôle sur place, chapitre 4, liquidité**, avril 2011, P 64.

6-2المؤشرات الكمية: تعتبر الأكثر استعمالا للحكم على مستويات السيولة لدى المصارف، ويتم حسابها بناءا على مخرجات القوائم المالية أو ما يعرف بالرقابة المكتبية بناء على المستندات، وسنتعرض في هذا العنصر إلى نوعين من المؤشرات:

6-2-1المؤشرات التقليدية: هي عبارة عن مؤشرات كلاسيكية، معروفة ومعتمد عليها قبل صدور مقررات لجنة بازل بخصوص الإصلاحات التي تم تقريرها بعد حصول أزمة الرهن العقاري سنة 2008.

- ✓ **نسبة الاحتياطي القانوني:** اجباريا تحتفظ البنوك التجارية بأرصدة نقدية لدى البنك المركزي ولا تتقاضى عليها فوائد في شكل احتياطي قانوني، ويتم تحديد هذه النسبة وفقا للمصلحة العامة أو الوضعية الاقتصادية، وتتراوح بين 20-35% حسب تشريعات كل بلد، وتقاس ب: (الأرصدة النقدية بالبنك المركزي إلى اجمالي الودائع وما في حكمها)؛
- ✓ **نسبة السيولة القانونية:** تشير هذه النسبة إلى مدى اعتماد المصرف على موجوداته السائلة في تغطية الودائع، فكلما زادت هذه النسبة كان ذلك أفضل، وتمثل مقياسا لمدى قدرة الاحتياطيات الأولية والثانوية على الوفاء بالالتزامات المستحقة على المصرف في جميع الظروف، ويتم وضع حدود لها وفق تشريعات كل بلد، وتتم مراقبتها عدة مرات في الشهر وتقاس ب: (الاحتياطات الأولية+ الاحتياطات الثانوية إلى اجمالي الودائع وما في حكمها)[1].
- ✓ **نسبة التوظيف:** ارتفاع هاته النسبة يعني القدرة على تغطية القروض الجديدة، وفي ذات الوقت يشير إلى احتمال تدني مستويات السيولة والوفاء بالالتزامات المالية تجاه المودعين، الحد الأقصى لهاته النسبة هو 80% ويتم قياسها ب: (إجمالي التسهيلات الائتمانية الى اجمالي الودائع وما في حكمها)[2].
- ✓ **نسبة الودائع إلى الموجودات:** تقيس هذه النسبة مدى أهمية الودائع في تمويل موجودات البنك، ويفضل استعمال الودائع المستقرة في التمويل بدلا من جميع الودائع، ويقصد بالودائع المستقرة تلك التي يتوقع أن تبقى في المصرف برغم الظروف الاقتصادية المختلفة والتي تقل عن الحد الأدنى للتأمين الوطني على الودائع، وحسب منظمة التأمين الأمريكية الدولية (AIA) فان هذه النسبة يجب ألا تقل عن 75%.

6-2-2المؤشرات الحديثة: كأثر للازمة المالية لسنة 2008 واستخلاصا للمعلومات المتحصل عليها، قامت لجنة بازل بنشر مبادئ إدارة ومراقبة مخاطر السيولة السليمة، وذلك من خلال مجموعة من التوصيات كخطط تمويل الطوارئ (PFU) إضافة الى مجموعة من المؤشرات العالمية المصممة لمساعدة السلطات الإشرافية لتحديد وتحليل اتجاهات مخاطر

[1] أحلام بوعبدلي، **سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص146.

[2] Uyen dang, **opp**, p24.

السيولة على مستوى المصارف أو داخل النظام بأكمله على حد سواء:

- ✓ **نسبة تغطية السيولة قصيرة الأجل (LCR)**[1]: يطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول سائلة عالية الجودة (وغير مرهونة) كافية لتحمل نقص التمويل لمدة 30 يومًا، استنادًا إلى سيناريو يتم وضعه من طرف المشرفين الحصيفين، والذي يفترض حينها أن تكون إدارة البنك قد اتخذت الإجراءات اللازمة لإيجاد الحلول المناسبة، وقد تم تحديد أجال زمنية لتطبيق هذا المؤشر ابتداء من سنة 2015، ويتم احتساب النسبة كالتالي:

LCR = الأصول السائلة عالية الجودة*/ صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30يوما ≥ 100%

الجدول رقم (1–7) آجال تطبيق نسبة تغطية السيولة قصيرة الأجل.

الآجال	01جانفي 2015	01جانفي 2016	01جانفي 2017	01جانفي 2018	01جانفي 2019
LCR minimal	**60%**	**70%**	**80%**	**90%**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على:

BRI, Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, Bâle III, ratio de liquidité à court terme et outils de suivi du risque de liquidité, Janvier 2013, P 3.

- ✓ **نسبة صافي الموارد المالية المستقرة (Net Stable Funding Ratio)**: خلافا لنسبة (LCR) التي لا تأخذ بعين الاعتبار إلا بعض مكونات الميزانية، فان نسبة (NSFR) تأخذ بعين الاعتبار كل مكونات الميزانية وتعرف بنسبة السيولة الهيكلية طويلة الاجل وتم تصميمها لتقيس قيمة مصادر التمويل المتاحة طويلة الأجل (أكثر من سنة) مقارنةً بالتوظيفات في الأصول واحتمالات وجود مطالبات تمويلية ناتجة عن الالتزامات خارج الميزانية وتشجيع البنوك على استخدام مصادر مستقرة في التمويل، وقد حددت اللجنة سنة 2018 لاستكمال تطبيقها[2].

NSFR = قيمة التمويل المستقر المتاح / قيمة التمويل المستقر المطلوب ≥ 100% *.

[1] BRI, Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, Bâle III, **Ratio de liquidité à court terme et outils de suivi du risque de liquidité**, Janvier 2013, P4.

* الأصول السائلة عالية الجودة هي كافة الأصول غير المرهونة والتي تتميز ببعض الخصائص أهمها: (مخاطر ائتمان ومخاطر سوق منخفضة، سهولة التقييم ومدى التأكد منه، انخفاض درجة الارتباط بالأصول الخطرة، الإدراج في سوق أوراق مالية متطور ومتعارف عليه)، أما صافي التدفقات النقدية الخارجة، فهو الرصيد التراكمي المتوقع للتدفقات النقدية الخارجة مطروحا منه الرصيد التراكمي المتوقع للتدفقات النقدية الداخلة وذلك في ظل السيناريو غير المواتي المحدد خلال الفترة المعنية (30يوما)

[2] Jean loup soula, **essais sur la liquidité bancaire, contribution à la mesure de risque de liquidité et à la gestion de la production de liquidité bancaire**, thèse de docteur en science de gestion, université de Strasbourg, 2017, p83.

* **التمويل المستقر المتاح**: يتكون من القاعدة الرأسمالية للبنك (الشريحة الأولى والثانية) ، الأسهم الممتازة ذات أجل سنة فأكثر، الالتزامات ذات أجل استحقاق فعال لسنة فأكثر، الجزء المستقر من الودائع غير محددة الأجل والودائع لآجل اقل من سنة والتي من المتوقع أن تبقى في البنك لمدد أطول في أوقات الأزمات.

المطلب السادس: مؤشرات قياس الحساسية اتجاه مخاطر السوق

(SENSITIVITY TO MARKET RISK)

يعتبر هذا المؤشر حديثا نسبيا مقارنة مع المكونات الأخرى للنظام، حيث أضيف فقط سنة 1997 كتطور لنموذج CAMEL وذلك في ظل التطورات المالية والمصرفية التي حدثت على المستوى الدولي وجعلتها أكثر عرضة للأزمات. يركز هذا المكون على تقييم حساسية البنك اتجاه مخاطر السوق والناتجة عن التغيرات في كل من أسعار السوق، وأسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأسهم، والتي تؤثر سلبًا على أرباح البنك ورأس ماله أو على القيمة الاقتصادية لموجوداته والمرتبطة بتعاملاته إما مع الأفراد أو المؤسسات أو أسواق رأس المال سواء كان ذلك بالعملة المحلية للبلد أو بالعملة الأجنبية.

1-مفهوم مخاطر السوق: هي امكانية أن يتعرض بنك ما للخسارة نتيجة لتحركات غير مواتية في الأسعار السوقية ويمكن أن تنشأ غالبا من العمليات الائتمانية وحساسيتها للتغيرات في أسعار الفائدة، أما بالنسبة للمصارف الكبيرة فيمكن أن تكون العمليات الأجنبية مصدرًا مهمًا لمخاطر السوق، وعليه فقد وردت عدة تعاريف مفسرة له، نورد أهمها فيما يلي:

- ✓ تمثل المخاطر التي تطرأ على سوق الأوراق المالية لأسباب اقتصادية، سياسية، اجتماعية، أو أمنية[1].
- ✓ عبارة عن المخاطر المتعلقة بالإيرادات، نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة أو التقلبات في أسعار الصرف أو أسعار الأوراق المالية أو أسعار السلع[2].

2-الإجراءات والقضايا التي يجب مراعاتها للحكم على حساسية البنك لمخاطر السوق: لصعوبة تقييم جودة المؤشر فان البنك بحاجة إلى مفتشين أو محللين يتمتعون بخبرة وكفاءة عالية. هناك العديد من العوامل والإجراءات التي ينبغي التأكد من تواجدها أو مدى تطبيقها على مستوى البنك للحكم على حساسية البنك اتجاه مخاطر السوق، من أهمها[3]:

التمويل المستقر المطلوب: يتم احتساب قيمة التمويل المستقر المطلوب على أساس إجمالي قيم الأصول المحتفظ بها والممولة من قبل البنك مرجحة بمعامل التمويل المستقر المطلوب المقابل لكل نوع من الأصول، مضافاً إليه البنود خارج الميزانية مرجحة بمعامل التمويل المستقر المطلوب المقابل لها، ويمثل معامل التمويل المستقر المطلوب المطبق على القيم المقر عنها للأصول والبنود خارج الميزانية قيمة البند الذي يرتأى ضرورة دعمه بتمويل مستقر، حددت لجنة بازل معاملات الترجيح في تقاريرها المنشورة.

[1] مفتاح صالح، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، سطيف، 2009، ص 2.

[2] حشاد نبيل، **دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية**، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 2005، ص23.

[3] Ranjana sahajwala, Paul van den bergh, **Supervisory risk assment and early warning systems**, Basel committee on banking supervision working papers, N4, 2000, P47.

- ✓ حساسية صافي أرباح المصرف أو القيمة الاقتصادية لرأس ماله اتجاه التغيرات في أسعار الفائدة في مختلف السيناريوهات والوضعيات الاقتصادية؛
- ✓ التقلبات الفعلية أو المحتملة للأرباح أو لرؤوس المال بسبب أي تغيرات في تقييم السوق لمحافظ التداول أو الأدوات المالية؛
- ✓ وجود نظم معلومات إدارية كافية تضمن انسياب وتدفق المعلومات ضمن تقارير مالية للإدارة العليا تحدد جميع المخاطر المحيطة بالعمليات والأنشطة بشكل دقيق؛
- ✓ مدى تواجد توازن معقول في هيكل الميزانية العمومية بين الأصول والخصوم الحساسة لمخاطر السوق.

3-مخاطر السوق وطرق تقييمها: سنتعرض فيما يلي لكل نوع من هاته المخاطر، وطرق تقييمه بنوع من التفصيل:

3-1المخاطر المتعلقة بأسعار الفائدة وطرق تقييمها: كما هو معروف فإن مصدر الربح الأساسي للبنك هو هامش الفائدة فأن التغير الحاصل في أسعار الفائدة في السوق سيؤثر مباشرة على الفوائد المقبوضة والمدفوعة[1]. يتعرض سعر الفائدة بدوره في المصارف لعدة مخاطر، من أهمها (مخاطر إعادة التسعير، مخاطر منحنى العائد، مخاطر الأساس، مخاطر عقود الخيارات)[2]:

3-1-1 أدوات قياس مخاطر سعر الفائدة: لقياس ذلك توجد طريقتان، نفصلهما فيما يلي[3]:

أ-تحليل الفجوة (GAP): تحليل الفجوة هو منهجية بسيطة توفر طريقة سهلة لإدارة مخاطر سعر الفائدة بالاعتماد على مكونات الميزانية، ويمكن أيضا أن تستخدم لتقدير أثر التغيرات في الأسعار على الدخل خلال فترات زمنية محددة، وبعد اختيار هذه الفترات الزمنية يتم توزيع الأصول والخصوم إلى مجموعات وفق آجالها إن كانت على أساس سعر الفائدة الثابت، ووفق أقرب فترة زمنية يتم خلالها إعادة تقييم هذه الأصول والخصوم إن كانت على أساس سعر الفائدة المتغير، ويطلق على الأصول أو الخصوم التي يعاد تقييمها بالأصول أو الخصوم ذات الحساسية نحو سعر الفائدة، حيث تساوي قيمة الفجوة الفارق بين تلك الأصول والخصوم كما هو مبين في المعادلة التالية:

$$GAP = \frac{\text{الاصول ذات الحساسية اتجاه اسعار الفائدة} \; - \; \text{الخصوم ذات الحساسية اتجاه اسعار الفائدة}}{\text{متوسط ربحية الاصول}}$$

[1] صورية عاشوري، **مصدر سبق ذكره**، ص 109.

[2] حسين المحمود، **مرجع سبق ذكره**، ص 97.

[3] Federal Deposit Insurance Corporation, **Sensitivity to Market Risk, section 7.1-6**, disponible in site: https: //www.fdic.gov/regulations/safety/manual/, consulted 09/12/2019 at 11: 12.

إذا كانت الفجوة موجبة مما يعني بأن ارتفاع الفوائد سيجعل البنك يربح وانخفاضها سيجعله يخسر، أما ذا كانت الفجوة سالبة مما يعني بأن ارتفاع الفوائد سيجعل البنك يخسر وانخفاضها سيجعله يربح، لا يوجد معيار لهذه النسبة إلا المعيار الذي تحدده إدارة البنك من خلال نسبة الفجوة المستهدفة، ومع ذلك فان تحليل الفجوة لا يكفي كمؤشر وحيد ولديه العديد من نقاط الضعف والمتمثلة في (تجسد عمومًا خطر إعادة التسعير فقط، تفترض تحركات معدل موازية في الأصول والخصوم، لا تأخذ بعين الاعتبار المكونات خارج الميزانية كالمشتقات، لا تقيس التغيرات في القيمة الاقتصادية لرأس المال).

ب–تحليل فترة الفجوة: هي طريقة أخرى لإدارة صافي الدخل الناتج من أسعار الفائدة وذلك بالأخذ في الاعتبار كل من التدفقات الواردة والخارجة، ونموذج الفترة هو قياس لمتوسط آجال التدفقات النقدية مرجحة بقيمتها وأجالها، وهي تمثل متوسط الفترة المطلوبة لاسترداد الأموال المستثمرة. ويقيس نموذج الفترة التغيرات في القيمة السوقية للأصول مقارنة بالخصوم ويقاس متوسط الفجوة الزمنية بين الأصول والخصوم بجمع فترات الأصول والخصوم بعد ضرب كل منها في حصته من مجمل الأصول والخصوم، ويؤثر تغير سعر الفائدة في القيمة السوقية من خلال معامل الخصم t= (1+i) وتعكس الفجوة الزمنية DGAP الاختلافات في مواقيت التدفق النقدي للأصول والخصوم وتحسب بالطريقة التالية:

DGAP= (DA- DL)*U

أي أن الفجوة الزمنية = (متوسط فترة الأصول DA– حاصل ضرب متوسط فترة الخصوم DL) * معدل الخصوم على الأصول (U) .

ويلاحظ أن ارتفاع معدل الخصوم على الأصول (U) يعني زيادة معدل الدين والقيمة الموجبة للفترة الزمنية DGAP، مما يعني أن آجال الأصول أطول من آجال الخصوم، وعندما يرتفع سعر الفائدة على الأصول والخصوم بمعدل متساو، فإن القيمة السوقية للأصول تنخفض بمعدل أعلى من انخفاض القيمة السوقية للخصوم، وينجم عن ذلك انخفاض في القيمة السوقية للأسهم، وبالتالي انخفاض في صافي الدخل المتوقع، وبالمثل انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية للأسهم مع وجود فجوة زمنية موجبة، ويمكن للبنوك أن تستخدم تحليل الفجوة الزمنية لحماية لمحفظة الاستثمارية في حالة وجود مخاطر تقلبات سعر الفائدة بحيث يمكن الإبقاء على قيمة الفجوة الزمنية قريبة من الصفر.

3–2مخاطر التقلبات في أسعار الصرف وطرق تقييمها: تعتمد أسعار الصرف على مجموعة متنوعة من العوامل العالمية والمحلية التي يصعب التنبؤ بها، بما في ذلك أسعار الفائدة والأداء الاقتصادي، إجراءات البنك المركزي والتطورات السياسية، حيث تنشا مخاطر سعر الصرف من التحركات المتعلقة بموجودات ومطلوبات المصرف بالعملات الأجنبية وتعتبر من بين العوامل المؤثرة على أسعار التكلفة مما ينبغي التحكم فيه بكل فعالية، كما اتضح ذلك من أحداث خريف

عام 1996 في أوربا، لا يقتصر تأثير هاته المخاطر على البنك وحده بل يتعداه إلى المستثمرين أيضا، ويتم تصنيف مخاطر السوق، على سبيل المثال لا الحصر بناء على تقييم عوامل التقييم التالية:

- ✓ حساسية أرباح المصرف أو القيمة الاقتصادية لرأس ماله، للتغيرات السلبية في أسعار الصرف؛
- ✓ وجود إدارة خطر الصرف ضمن الاستراتيجية العامة واختيار أنسب التقنيات بما ينسجم والمحيط الذي تنشط ضمنه؛
- ✓ قياس التعرض لمخاطر سعر الصرف حسب العملة ولكل العملات؛
- ✓ وجود نظام رقابة داخلية فعال لمراقبة العمليات المصرفية بالعملات الأجنبية يهدف إلى وضع إجراءات وقائية لمنع أو اكتشاف أو تصحيح الأخطاء.

3-3مخاطر التقلبات في أسعار الأوراق المالية وطرق تقييمها: تتمثل في الخسارة التي تكبدها المصرف نتيجة للتغيرات المعاكسة في الأسعار السوقية، وتنشأ نتيجة لتقلبات أسعار الأوراق المالية في أسواق رأس المال سواء بفعل عوامل حقيقية أو عوامل مصطنعة وغير أخلاقية كالإشاعات والاحتكار والبيع والشراء الصوري، أو كالظروف الاقتصادية وظروف الصناعة المصرفية أو العوامل الداخلية المتعلقة بالمصرف نفسه (الهيكل التمويلي، نتيجة النشاط، خصائص الوحدة...الخ)، ويمكن قياس ذلك كميا من خلال احتساب المؤشر التالي[1]:

مؤشر الحساسية اتجاه مخاطر السوق = (اجمالي حقوق الملكية إلى اجمالي الأصول) ≥ 25%.

حيث كلما كانت النسبة أقل فهي جيدة بالنسبة للبنك لأنه يظهر استجابة مناسبة لمخاطر السوق، وكلما ارتفعت قيمة هذه النسبة زادت المخاطر، ويمكن تصنيف ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-8) قياس الحساسية اتجاه مخاطر السوق.

التصنيف / قيمة المؤشر	1	2	3	4	5
اجمالي الأسهم / اجمالي الأصول	≥ 25%	30% – 26%	37% – 31%	42% – 38%	≤43%

المصدر: من اعداد الطالب بناء على:

Abu Hasan Al-Nahiyan, An Evaluation of CAMELS Rating System as a Measure of Bank Performance ،FSIBL case study, P 42.

[1] Abu Hasan Al-Nahiyan, **An Evaluation of CAMELS Rating System as a Measure of Bank Performance**, FSIBL case study published on https: //www.slideshare.net/AbuHasanAlNahiyan/an-evaluation-of-camels-rating-system-as-a-measure-of-bank-performance, consulted the 02/25/2020 at 10: 55.

المبحث الثالث: كيفية استخدام نظام التقييم المصرفي CAMELS

بعد استعراضنا لكل مؤشر من المؤشرات المكونة لنموذج CAMELS على حدى والطرق الكمية والنوعية المنتهجة في قياسه، سنقوم في هذا المبحث بالتعرف على كيفية استخدامه بغرض التصنيف الكلي للبنك.

المطلب الأول تصنيف البنوك حسب نظام التقييم المصرفي CAMELS

سوف نوجز في هذا المطلب كيف يتم استخدام هذا النظام والحكم على تصنيف البنوك وفقا لكل بند، ويتم استخلاص ذلك استنادا على نتائج المكونات الستة (ملاءة رأس المال، جودة الأصول، الادارة، الربحية والسيولة، الحساسية لمخاطر السوق) من خلال حساب متوسط درجة التصنيف للعناصر مجتمعة، حيث تتراوح درجات التصنيف وفقا ل CAMELS ما بين**1** وهو الأفضل إلى التصنيف**5** وهو الأسوأ كالآتي:

الجدول رقم (1–9) تصنيف البنوك حسب نظام التقييم المصرفي.

Rating Scale	Rating Range	Rating Analysis	
1	1 -1.4	Strong	قوي
2	1.6 -2.4	Satisfactory	مرضي
3	2.6 -3.4	fair	معقول
4	3.6 -4.4	Marginal	هامشي ()
5	4.6-5	Unsatisfactory	غير مرضي

المصدر: صورية عاشوري، **دور نظام التقييم المصرفي الأمريكي في دعم الرقابة على البنوك التجارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف، سنة 2011، ص76.

يوضح الجدول السابق درجات التصنيف التي تمنح للبنك انطلاقا من مكونات نظام التقييم المصرفي CAMELS حيث للبنك أن يتحصل على ما يلي: [1]

- ✓ تصنيف رقم **(1)** القوي: إذا كان متوسط تصنيف مكونات CAMELS يقع ضمن المجال{1-1.4}؛
- ✓ تصنيف رقم **(2)** المرضي: إذا كان متوسط تصنيف مكونات CAMELS يقع ضمن المجال{1.6-2.4}؛
- ✓ تصنيف رقم **(3)** المعقول: إذا كان متوسط تصنيف مكونات CAMELS يقع ضمن المجال{2.4-3.6}؛
- ✓ تصنيف رقم **(4)** الهامشي: إذا كان متوسط تصنيف مكونات CAMELS يقع ضمن المجال{3.6-4.4}؛

[1] صورية عاشوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 76.

✓ تصنيف رقم (5) غير المرضي: إذا كان متوسط تصنيف مكونات CAMELS يقع ضمن المجال{5-4.6}؛

المطلب الثاني الإجراءات الرقابية التي يجب اتخاذها بناء على درجة التصنيف

بناء على درجة التصنيف التي تحصل عليها البنك بعد عملية التقييم والقياس وإظهار نقاط الضعف والقوة بالنسبة لكل مؤشر وصولا للمتوسط الحسابي لتصنيف أداء البنك ككل، فقد ورد في ابجديياتCAMELS، التوصيات والإجراءات الرقابية الواجب اتباعها بخصوص كل مستوى متحصل عليه من التصنيف:

الجدول رقم (1-10) الاجراء الوقائي الواجب اتخاذه بناء على مخرجات التصنيف الكلي للبنك.

درجة التصنيف	موقف البنك	الإجراء الوقائي
1	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي إجراء
2	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	معالجة السلبيات
3	يظهر عناصر الضعف والقوة	رقابة ومتابعة مستمرة
4	خطر قد يؤدي إلى الفشل	برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
5	خطير جدا	رقابة دائمة

المصدر: قوال زواوية إيمان، **تقييم أداء البنوك الجزائرية باستخدام معيار CAMELS**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018/2017 ص 137.

يوضح الجدول السابق أهم الإجراءات الوقائية التي تتخذ بناء على درجة التصنيف التي منحت للبنك من طرف المفتشين.

خلاصة الفصل:

مما سبق ومن خلال التعرض للدراسة النظرية لنظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS من حيث مفهومه ونشأته وتطوره مرورا إلى تفصيل الطرق المعتمدة والمعروفة في قياس ومراقبة مؤشراته الستة: (كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة، الربحية، الحساسية لمخاطر السوق) والتي تشمل أغلب أنشطة المصارف أو ضمن ما يعرف بأبجديات التحكم في المخاطر والنتائج، فانه يمكننا القول بأن هذا النظام يعتبر من أقوى نظم الإنذار المبكر وأكثرها استعمالا في العالم، ويعتبر أيضا نظام للرقابة على المصارف سواء كان ذلك بالطرق المباشرة من خلال التفتيش الميداني أو عن طريق تدقيق المستندات والتقارير المالية وإتاحة هاته النتائج لمستخدميها (الهيئات الرقابية، الجمعية العامة للمصرف، مجلس الإدارة، العملاء.....الخ)

يقوم هذا النظام بتحليل الوضعية المالية للمصرف واعطائه درجة تصنيف مرجحة إلى درجة تصنيف كل مؤشر على حدى، طول مدة للدراسة، بهدف ابراز نقاط القوة والضعف مرورا إلى تحديد الإجراءات الوقائية اللازمة.

تم تطوير نظام CAMELS لجعله أكثر كفاءة لخدمة الدور الرقابي للبنك المركزي، ولمساعدة المصارف التجارية على عمل تقييم وتصنيف سنوي داخلي لفروعها العاملة، وقياس مستوى كفاءة أداء فروعها الداخلية وذلك عملا بمبدأ الرقابة الذاتية الذي تسعى البنوك المركزية لتفعيله وفقا لمعايير لجنة بازل الثانية، حتى يقوم كل مصرف بتقييم نفسه بنفسه ويقف على حقيقة موقفه المالي قبل أن يتم تقييمه بواسطة البنك المركزي.

الفصل الثاني: أدبيات نظرية حول نظام الرقابة الداخلية وفعاليته بالبنوك

المبحث الأول: المبحث الأول: مفهوم نظام الرقابة الداخلية وأهميته.

المبحث الثاني: نظام الرقابة الداخلية العناصر والمرتكزات والخصائص.

المبحث الثالث: فعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنوك

تمهيـــد:

إن ظهـور الرقابـة الداخليـة وتطورهـا لتصـل إلى مـاهي عليـه الآن يعتـبر أمـرا حتميـا نظـرا للتوسـع والتشـعب الحاصـل في مختلـف وظـائف المنظمـات إضـافة إلى تعقـدها، باعتبارهـا مـن أهـم وظـائف التسـيير داخل هاته الأخيرة. تعتبر الرقابة الداخلية أيضا من بين أهم الاجراءات التي تنهجها البنوك في مواجهة المخاطر والحد منها حيث أن وضع نظام يمتاز بالكفاءة والفعالية وسهل التطبيق من قبل مجلس الإدارة وكافة المستخدمين يشكل حماية معقولة من المخاطر التي تواجهها ووسيلة مساعدة للوقوف على تحقيق الأهداف، ومما لا شك فيه أن دارسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمد يعتبر حجر الأساس الذي ينطلـق منـه المـدققون في مهـامهم، فكلمـا كـان هـذا النظـام سـليما وفعـالا كلمـا قلـل مـن الإجـراءات المتخذة من قبل المدققين بمختلف مستوياتهم وأدى إلى استمرارية البنك وحسن أدائه.

من خلال ما سبق سيتم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

- ✓ **مفهوم نظام الرقابة الداخلية وأهميته؛**
- ✓ **نظام الرقابة الداخلية العناصر والمرتكزات والخصائص؛**
- ✓ **فعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنوك.**

المبحث الأول: مفهوم نظام الرقابة الداخلية وأهميته

وفقا لقانون الأمن المالي 2003 (LSF) الساري مفعوله بأروبا، إضافة لقانون Sarbanes-Oxley (SOX) والذي أقره الكونغرس الأمريكي لحماية المساهمين والجمهور العام من الأخطاء المحاسبية والممارسات الاحتيالية في المؤسسات، فانه يجب على المؤسسات الناشطة بسوق الأوراق المالية أو التي ترغب في الدخول اليه ان تعتمد نظاما للرقابة الداخلية ضمن هياكلها.

أما بالنسبة للجزائر وكتغطية للنقائص التي برزت إثر بعض التجاوزات التي بينت نقص في هيئات الرقابة اضافة الى تقادم النصوص القانونية والتنظيمية المنظمة لوظيفة الرقابة، فقد قام بنك الجزائر بإصدار النظام رقم 03/02 والذي ألزم من خلاله البنوك والمؤسسات المالية على اعتماد نظام للرقابة الداخلية، ليقوم في مرحلة متقدمة بإلغائه وتعويضه بالنظام رقم 08/11 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، على حين نجده على مستوى المؤسسات المتحصلة على ISO 9000، بينما ترك الأمر اختياريا لباقي المؤسسات الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم نظام الرقابة الداخلية وتطوره التاريخي

سنتناول في هذا المطلب وبشيء من التفصيل كل من مفهوم نظام الرقابة الداخلية والتطور التاريخي للرقابة الداخلية):

1- مفهوم الرقابة الداخلية: تعددت التعاريف التي حاولت تحديد مفهوم الرقابة الداخلية، نتيجة لاتساع حجم المؤسسات الاقتصادية وتعدد وظائفها وأهدافها بمرور الزمن، وحاجة الإدارة إلى بيانات دورية ودقيقة، والتي نحاول فيما يلي سرد أهمها وفق الجهة التي أصدرتها:

1-1تعريف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA): ظهر أول تعريف رسمي مهني للرقابة الداخلية والذي أصدره معهد (AICPA) عن مقال له سنة 1936م بأنها تمثل الإجراءات والطرق المستخدمة في المنشأة للمحافظة على النقدية والأصول الأخرى للمنشأة واكتشاف الأخطاء والمحافظة على دقة السجلات[1]. أما في سنة 2009، فقد عرفها في نشرة له على أنها تتكون من الخريطة التنظيمية وكل الطرق المعاونة والمقاييس المستخدمة داخل الوحدة لحماية الأصول واختبار مدى دقة البيانات المحاسبية ودرجة الوثوق بها وتحقيق الكفاية التشغيلية، وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة وذلك لتحقيق الأهداف الرقابية الآتية: دقة التقارير المالية، الالتزام، حماية الموجودات والكفاءة الإنتاجية[2].

[1] رضا خلاصي، **مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة**، دار هومة، ط1، الجزائر، 2013، ص 130.

[2] بوطورة فضيلة، **دور نظام الرقابة الداخلية في الكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، 2015/2016، ص 149.

1-2تعريف معهد المحاسبين القانونيين لإنجلترا وويلز(Turnbull): عرفه بانه النظام الذي يشتمل على السياسات والعمليات والمهام والسلوكيات والجوانب الأخرى للعمل ويهدف إلى:

- ✓ تسهيل فعالية وكفاءة العمليات من خلال مساعدة الشركة على الاستجابة بشكل مناسب للمخاطر التجارية والتشغيلية والمالية والامتثال وغيرها من المخاطر، من أجل تحقيق أهدافها؛ ويشمل ذلك حماية الأصول من سوء الاستخدام والخسارة والاحتيال، وضمان تحديد الالتزامات وإدارتها؛
- ✓ المساعدة في ضمان جودة التقارير الخارجية والداخلية؛
- ✓ المساعدة في ضمان الامتثال للقوانين واللوائح وكذلك السياسات المسطرة[1].

1-3تعريف لجنة (Treadway): تم تعريفها في سنة 1985 بأنها عمليات تنفذ بواسطة مجلس إدارة المنظمة أو الإدارة وكل الموظفين وتصمم لتكون بمثابة ضمان معقول لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي (كفاءة العمليات وفعاليتها، موثوقية التقارير المالية، الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها) [2].

1-4تعريف لجنة دعم المنظمات (COSO): ان المنظمة في تقريرها الرقابة الداخلية إطار متكامل لسنة 2013، عرفتها بأنها: " عملية متكاملة ومنفَّذة من قِّبل الإدارة وموظفي المنشأة وتهدف إلى معالجة المخاطر واغتنام الفرص وتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بتحقيق النتائج للسعي نحو تحقيق المصلحة العامة والهامة للمنشأة وذلك من خلال: (تنفيذ العمليات الأخلاقية والاقتصادية المتميزة بالكفاءة والفعالية بشكل منظم، ضمان الملائمة والموثوقية وسلامة المعلومات، الوفاء بالتزامات المساءلة الخارجية والداخلية، الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها حماية الموارد من الضياع أو سوء الاستخدام أو التلف، تلبية معايير أخرى للحوكمة العامة الرشيدة، بما في ذلك الإعداد الجيد للسياسات وتنفيذها ووضع الميزانيات الجيدة والصلابة والاستدامة المالية)[3].

1-5تعريف المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين (COCO): يتكون من عناصر المنظمة التي تساعد الاعوان بشكل جماعي على تحقيق الأهداف التنظيمية التي تندرج في الفئات الثلاث التالية: (فعالية وكفاءة العملية، موثوقية المعلومات الداخلية والخارجية، الامتثال للقوانين واللوائح والسياسات الداخلية)[4].

---

[1] Louis vaurs, Délégué Général de l'IFACI, **Une comparaison des principaux référentiels de contrôle interne, Audit Interne, Enjeux et Pratiques à l'International, Eyrolles**, Editions d'Organisations, Paris 2007, P57.

[2] بوطورة فضيلة وبقة الشريف، **دور نظام الرقابة الداخلية في كشف ورصد المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية**، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 1، سنة 2015، ص 247.

[3] أنخل غوريا، **الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر من أجل النزاهة العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، مجلة منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOECD 2019، ص 60، متوفرة على الموقع: https: //www.oecd.org/global-relations/oecd_arabe_web.pdf.

[4] هشام محمد عبد الحي السيد، **نماذج الرقابة الداخلية الحديثة في المؤسسة**، مجلة المحاسبون، جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، العدد40 ، الكويت، جويلية 2008، ص 19، بتصرف.

1-6تعريف الهيئات الدولية المختصة بالتدقيق: نورد فيما يلي:

- ✓ عرفها المعيار الأمريكي (**SAS 78**) بأنها: " عملية ينفذها مجلس الإدارة وإدارة المنشأة والموظفون الآخرون صممت لإعطاء تأكيد معقول، لتحقيق الثقة في التقارير المالية والالتزام بالقوانين واللوائح الملائمة وفعالية وكفاءة العمليات "[1].
- ✓ عرفها المعيار الدولي للتدقيق (**ISA 315**): هي" عملية مصممة ومتأثرة بالإدارة وبكل أولئك المعنيين بإدارة المنشأة والتي من خلالها يمكن الحصول على تأكيد معقول بأن الأهداف المتمثلة بتحقيق مصداقية البيانات المالية، وتحقيق كفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية وتحقيق الالتزام بالسياسات والقوانين والأنظمة قد تم تحقيقها"[2].
- ✓ عرفها كل من المعيار البريطاني **SAS300** والمعيار الدولي رقم (**ISA 400**) على أنها: "كافة السياسات والإجراءات (الضوابط الداخلية) التي تتبناها إدارة المؤسسة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى هدفها في ضمان إدارة منظمة وكفاءة للعمل، والمتضمنة الالتزام بسياسات الإدارة وحماية الأصول ومنع واكتشاف الغش والخطأ ودقة واكتمال السجلات المحاسبية وتهيئة معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب " [3].

1-7تعريف لجنة بازل (BALE): هي عملية تنفذ من قبل مجلس الإدارة والمدراء وجميع مستويات الموظفين وليست مجرد إجراء أو سياسة تؤدى في وقت محدد، بل بشكل مستمر على جميع المستويات داخل المنشأة بغية تحقيق الأهداف التالية: (كفاءة وفعالية الأنشطة، موثوقية واكتمال وتوقيت المعلومات المالية والإدارية، الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها)[4].

1-8تعريف البنك المركزي المصري: عرفها بأنها العملية التي يتم بمقتضاها مراقبة ومراجعة كافة أنشطة وعمليات البنك بشكل مستمر، من خلال كل من مجلس الإدارة، والإدارة العليا وجميع اللجان المشكلة بالبنك وكافة العاملين، باعتبارهم جزء من منظومة الرقابة الداخلية بالبنك[5].

1-9تعريف البنك المركزي البرتغالي: يتضمن جميع المتطلبات التي يجب أن تلتزم بها مؤسسات الائتمان والتي

---

[1] عبد الله عزت بركات، **مدى إدراك الشركات الأردنية المساهمة العامة لأهمية الرقابة الداخلية**، المجلة العربية للإدارة، مج 27، ع1، يونيو 2007، ص 40.

[2] فهد محمد طنينه، **أثر الرقابة الداخلية على الأداء: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في الضفة الغربية**، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الخليل، 2017، ص16.

[3] جدي سمراء، **دور الرقابة الداخلية في زيادة مصداقية المخرجات المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2017/2016، ص7.

[4] Basle Committee on Banking Supervision, **Framework for Internal Control Systems in Banking Organizations, Basle**, September 1998, P 8.

[5] هشام رامز عبد الحافظ، **الرقابة الداخلية في البنوك**، البنك المركزي المصري، قطاع الرقابة والإشراف، سبتمبر 2014، ص 5.

تصبو إلى تحقيق كل من الأهداف التالية: (حماية الأصول، السيطرة على جميع المخاطر المعنية، والامتثال للقوانين واللوائح، ومصداقية المحاسبة والمعلومات المالية والتقارير المقدمة إلى السلطات الإشرافية، ومنع التورط في عمليات تبييض الأموال)[1].

1-10تعريف البنك المركزي الجزائري: ورد في نص المادة الثالثة من نظام بنك الجزائر رقم 08/11 والمؤرخ في 2011/12/28 ما يلي: "تتشكل الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية من مجموع العمليات والمناهج والإجراءات، التي تهدف على الخصوص، إلى ضمان ما يأتي بشكل مستمر: (التحكم في النشاطات، السّير الجيد للعمليات الداخلية، الأخذ بعين الاعتبار بشكل ملائم جميع المخاطر بما فيها المخاطر العملياتية، احترام الإجراءات الداخلية، المطابقة مع الأنظمة والقوانين، الشفافية ومتابعة العمليات المصرفية، موثوقية المعلومات المالية الحفاظ على الأصول، الاستعمال الفعّال للموارد) "[*].

1-11التعريف الإجرائي: مما سبق يمكننا تعريف الرقابة الداخلية بأنها عبارة عن نظام يحتوي على كافة الإجراءات والسياسات المصممة والموضوعة من طرف كل من مجلس الإدارة والمسيرين والموظفين، بغرض توفير تأمين معقول ومقبول، يساعد وبصفة دائمة ومستمرة على تحقيق الأهداف التالية: (الأهداف المرتبطة بالعمليات والمتعلقة بالكفاءة والفعالية بالنسبة لكل من الأصول والموارد، الأهداف المتعلقة بالتقارير الداخلية والخارجية الأهداف المرتبطة بالمطابقة والمتعلقة بمدى الالتزام بالقوانين والتشريعات السارية المفعول والسياسات المسطرة).

2-التطور التاريخي لنظام الرقابة الداخلية: مر تطور الرقابة الداخلية تاريخيا بأربعة مراحل نوردها باختصار فيما يلي:

2-1المرحلة الأولى (قبل 1500م): يتم تسجيل الأحداث المالية في هذه المرحلة على مستوى سجلين منفصلين يتولى التسجيل ضمن كل سجل أفراد مستقلين، يهدف مثل هذا الإجراء إلى منع التلاعبات والاختلاسات حيث كانت الوظيفة الرقابية تتحقق داخليا ولا وجود لرقابة من الخارج، بمعنى تغييب دور الرقابة الخارجية ومنح الأولوية للرقابة الداخلية خلال هذه المرحلة.

2-2المرحلة الثانية (من 1500 إلى 1850م): كأثر لما نجم عن الثورة الصناعية من تطور صناعي جعل مجال الرقابة يتسع ليشمل المؤسسات الصناعية، فان هدف الرقابة في هذه المرحلة تلخص في اكتشاف الاختلاسات والتلاعبات على الأخص بعد انفصال الملكية عن الإدارة حيث أضحت كل العمليات المالية

[1] European Monetary Institute, Banking Supervisory Sub-Committee, **Internal Control Systems of Credit Institutions**, July 97, Annex2, P 6.

[*] المادة 03 من النظام رقم 08/11، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد47، الصادرة ب: 01 شوّال عام 1433 هـ، الموافق ل29 غشت سنة 2012 م، ص 23.

خاضعة للرقابة، اضافة للاعتراف بأهمية وجود نظام محاسبي لمنع التلاعب والاختلاس ودقة التقرير.

2-3المرحلة الثالثة (من 1850الى 1998م): بسبب التطورات الحاصلة على مستوى المؤسسات والمتمثلة في ظهور المؤسسات كبيرة الحجم وشركات المساهمة وما انجر عنه من تولي الإداريين من غير الملاك لمهمة الإدارة جعل مهمة الرقابة تكمن في المحافظة على رأس المال وتطويره، حيث تم في هذه الفترة الزمنية الاعتراف بالرقابة الداخلية وضرورتها للنظام المحاسبي[1].

2-4المرحلة الرابعة (من 2000م إلى يومنا هذا): بروز عدة منظمات متخصصة في التنظير لمفهوم الرقابة الداخلية إضافة لصدور عدة قوانين كقانون (Sarbanes-Oxley SOX) سنة 2002 وقانون الأمن المالي (LSF)في سنة 2003 وتحيين إطار COSO في سنة 2013 والتي أجمعت بان الرقابة الداخلية عبارة عن نظام يهدف الى توفير تأمين معقول ومقبول ويساعد على تحقيق: (الأهداف المرتبطة بالعمليات والأهداف المتعلقة بالتقارير والأهداف المرتبطة بالمطابقة).

وعليه سنلخص أهم مراحل تطور الرقابة الداخلية بما فيها الجزائر من خلال الشكل الموالي:

[1] جدي سمراء **مرجع سبق ذكره**، ص3، بتصرف.

الشكل رقم (2-1): مراحل تطور الرقابة الداخلية وأهم ملامح كل مرحلة من 1936 إلى 2013.

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على جدي سمراء، دور الرقابة الداخلية في زيادة مصداقية المخرجات المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ص 04، بتصرف.

المطلب الثاني: أهداف وأهمية نظام الرقابة الداخلية

التطور الحاصل في مفهوم الرقابة الداخلية عبر الزمن أدى الى تطور الأهداف التي أنشئت من أجلها فكما ورد في التعاريف السابقة، فان أهداف الرقابة الداخلية تشابهت في بعضها واختلفت في بعضها من نموذج لأخر، مما يجعلنا أمام محاولة التعرض لها حسب ما أوردته كل هيئة وحسب ما اعتمده كل نموذج من نماذج الرقابة الداخلية الاشهر عالميا.

1 –أهداف نظام الرقابة الداخلية: سنحاول فيما يلي ابراز أهم الاهداف التي قدمها كل نموذج:

1–1 أهداف نظام الرقابة الداخلية حسب نموذج COSO: نقتصر عليه باعتباره أشهر نموذج والذي بناء عليه تم الاجماع على تحديد ثلاثة أهداف أساسية للرقابة الداخلية للمنظمات كما يلي[1]:

- ✓ **الأهداف التشغيلية (Operating):** ترتبط هذه الأهداف بفعالية وكفاءة تشغيل المنشأة ولا سيما أهداف الأداء التشغيلي والمالي وحماية الأصول من الخسارة والتدهور، حيث يمكن سرقة الأصول الملموسة من الشركة أو أن يتم إساءة استخدامها أو تدميرها ما لم توجد رقابة ملائمة تحميها، على حين اقتصر هذا الهدف بالنسبة ل COSO 1992 على الاستخدام الفعال لموارد الكيان فقط؛
- ✓ **الأهداف المتعلقة بالإبلاغ (Reporting):** ترتبط هذه الأهداف بالعرض الداخلي والخارجي للمعلومات المالية وغير المالية لأصحاب المصلحة من مستثمرين ودائنين وملاك وغيرهم، بما في ذلك الموثوقية وحسن التوقيت والشفافية والمعايير الأخرى التي تحددها الهيئات التنظيمية أو التقييسية بما يتفق مع متطلبات المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، تمت الإشارة إليه أيضا باسم "هدف التقارير المالية" ويتعلق بإعداد بيانات مالية موثوقة؛
- ✓ **أهداف الامتثال (Compliance):** هناك بعض القواعد والقوانين التي يجب على المنظمة التقيد بها سواء أكانت داخلية أو خارجية، مباشرة أو غير مباشرة، ومن أمثلة القوانين غير المباشرة التي تؤثر على المنظمة تلك القوانين المتعلقة بحماية البيئة أو قوانين الحريات العامة، فقد يكون لتلك القوانين تأثير ما على الإجراءات المحاسبية، إضافة إلى وجود التزامات معينة لابد من الاحتياط لها، خاصة مع زيادة تعقيد القوانين والأنظمة ومعايير المحاسبة منذ بدأ صدور هذه النماذج.

1–2 أهداف نظام الرقابة الداخلية حسب السلطات الإشرافية للقطاعات المصرفية: سنورد فيما يلي الأهداف التي تم التنظير لها من طرف الهيئات التالية:

[1] Said Yahia, **L'impact de l'évolution du référentiel COSO sur l'activation du contrôle interne dans l'entreprise, Avec référence au cas de l'Algérie**, Revue des Sciences Humaines – Université Mohamed Khider Biskra No: 34/35, P 53.

1-2-1لجنة بازل: بالنسبة للتعريف الخاص بنظام الرقابة الداخلية، والذي ورد في مقررات اللجنة لسنة 2010، فانه على البنوك من خلال اعتمادها على نظام للرقابة الداخلية أن تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ كفاءة وفعالية الأنشطة (أهداف الأداء)؛
- ✓ الموثوقية، واكتمال وتوقيت المعلومات المالية والإدارية (أهداف المعلومات)؛
- ✓ الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها (أهداف الامتثال) .

1-2-2البنك المركزي المصري: بالنسبة للبنك المركزي المصري فقد حدد لنظام الرقابة الداخلية بالمصارف الواقعة تحت سلطته تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ التحقق من مدى كفاءة إدارة أنشطة وعمليات البنك بما يحقق الاستخدام الأمثل لموارده وإدارة أصوله بغرض تجنب الخسائر وتعظيم الأرباح؛
- ✓ التحقق من مدى توافق أنشطة وعمليات البنك والتزامها بالقوانين والتعليمات الرقابية الواجب إتباعها ومدى اتساقها مع السياسات والإجراءات واللوائح الداخلية بالبنك؛
- ✓ التحقق من كفاءة وظيفة إدارة المخاطر وإتباع الإجراءات المناسبة للسيطرة على المخاطر والحد منها؛
- ✓ التحقق من مدى فاعلية نظم إدارة المعلومات لدعم اتخاذ القرار في الوقت المناسب ومدى كفاية ودقة التقارير[1].

1-2-3البنك المركزي الجزائري: حسب ما ورد في النظام رقم 11/08، باعتباره اخر نظام متعلق بالرقابة الداخلية للبنوك تم إصداره، فيمكننا تفصيل أهداف الرقابة الداخلية إلى ما يلي:

- ✓ **الحماية والمحافظة على الأصول:** تعتبر حماية أصول المنظمة من أهم الأهداف التي يسعى نظام الرقابة الداخلية إلى تحقيقها وذلك من خلال فرض حماية مادية ومحاسبية لجميع عناصر الأصول المادية بكل أنواعها (الاستثمارات والمخزونات، المحافظ المالية)، إضافة إلى الأصول غير المادية (العنصر البشري، سمعة المؤسسة، العامل التكنولوجي، القوانين، المعلومات السرية) من الاستغلال غير المشروع وسوء الاستخدام أو الضياع أو الاختلاس أو التدهور وفقدان القيمة سواء كان ذلك عمدا أو عن حسن نية، تعلق ذلك بالمدى القصير أو المدى الطويل.
- ✓ **موثوقية ونوعية المعلومات:** للوصول إلى هذا الهدف على نظام الرقابة الداخلية أن يحرص على تمتع سلسلة المعلومات المتعلقة بنشاط المنظمة ككل بالخصائص التالية:

[1] هشام رامز عبد الحافظ، **مصدر سبق ذكره**، ص 6.

- **معلومات صادقة وحقيقة:** من خلال التفحص والتأكد من دقتها ومطابقتها، إضافة إلى ضمان الاحتفاظ بكل الوثائق والفواتير وإمكانية الوصول إليها بسلاسة؛
- **معلومات واضحة ومفهومة:** إضافة للخاصية السابقة يجب أن تكون المعلومات واضحة ومفهومة لكل مستعمليها وإلا اعتبرت معلومات غير كاملة وتفتقر للجودة؛
- **معلومات قابلة لاختبار دقة ودرجة الاعتماد على البيانات المحاسبية:** يجب أن يتصف نظام المعلومات المحاسبية بالخصائص التالية: (تسجيل العمليات من المصدر في أقرب وقت ممكن، إدخال العمليات التي سجلت إلى البرنامج الآلي والتأكد من البيانات المتعلقة بها، تبويب البيانات على حسب صنفها وخصائصها في كل مرحلة من مراحل المعالجة)؛
- **معلومات متلائمة مع نشاط المنظمة:** إن المعلومات المستخرجة والمستخلصة يجب أن تكون مكيفة ومتلائمة مع النشاط المصرفي وإلا فإنها عديمة النفع؛
- **معلومات تتلاءم مع توقيت استخدامها:** يجب على نظام الرقابة الداخلية أن يحرص على توقيت عرض المعلومات وسهولة الوصول إليها وفقا للمعايير مع قابليتها للمقارنة.

✓ **المطابقة مع الأنظمة والقوانين:** الحرص والوقوف على أن كل السياسات الإدارية والأنظمة السارية المفعول تمتاز ب: (الوضوح والقابلية للفهم، توفر وسائل التنفيذ، إمكانية الوصول إليها) مع حث المستخدمين على احترامها وتطبيقها وإفهامهم إياها وتدريبهم عليها دوريا لتفادي وقوع الانحرافات والتلاعبات.

✓ **ضمان تحسين الأداء:** يهدف نظام الرقابة الداخلية إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتحسين أدائها، ومقارنتها بمثيلاتها أو بالمعايير الدولية والمحلية، إضافة إلى ترشيد المهام والاتساق بين الأنشطة والوظائف، مع اتخاذ قرارات داخلية سليمة وسريعة عند الخلل لتصحيح الأوضاع.

✓ **المراقبة والتحكم في المخاطر:** يتميز النشاط المصرفي بالمخاطرة، لذلك يجب على نظام الرقابة الداخلية الخاص به أن يقوم وباستمرار بمراقبة وقياس النتائج والأخطار التي قد تتعرض لها المصارف وإدارتها لكيلا تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة[1].

ومما سبق يمكن تلخيصها في هدفين رئيسين:

✓ **أهداف لها علاقة مباشرة بالحسابات:** وتعتبر من أكثر اهتمامات المدقق المالي* وتتمثل في كل من (الحماية والمحافظة على الأصول، موثوقية ونوعية المعلومات)؛

[1] Institut Algérien Des Hautes Etudes Financières, **le contrôle bancaire, guide aux contrôleurs internes**, janvier 2010, P 68.

* **المدقق المالي**: يحرص على التحقق من صحة البيانات المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية أو المحلية، وإعطاء صورة حقيقية وعادلة عن تلك التقارير، لزيادة قيمة ومصداقية البيانات المالية الصادرة عن الإدارة ومن ثم طمأنة المعنيين بتلك البيانات المالية للحد من المخاطرة عند المستثمرين.

- ✓ **أهداف لها علاقة غير مباشرة بالحسابات:** وتعتبر من أكثر اهتمامات المدقق الداخلي* وتتمثل في كل من (المطابقة مع الأنظمة والقوانين، ضمان تحسين الأداء، المراقبة والتحكم المخاطر).

2-أهمية نظام الرقابة الداخلية: تنبع أهمية الرقابة الداخلية من كونها أهم الأركان الأساسية للإدارة العلمية الحديثة وتعد الذراع الرئيسي لها، حيث تساعدها في السير الحسن للأنشطة والعمليات، وتفادي وقوع الأخطاء أو تصويبها في حال حدوثها، وتمتد أهميتها لتشمل كافة الأطراف ذات الصلة بالمنظمات، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

2-1المراجع الداخلي: بما أن المدقق الداخلي يعمل داخل المنظمة، ويسعى في خدمة الإدارة من خلال عملية الرقابة المنوطة له، فانه كلما توفرت هذه المنظمة على نظام رقابة داخلية فعال ساهم في سهولة ودقة تقاريره؛

2-2المراجع الخارجي: لا شك أن المدقق الخارجي يستفيد فائدة كبيرة من وجود نظام الرقابة الداخلية، حيث أنه يقوم عادة بتدقيق الحسابات باستخدام أسلوب العينات الإحصائية، وتلك العينة يتوقف حجمها على متانة نظام الرقابة الداخلية، وبالطبع سيقل مقدار الاختبارات والفحوص التي يقوم بها المراجع الخارجي مع زيادة ثقته في جودة أداء الرقابة الداخلية ومدى فعاليتها، أي أن الرقابة الداخلية تعتبر عاملا هاما لتحديد نطاق العمل الذي يتوجب على المراجع الخارجي القيام به وسهولة عمله.

2-3المساهمون: يحرص الملاك أو المساهمون دون شك على الاطمئنان على أموالهم التي تم استثمارها، بغية حصولهم على عوائد، فالرقابة الداخلية بما تتبناه من ضوابط وإجراءات ووسائل تمثل بالنسبة لهم ضمانا بالحصول على العوائد في حال تحققها مع المحافظة على رأس المال؛

2-4المودعون: إن قيمة حقوق المودعين في البنوك تتجاوز بأضعاف عديدة قيمة حقوق المساهمين بمعنى أن ملكية موجودات البنك هي في غالبيتها للمودعين، وبالتالي فان تواجد نظام رقابة داخلية يمثل بالنسبة لهم ضمانا لتفادي المخاطر التي قد تتعرض لها أموالهم نتيجة لعدم التزام المصارف في سياساتها الائتمانية بسلامة الأصول؛

2-5الدائنون: ان الموردون والدائنون بصفة عامة، ينصب اهتمامهم على حصولهم على مستحقاتهم، فكلما كانت نسبة السيولة لدى المصرف جيدة كلما كان الأمر مطمئنا فيما يخص القدرة على تحصيل الديون، وبالتالي فان تواجد نظام رقابة داخلية هي الوسيلة لتحقيق هذه الطمأنينة لهم؛

* **المدقق الداخلي:** هو موظف تابع للشركة ومرتبط تنظيماً بلجنة التدقيق، لكي يضمن نوع من الاستقلال عن الإدارة ويكون مسئولاً فقط تجاه لجنة التدقيق وليس للمدير العام أو رئيس الشركة كما كان سابقاً، وبشكل عام التدقيق الداخلي المستقل (نسبياً) هو توكيد موضوعي ونشاط استشاري، يضيف قيمة ويطور العمليات ويساعد على تحقيق الأهداف؛ بواسطة أسلوب منظم ومنضبط لتقييم وتطوير فعالية الأنشطة وإدارة المخاطر والرقابة.

2-6الجهات الحكومية ذات العلاقة: وجود الرقابة الداخلية وبقية الوسائل والإجراءات التي من شأنها أن تضفي مصداقية على البيانات الصادرة عن المصرف، تجعل مصلحة الضرائب تطمئن إلى صحة ما صرح به، ما تعلق بأنشطة البنك الرئيسة والثانوية؛

2-7المستثمرون: يقصد بهم المقترضون أو طالبو التمويل بمختلف صيغه، حيث أن وجود نظام رقابة داخلية له أثر أخلاقي ويشكل حافزا وضامنا لهم بنجاعة وشفافية عمليات الاستثمار وخلوها من كل الانحرافات واعتمادها على المؤشرات الاقتصادية والقانونية دون غيرها؛

2-8السلطات الإشرافية: تؤدي البنوك دورا هاما في الحياة الاقتصادية لأي بلد، إذ أنها تعتبر حلقة الوصل بين المودعين والمقترضين، وبالتالي فان وجود نظام رقابة للداخلية يساعد البنوك المركزية واللجان المصرفية في عملية الرقابة بمختلف أنواعها (المستندية والميدانية) ويضمن وبنسبة معقولة استقرار الوضع الاقتصادي واحترام القوانين والتشريعات الخاصة بالسياسات النقدية.

المطلب الثالث: مقومات وحدود نظام الرقابة الداخلية

سنتناول في هذا المطلب الانواع والمقومات الأساسية التي يعتمد عليها نظام الرقابة الداخلية من أجل نجاحه، إضافة إلى التعرض للسلبيات التي قد تحد من قدرته على تحقيق أهدافه بشكل كامل، أو تقديم تأكيد مطلق على عدم وجود الأخطاء والتي يجب على أي نظام محاولة تفاديها أو تقليلها، أو تصويبها في أسوء الحالات.

1-أنواع نظام الرقابة الداخلية: يمكن تصنيفها وفقا لدرجة تدخلها والإجراءات التصحيحية المتخذة، إلى عدة أنواع، نختصرها فيما يلي[1]:

1-1 الرقابة المانعة (الوقائية): هي تدابير وإجراءات تضعها الإدارة لتفادي ومنع عدم الامتثال للتوجيهات والسياسات والإجراءات بهدف منع حدوث الاخطاء والاحتيال والمخالفات في المعاملات ومنع الخسارة، ويتمثل ذلك في الفصل بين الواجبات والتفويضات والموافقات القبلية، إضافة إلى وضع مخطط تنظيمي يحدد المسؤوليات، والتوثيق الكافي، وحماية الأصول والتدريب المستمر للموظفين.

1-2 الرقابة الكاشفة: وهي الإجراءات التي يتم وضعها بهدف اكتشاف المشاكل فور وقوعها كالتحقق المباشر والتقارير الدورية والمقارنات وسياسة تدوير الموظفين والتقارير الاستثنائية أو المصادقة أو تقارير المراجعة والتي توفر أدلة على حدوث التجاوزات ولكنها لا تمنعها، عن طريق القيام بتحليل التباين، المطابقة، قوائم الجرد والتدقيق المادي. كما يمكن ان تعطي تأكيدا بأن الرقابة المانعة تعمل بشكل كافي وتمنع التجاوزات.

[1] Yakubu et others, **The Effectiveness of Internal Control System in Safeguarding Assets in the Ghanaian Banking Industry**, International Journal of Management and Commerce Innovations, Vol. 5, Issue 1, 2017, P: 546.

1-3 الرقابة التصحيحية: هي عبارة عن إجراءات تهدف إلى تصحيح الاحتيالات والمخالفات والأخطاء، ومن أمثلة ذلك إعادة تصميم النظام، المتابعات، مراجعة الحسابات، وتطبيق العقوبات من قبل الإدارة على الأفعال الخاطئة.

1-4 الرقابة التوجيهية: تتمثل في مختلف السياسات والإجراءات التي تضعها الإدارة العليا لتعزيز الامتثال لمختلف القواعد كالاستقلالية والتفويضات، والتي يجب أن تكون واضحة ومتسقة لضمان تنفيذها.

1-5 الرقابة الاحتياطية: يتم ذلك عن طريق وضع اجراءات تعويضية خشية وقوع خلل في النظام، على سبيل المثال: يمكن للمنظمة التي لديها قاعدة بيانات إلكترونية الاحتفاظ بنسخة ورقية من قائمة العملاء في الأرشيف، وتعوض هذه القائمة عن التوقف عن العمل في الأنظمة الإلكترونية أو في حال وجود صعوبات في تحديد أسماء العملاء في النظام الإلكتروني.

2-مقومات نظام الرقابة الداخلية: يقوم نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من المقومات الأساسية، أين يتوقف نجاحه وسلامته في أي منظمة على مدى توافر هذه المقومات والدعائم الأساسية الضرورية، إذ إنه في حالة وجود أي قصور فيها قد يترتب على ذلك الحد من فاعلية هذا النظام، وسنقوم بالتركيز في هذا العنصر على المقومات التالية:

2-1 المقومات الإدارية والتنظيمية: تشتمل على مجموعة الإجراءات والوسائل والأدوات التي يعتمد عليها نظام الرقابة الداخلية في جانبه الإداري، ونميز منها ما يلي:

2-1-1 الهيكل التنظيمي الكفء: يعتبر وجود هيكل تنظيمي كفء في أي منظمة أساسا لعملية الرقابة، فالهيكل التنظيمي الكفء هو الذي يتم فيه تحديد المسؤوليات والسلطات المختلفة لكافة الإدارات والأشخاص بدقة وبصورة واضحة وتتوقف طبيعته على طبيعة المنظمة وحجمها ومدى الانتشار الجغرافي لها وعدد القطاعات أو الفروع بها، ويجب أن يكون لكل شخص في الهيكل التنظيمي رئيسا يتابعه ويقيم أدائه باستمرار، مع ضرورة إعداد خرائط تفصيلية لكل قسم ووجود إمكانية لتغيير الهيكل التنظيمي مع تغير الظروف المحيطة، ومن ناحية أخرى يجب أن يعمل الهيكل التنظيمي الكفء على إعطاء كل فرد واجبات ومسؤوليات محددة، تتناسب وقدراته مع تطبيق مبدأ الفصل بين المهام المختلفة[1].

أشارت بعض الدراسات إلى ضرورة أن يتشكل الهيكل التنظيمي من[2]:

- ✓ تقسيمات تنظيمية نعبر عليها بالوحدات التنظيمية؛
- ✓ مجموعة من المهام المحددة " تعبير عن التخصص "؛

[1] عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، **دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 81.

[2] عبد الوهاب سويسي، **نظرية التنظيم وتصميم المنظمات**، دار النجاح للكتاب لنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2015، ص89.

- ✓ مجال محدد لأداء كل مهمة " نطاق الإشراف "؛
- ✓ مجال لاتخاذ القرارات " توزيع السلطة "؛
- ✓ شبكة لانتقال المعلومات " الاتصال" .

كما يجب أن يتصف الهيكل التنظيمي الكفء بالعناصر الآتية[1]:

- ✓ وضع إجراءات واضحة ودقيقة لنشاط الرقابة وعملها في شكل خطة محددة؛
- ✓ أن يتم تفويض السلطات من أعلى إلى أسفل، وأن السلطة واضحة ومفهومة؛
- ✓ تحديد المسؤوليات عن أي أخطاء أو مخالفات قد تحدث وتقسيم العمل؛
- ✓ البساطة ومرونة الخطة التنظيمية لإمكانية استيعاب أية تغيرات مستقبلية؛
- ✓ الاستقلال الوظيفي بين الإدارات والأقسام بما لا يمنع التعاون والتنسيق بينهما؛
- ✓ تحديد أنشطة المؤسسة وتوصيلها إلى المستويات التنفيذية في صورة تعليمات أو قواعد واجبة التنفيذ؛
- ✓ ربط الاختصاصات بالأهداف والسياسات الهامة للمؤسسة.

2-1-2 اختيار الموظفين الأكفاء: مما لا شك فيه أن العامل الكفء يؤدي دورا مهما في إنجاح وتحقيق أهداف المنظمة، لذلك يعتبر هذا العامل أحد المقومات الأساسية التي يرتكز عليها نظام الرقابة الداخلية في تحقيق أهدافه، فبدون العاملين المدربين والحريصين على أداء أعمالهم وفق ما رسمته الخطة العامة للمنظمة لا يمكن أن نحصل على نظام فعال للرقابة الداخلية، ويجب أن يراعى في اختيارهم العناصر التالية[2]:

- ✓ شهادات في ميدان العمل؛
- ✓ خبرة تمكنه من التحكم في وظيفته؛
- ✓ الالتزام بالسياسات المرسومة؛
- ✓ احترام نظام التدريب؛
- ✓ وجود نظام عادل للحوافز والترقيات يثير حماس العاملين ويزيد من كفاءتهم.

2-1-3 معايير أداء سليمة (رقابة الأداء): تعمل إدارة المنظمة من خلال تحديد أهدافها بوضوح، في الخطة المرسومة على تحقيق الأهداف بفعالية وبما يكفل الالتزام بسياساتها، غير أن الالتزام بمستويات الأداء قد لا يدوم طويلا، مما ينتج عنه انحرافات عن المستويات المرسومة، لذلك ينبغي دراسة ووضع إجراءات كفيلة بتصحيحه وتتمثل في:

- ✓ **الطريقة المباشرة:** تكون بالتدخل المباشر من المسئول على العميل الذي ينفذ أعوانه؛

---

[1] بوطورة فضيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 193.

[2] طواهر محمد التهامي وصديقي مسعود، **المراجعة وتدقيق الحسابات، الإطار النظري والممارسة التطبيقية**، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014، الجزائر، ص 99.

- ✓ **الطريقة غير المباشرة:** تكون باستعمال الأدوات المختلفة للرقابة (ميزانيات تقديرية، تكاليف معيارية .... الخ).

2-1-4 سياسات وإجراءات لحماية الأصول: من الدعامات الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية، وجود مجموعة من السياسات والإجراءات بقصد الحماية الكاملة للأصول ومنع تسربها أو اختلاسها، وتوفير إطار تنظيمي يسمح بحماية الأصول وتوفير الظروف وشروط الحفاظ عليها وهذا حسب نوع وطبيعة وأهمية تلك الأصول[1].

2-1-5 قسم (التدقيق الداخلي) : من متطلبات نظام الرقابة الداخلية الجيدة وجود قسم تنظيمي إداري داخلي يطلق عليه قسم التدقيق الداخلي، يهدف الى التأكد من تطبيق مهمات الرقابة الداخلية، من خلال الفحص المستمر للسياسات والإجراءات الموضوعة من طرف الإدارة، وكذلك التأكد وبشكل مستمر من مدى دقة وسلامة البيانات المحاسبية التي يوفرها هذا النظام [2]. ويمكن أن تشمل أيضا على ما يلي[3]:

- ✓ فحص وتقييم قوة تطبيق الرقابة المالية والمحاسبية والنواحي التشغيلية في المشروع؛
- ✓ تقييم عمل الأفراد ومدى قدرتهم على تحمل مسؤولياتهم؛
- ✓ التأكد من التماشي مع الخطط والسياسات والإجراءات داخل المشروع ومدى الالتزام بها؛
- ✓ التحقق من وجود حماية كافية لأصول المشروع ضد السرقة والتلف وما يتبع ذلك من خسارة المشروع؛
- ✓ متابعة الالتزام بنظام الرقابة الداخلية؛
- ✓ الحكم على إمكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية والإحصائية التي تتولد داخل المشروع ويكون ذلك بصفة مستمرة وليست دورية أو مرتبطة بفترات محددة.

2-2 المقومات المحاسبية والمالية: من أجل أن يحقق نظام الرقابة الداخلية أهدافه يجب توفر مجموعة من المقومات المحاسبية والمالية المكملة للمقومات الإدارية، والتي يمكننا حصرها فيما يلي:

2-2-1 نظام محاسبي سليم: إن وجود نظام محاسبي سليم يضمن للإدارة تحقيق الضبط المحاسبي يعتبر من أبرز مقومات نظام الرقابة الداخلية المحاسبية والمالية، ولا يتحقق ذلك إلا بالاعتماد على مجموعة من الأدوات[4]:

- ✓ **الدليل المحاسبي:** ينطوي على العمليات الخاصة بعمليات تبويب الحسابات بما يتلاءم مع طبيعة المنظمة

---

[1] فتحي رزق، عبد الفتاح محمد الصحن، محمد السيد سرايا، **الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخليةٌ**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002، ص 27.

[2] علي حسن الدوغجي وإيمان مؤيدو الخير، **تحسين فاعلية نظام الرقابة الداخلية وفق أنموذجCOSO** ، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية، كليةٌ الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، المجلد 19، العدد 9، ص 407.

[3] عبد الفتاح محمد الصحن وسمير كامل، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، الاسكندرية، ط1، 2001، ص 218.

[4] محمد علي محمود الجابري، **تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن دراسة ميدانية**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، اليمن، 2014، ص 31.

ونوع النظام المحاسبي المستخدم من ناحية والأهداف التي يسعى لتحقيقها من ناحية أخرى، ويفيد في وجود أساس سليم لتقديم بيانات إجمالية لها أهميتها في مجال التحليل والمقارنة اللازمة لأغراض الرقابة؛

- ✓ **الدورة المستندية:** وجود دورة مستندية على درجة عالية من الكفاءة يعتبر من الأساسيات للوصول إلى نظام جيد للرقابة الداخلية، باعتبارها المصدر الأساسي للقيد والإثبات؛
- ✓ **المجموعة الدفترية:** تعد المجموعة الدفترية حسب طبيعة المنظمة وخصائص أنشطتها، خاصة دفتر اليومية العامة وما يرتبط به من يوميات مساعدة مع وجوب مراعاة النواحي القانونية والشكلية في إعدادها.

2-2-2 الوسائل الآلية والإلكترونية المستخدمة: إن التوسع في استخدام هذه الأدوات من شأنه تدعيم الدور الرقابي للنظام المحاسبي المستخدم، حيث يسمح استخدام كافة الوسائل الآلية ووجود برامج مساعدة في تحقيق دقة وسرعة المعالجة وسهولة الحصول على المعلومات إضافة إلى حماية الأصول، توفير الوقت، تدعيم العمل بكفاءة، نقص تكلفة المعالجة .

2-2-3 الموازنات التقديرية: تمثل خطة كمية ومالية للمشروع ككل ولوحداته الفرعية ذلك خلال فترة زمنية معينة، في شكل تعبير مالي عن خطة معينة إضافة إلى دورها التخطيطي فإن لها دور رقابي من خلال إجراء مقارنة بين الأداء الفعلي وما تشمله الموازنة من بيانات تقريرية موضوعة مسبقا، ثم تحديد الانحرافات وتحليلها وتحديد المسئول عنها.

2-2-4 أنظمة التكاليف المعيارية: التكاليف المعيارية تمثل معايير وأهداف محددة مسبقا تسعى الإدارة إلى تحقيقها، اذ أن غيابها يدفع بالمسئولين إلى مقارنة الأداء الفعلي للفترة الحالية بأداء الفترات السابقة، والنتيجة هي عدم الكشف عن عناصر عدم الكفاءة التي كانت موجودة في التكاليف الفعلية، وعدم تحديد العناصر التي تتسبب في تضخيم التكاليف مما يمكن من تعزيز الإجراءات المناسبة التي تمكن من التقليل والسيطرة عليها[1].

2-2-5 الجرد الفعلي للأصول: تتميز بعض عناصر الأصول المملوكة للمنظمة، بإمكانية جردها الفعلي كالنقدية بالخزينة ومخزون والأوراق المالية والتجارية ومعظم عناصر الأصول الثابتة كالأراضي، المباني، السيارات الآلات والاثاث كما وأن نتائج الجرد الفعلي ومقارنتها بالأرصدة المحاسبية التي تشملها السجلات إنما يوضح نتائج عمليات الرقابة على تلك الأصول[2].

ونورد فيما يلي شكلا يلخص أهم هاته المقومات:

[1] بوطورة فضيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 197.

[2] السوافيري، فتحي رزق عبد الفتاح، محمد الصحن، محمد السيد سرايا، **الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002، ص 193.

الشكل رقم (2-2): مقومات نظام الرقابة الداخلية .

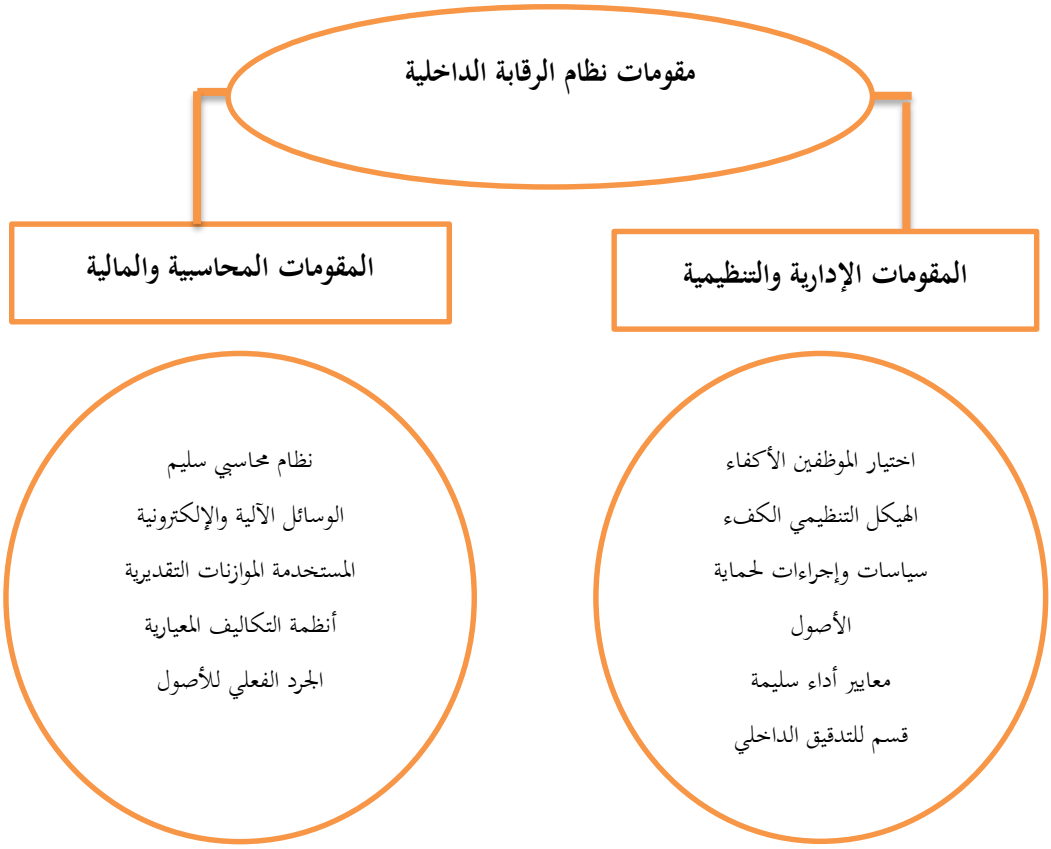

المصدر: من اعداد الطالب بناء على ما سبق.

3 –حدود نظام الرقابة الداخلية: يتضمن نظام الرقابة الداخلية بغض النظر إذا ما قد تم تصميمه وتطبيقه بشكل جيد أم لا، بعض القيود الملازمة التي تحد من قدرته على تحقيقه للأهداف، كما أنه لا يمكنه أن يمنع اتخاذ القرارات الاستراتيجية والتشغيلية التي يتضح في النهاية أنها سيئة، وهذا يعني أن مستوى تحقيق هذه الأهداف ليس مضمون بشكل تام مما يتسبب في فشله، إضافة إلى وجود العديد من المخاطر التي يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على كفاءته نحاول سردها فيما يلي[1]:

3-1 التواطؤ بين العاملين لتطويق الرقابة: يوفر الفصل الكافي بين المسؤوليات الوظيفية تأكيدا معقولا ضد ارتكاب أي شخص بمفرده للغش وإخفاء أي غش أو اختلاس، فالشخص المسئول عن الاحتفاظ بالمتحصلات النقدية مثلا يمكن أن يتواطأ مع شخص مسئول عن معالجتها وتسجيلها، كما يمكن أن يقوما معا بالغش

[1] طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المراجعة، شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية، الجزء 2، الرقابة الداخلية، أدلة الإثبات**، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 78.

والاختلاس إضافة لإخفاء هذا الاختلاس أو تسويته بشكل يؤدي إلى حدوث اتفاق بين المتحصلات النقدية والقيم المسجلة في الدفاتر.

3-2 تغلب الإدارة على أوجه الرقابة: يمكن أن يشار إلى نظام المعلومات المحاسبية وأنشطة الرقابة الداخلية ذات العلاقة بتعبير "سلاح الإدارة "ولذلك فإن الرقابة تكون فعالة أو غير فعالة وفقا لم تريده الإدارة، فلا يمكن توقع منع أو اكتشاف الغش الذي يرتكبه أعضاء الإدارة المسئولين في الأصل عن أعمال متتابعة وضوابط نظام الرقابة الداخلية.

3-3 التوازن بين التكلفة والامتياز: سعي والتزام المنظمات بمقارنة التكاليف والامتيازات للرقابة قبل وضعها حيز التنفيذ يؤدي إلى عدم اعتماد أنظمة حديثة وفعالة نتيجة لغلاء تكلفتها.

3-4 قيود تمس فعالية النظام: ليس من المتوقع أن يؤدي الأفراد وظائف الرقابة بطريقة فعالة في جميع الأوقات، فقد يحدث سوء فهم للتعليمات أو حدوث أخطاء في تقدير الانحرافات أو عدم تركيز في العمل أو تعب وإجهاد، كل ذلك قد يسبب تعطل مؤقت للنظام وعدم دقة مما يقلل من فعالية الإجراءات المعمول بها.

3-5 عدم وضوح الهيكل التنظيمي: تتأثر الرقابة بنمط القيادة السائد في المنظمة ومدى نجاحه في إثارة دافعية الأفراد نحو العمل، ان عدم وضوح خطوط السلطة وسلسلة الأوامر تجعل من عملية الرقابة أكثر صعوبة وأقل فعالية وكفاءة.

المبحث الثاني: نظام الرقابة الداخلية العناصر والمرتكزات والخصائص

لضمان نجاح أي نظام وتكامله ووصوله للأهداف المسطرة والمرجوة، يجب ان يقوم على مجموعة من المرتكزات والعناصر والخصائص، والتي تم التأصيل لها نظريا كما يلي:

المطلب الأول: عناصر نظام الرقابة الداخلية

تتشكل عناصر نظام الرقابة الداخلية نظريا حسب أغلب النماذج المتعارف عليها عالميا من 05 أقسام نتعرض اليها بالتفصيل فيما يلي:

1-عناصر نظام الرقابة الداخلية: فسنحاول التعرض هنا إلى تفصيل عناصر الرقابة الداخلية أو أقسامها، والتي تنقسم إلى رقابة محاسبية ورقابة إدارية وضبط داخلي.... الخ، والتي يجب أن تكون مكملة لبعضها لضمان نجاح هذا النظام وتحقيقه لأهدافه المرجوة.

1-1الرقابة الداخلية الإدارية: تعتبر الرقابة الإدارية الركيزة الأولى لبدء الرقابة المحاسبية على الأنشطة المختلفة ولقد عرفها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين في بيان معايير المراجعة رقم (1) بأنها تشمل ولكن لا تقتصر على الخطة التنظيمية والإجراءات والسجلات التي تختص بعمليات إصدار القرار والتي تؤدي إلى اعتماد العمليات والترخيص بها من جانب الإدارة والتصريح بالعمليات هو وظيفة من وظائف الإدارة ولها اتصال مباشر بمسؤوليتها عن تحقيق أهداف المنشأة. وهي نقطة البداية لتقرير أنظمة الرقابة المحاسبية من العمليات[1].

1-1-1أدوات الرقابة الداخلية الإدارية: لتحقيق أهداف الرقابة الإدارية يجب الاعتماد على عدة أساليب يمكن اختصارها في الآتي[2]:

- ✓ **الموازنات التخطيطية:** تضم الأهداف المنتظر تحقيقها، بمقارنة الأرقام الفعلية مع الأهداف المسطرة والوقوف على الفروق بينهما وتقصي أسبابها وتحديد المسئولين عنها، وبالتالي معرفة نقاط الضعف والقصور وعلاجها (انحراف غير ملائم) أو مواطن القوة وتنميتها (انحراف ملائم) ؛
- ✓ **التكاليف المعيارية:** عبارة عن تكاليف محددة مسبقا، تمثل التكلفة المستهدفة أو غير المسموح بتجاوزها؛
- ✓ **الرسوم البيانية والجداول الإحصائية:** وسيلة لعرض المعلومات حيث يمكن عرض تطور حجم الإنتاج والمبيعات لعدة فترات سابقة في شكل بياني كالأعمدة البيانية أو في منحنى أو جدول إحصائي؛

[1] بوطورة فضيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 157.

[2] وجدي حامد حجازي، **أصول المراجعة الداخلية، مدخل علمي تطبيقي**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2010، ص 87، بتصرف.

- ✓ **تقارير الكفاءة الدورية:** والتي يتم رفعها إلى الإدارة على فترات دورية متضمنة مجموعة من البيانات التاريخية مقارنة مع بيانات تاريخية لفترات زمنية مختلفة أو مع أرقام مستهدفة، بغرض الحكم على كفاءة الأداء؛
- ✓ **دراسات الحركة والزمن:** تهدف إلى تنمية الكفاءة الإنتاجية للعاملين عن طريق الدراسة العلمية (التجريبية) لكافة الخطوات والحركات اللازمة للإنتاج، بهدف تحديد الخطوات والحركات المثلى للأداء والعمل على استبعاد غير الضروري منها، واستنفاذ القدر الأدنى من الموارد البشرية وتحقيق أقل زمن ممكن؛
- ✓ **الرقابة على الجودة:** وذلك عن طريق عمليات الرقابة الإحصائية على الجودة باستخدام خرائط الرقابة على الجودة، أو المعايير المحلية والدولية؛
- ✓ **البرامج التدريبية:** الهادفة لتنمية كفاءة أداء العاملين عن طريق إمدادهم بكل ما هو جديد من معلومات وفق ما هو مستجد في البيئتين الداخلية والخارجية.

1-2الرقابة الداخلية المحاسبية: من خلال وضع خطة وإجراءات متعلقة بالمحافظة على الأصول وإضفاء الثقة على العمليات المحاسبية والتقارير المالية، وقد عرفها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين في بيان المراجعة رقم (1) على أنها: " تشمل الخطة التنظيمية والإجراءات والسجلات التي تتعلق بحماية الأصول ودقة السجلات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها" [1]. يحظى هذا النوع من الرقابة أيضا باهتمام المدققين الخارجيين للمصارف (محافظي الحسابات ومفتشي والبنوك المركزية) عملا بمعايير المراجعة المتعارف عليها.

1-2-1أدوات الرقابة الداخلية المحاسبية: يهدف هذا النوع من الرقابة إلى حماية الأصول وضمان دقة البيانات والمعلومات المحاسبية المسجلة بالدفاتر، باستخدام جميع الوسائل والأدوات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق هذه الأهداف ومن بينها[2]:

- ✓ توصيف وظيفي ملائم يحقق الفصل بين الوظائف، حيث يجب تقسيم العمل وفقا للمستويات الإدارية المختلفة وتحديد المسؤوليات بين جميع العاملين في المشروع؛
- ✓ إتباع طريقة القيد المزدوج وإتباع نظام محاسبي سليم ومتكامل؛
- ✓ إعداد موازين المراجعة بصفة دورية؛
- ✓ وجود دورة مستندية شاملة؛
- ✓ إتباع نظام الجرد المستمر والمفاجئ؛
- ✓ اعداد التقارير الدورية.

[1] عبد الفتاح محمد الصحن، **المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص16.

[2] بوطورة فضيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 160.

1-3الضبط الداخلي: هو عبارة عن ضبط تلقائي ذاتي للعمليات الروتينية للعمل اليومي، وذلك بواسطة مراجعة العمل الذي يؤديه شخص بواسطة شخص أخر بطريقة تلقائية ويعرف على أنه: " مجموعة من الوسائل والمقاييس والأساليب التي تصنعها الإدارة بغرض ضبط عملياتها ومراقبتها بطريقة تلقائية ومستمرة لضمان حسن سير العمل وعدم حدوث الأخطاء أو الغش أو التلاعب أو حتى الاختلاس في أصول المؤسسة وسجلاتها وحساباتها"[1].

1-3-1أدوات الضبط الداخلي: لتحقيق أهدافه وإرساء قواعده يجب الاستعانة بالأدوات التالية[2]:

- ✓ التدريب والرسكلة الدورية لكافة الموظفين؛
- ✓ الإثبات في الدفاتر من واقع المستندات؛
- ✓ إتباع أسلوب المصادقات والجرد الفعلي؛
- ✓ وضع نظام سليم لمراقبة البريد الوارد والصادر وإنشاء الملفات لها؛
- ✓ استخدام الرقابة المزدوجة ونظام التفتيش؛
- ✓ تطبيق نظام التأمين الشامل على الأصول؛
- ✓ التأمين ضد خيانة الأمانة على العاملين الذين في عهدتهم أي عمل.

1-4الرقابة الداخلية المالية: هي إحدى عمليات السيطرة التنظيمية المستمرة على مدى تطبيق الخطط الموضوعة من قبل المنظمة بصورة منتظمة وكفؤة لتحقيق الأهداف دون حدوث إسراف في الموارد والقدرات المادية والمالية والبشرية، وتقديم معلومات تعكس الواقع الفعلي لأنشطة المنظمة التشغيلية وبالتالي تقديم تقارير مالية أكثر دقة وموضوعية[3].

1-5المراجعة الداخلية: تعتبر عنصرا هاماً من عناصر الرقابة الداخلية وهي عبارة عن نشاط مستقل يقوم به متخصص داخل المنظمة، وعرفها معهد المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية على أنها: " وظيفة يؤديها موظفون من داخل المؤسسة وتتناول الفحص الإنتقادي للإجراءات والسياسات والتقييم المستمر للخطط والسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية وذلك بهدف التأكد من تنفيذ هذه السياسات الإدارية والتحقق من أن مقومات الرقابة الداخلية ومعلوماتها سليمة ودقيقة وكافية[4].

---

[1] أحمد حلمي جمعة، **التدقيق الحديث للحسابات**، ط1، دار الصفاء، عمان، الأردن، 1999، ص 94.

[2] جدي سمراء، **مرجع سبق ذكره**، ص 16.

[3] محمد حامد مجيد السامرائي، **أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية، دراسة تحليلية على شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال جماعة الشرق الأوسط، 2016، ص23.

[4] ثناء علي القباني ونادر شعبان السواح، **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ، 2006ص 26.

1-5-1أدوات المراجعة الداخلية: بغرض الوصول للأهداف المرجوة، يجب على المراجع القيام بالخطوات التالية[1]:

- ✓ **التحقق:** يهدف إلى التأكد من مدى صحة العمليات المحاسبية من حيث الدقة المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، يختص أساسا بالعمليات والحسابات ويعتبر عاملا مشتركا بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية؛
- ✓ **التحليل:** يقصد به الفحص الإنتقادي للسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية والإجراءات المحاسبية والمستندات والسجلات والتقارير التي تقع داخل نطاق الفحص ويتطلب ذلك إجراء المقارنات والربط بين العلاقات؛
- ✓ **الالتزام:** يقصد به الالتزام بالسياسية المرسومة من طرف الإدارة والقيام بالعمليات وفقا للطرق والنظم والقرارات الإدارية حتى يتحقق الانضباط بالتنظيم؛
- ✓ **التقييم:** هو التقرير الشخصي الواعي عن مدى كفاية وفعالية السياسات والإجراءات التي تسير عليها المنظمة ومالها من تسهيلات، ولا يقتصر على نطاق المراقبة المحاسبية والمالية وإنما أيضا إلى نطاق الرقابة الإدارية العامة وكل الأنشطة؛
- ✓ **التقرير:** يقوم المراجع الداخلي بتقديم تقرير يبرز فيه المشكلة وأهميتها وطريقة معالجتها وما توصل إليه من نتائج وتوصيات ويفضل عرض التقرير على المسئول عن النشاط محل الفحص.

نقوم باختصار هاته العناصر في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-3): عناصر نظام الرقابة الداخلية.

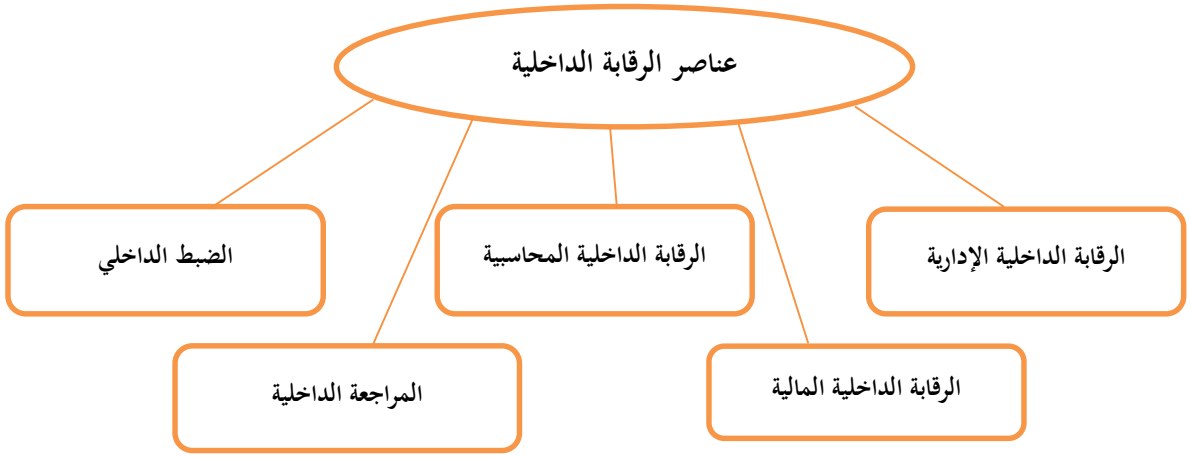

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على ما سبق.

[1] خرخاش جميلة، **أثر تطبيق حوكمة الشركات في تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنوك التجارية الجزائرية، دراسة إستشرافية**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2018/2017، ص 91.

المطلب الثاني: خصائص نظام الرقابة الداخلية

1-خصائص نظام الرقابة الداخلية: من أجل أن يحقق أي نظام أهدافه ويتسنى للأطراف المعنية الاستفادة منه يجب أن تتوفر فيه الخصائص والمتطلبات التالية[1]:

1-1النزاهة والقيم الأخلاقية: إن توصيل النزاهة والقيم الأخلاقية إلى العاملين والالتزام بها في الممارسات اليومية يؤثر على الطريقة التي بموجبها ينظر العاملين إلى عملهم، إذ أن تحديد المثال الجيد ليس كافيا، بل يتعين على الإدارة العليا أن توصل شفويا القيم الأخلاقية والمعايير السلوكية إلى العاملين وذلك خلال اللقاءات الميدانية أو الاجتماعات العادية والاستثنائية.

1-2الالتزام بالكفاءة: الكفاية هي المعرفة والمهارة الضرورية لتحقيق المهام التي تحدد وظيفة الفرد في المنظمة يجب على الإدارة تحديد مستويات الكفاءة لمختلف الوظائف المراد شغلها، مع الحرص من أن كل الموظفين داخل المنظمة لديهم التدريب والخبرة والذكاء الضروري لأداء مهامهم اما عن طريق وضع شروط خاصة عند التوظيف أو تخصيص برامج دورية للرسكلة وتحيين المستوى.

1-3مشاركة المسئولين عن الحوكمة: مشاركة المسئولين عن الحوكمة لاسيما مجلس الإدارة ولجنة المراجعة يؤثر على بيئة الرقابة وعلى اتجاه القيم الاخلاقية المنشودة، إن مسؤوليات الإرشاد والإشراف المرجوة من مجلس الإدارة النشط والذي يمتلك درجة ملائمة من الخبرة الإدارية والفنية تعتبر ضرورية وهامة لتفعيل الرقابة الداخلية، وبسب أن المجلس يجب أن يتم إعداده لمساءلة وتدقيق أنشطة الإدارة وتقديم وجهات نظر بديلة، فانه من الضروري أن يتكون مجلس الإدارة على الأقل من مجموعة هامة من المديرين غير التنفيذيين ولديهم الشجاعة في التصرف ومواجهة الأخطاء الواضحة وتغليب مصلحة المنظمة واستمراريتها على أي منفعة خاصة.

1-4فلسفة الأداء ونمط التشغيل: فلسفة الإدارة ونمط تشغيلها تمثل اتجاهها ومدخلها بشأن التقرير المالي، قد تخلق هذه الفلسفة مخاطر جوهرية تؤثر لاحقا على أداء واستمرارية المنظمة، بحيث يجب على المراجعين بمختلف مستوياتهم ومواضعهم محاولة تحديدها، من خلال توجيه العديد من الأسئلة الرئيسية: مثل هل الإدارة تأخذ في حياتها تقييم المخاطر؟ أو هل المخاطر معاكسة؟ وما هو اتجاه الإدارة تجاه متابعة مخاطر الأعمال؟، ومن ثم السهر على تحسينها وتصويبها بناء على الاجابات المحصلة.

1-5الهيكل التنظيمي: يجب أن يكون الهيكل التنظيمي للمنظمة يوفر إطارا للعمل يتم بداخله كل من عمليات التخطيط والتنفيذ والرقابة على الأنشطة ومتابعتها، دون اغفال المعايير العالمية المستحدثة والمتعارف عليها في اعداد

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **التطورات الحديثة في المراجعة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007، ص 262، بتصرف.

هاته الهياكل حسب كل اختصاص.

1-6تخصيص السلطة والمسؤولية: إن أي شخص مهما بلغت قدراته وطاقاته وإمكاناته لا يستطيع القيام بالأعمال لوحده وبدرجه عالية من الإتقان وخصوصا إذا تعلق هذا العمل بمؤسسات واسعة ومنتشرة ولها أفرع خارجية وبعيدة عن نظر المسئولين في المركز الرئيسي، وعليه فان تفويض السلطة والمسؤوليات يجب أن يتم تخصيصه بوضوح ويتم شرحه في أدلة سياسة المنظمة الرسمية، مع التشديد على فصل الاختصاصات والمسئوليات والسهر على آلية الرقابة بين مختلف المصالح.

المطلب الثالث: مكونات نظام الرقابة الداخلية

نعرض في هذا المطلب مكونات نظام الرقابة الداخلية حسب كل من نموذج COSO باعتباره من بين أشهر النماذج العالمية ونموذج لجنة بازل باعتبارها اعلى سلطة إشرافية عالمية إضافة إلى نموذج بنك الجزائر.

1-مكونات نظام الرقابة الداخلية: يقصد بالمكونات الرئيسة في أي نظام رقابي مجموعة القواعد التي ينبغي توافرها كحد أدنى لقيام نظام سليم وفعال وتنعكس فاعليته على جميع الأنشطة في المنظمة، وعلى الرغم من أنه لا يمكن وضع نظام مثالي للرقابة الداخلية، إلا أن العديد من المنظمات المتخصصة في الرقابة اختلفت في تحديد وتعريف مكونات الرقابة الداخلية، مع اعتماد كل واحدة على نموذج خاص بها يحتوي على مكونات ومبادئ وقواعد خاصة ومن أجل الالمام بهذا العنصر ومحاولة التعرض لأهم وأشهر النماذج المعتمدة، سنورد في هذا المطلب كل من نموذج COSO ونموذج لجنة بازل مع التركيز على النموذج الجزائري باعتباره أحد متغيرات الدراسة:

1-1مكونات نظام الرقابة الداخلية حسب نموذج COSO: على عكس النموذج الكندي COCOوالذي ألزم بوجود أربعة مكونات مرتبطة فيما بينها، فقد اتفق كل من معيار التدقيق الداخلي ISA315 ولجنة COSO على وجود خمس مكونات أساسية لنظام الرقابة الداخلية مستقلة فيما بينها، نفصلها فيما يلي[1]:

1-1-1البيئة الرقابية: تعتبر بيئة الرقابة الأساس الذي يبنى عليه هيكل الرقابة الداخلية، حيث تعرض تقرير لجنة COSO إلى مكونات البيئة الرقابية وأكد على أهمية توفر العديد من العوامل المؤثرة في هذه البيئة والتي يتعلق بعضها بشكل مباشر بالإدارة والبعض الاخر ذو صلة بتنظيم المنظمة ذاتها وأهمها[2]:

- ✓ **نزاهة الإدارة والقيم الأخلاقية:** يتم التعرف على نزاهة الإدارة والقيم الأخلاقية لها من خلال وجود لائحة

[1] Louis vaurs, **op.cit**, p 63.

[2] عبد السلام خميس بدوي، **أثر هيكل نظام الرقابة الداخلية وفقا لإطار COSO على تحقيق أهداف الرقابة (دراسة حالة المنظمات الأهلية في قطاع غزة)**، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2011، ص 33.

للسلوك مكتوبة كانت أو في صورة خطاب ترسله الإدارة للعاملين بالمنشأة بصفة دورية، مع التركيز على ضرورة التزام العاملين بالقيم الأخلاقية في التعامل مع الأطراف الداخلية والخارجية لضمان حسن سمعة المنظمة ومصداقيتها، مع ضرورة التزامهم بالقوانين واللوائح وأن يعمل الجميع على حماية المعلومات وضمان سريتها؛

- ✓ **الالتزام بالكفاءة:** إضافة إلى فهمهم أهمية تطوير وتطبيق أنظمة رقابة داخلية فعالة، ويمكن تلخيص إجراءات الالتزام بالكفاءة كالتالي: (تحديد مستوي الكفاءة لوظائف المنظمة، تحليل المعارف والمهارات الخاصة بالوظائف، مراعاة مبدأ الكلفة والمنفعة في التوظيف)؛
- ✓ **دور ومشاركة مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة (مشاركة المسئولين عن الحوكمة):** يعمل مجلس الإدارة الجيد بشكل مستقل عن الإدارة، ويقوم أفراده بمتابعة وفحص أنشطة الإدارة، وتلعب لجنة المراجعة في هذا الشأن أيضا دوراً مهما في تدعيم البيئة الرقابية حيث تتكون هذه اللجنة من المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، ويمكن تلخيص دورها في: (كفاءة وفاعلية ومدى خبرة مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، التفاعل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، دورية عقد الاجتماعات، وجود آلية لتزويد مجلس الإدارة بالمعلومات حول المخاطر الكبيرة، آلية التعامل مع قرارات مجلس الإدارة ومتابعتها)؛
- ✓ **فلسفة الإدارة ونمط التشغيل:** يمكن تلخيص إجراءات فلسفة الإدارة ونمط التشغيل كالتالي: (حجم المخاطر المقبولة لدي المنظمة، دراسة وتحليل الدوران الوظيفي في الوظائف العامة، أهمية وظيفة الإدارة المالية، التواصل والتفاعل بين الإدارة العليا والإدارات والفروع)؛
- ✓ **الهيكل التنظيمي:** يمكن تلخيص إجراءات الهيكل التنظيمي كالتالي: (ملائمة الهيكل التنظيمي لطبيعة عمل وحجم المنظمة، تحديد مهام ومسؤوليات المديرين الرئيسيين، وجود آليات لتناقل وتبادل التقارير بين المستويات المختلفة، مرونة في التعامل مع التغيرات في محيط المنظمة، كفاية أعداد الموظفين)؛
- ✓ **تفويض الصلاحيات والمسئوليات:** تتأثر الرقابة بأسلوب الإدارة في تفويض الصلاحيات والمسئوليات، وآلية إنشاء هرم العلاقات وإعداد التقارير والمسؤولية عن الأنشطة التشغيلية وإجراءات المصادقة، والتي يمكن تلخيصها كالتالي: (وجود تفويض للصلاحيات يتناسب مع أهداف المنظمة، وجود فهم وإدراك من الموظفين لأهداف المنظمة، وجود تناسب بين المسئولين وحجم الصلاحيات المفوضة، وجود آلية معينة لرقابة التقيد بالصلاحيات المفوضة)؛
- ✓ **سياسات وممارسات إدارة الموارد البشرية:** تتضمن طريقة توظيف العاملين وتدريبهم والتقييم المستمر لهم مع وضع سياسات فعالة تعمل على تحقيق الكفاءة، ويمكن تلخيصها في: (وجود سياسات خاصة بالتعيين والترقية، وجود سياسات وإجراءات خاصة بالتدريب، إجراءات لتعريف الموظفين الجدد بمسؤولياتهم والمتوقع

منهم، مراعاة النزاهة عند التقييم، مدى ملائمة الإجراءات المتخذة حيال التجاوزات للسياسات والإجراءات)؛

- ✓ **المؤثرات الخارجية:** تتمثل في الممارسات التي تتم من قبل أطراف خارج المنظمة ويكون لها تأثير على العمليات التشغيلية ذات الصلة وتضم على الأقل: (القوانين والتشريعات والمعايير الأخلاقية، متطلبات التنظيم الحكومي وما ينعكس عنها بشكل مباشر أو غير مباشر على الرقابة الداخلية كتنوع الحكم وتقدم البلد وغيرها من العوامل).

1-1-2تقدير المخاطر: إن كافة مكونات نظام الرقابة الداخلية بداية من بيئة الرقابة حتى المتابعة يجب أن تخضع إلى التقييم المستمر للمخاطر التي تعتريها، وتتم عملية التقييم والاستجابة لها على ثلاث مراحل وهي[1]:

- ✓ **تحديد المخاطر:** إذ يتم وضع الأساس للأهداف والتقارير المالية والكفاءة الإنتاجية وحماية الموجودات، ومن ثم توضع الأهداف الفرعية لكل مرحلة من مراحل العمل ويجب أن تكون هذه الأهداف أكثر وضوحا وقابلة للتحقيق؛
- ✓ **تحليل وتقييم المخاطر:** بعد مرحلة تحديد المخاطر تعمد الإدارة الى دراسة المخاطر وتحليلها ومعرفة المخاطر المهمة منها ومدى احتمالية تكرارها وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها؛
- ✓ **الاستجابة للمخاطر:** كنتيجة للإجراءات التي قامت بها الإدارة في تحديد وتحليل وتقييم المخاطر، فإنها تكون قادرة على تكوين فكرة عن المخاطر التي تواجهها، وبالتالي يمكن دراسة مختلف الوسائل لمواجهة المخاطر، وتقع الاستجابة للمخاطر أو ادارتها ضمن الفئات التالية: (القبول، التجنب، التقليل، المشاركة أو التحويل).

1-1-3الأنشطة الرقابية: تتمثل في السياسات والإجراءات والقواعد التي تعمل على تحقيق الرقابة الداخلية بطريقة ملائمة، وإدارة المخاطر بفعالية وتضمن قيام الموظفين بتنفيذ توجيهات الإدارة من أجل تحقيق أهداف المنظمة واتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة ومعالجة المخاطر التي تتعرض لها، ويمكن تصنيف الأنشطة الرقابية إلى[2]:

- ✓ **الفصل الملائم بين المهام:** بوجد أربع مؤشرات عامة للفصل بين المهام هي:
  - الفصل بين حيازة الأصول والرقابة عليها؛
  - الفصل بين الترخيص بالعمليات المالية وحيازة ما يرتبط بها من أصول؛
  - الفصل بين مسئولية تشغيل الأصل وتسجيل العمليات والتقارير الخاصة به؛
  - الفصل بين المهام في إطار التشغيل الإلكتروني للبيانات بحيث يتم الفصل بين دائرة تكنولوجيا

[1] بوطورة فضيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 181.

[2] عبد السلام خميس بدوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 37.

المعلومات والأقسام المستخدمة لتكنولوجيا المعلومات.

- ✓ **التصريح الملائم للعمليات المالية والأنشطة:** لتحقيق رقابة فعالة يجب تحديد الصلاحيات لكل مستوى إداري معين، والمهام الموكلة لكل منها؛
- ✓ **المستندات والسجلات الملائمة:** تعد المستندات والدفاتر التي يتم فيها تسجيل العمليات المالية من الأمور الهامة والتي تستوجب أن تكون ملائمة حتى توفر تأكيداً مناسباً عن وجود الرقابة اللازمة على الأصول، وأن كافة العمليات المالية قد سجلت بشكل صحيح، حيث أن المستندات غير الملائمة تكون أحد العوامل المسببة لضعف الرقابة؛
- ✓ **إجراءات الرقابة الفعلية على الأصول:** وهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تساعد في توفير رقابة فعلية على الأصول مثل حماية النقدية، والأصول الأخرى التي تكون عرضة للسرقة، وتعد وسائل الحماية ضد المخاطر الخارجية أيضا من الأمور التي تستوجب وضع وتصميم الإجراءات الرقابية اللازمة لحمايتها؛
- ✓ **مراجعة وتقييم الأداء:** ويتمثل هذا في توفير إجراءات الرقابة المستمرة والفعالة على العناصر الأربعة السابقة، ويطلق عليه الضبط المستقل أو التحقق الداخلي، وترجع أهميته إلى احتمال الانحراف عبر الزمن ما لم توجد آلية للمراجعة المستمرة، إضافة إلى ذلك يوجد احتمال الوقوع في الغش أو التحريفات غير المتعمدة، بغض النظر عن جودة الرقابة من عدمها.

1-1-4المعلومات والاتصالات: يهدف هذا العنصر إلى تحديد المعلومات الملائمة لتحقيق أهداف المنظمة أو الحصول عليها وتشغيلها وتوصيلها لمختلف المستويات الإدارية عن طريق قنوات مفتوحة للاتصالات، تسمح بتدقيق تلك المعلومات وإعداد التقارير المالية بالمعلومات التي يجب أن تتصف بالوضوح والدقة وفي مواعيد دقيقة أيضا، حتى تتمكن المنظمة من الاستفادة منها في وظيفتها الرقابية واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب[1].

1-1-5المراقبة (الرصد): إن أحد المسئوليات الهامة للإدارة هي إنشاء وتصميم نظام للرقابة داخلية مع المحافظة على فاعليته بشكل مستمر، وبالتالي فإن المراقبة المستمرة والتقييم الدوري لمختلف أجزاء الرقابة الداخلية تعد أمراً ضروريا للتأكد من فعاليته وكفاءته، من خلال اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، وبالتالي فإن المراقبة حسب نموذج COSO تمثل شكل المظلة التي تحتوي باقي العناصر الأربعة الأخرى كما تتم هذه العملية بطريقتين:

- ✓ **المراقبة المستمرة للأنشطة:** ويكون ذلك ضمن ضوابط يتم تصميمها ضمن المسار الطبيعي للأنشطة التشغيلية وبتم تطبيقها بشكل فعلي ولحظي وتتمتع بالمرونة لتستجيب لأية تغيرات في الظروف المحيطة؛
- ✓ **التقييمات الدورية المنفصلة:** يقوم بهذه التقييمات عادة المدققون الداخليون بشكل منفصل عن سير

[1] خرخاش جميلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 87.

العمليات التشغيلية وتتم لاحقا بعد إتمام العمليات.

الجدول رقم (2–1): مكونات نظام الرقابة الداخلية وفق نموذج COSO.

المكونات	التداخل فيما بينها	وصف المكون	تقسيمات فرعية اضافية (في حالة القابلية للتطبيق)
بيئة الرقابة	من الأعلى للأسفل	التصرفات، السياسات، والإجراءات التي تعكس الاتجاه العام للإدارة العليا، وأعضاء مجلس الإدارة وملاك المؤسسة عن الرقابة وأهميتها.	مكونات فرعية لبيئة الرقابة: –القيم الأخلاقية. –مشاركة مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة. –فلسفة الإدارة وأسلوب التشغيل. –الهيكل التنظيمي. –تخصيص السلطة والمسؤولية. –سياسات وممارسات الموارد البشرية وتسيير الكفاءات.
تقدير المخاطر	من الأعلى للأسفل	تعريف وتحليل الإدارة للمخاطر الداخلية والخارجية مع ادارة الخاطر المناسبة عند إعداد القوائم المالية بما يتفق مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها.	مزاعم الإدارة التي يجب مقابلتها: – الوجود أو الحدوث. – الاكتمال. – التقييم أو التوزيع. – الحقوق والالتزامات. – العرض والإفصاح.
أنشطة الرقابة	من الأعلى للأسفل	السياسات والإجراءات التي تضعها الإدارة لتحقيق أهدافها من التقرير المالي والمراجعة الداخلية.	فئات أنشطة الرقابة: – الفصل الملائم بين الواجبات والمهام. – الترخيص الملائم للعمليات المالية والأنشطة. – السجلات والمستندات الملائمة. – الرقابة المادية أو الفعلية على الأصول والدفاتر. – الفحص المستقل للأداء.
المعلومات والاتصالات	المستوى الأفقي	الطرق التي تستخدم لتعريف، وتجميع، وتبويب، وتسجيل، والتقرير عن العمليات المالية للمؤسسة والحفاظ على المسؤولية عن الأصول المرتبطة بها.	يجب تحقيق أهداف المراجعة المرتبطة بالعمليات المالية: –الوجود – الاكتمال – الدقة – التبويب – التوقيت – الترحيل والتخليص.
المراقبة والمتابعة	من الأعلى للأسفل	تقدير الإدارة المستمر أو التقدير حسب الفترات لها لجودة أداء الرقابة الداخلية لتحديد ما إذا كانت الرقابة يتم تنفيذها طبقا للتصميم الموضوع لها أو تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لتعديل الرقابة الداخلية.	غير قابل للتطبيق.

المصدر: جدي سمراء، **دور الرقابة الداخلية في زيادة مصداقية المخرجات المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، ص 84.

1-2 مكونات نظام الرقابة الداخلية حسب لجنة بازل: بعد صدور نتائج الدراسات التحليلية المتعلقة بالخسائر التي تكبدتها العديد من البنوك العالمية، خلص اجتماع لجنة بازل II لسنة 1998، إلى أن عملية الرقابة الداخلية السليمة ضرورية للبنك للمحافظة على سلامته المالية ولتحقيق الأهداف المسطرة، كما أوصت بضرورة أن يتشكل نظام الرقابة الداخلية بالبنوك من خمسة مكونات وثيقة الصلة مع بعضها، نعرضها فيما يلي[1]:

1-2-1الإشراف من قبل الإدارة وثقافة الرقابة : بناء على هذا المكون ترتكز السياسات والإجراءات المرتبطة بالعناصر التالية :

- ✓ **الإدارة العامة:** يجب أن تكون مسئولة عن تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات التي يوافق عليها مجلس الإدارة وتطوير عمليات تحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها، والحرص على وضع هيكل تنظيمي يحدد بوضوح المسؤولية وعلاقات الإبلاغ بما يضمن الممارسة الفعالة للمسؤوليات المفوضة، وتحديد سياسات الرقابة الداخلية المناسبة ومراقبة كفاية وفعالية هذا النظام؛
- ✓ **مجلس الإدارة:** يجب أن يكون مسئولا عن المصادقة والمراجعة الدورية للاستراتيجيات والسياسات الرئيسية للمصرف، إضافة إلى تقييم المخاطر الجوهرية التي يواجهها وتحديد مستويات مقبولة لهذه المخاطر، مع ضمان القيام بالترتيبات الضرورية لتحديد وقياس ومراقبة هذه المخاطر، والموافقة على الهيكل التنظيمي، والمسؤولية الكاملة عن وجود نظام فعال للرقابة الداخلية ومستوى الامتثال له؛
- ✓ **ثقافة الرقابة:** يعتبر كل من مجلس الإدارة والإدارة العامة بالمصارف مسئولون عن تعزيز المعايير الأخلاقية والنزاهة وتكريسها على مستوى جميع الموظفين وأنه يجب عليهم فهم دورهم في الرقابة الداخلية والمشاركة بنشاط في هذه العملية، باعتبار أن غيابها يزيد من الأخطاء وصعوبة الكشف عن المخالفات مهما كان مصدرها.

1-2-2التعرف على المخاطر وتقييمها: يتطلب نظام الرقابة الداخلية الفعال، إدراك وتقييم المخاطر المستمرة التي قد تحول دون تحقيق المصرف لأهدافه، يجب أن يشمل هذا التقييم جميع المخاطر التي تعترض المصارف أو المنظمة المصرفية ككل (مثل مخاطر الائتمان، مخاطر التحويل، مخاطر السوق، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل، المخاطر القانونية ومخاطر السمعة). يعتبر هذا التقييم ضروريا للتعامل بشكل مناسب مع أي مخاطر جديدة أو التي لم يتم التحكم فيها من قبل.

[1] Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, (1998), **« Cadre pour les systèmes de contrôle interne dans les organisations bancaires »**, Bâle, P 10-20.

1-2-3أنشطة الرقابة والفصل بين المهام: في حالة حدوث خسائر أو اختلالات بسبب ضعف نظام الرقابة الداخلية، يعزى ذلك على العموم إلى عدم تواجد فصل في المهام نتيجة لتحميل الموظفين لمسئوليات متضاربة ومتداخلة (دراسة ملفات الائتمان ومتابعة وضعية المقترضين بعد تمويلهم)، ولتفادي ذلك يجب تحديد أسباب تضارب المصالح، وتقييدها بأكبر قدر ممكن أو إخضاعها لمراقبة دقيقة من قبل طرف ثالث مستقل. يجب أن تكون أنشطة الرقابة جزءًا لا يتجزأ من الأنشطة اليومية للمصرف، يتطلب نظام الرقابة الداخلية الفعال إنشاء هيكل تحكم مناسب، مع تحديد أنشطة الرقابة في كل مستوى تشغيلي، والتي يجب أن تشمل ما يلي:

- ✓ **رقابة ذات مستوى عالي:** غالبا ما يطلب مجلس الإدارة أو الإدارة العامة العروض التقديمية وتقارير الأداء بغرض تقييم تقدم المصرف ومدى تحقيقه لأهدافه، ومقارنتها مع سابقاتها، وتسليط الضوء على أوجه القصور والاحتيالات؛
- ✓ **الرقابة على الأنشطة:** يتمثل ذلك عن طريق الفحص الاعتيادي أو الاستثنائي على أساس يومي أو أسبوعي أو شهري والتي تكون على مستوى رؤساء المصالح، كالتقارير الأسبوعية عن التخلف عن السداد والمدفوعات المستلمة وإيرادات الفوائد التي تنتجها المحفظة؛
- ✓ **الرقابة المادية:** تشمل القيود المادية والتخزين المزدوج وقوائم الجرد الدورية وتتمثل عموما في القيود المفروضة على الوصول إلى الأصول المادية، بما في ذلك النقد والأوراق المالية؛
- ✓ **الامتثال لسقوف الائتمان:** يعتبر وضع أسقف للالتزامات والتحقق من الامتثال لها عنصرا رئيسيا في إدارة المخاطر، ويؤدي إلى التقليل من تركيز المخاطر الائتمانية وتفادي التساهل في منح القروض؛
- ✓ **الموافقات والتراخيص:** إن الحاجة إلى البحث عن الموافقات والتراخيص للمعاملات التي تتجاوز حدود معينة تضمن توفر دراية مسبقة بالمعاملة من طرف الإدارة مما يساعد على إثبات المسئولية ومستوى التقصير؛
- ✓ **التحقق والرقابة عن طريق المقاربة:** التحقق من الخصائص التفصيلية للمعاملات وكذلك الأنشطة والنتائج المختلفة التي توفرها نماذج إدارة المخاطر التي يستخدمها البنك، تمثل داعما هاما للرقابة يؤدي إلى الإبلاغ عن نتائج هذه الفحوصات إلى مستويات الإدارة المناسبة كلما تم اكتشاف مشاكل فعلية أو محتملة.

1-2-4أنظمة المعلومات والاتصالات: حسب لجنة بازل فإن نظام الرقابة الداخلية الفعال يتطلب وجود:

- ✓ بيانات داخلية كافية وشاملة (مالية، تشغيلية أو متعلقة بالامتثال) وحتى المتعلقة بالسوق وذات الصلة باتخاذ القرارات، مع ضرورة أن تكون هذه البيانات والمعلومات موثوقة وحديثة ويمكن الوصول إليها وتقديمها في شكل متماسك؛
- ✓ أنظمة معلومات موثوقة تغطي جميع أنشطة المصرف المهمة، خاصة تلك التي تحتوي على البيانات المحوسبة وتستخدمها، مع ضرورة أن تكون هذه الأنظمة آمنة ومراقبة ومستقلة مع دعمها بخطط احتياطية كافية؛

- ✓ وجود قنوات اتصال فعالة لضمان فهم جميع الموظفين والامتثال الكامل للسياسات والإجراءات التي تؤثر على مهامهم ومسؤولياتهم، وأن أي معلومات هامة تصل إلى مستلميها.

1-2-5رصد الأنشطة وتصحيح أوجه القصور: يعتمد هذا العنصر على المراقبة المستمرة للفعالية الكلية للرقابة الداخلية للمصرف، بحيث يجب أن تكون مراقبة المخاطر الرئيسية جزءًا من الأنشطة اليومية للمصرف، فضلا عن التقييمات الدورية التي تقوم بها قطاعات الأعمال والتدقيق الداخلي. يجب أن تكون وظيفة التدقيق الداخلي، كجزء من الإشراف على نظام الرقابة الداخلية مشغولة من قبل موظفين مدربين تدريباً جيداً وأكفاء يتمتعون باستقلالية تشغيلية، ومسئولين مباشرة أمام مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق التابعة لها.

الجدول رقم (2-2): مكونات نظام الرقابة الداخلية في المصارف وفق إطار لجنة بازل II.

المكون	الهدف منه	المرجع
الإشراف من قبل الإدارة وثقافة الرقابة	المصادقة والمراجعة لاستراتيجيات البنك مع تعزيز وانشاء معايير عالية من الأخلاق والنزاهة داخل البنوك	المبادئ من 01 إلى 04
التعرف على المخاطر وتقييمها	تحديد المخاطر وتقييمها بعد تحديد اثارها السلبية على مجمل الأهداف الموضوعة	المبدأ رقم 04
أنشطة الرقابة والفصل بين المهام	الرقابة المادية والرقابة على الأداء مع الحرص على عدم التداخل في المهام والمسئوليات	المبادئ من 05 إلى 06
أنظمة المعلومات والاتصالات	إمكانية الوصول إلى البيانات المالية والتشغيلية في الوقت المناسب	المبادئ من 07 إلى 09
رصد الأنشطة وتصحيح أوجه القصور	المراقبة المستمرة للفعالية الكلية للرقابة الداخلية للبنك	المبادئ من 10 إلى 12

المصدر: من اعداد الطالب بناء على ما سبق.

1-3 مكونات نظام الرقابة الداخلية حسب نموذج بنك الجزائر: بإصدار النظام رقم 08/11والمؤرخ في 28نوفمبر2011 قام بنك الجزائر بإلغاء أحكام النظام القديم رقم 03/02 وتحديث الإطار القانوني لنظام الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، حيث ألزم البنوك والمؤسسات المالية بوضع أنظمة للرقابة الداخلية تتناسب مع حجمها وطبيعة نشاطها وأهميتها ومختلف المخاطر التي قد تتعرض لها، مع إضافة عنصر الحوكمة تماشيا والمتطلبات

الحديثة للجنة بازل الاخيرة. وفقا للمادة 04 من هذا الأخير، فان نظام الرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية يجب أن يتكون من خمسة أنظمة فرعية متكاملة، نوردها كما يلي*:

1-3-1 نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية: سنحاول في هذا العنصر، التعرض لكل من مكونات وأهداف ودور نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية حسب ما ورد في النظام 08/11:

أ-مكونات نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية: يتكون نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية من قسمين: [1]

- ✓ **رقابة دائمة للمطابقة والأمن والمصادقة على العمليات المحققة:** عن طريق احترام كل التوجيهات والتعليمات والإجراءات الداخلية والتدابير المتخذة من طرف البنك أو المؤسسة المالية، خصوصا تلك المتعلقة بمراقبة المخاطر المرتبطة بالعمليات؛
- ✓ **رقابة دورية لانتظام وأمن العمليات:** عن طريق احترام الإجراءات الداخلية والحرص على فعالية الرقابة الدائمة ومستوى الخطر الممكن التعرض له فعلا وملائمة أجهزة التحكم في المخاطر مهما كانت طبيعته.

ب-أهداف نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية: يهدف هذا النظام وضمن توفر أحسن ظروف الأمن والموثوقية والتقصي إلى ما يلي[2]:

- ✓ التأكد من مطابقة العمليات المنجزة والإجراءات الداخلية للأحكام والمعايير المهنية والأخلاقية ولتوجيهات مجلس الإدارة وتعليمات الجهاز التنفيذي؛
- ✓ التأكد من الاحترام الصارم للإجراءات الداخلية المتبعة مهما كانت طبيعتها والمتعلقة بالتسيير؛
- ✓ التأكد من نوعية المعلومات المحاسبية والمالية المبلغة للهيئات الداخلية أو الرقابية وحتى الموجهة للنشر والافصاح؛
- ✓ الرقابة المتعلقة بظروف تسيير وتسجيل وحفظ وتوفر وتدقيق المعلومات المحاسبية والمالية؛
- ✓ التأكد من نوعية أنظمة الإعلام والاتصال؛
- ✓ التأكد من تنفيذ الإجراءات التصحيحية المقررة وضمن أجالها المعقولة.

ج-دور نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية: بغرض عصرنة نظام الرقابة الداخلية وخلافا للنظام القديم لبنك الجزائر رقم 03/02، فقد أنيط به ما يلي*:

* النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28نوفمبر 2011، **المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية**، العدد، 47 الصادرة في 29 أوت 2012.

[1] بوطورة فضيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 355.

[2] Circulaire BNA N°2030, **contrôle interne à l'ensemble des agences et structure de la banque**, 04/12/2012, P 7.

- ✓ **إنشاء نظام للرقابة على خطر عدم المطابقة:** تم إلزام البنوك والمؤسسات المالية بوضع نظام للرقابة على خطر عدم المطابقة*، وذلك من خلال السهر على تواجد العناصر التالية:
  - تعيين مسئول مكلف بالسهر على تناسق وفعالية رقابة خطر عدم المطابقة، وتبليغ اسمه إلى اللجنة المصرفية، مع امكانية أن تمارس هذه المسؤولية سواء من مسئول من الرقابة الدائمة أو من عضو من الجهاز التنفيذي، عندما لا يبرر حجم البنك ذلك؛
  - وضع نظاما يسمح بضمان المتابعة المنتظمة والمتكررة قدر الإمكان للتغييرات الطارئة على النصوص المطبقة على العمليات مع إبلاغ المستخدمين المعنيين فورا؛
  - كفاية وملاءمة الوسائل الموضوعة في خدمة الأعوان المكلفين بالرقابة على المطابقة؛
  - القيام بتحليل خاص للمخاطر التي تولدها المنتجات الجديدة والموجهة للسوق، قبل القيام بتسويقها؛
  - وضع إجراءات مركزة لتقييم المعلومات المتعلقة بالاختلالات المهنية المحتملة عند التنفيذ الفعلي لالتزامات المطابقة، وتتأكد بصفة منتظمة من متابعة الإجراءات التصحيحية المتخذة.
- ✓ **نظام الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما:** تم إلزام البنوك والمؤسسات المالية بوضع تنظيمات وإجراءات ووسائل تسمح لها باحترام الأحكام القانونية والتنظيمية المطبقة في إطار الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، وذلك من خلال السهر على:
  - التأكد وبشكل صارم من معرفة الزبائن ومختلف العمليات التي يقومون بها، وذلك بالاعتماد على معايير داخلية تحدد لا سيما (سياسة قبول الزبائن الجدد، إجراءات تحديد هوية الزبائن والتأكد من الوثائق المقدمة، تصنيف الزبائن بالنظر إلى مخاطر تبيض الأموال وتمويل الإرهاب، طبيعة التدابير التي يجب اتخاذها على أساس المخاطر المرتبطة بمختلف أصناف الزبائن بالإضافة إلى حركة الأرصدة والعمليات)؛
  - جمع المعلومات حول المراسلين البنكيين وضمان خضوع هؤلاء المراسلين على الخصوص لرقابة السلطات المختصة، وتعاونهم في إطار جهاز وطني لمكافحة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب؛
  - السهر على التحديد الدقيق لهوية الآمر بالعملية والمستفيد من التحويلات الإلكترونية، بالإضافة إلى عنوانيهما، مهما كانت الوسيلة المستعملة؛

---

* المواد من 19 إلى 30 من النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28نوفمبر2011، **المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية**، الجريدة الرسمية، العدد 47 الصادرة في 29 أوت 2012.

* خطر عدم المطابقة: تم تعريفه حسب المادة 02 الفقرة "ح "من نفس النظام بأنه يشتمل على كل من خطر العقوبة القضائية أو الإدارية أو التأديبية، وخطر الخسائر المالية المعتبرة أو المساس بالسمعة، الذي نشأ عن عدم احترام القواعد الخاصة بنشاط البنوك والمؤسسات المالية سواء كانت تشريعية أو تنظيمية أو بالمعايير المهنية والأخلاقية أو بتعليمات الجهاز التنفيذي المتخذة تنفيذا لتوجيهات هيئة المداولة على الخصوص.

- المراقبة باستعمال الأجهزة المناسبة لحركة الاموال لكشف أنواع العمليات والمعاملات غير النموذجية أو غير العادية أو دون مبرر اقتصادي، ويجب أن تتكيف هذه الرقابة مع المخاطر التي يمكن التعرض لها خاصة فيما يتعلق بطبيعة الزبائن أو العمليات المنجزة؛
- حيازة أنظمة إنذار تسمح لجميع الحسابات باكتشاف العمليات التي تثير حسب طبيعتها شبهة تبييض أموال أو تمويل الإرهاب، مع ضرورة الاستعلام حول مصدر الأموال ووجهتها ومحل العملية وهوية القائمين بالعملية؛
- الاحتفاظ طبقا للقواعد والآجال المعمول بها بالوثائق والسندات المتعلقة بتحديد هوية الزبائن ومعرفتهم بخصوص المعاملات أو العمليات المكشوف عنها من قبل أنظمة الإنذار أو الإخطار بالشبهة؛
- إطلاع جميع المستخدمين بالإجراءات المتخذة للسماح لكل عون بالإبلاغ عن كل عملية مشتبه فيها إلى المسئول عن المطابقة في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

1-3-2هيئة المحاسبة ومعالجة المعلومات: أجبر هذا التشريع البنوك والمؤسسات المالية على احترام الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي وخاصة ما تعلق بتشريعات وأنظمة مجلس النقد والقرض وتعليمات بنك الجزائر، وفي هذا السياق يمكننا تقسيم هذه الهيأة إلى قسمين، نحاول ذكر ما ورد بخصوصها فيما يلي*:

أ-هيئة المحاسبة: تم التمييز بين نوعين من المعلومات المحاسبية وهذا بحسب مكان تواجدهما:

- ✓ **المعلومات المحاسبية الواردة في الوثائق والتقارير الدورية:** وتتمثل في المعلومات المحاسبية المتضمنة في الوثائق والتقارير المقدمة لبنك الجزائر أو اللجنة المصرفية، أو تلك المعلومات الضرورية لحساب معايير التسيير المستخلصة من المحاسبة والمثبتة بوثائق أصلية والقابلة للتحقق منها بشتى الوسائل.
- ✓ **المعلومات المحاسبية المدرجة في الحسابات والقوائم المالية:** يتعين على المصارف وضع نظام يضمن وجود مجموعة من الإجراءات يطلق عليها " **مسار التدقيق** " تهدف إلى:
  - إعادة تشكيل العمليات حسب التسلسل الزمني؛
  - إثبات كل معلومة بواسطة وثيقة أصلية؛
  - إثبات أرصدة الحسابات عند تواريخ إقفالها عن طريق البيانات المناسبة كالجرد المادي، تجزئة الأرصدة، المقاربة، التأكيد أمام الجهات الأخرى .... الخ؛

* المواد من 31 إلى 36 من النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28نوفمبر2011، **المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية**، الجريدة الرسمية، العدد47 الصادرة في 29 أوت 2012.

- تفسير تطور الأرصدة من إقفال محاسبي إلى آخر بالاحتفاظ بالحركات التي أثرت على البنود المحاسبية.

ب–معالجة المعلومات: يجب على البنوك والمؤسسات المالية التأكد من شمولية ونوعية وموثوقية المعلومات، وكذا مناهج التقييم والتسجيل المحاسبي وذلك من خلال:

- رقابة دورية لملائمة المخططات المحاسبية ومطابقتها لقواعد المحاسبة المعمول بها؛
- رقابة دورية لتوافق المناهج والمقاييس المتخذة لتقييم العمليات في أنظمة التسيير؛
- رقابة شهرية على الأقل على النتائج التي تم حسابها للتسيير العملياتي والنتائج المدرجة في الحسابات مع القابلية للتعرف على الفوارق وتحليليها خصوصا العمليات المرتبطة بمخاطر السوق؛
- الحفاظ على سرية ونزاهة المعلومات؛
- تقييم مستوى أمن المعلومات بشكل دوري مع اتخاذ الإجراءات التصحيحات عند الحاجة.

1–3–3 أنظمة قياس المخاطر والنتائج: بموجب هذا التشريع تم إجبار البنوك والمؤسسات المالية بوضع أنظمة قياس وتحليل المخاطر (الداخلية والخارجية) وتكييف هذه الأخيرة مع طبيعة وحجم عملياتها، وصولا إلى حيازة خريطة مخاطر تهدف إلى: (تدعيم أجهزة الرقابة الداخلية، تقييم المخاطر حسب كل نشاط، تحديد وتحسين مخططات استمرارية النشاط). كما تم إلزام البنوك والمؤسسات على القيام بتحليل دوري لمردوديتها كل ستة أشهر من طرف الجهاز التنفيذي. تسمح أنظمة قياس المخاطر والنتائج المطلوب انشاؤها بتحليل وقياس المخاطر بطريقة عرضية واستشرافية، والتي يجب أن تشتمل بدورها على أنظمة فرعية متناسقة ترصد الجوانب الآتية*:

أ–نظام انتقاء وقياس مخاطر القرض: إلزامية وضع أنظمة قياس وتحديد مخاطر القروض، تهدف أساسا إلى تعزيز جودة الأصول ما ارتبط منها بما هو داخل الميزانية أو خارجها، وتتمثل في ضمان وتفادي كل من (مختلف مستويات المخاطر انطلاقا من تحليل المعلومات النوعية والكمية، المخاطر المحتملة للتركيز سواء ارتبط ذلك بمكونات الميزانية أو خارج الميزانية، ملاءة المخاطر التي يمكن التعرض لها مع سياسة القروض المتخذة من هيئة المداولة والجهاز التنفيذي). وقد تعرض المشرع الجزائري في المواد من 40 إلى 49 من النظام رقم08/11، بتفصيل الاتي:

✓ **نظام قياس مخاطر القرض:** يسمح بتحديد المخاطر الواردة في مجموع عمليات الميزانية وخارج الميزانية وقياسها وجمعها وتحليل تطور نوعية التزاماتها على الأقل كل ثلاثي، كما يجب أن يسمح هذا التحليل بإعادة

* المواد من 37 إلى 53 من النظام رقم 11–08 المؤرخ في 28نوفمبر2011، **المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية**، الجريدة الرسمية، العدد، 47 الصادرة في 29 أوت 2012.

ترتيب عمليات القرض والقيد المحاسبي للديون المصنفة، ومن ثم تكوين المؤونات المتعلقة بها، مع التركيز على تقييم وتحديث الضمانات المناسبة المتعلقة بالأصول الضعيفة وغير العاملة.

- ✓ **نظام تحديد مخاطر القرض**: وضع نظام يعني بتحسين ماله علاقة بالسياسة الائتمانية، وذلك من خلال:
  - تكوين ملفات حول المستفيدين تحوي كل المعلومات الكمية والنوعية، مع إمكانية تعزيزها وتحديثها كل ثلاثي، خاصة ما تعلق بالقروض غير العاملة أو التي تتميز بأهمية مبالغها؛
  - اجراء تحليل لمردودية عمليات القرض والأصول بصفة عامة وذلك من خلال التحليل التقديري للأعباء والنواتج، بأكبر قدر من الشمولية؛
  - التحديد المسبق للعائدات المستقبلية الناتجة عن كل مشروع، مع الحرص على أخد كل الضمانات كالرهونات العقارية أو الحيازية؛
  - التعامل بعناية مع إجراءات منح القروض داخل أو خارج الميزانية، وأن تتكيف مع مميزات البنك أو المؤسسة المالية خاصة من حيث حجمها وتنظيمها ونشاطاتها.

ب–نظام قياس مخاطر ما بين البنوك: يسمح بقياس وتحديد المخاطر المرتبطة بعمليات الإقراض والاقتراض ما بين البنوك وذلك من خلال الوقوف على احترام ومتابعة الحدود الموضوعة وتسجيل ومعالجة هاته المعلومات.

ج–نظام قياس وإدارة مخاطر السيولة: يستند على تحديد سياسة عامة لتسيير السيولة ودرجة تحمل خطر السيولة أو ما يعرف بمؤشرات قياس جودة السيولة وهذا من خلال:

- ✓ وضع تقديرات مسبقة؛
- ✓ إحصاء مصادر التمويل؛
- ✓ احترام الحدود الدنيا والعليا المشرعة من خلال السلطات الإشرافية؛
- ✓ وضع سيناريوهات أزمة يتم تحيينها بانتظام.

د–نظام قياس خطر معدل الفائدة الإجمالي: وضع نظام معلومات داخلي يسمح بتقدير وضمان متابعة وتوقع التصحيحات المحتملة عند الضرورة بخصوص خطر معدل الفائدة الإجمالي، الذي سيؤثر سلبا على النواتج من مجموع عمليات الميزانية وخارج الميزانية، باستثناء العمليات الخاضعة لمخاطر السوق.

هـ–نظام قياس مخاطر الدفع (التسوية): يجب وضع نظام خاص لتحديد وقياس تعرض البنوك لخطر الدفع أو التسوية، خصوصا فيما يتعلق بعمليات الصرف باعتبارها معاملات تستغرق مددا زمنية قد تشهد تذبذبا في الأسعار.

و–نظام قياس مخاطر السوق: يجب أن تضع البنوك والمؤسسات المالية، إذا كانت عملياتها معتبرة في الأسواق المالية وسوق الصرف المنجزة لحسابها الخاص، أنظمة خاصة لضمان قياسها ومتابعتها والرقابة عليها، وذلك من خلال القيام:

- ✓ حساب نتيجة عملياتها المترتبة عن محفظة التفاوض؛
- ✓ قياس تعرضها لمخاطر الصرف حسب كل عملة صعبة ولمجمل العملات الصعبة، مع حساب نواتجها؛
- ✓ تقدير مخاطر الدفع للطرف المقابل والدفع عند التسليم على عملياتها المتعلقة بالصرف، أو على الأدوات المالية؛
- ✓ تقييم خطر التغير في أسعار الأدوات المالية المملوكة لها.

1–3–4 أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر: تم إجبار البنوك والمؤسسات المالية على وضع أنظمة للمراقبة والتحكم في إجمالي المخاطر التي تعترضها خلال كامل مسارها التشغيلي والحرص على احترام الحدود والنسب القانونية المسطرة سلفا من مختلف الهيئات الرقابية، حيث تم شرحه في عنصرين نلخصهما فيما يأتي*:

أ–الأحكام العامة: تم اشتراط توفر العناصر التالية عند وضع نظام للمراقبة والتحكم في المخاطر:

- ✓ يجب أن تحتوي على جهاز للحدود الشاملة الداخلية، أو على الأقل على الحدود العملياتية على مستوى مختلف المصالح والمديريات، مع ضرورة أن تكون الحدود متناسقة فيما بينها ومع أنظمة قياس المخاطر الموجودة؛
- ✓ إمكانية إعادة النظر في مختلف الحدود عند الحاجة، سواء من طرف الجهاز التنفيذي أو من طرف مجلس المداولة عند الاقتضاء؛
- ✓ التأكد باستمرار من احترام الإجراءات والحدود المعينة، مع تحليل أسباب عدم الاحترام إن وجدت؛
- ✓ الإبلاغ عن أي تجاوزات للحدود أو التجاوزات الفعلية وبالعمليات التصحيحية المقترحة أو المباشر فيها وفي أقرب لتقييم مداها من قبل الأشخاص المخولين.

ب–المراقبة والتحكم في المخاطر العملياتية: البنوك والمؤسسات المالية على ان تتزود بالوسائل الملائمة للتحكم في المخاطر التشغيلية والقانونية، كما تسهر على التحكم في هذه المخاطر وخصوصا تلك التي قد تؤدي إلى توقف الأنشطة الأساسية، أو المساس بسمعتها، من خلال:

- ✓ وضع مخططات استمرار النشاط واختبارها بصفة دورية مع التأكد من أمن الأنظمة المعلوماتية؛
- ✓ تسجيل الحوادث المعتبرة الناتجة عن التقصير في احترام أو صياغة الإجراءات الداخلية وعن الاختلالات في الأنظمة لاسيما المعلوماتية منها، ومحاولات الغش الداخلية أو الخارجية؛

* المواد من 54 إلى 60 من النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28نوفمبر 2011، **المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية**، الجريدة الرسمية، العدد، 47 الصادرة في 29 أوت 2012.

- ✓ القيام بتحديد العتبات ومعايير التسجيل الملائمة لطبيعة النشاط والمخاطر؛
- ✓ وضع ملف الحوادث تحت تصرف المسئولين عن الرقابة الدائمة والدورية.

1-3-5 نظام حفظ الوثائق والأرشيف: يسمح بإعداد دلائل الإجراءات المتعلقة بالنشاطات المختلفة والتي تحدد على الأقل كيفيات التسجيل، المعالجة واسترداد المعلومات والخطط المحاسبية وإجراءات مباشرة العمليات إضافة إلى إعداد مجموعة وثائق تحدد بدقة الوسائل الموجهة لضمان السير الحسن لنظام الرقابة الداخلية، والتي يجب أن توضع تحت تصرف كل من هيئة المداولة، محافظي الحسابات، اللجنة المصرفية، ومفتشي بنك الجزائر بناءا على طلبهم،

وعند الاقتضاء تحت تصرف لجنة التدقيق، وتتجسد أهم الإجراءات فيما يلي[1]:

- ✓ مختلف مستويات المسؤولية والتفويضات الممنوحة؛
- ✓ المهام المخولة والوسائل المخصصة لسير أنظمة الرقابة؛
- ✓ القواعد التي تضمن استقلالية هذه الأجهزة؛
- ✓ الإجراءات المتعلقة بأمن أنظمة المعلومات والاتصال؛
- ✓ وصف أنظمة قياس، مراقبة والتحكم في المخاطر؛
- ✓ وصف الأجهزة المتعلقة باحترام المطابقة؛
- ✓ كيفيات تكوين وحفظ الأرشيف المادي والإلكتروني.

[11] المواد 61 و62 من النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28نوفمبر2011، **المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية**، الجريدة الرسمية، العدد، 47 الصادرة في 29 أوت 2012.

ولإعطاء صورة أشمل وأوضح لما سبق، سنحاول تلخيص ما ورد بخصوص مكونات واهداف نظام الرقابة الداخلية والأطراف المستفيدة حسب نموذج بنك الجزائر في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-3): مكونات نظام الرقابة الداخلية حسب نظام بنك الجزائر رقم 08/11.

المكون	الهدف منه	المستفيد	المرجع
نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية	التأكد من مطابقة العمليات المنجزة والاجراءات الداخلية المستعملة للأحكام التشريعية والتنظيمية وللأعراف المهنية والاخلاقية ولتوجيهات هيئة المداولة ولتعليمات الجهاز التنفيذي، بصفة دائمة ودورية.	هيئة المداولة، لجنة التدقيق، الجهاز التنفيذي.	المواد من: المواد من 19 إلى 30
هيئة المحاسبة ومعالجة المعلومات	الالتزام بالأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي، وتشريعات وأنظمة مجلس النقد والقرض وتعليمات بنك الجزائر	هيئة المداولة، لجنة التدقيق، الجهاز التنفيذي، محافظي الحسابات، اللجنة المصرفية، مفتشي بنك الجزائر.	المواد من 31 إلى 36
أنظمة قياس المخاطر والنتائج	وضع أنظمة قياس وتحليل المخاطر (الداخلية والخارجية) وتكييف هذه الأخيرة مع طبيعة وحجم عملياتها، والتحليل الدوري للمردودية	هيئة المداولة، لجنة التدقيق، مفتشي بنك الجزائر.	المواد من 37 إلى 53
أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر	وضع أنظمة للمراقبة والتحكم في إجمالي المخاطر التي تعترضها وفي الظروف التي من خلالها يتم احترام الحدود والنسب القانونية	هيئة المداولة، لجنة التدقيق، مفتشي بنك الجزائر.	المواد من 54 إلى 60
نظام حفظ الوثائق والأرشيف	وضع نظام يهدف إلى لضمان السير الحسن لنظام الرقابة الداخلية من خلال تكوين وحفظ الأرشيف المادي والإلكتروني	هيئة المداولة، لجنة التدقيق، محافظي الحسابات، اللجنة المصرفية، مفتشي بنك الجزائر.	المواد61 و62

المصدر: من اعداد الطالب بناء على ما ورد في نص النظام رقم 08/11.

المبحث الثالث: فعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنوك

التحكم والرقابة الجيدة في الانشطة والمخاطر التي تتعرض لها البنوك يقترن بشرط امتلاكه لنظام رقابة داخلية متطور وفعال، مما يجعلنا امام ضرورة تحديد الطرق والوسائل التي تمكن من قياسها أو معرفة العوامل المؤثرة أو المساهمة في تفعيل هذا النظام من خلال المطالب الواردة في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم فعالية نظام الرقابة الداخلية

سنحاول أن نتعرض في هذا المطلب إلى مفهوم الفعالية اضافة الى عناصر نجاح أنظمة الرقابة الداخلية وصولا إلى التعرف على من تقع عليه مسؤولية تحقيق هذه الفعالية.

1-مفهوم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية: من أجل الفهم الجيد للفعالية، سنورد ابتداء مفهومها اللغوي، ثم نتعرض لفعالية نظام الرقابة الداخلية وفق ما تم الاصطلاح عليه من مختلف المنظمات ومختلف النماذج.

1-1مفهوم الفعالية: الفعّالية (أو الفاعلية Effectiveness) هي المقدرة على تحصيل النتيجة المطلوبة والمتوقعة ويمكن اعتبارها أيضا درجة النجاح في تحقيق البرامج والأنشطة للأهداف المحددة، وترتبط بالمدى الذي تم تحقيقه من النتائج المرغوبة، وهناك من ربطها بمدى القدرة على البقاء، والنموّ، والتكيّف مع البيئة.

1-2مفهوم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية: نورد مفهوم فعالية نظام الرقابة الداخلية وفق ما يلي:

- ✓ حسب ما ورد في كل من تقارير لجنتي (COSO 2013 وبازلII) فان نظام الرقابة الداخلية يكون فعالا إذا كان لدى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية تأكيدات معقولة بخصوص تحقيق الأهداف المسطرة في هذا النظام، بالإضافة إلى فعالية أداء مكوناته خلال تأدية المنظمة لأنشطتها[1].
- ✓ إن نظام الرقابة الداخلية الفعال، هو ذلك النظام الذي يمنع حدوث الأخطاء والغش ويساعد على سرعة اكتشافها عند حدوثها، ويوفر الحماية لأصول المؤسسة وتحقيق الدقة في البيانات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها[2].
- ✓ حسب المكون الثاني لنظام الرقابة الداخلية وفق لجنة بازل فان نظام الرقابة الداخلية الفعال، يتطلب إدراك وتقييم المخاطر المستمرة التي قد تحول دون تحقيق المصرف لأهدافه، يجب أن يشمل هذا التقييم جميع المخاطر التي تعترض المصارف أو المنظمة المصرفية ككل[3].

1-3التعريف الاجرائي: مما سبق يمكننا القول بأنه يكون نظام الرقابة الداخلية فعالا إذا حقق الأهداف التي تم إنشاؤه من أجلها، وخاصة ما تعلق بإدارة المخاطر التي قد تحول دون تحقيق المصرف لأهدافه وسلامة التنظيم

---

[1] Ishmael Appiah-Gyamerah et Joseph Nartey, **The effectiveness of Internal Control Systems of banks, The case of Ghanaian banks**, International Journal of Accounting and Financial Reporting, 2014, Vol. 4, No.2, Department of Accounting, Central University, College, Accra, P N° 380.

2 عبد الله عقلة غنيمات ووليد زكريا صيام، **العوامل المؤثرة في فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في الوزارات الأردنية**، المجلة الأردنية في إدارة لأعمال، المجلد السابع، العدد الرابع، ، 2011، جامعة الأردن، ص 627.

[3] Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, (1998), **op.cit**, P 13.

المحاسبي، معالجة المعلومات. وتعتمد فعالية نظام الرقابة الداخلية على مدى تفاعل النظام مع نفسه ومدى دمجه في مراقبة كافة العمليات والأنشطة.

الشكل رقم (2-4): فعالية نظام الرقابة الداخلية المصرفية في الجزائر.

المصدر: من اعداد الطالب بناء على ما سبق

2-عناصر نجاح أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة: تتمثل عناصر نجاح وفعالية نظام الرقابة الداخلية فيما يلي[1]:

- ✓ تحديد مدى فهم القائمين على العمل الرقابي داخل المنظمة لطبيعة عملهم تحديدا واضحا ودقيقا وخاصة مفهوم الرقابة وحدودها القانونية؛
- ✓ تحديد وتوضيح مسؤولية القائمين بإنجاز الأعمال والأنشطة والبرامج من خلال تحديد مختلف المستويات الإدارية في المنظمة؛
- ✓ تحديد مدى توفر الموارد المختلفة في المنظمة واللازمة والملائمة لتحقيق وانجاز الأنشطة والبرامج بالشكل المطلوب والمناسب؛
- ✓ تحديد مدى فهم العاملين في المنظمة لكيفية تحقيق الانجازات والنتائج ومن ثم الأهداف وفقا للسلطات والمسؤوليات المحددة خلال عملية الأداء وذلك من خلال استخدام ما يعرف بالتقارير الدورية في هذا المجال.

2-1عناصر نجاح أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة حسب بنك الجزائر: وفقا لما ورد في النظام رقم 08/11 المؤرخ في 28نوفمبر2011، والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، فانه من بين متطلبات نجاح وفعالية هذا النظام احتوائه على أنظمة تسمح بقياس وتحليل المخاطر وبشكل دوري مع توفر العناصر التالية*:

- ✓ السياسات والاستراتيجية: وذلك من خلال تحديد مستوى المخاطر التي ترغب الإدارة الخوض فيها ومستوى المسئوليات ونشرها داخل البنك، مع محاولة تحديثها دوريا وفقا للمتطلبات الداخلية وما يتم تقريره من طرف السلطات الإشرافية؛
- ✓ تحليل التعرض للمخاطر: إحصاء الأحداث المحتملة والتي يمكن أن تؤثر على أهداف البنك بشكل دوري سواء كانت داخلية أو خارجية إضافة إلى المخاطر التي لا يمكن تجنبها ومقارنتها بمستوى المخاطر المقبولة الذي تم تحديده من طرف مجلس الإدارة؛
- ✓ تقييم المخاطر والآثار الناتجة عنها دوريا؛
- ✓ وضع مؤشرات رئيسية من أجل متابعة وتقييم نظام إدارة المخاطر؛
- ✓ توفر خطط العلاج أو الإصلاح مع تحديثها ومتابعتها دوريا.

3-مسؤولية تحقيق فعالية أنظمة الرقابة الداخلية: تعتبر فعالية الرقابة الداخلية مسئولية كل فرد يعمل داخل المنظمة وحتى من هم من خارجها ولهم علاقة بها بصفة مباشرة أو غير مباشرة، حيث أنه وحسب تقرير لجنة COSO 2013 فان الأطراف المسئولة عن تحقيق فعالية الرقابة الداخلية، هي مجموعة الأطراف التي يجب أن تتعاون لإنجاح هذا النظام والمتمثلة في[1]:

---

[1] جدي سمراء، **مرجع سبق ذكره**، ص 44.

* المادة 37 من النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28نوفمبر2011، **المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية**، الجريدة الرسمية، العدد، 47 الصادرة في 29 أوت 2012.

3-1مسؤولية الإدارة: وتتضمن الإدارة كل من المدير التنفيذي والإدارة العليا وتتمثل مسؤوليتها، في النقاط التالية:

- ✓ تقبل المسؤولية الخاصة بفعالية الرقابة الداخلية للمنظمة على إعداد التقارير المالية؛
- ✓ على الإدارة تأدية إجراءات كافية لتدعيم تقييمها لفعالية الرقابة الداخلية ويحضر بناء على هذا المعيار استخدام اختبار المراجع كجزء من الأساس الخاص بتقييمه لفعالية الرقابة.

3-2مسئولية مجلس الإدارة:

- ✓ السعي لتحديد أهداف موضوعية للنظام؛
- ✓ استقبال التقارير الدورية والسهر على مطابقتها للسياسات والإجراءات التي تم تحديدها.

3-3مسئولية المراجعون الداخليون:

- ✓ استخدام معايير وأنظمة رقابية ملائمة بهدف تقييم فعالية هذا النظام؛
- ✓ كفاية وفعالية إدارة المخاطر والرقابة عليها؛
- ✓ وجود فلسفة كافية لتقييم الرقابة وأن النظام الحالي قادر على تحقيق الأهداف الموضوعة؛
- ✓ تقديم تقييم مكتوب عن فعالية الرقابة الداخلية للمنظمة بصفة ديناميكية؛
- ✓ تدعيم التقييم بدليل موثق كاف.

3-4أفراد آخرون من داخل وخارج المؤسسة: هم الأفراد الذين لم نتعرض لهم سابقا، ويمكن تقسيمهم إلى:

- ✓ **داخل المؤسسة:** يمثلون كافة الأفراد العاملين مهما كانت رتبهم أو وظائفهم وتتحدد مسئوليتهم في سعيهم خلال تأديتهم لمهامهم في إنتاج معلومات من شأنها أن تزيد من فعالية نظام الرقابة الداخلية؛
- ✓ **خارج المؤسسة:** هم الأفراد الذين يساهمون في تحقيق أهداف المنظمة بصفة مباشرة أو عير مباشرة، أمثال المدققين الخارجيين، المشرعين والزبائن. تكمن مسئولية المشرعين في استصدار قوانين وأنظمة مستحدثة تهدف من خلال تطبيقها إلى تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية، ويمكننا حصر مسؤولية المدققين الخارجيين اتجاه تفعيل نظام الرقابة الداخلية في الآتي[2]:
  - فهم أهمية متابعة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية على سيرورة وديمومة النشاط؛
  - إعداد خطة ملائمة بهدف تحقيق الاطمئنان نحو تغطية المخاطر؛
  - التقييم النهائي وذلك من خلال تقديم رأي مكتوب للإدارة عن فعالية الرقابة الداخلية للمنظمة، بناء على ما تم مراجعته.

[1] محمد سمير أحمد، **الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009، ص 47-54.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، **تطلعات حديثة في المراجعة**، الدار الجامعية، ط1، مصر 2013، ص 210.

المطلب الثاني: أنواع نظام الرقابة الداخلية الفعال ومقوماته

لا يعتبر أي نظام للرقابة الداخلية فعالا إلا إذا توافر على مجموعة من المقومات والخصائص التي يقوم عليها، والتي يجب أن تواكب التطورات السريعة والحاصلة في تكنولوجيا المعلومات ونظم الاتصال، وبهدف الإلمام بكل ما يتعلق بنظام الرقابة الداخلية الفعال سنورد في هذا المطلب العناصر التالية:

1-أنواع نظام الرقابة الداخلية الفعال: يمكن تصنيف نظام الرقابة الداخلية الفعال نسبة إلى درجة أدائه وتحقيقه للأهداف وتغطيته للمخاطر، إلى خمسة أنواع[1]:

- ✓ **نظام ذو فعالية ممتازة:** ويتحقق ذلك إذا تم تقديم تأكيدات بخصوص أن النظام الذي تم وضعه قد حقق كل أهدافه وأنه تم تغطية جميع المخاطر وبشكل واف بواسطة عمليات مراقبة فعالة جدا؛
- ✓ **نظام ذو فعالية جيدة:** يتحقق ذلك إذا تم تقديم تأكيدات بخصوص أن النظام الذي تم وضعه قد حقق جل أهدافه وأنه تمت الإحاطة بجميع المخاطر إلا في بعض الاستثناءات القليلة؛
- ✓ **نظام ذو فعالية مقبولة:** يتحقق ذلك إذا تم تقديم تأكيدات بخصوص أن النظام الذي تم وضعه قد ساهم إلى حد ما في تحقيق أهدافه وأنه تمت الإحاطة بجميع المخاطر إلى حد ما، من خلال عمليات مراقبة تتسم بالعيوب في بعض الأحيان أو الحالات؛
- ✓ **نظام ذو فعالية ضعيفة:** يتحقق ذلك إذا لم يتم التوصل إلى تقديم تأكيدات بخصوص تحقيق الأهداف المرجوة، وأنه لم تتم الإحاطة بجميع المخاطر بالرغم من عمليات المراقبة، أو ضعف في الإجراءات والوسائل المتخذة؛
- ✓ **نظام عديم الفعالية:** يتحقق ذلك في حال عدم التمكن من تقديم تأكيدات بخصوص نسبة الأهداف المحققة وعدم التحكم في المخاطر مع عدم وضوح وضعف في الإجراءات والوسائل المتخذة.

2-مقومات نظام الرقابة الداخلية الفعال: يمكن الحكم على فعالية نظام الرقابة الداخلية إذا ما توفرت فيه المقومات الآتية[2]:

- ✓ **الخطة التنظيمية:** يجب أن تكون مبسطة ومرنة وقابلة للتعديل والتطوير باستمرار مع حدود واضحة للسلطة والمسؤولية والاستقلال التنظيمي مع تبيان ذلك وبشكل واضح في خرائط تنظيمية والحرص على عدم تعارض الاختصاصات؛
- ✓ **تحديد الاختصاصات والمسؤوليات:** تعتبر هذه الخطوة المرحلة الثانية بعد الخطة التنظيمية، إذ يتم بموجبها تحديد السلطات الممنوحة لكل عمل، فلا يمكن لشخص تحمل مسؤولية عمل ما دون أن يكون لديه بنفس

---

[1] خلف عبد الله الوردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق-وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، الأردن، 2006، ص 146، بتصرف.

[2] أكرم إبراهيم حماد، **الرقابة المالية في القطاع الحكومي**، دار جهينة للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 226.

القدر سلطة تمكنه من أداء هذا العمل وتجعله قادراً على حسن التصرف واتخاذ القرارات اللازمة على أكمل وجه، فتقسيم العمل على سبيل المثال يساعد على اكتشاف أي اختلاف بين الجرد الفعلي والرصيد الدفتري ويساهم في المحافظة على الأصول والممتلكات والسجلات والمعلومات؛

- ✓ **عناصر بشرية تتمتع بالكفاءة والخبرة:** لا يمكن أن نحصل على نظام جيد للرقابة الداخلية بدون الموظفين المدربين والحريصين في أداء أعمالهم والتزاماهم بسياسة وتعليمات إدارة المنظمة مع عدم النقص في هيئة الموظفين لأن ذلك يسبب صعوبة تقويم العمل بشكل يمكن من تحقيق الضبط الداخلي؛
- ✓ **وجود نظام محاسبي سليم يلائم متطلبات الرقابة الشاملة:** بالاستناد إلى مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات ودليل مبوب للحسابات ومجموعة من المستندات تعنى باحتياجات المنظمة، وتصميم لدورات محاسبية مستندية تحقق رقابة فعالة، مع مراعاة البساطة والوضوح لتسهيل المهمة على مستعمليه ومواكبته للتغيرات المحتملة لتفادي تغيير النماذج كل حين، هذا كما يجب أن يراعى في تصميمه ما يكفل تحقيق رقابة داخلية فعالة استنادا على مخرجاته؛
- ✓ **توافر أساليب وأدوات رقابية مناسبة:** يجب أن يضم نظام الرقابة الداخلية الفعال أساليب وأدوات رقابية للتحقق من أن النظام قد حقق الأهداف المرجوة منه وعلى هذه الأدوات أن تتسم بالملائمة لطبيعة النشاط والإجراءات المتبعة وتساير الإمكانيات المادية والبشرية ومراحل النشاط، وأن تتصف بالواقعية بحيث يمكن تطبيقها وفقا لإمكانيات المنظمة، وأن تكون مرنة ويمكن تطبيقها أو تعديلها وفقا للمستجدات البيئية؛
- ✓ **نظام متكامل للتقارير:** يجب أن يتوافر لدى المنظمة نظام إعداد تقرير متكامل عن مدى تحقيق النظام لأهدافه المختلفة ونتائج تقييمه، وعلى التقارير أن تكون واضحة وتشير إلى كل ما يتعلق بنظام الرقابة الداخلية من مشاكل وتغيرات لمعالجتها، مع وجوب أن تكون دقيقة وموضوعية ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار في الوقت المناسب[1].

3-فوائد وخصائص نظام الرقابة الداخلية الفعال: هناك العديد من الخصائص والمتطلبات التي يجب أن تتوفر في أي نظام رقابي لكي يكون سليما وفعالا، ويتسنى للمنظمة تحقيق الاستفادة المرجوة منه وعدم انحرافه عن تحقيق أهدافه، ونورد من ضمن هذه الخصائص، ما يلي[2]:

- ✓ **السرعة في كشف الانحرافات:** لكي يكون نظام الرقابة فعالاً يجب التبليغ عن الانحرافات في الوقت المناسب، حتى يتم عمل الإجراء التصحيحي المناسب قبل أن تتفاقم الأمور وتتحول خارج نطاق الرقابة وعليه يجب على القائمين بمختلف الأنشطة الرقابية خاصة القائمين بإعداد التقارير مراعاة التوقيت المناسب

[1] جدي سمراء، **مرجع سبق ذكره**، ص 50.

[2] عبد السلام خميس بدوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 22.

لكي تفقد المعلومات المتأخرة معناها وفائدتها جزئيا أو كليا؛

- ✓ **الملائمة:** من الضروري أن يتلاءم النظام الرقابي مع طبيعة نشاط المنظمة وحجمها وأهدافها، وتطلعاتها المستقبلية، ونوع الصناعة التي تنتمي إليها، فالمنظمة الكبيرة الحجم والمعقدة النشاط تحتاج بالتأكد إلى نظام رقابي معقد وشامل، بينما قد لا تحتاج المنظمة الصغيرة الحجم والمحدودة النشاط سوى إلى نظام رقابي مبسط؛
- ✓ **الوضوح وسهولة الفهم:** ليتحقق ذلك يجب أن يكون متناسباً مع الكفاءات الموجودة في المنظمة، أي ليست العبرة بوجود النظام بل بإمكانية تطبيقه ونجاحه، كما يجب أن يتضمن معايير رقابية يسهل تعديلها إذا اقتضت الحاجة لذلك، ويجب أن تكون أساليب الرقابة مباشرة ومفهومة من قبل أجهزة الرقابة ومن الجميع؛
- ✓ **الاقتصادية:** يفترض أن استخدام أنظمة الرقابة يتناسب مع إمكانية المنظمة، والأهداف المرجو تحقيقها وبالتالي فإن تكلفة النظام الرقابي الفعال يجب أن تقل عن العائد الذي يحققه ذلك النظام؛
- ✓ **الموضوعية:** يجب أن تكون أنظمة الرقابة واقعية وغير مبالغ فيها حتى يمكن تطبيقها بشكل يتوافق مع ظروف المنظمة؛
- ✓ **إمكانية تصحيح الأخطاء:** النظام الرقابي الجيد ليس ذلك النظام الذي يكشف الانحرافات فقط، بل أيضاً يمكنه تصحيحها في نهاية الأمر، لهذا يجب أن يربط النظام الرقابي نواحي الفشل التي يكتشفها بالأسباب التي أدت اليها والشخص المسئول عنها، وما ينبغي إجراؤه لتصحيحها؛
- ✓ **التكامل:** يشير تكامل النظم الرقابية إلى ضرورة استيعاب هذه النظم لجميع المعايير الخاصة بكل الخطط التنظيمية، بالإضافة إلى أنه يجب أن يكون هناك تكامل بين الخطط ذاتها وبين النظم الرقابية المستخدمة؛
- ✓ **المرونة:** حتى يكون النظام الرقابي ناجحا يجب أن يتوفر على المرونة، أي التكيف مع المتغيرات المستجدة على التنظيم، فنادرا ما تتشابه المشاكل وأسباب الانحرافات، مما يتطلب أن يكون التصرف مناسبا للموقف المتخذ، فإذا استجدت ظروف أملت تغيرا في الأهداف والخطط الموضوعة، فعلى المدير أن تتوافر لديه أساليب رقابية من أجل ضبط التصرفات المختلفة لجميع المشاكل داخل المنظمة؛
- ✓ **الدقة:** يجب أن يكون النظام الرقابي قادر على الحصول على معلومات صحيحة ودقيقة وكاملة عن الأداء والتأكد في نفس الوقت من مصدر المعلومات، من خلال البيانات المسجلة، بالوثائق والسجلات المحاسبية وكذا المتابعة المستمرة في اكتشاف الأخطاء والانحرافات من أجل التعبير عن حقيقة المركز المالي للمنظمة في نهاية الفترة المالية[1].

[1] بوطورة فضيلة، **دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بنك**، مذكرة ماجستير علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2007/2006، ص 28.

المطلب الثالث: طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية ومعايير فعاليته

من أجل المحافظة على فعالية نظام الرقابة الداخلية، يجب على المنظمات وضع طرق وآليات وأساليب تمكن من تقييم هذا النظام وبصفة مستمرة بغرض تحديد نقاط القوة والضعف فيه، ومن ثم إيجاد الحلول المناسبة وفي التوقيت المناسب.

1-طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية: باعتبار تواجد عدة طرق للتقييم معتمدة من مختلف النماذج وتم التأصيل لها نظريا، فسنورد في هذا المطلب طرق التقييم وفق نموذج COSO إضافة إلى طرق التقييم وفق النموذج الجزائري والمعتمدة من طرف أعلى سلطة إشرافية على المصارف والمتمثلة في بنك الجزائر.

1-1طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية وفق نموذج COSO: نصت معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي على أنه يجب أن يتضمن مجال عمل التدقيق الداخلي فحص وتقويم كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المنظمة والحكم على درجة متانتها وفق ما يلي[1]:

- ✓ **الاستبيان:** عبارة عن استفسارات كتابية تحتوي على الأسس السليمة لما يجب أن تكون عليه الرقابة الداخلية، تقدم إلى موظفي المنظمة المتخصصين للإجابة عليها، بهدف حصر نقاط القوة والضعف كمعيار يمكن استخدامه لقياس مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية الموجود؛
- ✓ **التقرير الوصفي:** يقوم على وصف الإجراءات لكل عملية من العمليات مع وصف نظام الرقابة والدورة المستندية والتعريف بالموظف الذي يقوم بالعمل وطريقة تنفيذ العمل، وبعد الانتهاء من إعداد هذا التقرير يتمكن المراجع من تقسيم الإجراءات المتبعة في عملية الرقابة الداخلية، طبقا لهذا الأسلوب فإن التقسيمات تحتوي على عناوين الأنظمة الفرعية للرقابة الداخلية، بحيث يظهر ذلك خط سير النشاطات داخل المنظمة من بدايتها إلى نهايتها ويحدد ما إذا كان النظام يتضمن ثغرات أو ينقصه بعض الضوابط الرقابية؛
- ✓ **فحص النظام المحاسبي:** يقوم المدقق بفحص السجلات وأسماء منشئيها وعهدتهم وكذلك المستندات والدورة المستندية، ومن خلال هذه القوائم يستطيع الحكم على درجة سلامة ومتانة نظام الرقابة الداخلية؛
- ✓ **خرائط التدفق:** يمكن تصوير نظام الرقابة الداخلية في شكل خريطة تدفق (معبرا عنها على شكل رموز أو رسومات) تبين الإدارات والأقسام المختصة بأداء العملية (المصدر الذي أعد المستند والجهة التي يرسل إليها) والمستندات التي تعد في كل خطوة والدفاتر التي تثبت بها والإجراءات التي تتبع لمعالجتها وإتمامها (أي العمليات التشغيلية التي تتم عليها)، ويمكن أن يضاف إلى الخريطة رموز توضح الوظائف المتعارضة والترخيص بالعملية واعتمادها، وتتميز بأنها تعطي لمعدها ولقارئها فكرة سريعة عن نظام الرقابة وتمكِّنه بسهولة من الحكم على مدى جودته؛

[1] بوطورة فضيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 88.

- ✓ **الملخص التذكيري**[1]: عن طريق القيام بإعداد ملخص كتابي يحدد فيه بالتفصيل الإجراءات والوسائل والمخرجات الواجب توافرها في النظام السليم للرقابة الداخلية، حيث يقوم المدقق بمقارنة محتويات هذه المذكرة مع الإجراءات المعمول بها في المنظمة، فإذا وجد عدم إتباع يعتبر ذلك ضعفا في النظام وفي حالة العكس تعد نقطة قوة في النظام؛
- ✓ **فحص ودراسة اللوائح والتعليمات والدوريات**: وذلك من خلال فحص ما تم تقريره نظريا ومتابعة مدى تنفيذ ذلك عن طريق فحص عينة عشوائية من العمال؛
- ✓ **الفعالية والكفاءة**[2]: ويشمل ذلك إجراءات مدى الالتزام وكفاءة وفعالية الأنظمة القائمة من خلال التحقق من أن نظام الرقابة المقرر يتم تطبيقه بالمنظمات وفقا لتصميمه وكذا التحقق من أن العمل يتم على أحسن وجه وبأقل تكلفة لتحقيق الأهداف المقررة وعدم تجاوز للحدود.

1-2طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية بالمصارف وفق النموذج الجزائري: يهدف نظام الرقابة الداخلية إلى توفير تأكيدات بأن المخاطر التي تتعرض لها البنوك والمؤسسات المالية تحت السيطرة، وأن هذه الأخيرة تعمل وفقا للقوانين واللوائح والإجراءات الداخلية. حسب بنك الجزائر فان تقييم نظام الرقابة الداخلية يعتمد على[3]:

1-2-1تقييم مصادر المعلومات: حسب المادة 71 من نظام بنك الجزائر 08/11، فانه يجب على البنوك القيام مرة واحدة على الأقل سنويا بإعداد تقرير حول الشروط التي تتم في اطارها المراقبة الداخلية، إضافة إلى تقرير خاص بتقدير ومراقبة المخاطر، ومن أجل التأكد من هاته المعلومات ومصداقيتها يمكن تدعيم ذلك عن طريق:

- ✓ مراجعة الهيكل التنظيمي الوظيفي المطلوب من البنك؛
- ✓ قد يُطلب من البنك بشكل استثنائي إرسال محاضر للجنة التدقيق أو مجلس الإدارة؛
- ✓ جرد التحقيقات المنجزة من الرقابة الدورية وأهم استنتاجاتها والمتعلقة خاصة بالنقائص المسجلة والإجراءات التصحيحية المتخذة؛
- ✓ مقابلات منتظمة مع مختلف مديري الرقابة الداخلية بخصوص الاستفسار عن بعض المخاطر التي تبدو ضرورية.

1-2-2تقييم حدود الرقابة على المستندات: لا يمكن تقييم بعض جوانب الرقابة الداخلية مباشرة وإنما يتم ذلك في سياق المعاملات اليومية داخل المصرف، من خلال ملاحظة ما يلي:

- ✓ الوثائق المحاسبية والاحترازية المتأخرة وغير الدقيقة بدون تبرير؛

---

[1] خرخاش جميلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 124.

[2] جدي سمراء، **مرجع سبق ذكره**، ص 53.

[3] Banque D'Algérie, Direction Générale de l'Inspection Générale, **Système de Notation Bancaire, Guide d'évaluation du dispositif de contrôle interne**, P 13-24.

- ✓ الوثائق غير الموقعة؛
- ✓ النقص الملحوظ في الموثوقية؛
- ✓ عدم وجود مراقبين داخليين في الوكالات قد يكون علامة على عدم كفاية نظام الرقابة الداخلية ككل.

1-2-3تقييم احترام المبادئ العامة: بالاستعانة على مصادر المعلومات المذكورة أعلاه والرقابة على المستندات، يجب التحقق من احترام المبادئ الرئيسية للرقابة الداخلية على مستوى المصرف، من خلال تفادي النقائص التالية:

- ✓ وجود مراقبين داخليين مكلفين لا يغطي مجال رقابتهم كل الأنشطة (المحاسبية، القضائية)؛
- ✓ الوسائل الكمية والنوعية الموضوعة تحت المراقبين غير كافية، مما يستدعي التدخل لتفادي النقص وخاصة فيما تعلق بالوسائل الكمية؛
- ✓ لا يتم تنفيذ الرقابة الدائمة على الأنشطة التشغيلية (فتح الحسابات، الملفات المتعلقة بالحسابات)؛
- ✓ وجود تضارب في المصالح مما قد يؤدي إلى التواطؤ؛
- ✓ لا يتم إبلاغ مجلس الإدارة أو الهيأة التنفيذية بنتائج الرقابة الدائمة والرقابة الدورية.

1-2-4تقييم مراقبة المخاطر: يجب أن يضع البنك وبشكل دائم نظام حدود للمخاطر والتفويضات وتفاصيل للحدود السارية، بالإضافة إلى تكوين لجان لمتابعة وقياس المخاطر. يجب على واضعي الحدود ان يراعو اتساقها مع الحدود العالمية كالتي وضعتها لجنة بازل في مختلف مراحلها وان يتم مراقبتها وتحديثها باستمرار من خلال الهياكل المناسبة والتي تبلغ للمستويات الهرمية العليا بشأن أي تجاوزات ممكنة، والتي سنورد فيما يلي أمثلة عنها:

- ✓ عدم وجود نظام حدود لأنشطة معينة أو منتجات معينة، أو في حال وجودها فهي لا تكتسي الطابع الرسمي على الحدود داخليا؛
- ✓ الحدود ليست متسقة مع بعضها البعض، ولا يتم تحديثها وفقًا للنتائج المتحصل عليها من تقارير مراقبة المخاطر، مما يجعل من الصعب مراقبتها؛
- ✓ هناك افراط في التراخيص وتساهل في الحدود مقارنة مع حقوق الملكية؛
- ✓ لا يتم تحديث للحدود والاهداف في حال حدوث تطورات في البيئة الاقتصادية أو القانونية أو في حال انخفاض رأس المال.
- ✓ هناك افراط في منح التراخيص على المستوى اللامركزي، مع عدم وجود نظام تسلسلي لها وفق المستويات الهرمية؛
- ✓ ليست هناك رقابة دائمة لمدى احترام الحدود والاهداف، أو تم اسناد ذلك للوحدات التشغيلية، مما أدى لعدم معرفة السلطات الرقابية بهذه التجاوزات.

مما سبق أصبح لزاما على المؤسسات البنكية والمالية العاملة بالجزائر، استحداث نظام لتقييم وتقويم الحدود والأهداف التي تم اعتمادها من طرف الإدارة العليا والذي نلخص آلياته وطرق تقييمه في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-5) طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية وفق النموذج الجزائري.

المصدر: من اعداد الطالب بناء على:

B.A, D.G.I.G, SNB, Guide d'évaluation du dispositive de contrôle interne.

2-أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية: تمثل الأساليب مجموعة القواعد التي تؤدى بها الطرائق، حيث كسابقتها سنتناول في هذا العنصر نوعين من الأساليب المنتهجة في تقييم نظام الرقابة الداخلية والمؤصل لها نظريا من طرف هيئة COSO ومن طرف بنك الجزائر:

2-1أساليب التقييم وفق نموذجCOSO: حسب ما ورد في نموذج COSO، فان التقييم يتم وفق الأسلوبين التاليين[1]:

- ✓ **التقييم الذاتي**: هو عملية اختبار وتقييم لفعالية نظام الرقابة الداخلية بالمنظمة، ويشارك في هذه العملية جميع الموظفين والذين تزداد درجة مسؤوليتهم على حسب مستوياتهم مما يعزز فهمهم للمخاطر والضوابط الرقابية ويساعد على الكشف المبكر لها، ضمن ما يعرف بالإدارة الذاتية للمخاطر أو الرقابة على مستوى القاعدة؛

[1] خلف عبد الله الوردات، **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA**، الوراق لنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 375.

- ✓ **تقييم المكونات:** لكي يكون نظام الرقابة الداخلية ذو فعالية وله نسبة عالية في تحقيق الأهداف، لابد من توافر مجموعة مكونات أساسية لهذا النظام وفق أي مقاربة معروفة أو نموذج، وبالتالي فان تقييم أداء هذه المكونات من طرف أشخاص معينين لهذه المهمة ووفق التقنيات العلمية سيؤدي حتما إلى تفعيلها وتحديد نقاط قوتها أو ضعفها وبالتالي وصف الخطط العلاجية في الوقت والمكان المناسبين.

2-2أساليب التقييم وفق النموذج الجزائري: تماشيا مع تبني بنك الجزائر لنظام جديد للرقابة على البنوك عرف بنظام التقييم المصرفي (SNB)، فقد تم اعتماد ضمن مناهجه الأساليب التالية لتقييم نظام الرقابة الداخلية بالمصارف تتمحور كلها ضمن أساليب التقييم الذاتي والدائم، والتي تنقسم الى[1]:

- ✓ **الرقابة على أساس الوثائق (Contrôle sur pièce):** تشكل المراقبة الوثائقية المستوى الأول من نظام الإنذار المبكر الذي يسمح بمراقبة أفضل للنظام وذلك عن طريق مراقبة مستمرة ومحدثة دوريا للمصارف والمؤسسات المالية من خلال فحص دقيق للمخرجات المالية على ضوء المستندات الثبوتية، والتي تستند بشكل أساسي على مراقبة المخاطر التي تعترض البنوك والمؤسسات المالية بهدف تحقيق الكفاءة والشفافية؛
- ✓ **الرقابة بعين المكان (Contrôle sur place):** يتم اعتماد هذا الأسلوب خصوصا بغرض التحقق مما يلي[2]:
  - ضمان موثوقية المعلومات المرسلة إلى الهيئة المصرفية وهيكل الرقابة الوثائقية؛
  - تقييم جوانب من إدارة المصارف التي لا يمكن السيطرة عليها من خلال الرقابة على الوثائق؛
  - التحقق من التنفيذ الفعال للتدابير التصحيحية فيما يتعلق بالملاحظات التي أبديت خلال التفتيشات السابقة؛
  - تحسين وتقويم نتائج تحليل المخاطر المحددة التي تتحملها هذه المصارف.

3-معايير فعالية نظام الرقابة الداخلية الفعال: تعتبر الإدارة مسئولة على تصميم وتنفيذ نظام للرقابة الداخلية بغرض تحقيق قدر معقول من الأهداف، والتقليل من المخاطر المحتملة وصولا إلى نظام فعال وعالي الجودة، عن طريق اختيار أفضل التصاميم والإجراءات والممارسات والمرجعيات الدولية وخاصة ما استحدث منها، ضمن ما يعرف بتحديد معايير فعالية الهياكل ومعايير فعالية المكونات.

3-1 معايير فعالية هيكل نظام الرقابة الداخلية: بالنسبة لهذا المستوى فسنقوم بعرض ما يلي:

3-1-1معيار فهم وإدراك الإدارة للهدف من هيكل الرقابة الداخلية: إن المسؤولية التي تتحملها الإدارة اتجاه تصميم وتنفيذ نظام للرقابة الداخلية لن يكون لها معنى دون فهم وإدراك الهدف من هيكل الرقابة الداخلية،

[1] Banque D'Algérie, Direction Générale de l'Inspection Générale, **Système de Notation Bancaire, Guide Générale De Contrôle Sur Pièce**, P 5.

[2] Banque D'Algérie, **Rapport annuel 2015 évolution économique et monétaire en Algérie**, Novembre 2016, P 93.

فعلى الإدارة أن تدرك العلاقة بين مكوناته وتأثير كل منها في تحقيق الأهداف وما لدافع إلى تسخير الإمكانيات المادية والتنظيمية من أجل تفعيل تلك المكونات، كما أن فهم العلاقة بينها يسمح بتحديد تأثيرها على بعضها وعلى فعالية نظام الرقابة الداخلية، حيث أن تحقيق كفاءة استغلال الموارد لا يمكن أن يتحقق دون هدف الالتزام بالتشريعات والقوانين والتعليمات ونفس الشيء بالنسبة لهدف توفير معلومات مالية دقيقة، فتحقيق هذه الأهداف كل متكامل، فإدراك الإدارة لكيفية تحقيق الأهداف وكيفية تأثير تلك المكونات على الأهداف يزيد من وعيها اتجاه أهميتها والعوامل التي تؤثر عليها مما يقلل من التكاليف المحتملة عند تصميم النظام وتنفيذه وتكاليف فشله والتي تعبر عن عدم جودة هذا النظام وضعف تصميمه أو تنفيذه، وهو نتيجة لعدم فهم آليات عمل تلك المكونات والعلاقة بينها ومن أجل الفهم الجيد للنظام وتقليل المخاطر المحتملة يجب على الإدارة الالتزام بما يلي:

- تحديد أهداف المنظمة؛
- تحديد ودراسة عوامل المحيط الخارجي وتحديد أثارها؛
- تقييم العوامل الداخلية للمؤسسة (الإمكانيات المادية والبشرية)؛
- دراسة معمقة لكل مكون من مكونات نظام الرقابة الموجود أو المقترح؛
- تقييم المكونات وتحديد معايير الأداء في كل مكون من مكونات نظام الرقابة.

3-1-2معيار تكامل مكونات هيكل الرقابة الداخلية: حسب مختلف النماذج وخصوصا بالنسبة ل COSO فإن مكونات الرقابة الداخلية خمسة عناصر ينبغي توفرها في كل نظام، ويجب أن تكون متكاملة من أجل تحقيق الأهداف، حيث أن بيئة الرقابة تمثل الحيز الجامع والذي على أساسه تتفاعل باقي المكونات وتنظم مجموعة من العناصر كفلسفة الإدارة وأسلوب التشغيل والإشراف، سياسة الموارد البشرية، سلوك وأخلاقيات الأعمال. تمثل هذه العناصر أعلاه القيم التي تبني عليها ثقافة الرقابة الكلية في المنظمة، ضمن إطار لتقييم المخاطر وهذا باعتبار أن عملية التسيير هي إدارة يومية للمخاطر مما يحتم تقييمها وتحديد السياسات المتبعة وإجراءات التعامل معها وهذا وفقاً لمصدرها سواء كانت داخلية أو خارجية ضمن القيم والمبادئ المذكورة أعلاه، كما يتطلب هذا تصميم أنشطة رقابية تسهر على التحقيق من تنفيذ تلك الإجراءات والسياسات وفقاً لما هو مخطط له وبما يتناسب مع المستجدات في تقييم تلك المخاطر، إلا أن التنسيق بين المكونات السابقة لا يمكن أن يكون دون توفر عملية اتصال فعالة وناجعة ضمن قنوات اتصال واضحة تعمل على نقل معلومات ذات جودة ومتعددة المصادر وفقاً لما تحتاجه المنظمة وللمحافظة على هذا التنسيق ينبغي وجود عملية متابعة وإشراف دوري أو مستمر وهذا حسب الاحتياجات ومتطلبات المحافظة على فعالية النظام.

3-2 معايير فعالية مكونات نظام الرقابة الداخلية: ينبغي أن يرتقي دور الرقابة الداخلية في المنظمات عموما وفي المصارف خصوصا إلى توجيه كافة العمليات نحو النجاح وتحقيق الاهداف من خلال فحص وتقويم النشاطات

المالية والإدارية والتشغيلية، وتوفير المعلومات للإدارة بكل مستوياتها في تنفيذ استراتيجيتها بشكل صحيح وكذلك تفعيل دور الرقابة الداخلية في الاطلاع على هذه الاستراتيجيات ومنحه إمكانية تدقيق تنفيذها أو مدى تحقيق الأهداف المرجوة منها، إضافة إلى تحديد المخاطر التي تواجه الوحدة ومتابعة كيفية علاجها، ولا يتم ذلك إلا بالوصول والحرص على فعالية مكونات هذا النظام المتبع من خلال[1]:

3-2-1فعالية بيئة الرقابة الداخلية: تعد بيئة الرقابة أساس نظام الرقابة الداخلية بأكمله، حيث أن عدم فعالية هذا المكون قد يؤدي إلى نظام رقابة داخلية غير فعال حتى في ظل جودة المكونات الأربعة الأخرى، وهناك عدة عوامل تساعد في ذلك:

- ✓ **العوامل الداخلية:** هي عوامل لها صلة مباشرة بالإدارة نفسها:
  - **الاستقامة والقيم الأخلاقية للإدارة والموظفين:** وذلك من خلال لائحة للسلوك تبلغ للجميع مع التحقق من الالتزام بها دوريا، بما في ذلك من أوجد هذا النظام من الهيئات العليا؛
  - **فلسفة الإدارة وأسلوب التشغيل:** أسلوب التشغيل يرتكز على مركزية أو لامركزية القرارات وتبني نظام الحوكمة، إضافة إلى سياسة الإدارة في تقبل المخاطر، أما بخصوص فلسفة الإدارة فيقصد به اتجاه الإدارة وموقفها من الرقابة وانعكاس ذلك على الموظفين، حيث أنهم إذا أحسوا بأن الضوابط الرقابية لا تشكل أهمية للإدارة فمن المؤكد أن ينعكس ذلك على فعالية النظام ككل.
- ✓ **العوامل الخارجية:** وتتمثل في ممارسات من أطراف خارجية يكون لها تأثير مباشر على البيئة الرقابية كالقوانين والتشريعات والمعايير الأخلاقية للبلد ككل، إضافة إلى متطلبات التنظيم الحكومي وما ينعكس منها بشكل مباشر أو غير مباشر على الرقابة الداخلية.

3-2-2 فعالية تقييم المخاطر: هي عملية تهدف إلى التعرف على المخاطر المرتبطة بتحقيق أهداف المنظمة وتحليلها ومن ثم تحديد وسائل العلاج الملائمة، حيث أن فعالية تقييم المخاطر تبنى على أساس قدرة الإدارة على الاستجابة للتغيرات التي تحدث في متطلبات القيام بالأعمال مع المحافظة على تحقيق الأهداف وتحديد الأولويات لإدارة تلك المخاطر واعتماد تقنيات علمية شاملة لكافة المخاطر دون إهمال ما تم استحداثه.

3-2-3فعالية أنشطة الرقابة: إن فعالية هذا المكون مرتبط بمدى قدرة هذه الأنشطة على توفير معلومات تخص مدى تطبيق الإجرائية الرقابية كإجراءات تقييم المخاطر وتحقيق الأهداف، ففي حال أن الأنشطة الرقابية غير ملائمة أو غير كفأه سينجم عن هذا ضعف في الحصول على المعلومات ومدى تنفيذ الإجراءات وجودة التنفيذ، مما يؤدي إلى عدم القدرة على تحليل أسباب التقصير والمسئولين عنه، من جهة أخرى ضعف هذه الأنشطة وعدم كفاءتها يؤدي إلى غياب التأثير والإحساس لدى الموظفين بوجود أنشطة رقابية على الأعمال التي أوكلت لهم، ولهذا ينبغي أن تكون الأنشطة الرقابية ملائمة وشاملة وغير مكلفة، ولكي تكون ذات فعالية

[1] علي حسن الدوغجي وايمان مؤيدو الخير، **مرجع سبق ذكره** ص 411-425.

ومردودية أفضل يجب أن تحتوي على المكونات الثلاثة الآتية:

- ✓ **الأنشطة الوقائية:** هي مجموعة إجراءات يتم وضعها بهدف منع وقوع أي أخطاء أو انحرافات كالتفويض والموافقات القبلية والإشراف إضافة إلى تصميم واستخدام مستندات كافية بهدف حماية الأصول والسعي لتحقيق الاهداف؛
- ✓ **الأنشطة الكاشفة:** وهي مجموعة الإجراءات التي يتم وضعها بهدف اكتشاف المشاكل فور وقوعها كالتحقق المباشر والتقارير الدورية والمقارنات وسياسة تدوير الموظفين، وتحيين البرامج؛
- ✓ **الأنشطة التصحيحية:** وهي مجموعة الإجراءات التي تعمل على حل المشاكل المكتشفة وتتداخل مهامها مع المكون الخامس لنظام الرقابة الداخلية (المراقبة والمتابعة).

3-2-4فعالية المعلومات والاتصال: يعتبر نقص البيانات وغياب نظام للمعلومات من الاخطار التي قد تعصف بالمنظمة وتعيق تحقيقها للأهداف، وبالتالي لا يمكن اعتبار قنوات الاتصال والمعلومات فعالة إذا لم تستطيع تلبية احتياجات كافة المستويات الإدارية وخاصة متخذي القرار بشكل وإطار زمني محدد ومناسب مع ضرورة إتباع كل ما تم التوصل إليه من النظم الحديثة، حيث أن تواجد نظام معلومات واتصال فعال له تأثير مباشر على كافة المكونات الأخرى لنظام الرقابة الداخلية، أو قد يشلها كلها في حالة الضعف وعدم الفعالية.

3-2-5فعالية المراقبة والمتابعة: تعد المراقبة والمتابعة المكون الأخير من مكونات نظام الرقابة الداخلية ويرتبط هذا المكون بالاستمرارية ومدى متابعته للأهداف والنتائج والتأكد من أنها تعمل بشكل ملائم، وتبرز فعالية هذا العنصر من خلال فعالية العناصر التالية:

- ✓ **فعالية التدقيق الداخلي:** استقلال إدارة المراجعة وكفاءتها وتوفرها على خبرات ومؤهلات ملائمة يساعد الإدارة في تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية، حيث ألزم معيار التدقيق الداخلي رقم 2120 المنظمات بضرورة وجود تدقيق داخلي مستقل وشامل وفعال، يقوم بفحص وتقييم فاعلية وكفاية وتعزيز التحسين المستمر لنظام الرقابة الداخلية المعمول به، من خلال قيامه بعمليتي الحماية للموجودات وتقويم الأداء، عن طريق التدقيق المالي والتشغيلي وتدقيق الالتزام؛
- ✓ **فعالية التدقيق الخارجي:** تبرز أهميته بإعطائه أراء مبدئية أو نهائية حول طبيعة وأداء نظام الرقابة الداخلية المعتمد أو اقتراح اعتماد أنظمة أو نماذج حديثة.

4-القيود على فعالية نظام الرقابة الداخلية: هناك مجموعة من القيود تعوق وتحد من فعالية نظام الرقابة الداخلية، يمكننا حصرها في الآتي[1]:

- ✓ **تجاوز الإدارة العليا لاعتبارات الرقابة الداخلية:** يمكن ان تقوم الإدارة العليا ببعض التجاوزات في نظم الرقابة الداخلية عن طريق ارغام صغار الموظفين لتنفيذ أو قيد لبعض العمليات الغير فعلية أو الوهمية، ولذلك

[1] محمد سمير أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 56.

يجب على المراجعين الداخليين بذل اهتمام خاص عند حدوث أي من هذه الحالات لان هذا يطرح سؤالا هاما حول مدى سلامة واستقامة الإدارة؛

- ✓ **الأخطاء البشرية**: يمكن حدوث الأخطاء البشرية بسبب بعض العوامل مثل الاجهاد، ولذلك يجب على المراجع الداخلي الاهتمام بجودة أداء الافراد العاملين بالمنظمة وبحجم الاعمال المكلفين بها؛
- ✓ **التواطؤ**: يجب فصل الوظائف عن بعضها، أي عدم قيام شخص واحد بالعمل من البداية إلى النهاية، لكن هذا المبدأ قد يهدم بسبب التواطؤ بين الموظفين.

وهناك من المنظرين من أضاف القيود التالية[1]:

- ✓ **الأخطاء الحكمية**: قد تتأثر فعالية نظام الرقابة الداخلية بسبب اتخاذ الإدارة لقرارات حكمية لا تمثل الواقع وعشوائية، أو لأداء مهام روتينية نسبة لعدم اكتمال المعلومات أو لضيق الزمن، أو لأية ضغوط أخرى؛
- ✓ **التعطل المؤقت للنظام**: يكون نظام الرقابة الداخلية فعالا طالما كان أداء القائمين بإدارة الرقابة فعالا، وليس من المتوقع أن يؤدي الأفراد وظائف الرقابة بطريقة فعالة ومتوافقة في جميع الأوقات، فقد يحدث سوء فهم أو حكم خاطئ أو إهمال أو نزاعات أو إجهاد أو نسيان وكلها عوامل يمكن أن تحدث للعنصر البشري وهذا يسبب تعطل مؤقت للنظام، كما قد يحدث التعطل في النظام نتيجة التغيرات في البيئة دون أن يصحبها تكييف فوري للرقابة لتتلاءم مع هذه التغيرات.

[1] جدي سمراء، **مرجع سبق ذكره**، ص 55.

خلاصة الفصل:

إثر فشل عدد من الشركات الأمريكية الكبرى وظهور قصور واضح في مراجعة حسابات بعض هذه الشركات، إضافة لعديد الأزمات والفضائح المالية التي كان لها أثر كبير عالميا، أدى كل ذلك إلى ضرورة إلزام كل المنظمات إلى انشاء نظام للرقابة الداخلية سليم وفعال على مستواها.

تعددت التعاريف التي حاولت تحديد مفهوم الرقابة الداخلية، نتيجة لاتساع حجم المنظمات وتعدد وظائفها وأهدافها بمرور الزمن وحاجة الإدارة إلى بيانات دورية ودقيقة، هذا التطور في المفهوم أدى إلى بروز عدة نماذج للرقابة الداخلية بمكونات وأهداف مختلفة خاصة بكل نموذج أو بكل بلد أو بكل سلطة إشرافية.

يقصد بالمكونات الرئيسة لنظام الرقابة الداخلية، مجموعة القواعد التي ينبغي توافرها كحد أدنى لقيام نظام سليم وفعال، تنعكس فاعليته على جميع الأنشطة في المنظمة، وعلى الرغم من أنه لا يمكن وضع نظام مثالي للرقابة الداخلية، إلا أن العديد من المنظمات المتخصصة في الرقابة اختلفت في تحديد وتعريف مكونات الرقابة الداخلية، مع اعتماد كل واحدة على نموذج خاص بها يحتوي على مكونات ومبادئ وقواعد خاصة، مع خصائص ومقومات وعناصر مختلفة تم تحديدها وبناؤها على أسس علمية لتفادي الأخطاء والمخالفات السابقة.

من بين أهم النماذج التي شهدت قبولا وتم التأصيل لها نظريا وشهدت تحيينات متتالية لها عبر الزمن نجد كل من نموذج لجنة COSO والذي أصدرته لجنة تريدواي (Treadway)، إضافة إلى نموذج لجنة بازل للرقابة الداخلية والخاص بالرقابة على المصارف دون سواها.

نظام الرقابة الداخلية الفعال هو النظام الذي يتصف بقدرته على منع حدوث الأخطاء والغش سواء كانت مقصودة أوتم ذلك عن غير قصد ويساعد على سرعة اكتشافها عند حدوثها، أضافة إلى توفير الحماية لأصول المنظمة مع تحقيق الدقة في البيانات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها.

يستمد نظام الرقابة الداخلية فعاليته من فعالية كل مكون من مكوناته وتكاملها ومن سعيه لتحقيق الأهداف التي المسطرة بواسطة مختلف اعضاء المنظمة.

النظام الرقابي كي يتميز بالفعالية يجب أن يتصف بالعديد من الخصائص والمقومات والتي تم التنظير لها من مختلف النماذج العالمية السائدة كلجنة بازل ولجنة المؤسسات الراعية COSO.

بالنسبة للجزائر ولأن الرقابة الداخلية في البنوك تعتبر جزءا أساسيا من الرقابة البنكية الشاملة، كونها تمثل خط الدفاع الأول في منع وصد وتحجيم المخاطر والأخطاء الناجمة عن الانشطة اليومية، وتشمل المقاييس المتبعة للتأكد من صحة العمليات المحاسبية والمالية، وضمان حماية أصول البنك من التلف والسرقة، وتحفيز العاملين على التمسك

بالسياسات الإدارية والتنظيمية المرسومة، ولذلك فالرقابة المصرفية الداخلية تعد أكثر من إختيار، فهي ضرورة أمام كل من تنوع وتعقد العمليات، المعالجة، والمخاطر المتعددة التي تواجهها البنوك، لذا اصدرت الجزائر تشريعا قانونيا لنظام الرقابة الداخلية التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية الالتزام به لاسيما فيما يتعلق بالأنظمة الخاصة بتقدير وتحليل المخاطر، والأنظمة الخاصة بمراقبتها والتحكم فيها، والمتمثل ابتداء في النظام 03/02 المؤرخ في 14 نوفمبر2002 بصفة تمهيدية، ليتم تحديثه فيما بعد بإصدار نظام جديد للرقابة الداخلية رقم 08/11 المؤرخ في28 نوفمبر2011.

الفصل الثالث: تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنك الوطني الجزائري باستخدام نظام CAMELS

المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري

المبحث الثاني: تطبيق نظام التقييم المصرفي على البنك الوطني الجزائري

المبحث الثالث: نظام التقييم المصرفي ودوره في فعالية نظام الرقابة الداخلية

تمهيد:

يمثل التنبؤ بالأزمات قبل وقوعها أحد أهم جوانب الإدارة الناجحة للأزمة وجعل نتائجها السلبية في حدها الأدنى، ولا يتأتى ذلك الا من خلال وضع تدابير استباقية لمنعها، أو محاولة التقليل من أثارها في حال وقوعها ويعد ذلك من مهام ومسؤولية الإدارة بمعية نظام الرقابة الداخلية ككل. ان وجود نظام رقابي فعال بالبنوك من شأنه أن يحافظ على أصولها ويضفي المصداقية على قوائمها المالية، اضافة الى الاخذ بعين الاعتبار بشكل ملائم جميع المخاطر التي تتعرض لها خصوصا العملياتية والائتمانية ومخاطر السوق والسيولة، مع الاستعمال الفعال للموارد وتعظيم النتائج، وعلى العكس من ذلك فالنظام الرقابي الضعيف يتولد عنه فقدان الثقة في التقارير المالية وقد تنشأ عنه قرارات غير صائبة من قبل متخذي القرار.

لإثبات أو نفي فرضيات الدراسة اعتمدنا على احدى الأساليب العريقة في إدارة المخاطر والمتمثلة في نظام التنقيط المصرفي المعتمد في الجزائر والمستوحى كليا من نظام CAMELS والذي تم التعرض له له نظريا في الفصل الأول، حيث اخترنا البنك الوطني الجزائري كموضع للدراسة التطبيقية باعتباره من أعرق البنوك الجزائرية بغية معرفة مدى ملاءمة هذا النظام وابراز أهمية اعتماده على فعالية نظام الرقابة الداخلية بهذا البنك، لنصل الى امكانية تعميم استعماله كنوع من الرقابة الذاتية والدائمة بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر.

للإحاطة بالدراسة التطبيقية قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري؛

المبحث الثاني: تطبيق نظام التقييم المصرفي على البنك الوطني الجزائري؛

المبحث الثالث: نظام التقييم المصرفي ودوره في فعالية نظام الرقابة الداخلية.

المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري.

نهدف في هذا المبحث إلى التعريف بالبنك محل الدراسة وتقديم صورة اوضح عنه وعن هياكله، ومن أجل ذلك سوف نقوم بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، نتعرض في المطلب الأول منه إلى تعريف البنك من خلال تقديم بطاقة تعريفية له، مع تفصيل لمكونات ومهام أغلب المديريات والمصالح المكونة له والمشار اليها في الهيكل التنظيمي للبنك .أما في المطلب الثاني، فسنقوم بمحاولة ابراز ومعرفة واقع نظام الرقابة الداخلية في البنك الوطني الجزائري منذ نشأته الى قبيل صدور النظام 08/11، أما ما تعلق بالمطلب الثالث فسنحاول التعريج فيه لواقع نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري بعد صدور النظام 08/11 وصولا لحدود الدراسة ومعرفة مدى تطبيق البنك الوطني الجزائري لمتطلبات بنك الجزائر.

المطلب الأول: البطاقة التعريفية للبنك الوطني الجزائري

1-نشأة البنك الوطني الجزائري BNA: أنشئ البنك الوطني الجزائري بموجب الأمر رقم178/66 الصادر في 13 جوان 1966، والذي مارس من خلاله كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة كما تخصص إلى جانب ذلك في تمويل القطاع الزراعي وترقية الريف. يعتبر أول بنك تجاري وطني تم إنشاؤه آنذاك برأس مال قدره 20مليون دج، من خلال تأميم وتعويض البنوك الاجنبية التالية[1]:

- ✓ القرض العقاري للجزائر وتونس الذي يحتوي على 133 وكالة والذي أدمج في 01 جويلية 1961م؛
- ✓ القرض الصناعي والتجاري الذي يحتوي على 03 وكالات والذي أدمج في 01 جويلية 1967م؛
- ✓ البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا، الذي يحتوي على06 وكالات والذي أدمج في01/01/ 1968م؛
- ✓ بنك باريس وهولندا الذي يحتوي على وكالة واحدة والذي أدمج في ماي 1968م؛
- ✓ مكتب معسكر للخصم الذي يحتوي على وكالة واحدة والذي أدمج في جوان 1968م.

2-التعريف بالبنك الوطني الجزائري BNA: بموجب أحكام القانون رقم 01/88 الصادر في يناير 1988 والمتعلق باستقلالية المؤسسات العامة والمتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي، أصبح البنك الوطني الجزائري شركة مساهمة "SPA" وبرأسمال عمومي 100%، تحت رقم سجل 16/000012904B00 يقدر رأسماله الحالي 000 150 مليار دينار جزائري وتعود ملكية جميع أسهمه للدولة، ويتوفر البنك حاليا على

[1] موقع البنك الوطني الجزائري: **https: //www.bna.dz/ar.html**، تاريخ الاطلاع يوم 2019/09/09 على 18: 20.

أزيد من 17 مديرية جهوية للاستغلال تقوم بالتسيير المباشر ومراقبة ل: 214 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني اضافة الى وكالة رقمية، أما على المستوى المركزي فيضم أزيد من 12مديرية عامة مساعدة. على مستوى النشاط التجاري يحوز على أكثر من 2.7 مليون زبون من الخواص والمؤسسات الناشطة من مختلف الأحجام، اضافة الى 145 موزع آلي للنقود و97 شباك آلي يسهر على تسييرهم وتشغيلهم أزيد من 5100 إطار ومستخدم، يقع في 08 نهج أرنستو شي قيفارا بالجزائر العاصمة.

3-مراحل تطور البنك الوطني الجزائري BNA: فيما يلي سنحاول استعراض أهم المراحل التي شهدها البنك محل الدراسة ابتداء من تاريخ انشائه الى سنة 2020م[1]:

- ✓ **المرحلة الأولى(1966)**: تميزت هذه المرحلة باعتباره أول بنك تجاري وطني في الجزائر المستقلة تم إنشاؤه بتاريخ 13 جوان 1966 وعَوّض تأسيسه جملة من البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية الناشطة أنداك، ومارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، اضافة الى تخصصه في تمويل القطاع الزراعي.
- ✓ **المرحلة الثانية (1982)**: تمت اعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة والتنمية الريفية" مهمته الأولى والأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي والتنازل له عن 140 وكالة من اجمالي البنك الأم؛
- ✓ **المرحلة الثالثة (1988)**: صدور القانون رقم 01/88 بتاريخ 12 جانفي 1988، المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي واستقلالية التسيير، كان له تأثيرات أكيدة على تنظيم ومهام البنوك ككل وخاصة البنك الوطني الجزائري، حيث نتج عنه: (خروج الخزينة العمومية من التداولات المالية وعدم تمركز توزيع الموارد من قبلها، حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك، حرية البنك في اتخاذ قرارات تمويل المؤسسات)؛
- ✓ **المرحلة الرابعة (1990)**: صدور القانون رقم 10/90 بتاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، والذي نتج عنه صياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد وأحكاما أساسية من أهمها انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى التسيير الذاتي فأصبح البنك الوطني الجزائري شخص معنوي يؤدي كمهنة اعتيادية كافة العمليات المتعلقة باستلام الأموال من المدخرين، عمليات الاقراض إضافة الى تسيير وسائل الدفع ووضعها تحت تصرف الزبائن؛

[1] موقع البنك الوطني الجزائري: **https: //www.bna.dz/ar.html**، تاريخ الاطلاع يوم 2020/08/12 على 18: 06.

✓**المرحلة الخامسة (1995)**: بعد الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر استطاع البنك الوطني الجزائري بعد مواكبته لها وإعادة هيكلته ورفع كامل التحفظات المقدمة له، ان يكون أول بنك يحوز على اعتماده وذلك بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995؛

- ✓ **المرحلة السادسة (2009)**: في إطار سعي البنك لتعزيز محفظته المالية وفي شهر جوان 2009 قام برفع رأسماله من 600 14 مليار دينار جزائري الى 600 41 مليار دينار جزائري؛
- ✓ **المرحلة السابعة (2018)**: بعد مرور تسع سنوات وكمؤشر على نمو البنك، والتطور الحاصل في مؤشرات أدائه وتعزيزا لملائته المالية، قام البنك الوطني الجزائري برفع رأسماله من600 41 مليار دينار جزائري الى 150 000 مليار دج؛ وذلك في شهر جوان من سنة 2018 بعد مصادقة الجمعية العامة؛
- ✓ **المرحلة السابعة(2020)**: تماشيا مع متطلبات السوق وتنفيذا لتشريعات بنك الجزائر والمتمثلة في النظام رقم 02/20 الصادر في 15 مارس 2020 والذي ألغى النظام رقم 02/18 الخاص بالصيرفة التشاركية، فقد قام البنك الوطني الجزائري باتخاذ كل الإجراءات اللازمة ليصبح أول بنك عمومي جزائري يقوم بتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية للزبائن وذلك بتاريخ 03 أوت 2020.

4-مهام وأهداف البنك الوطني الجزائري BNA: يجب على البنك من خلال تنفيذه لمهامه أن يقوم بتحديد أهدافه لتشمل جميع المستويات (التجارية، المالية والتسويقية..... إلخ) وتستهدف كافة أفراد المجتمع والأعوان الاقتصاديين.

4-1مهام البنك الوطني الجزائري BNA: حسب قانونه الاساسي، فان البنك الوطني الجزائري يمارس وعلى وجه الخصوص المهام التالية[1]:

- ✓ تلقي الودائع من الجمهور، في الحساب أو غير ذلك، قابلة للسداد عند الطلب، أو لأجل محدد؛
- ✓ إصدار السندات والتعهدات وفقا لاحتياجات نشاطها؛
- ✓ إجراء واستلام جميع المدفوعات نقدًا أو عن طريق الشيكات أو التحويلات أو أحكام الخصم المباشر أو خطابات الاعتماد والاعتمادات المستندية والعمليات المصرفية الأخرى؛
- ✓ تقديم جميع أشكال الاعتمادات أو القروض أو السلف مع أو بدون ضمانات، سواء من حسابها الخاص أو نيابة عن مؤسسات مالية أخرى أو نيابة عن الدولة؛
- ✓ الاكتتاب، أو الخصم، أو إعادة الشراء، أو شراء جميع الأوراق التجارية، أو جميع السندات الجيدة والأوراق

[1] موقع البنك الوطني الجزائري: **https: //www.bna.dz/ar.html**، تاريخ الاطلاع يوم 2020/08/12 على 19: 25.

المالية الصادرة عن الخزينة العامة أو الهيئات العامة أو شبه العامة، وبصفة عامة أي التزام محدد المدة قابل للتحويل إلى أمر ناتج عن المعاملات التي تمت من قبل جميع المؤسسات أو الإدارات العامة؛

- ✓ القيام بأي عملية شراء أو بيع أو تأجير أو أي معاملة منقولة أخرى يتطلبها نشاط البنك أو إجراءات اجتماعية لصالح موظفيه؛
- ✓ التصرف بشكل مباشر أو غير مباشر لحسابها الخاص أو نيابة عن زبونها، إما بالاشتراك أو المشاركة مع أي شركة أو شخص آخر بشكل مباشر أو غير مباشر في الجزائر أو في الخارج، أو بأي شكل من الأشكال، بالعمليات التي تقع ضمن موضوع نشاطها؛
- ✓ سداد جميع الديون بدلاً من المدينين مع أخذ محل الدائن في الحقوق والمرتبة؛
- ✓ تقديم منتوجات الصيرفة الاسلامية للأفراد والمؤسسات بعد الموافقة القبلية لبنك الجزائر.

4-2أهداف البنك الوطني الجزائري BNA: يهدف البنك الوطني الجزائري الى تعظيم ربحيته والمساهمة في تمويل الاقتصاد الوطني من خلال استقطاب الموارد المالية واعادة توزيعها، اضافة الى:

- ✓ تحسين كفاءة الإدارة وتوسيع نطاق المنتجات وإدخال تقنيات هامشية وتسويقية جديدة؛
- ✓ الإدارة الفعالة للموارد البشرية؛
- ✓ توسعة شبكة وكالاتها لتقريبها من العملاء؛
- ✓ التحسين الدائم في نظام المعلومات المعتمد والاستفادة من التطورات التكنولوجية؛
- ✓ احترام قواعد التسيير بخصوص عمليات خلق المال والائتمان والصرف؛
- ✓ المحافظة على التوازنات؛
- ✓ الاستحواذ على أكبر حصة من السوق.

5-المحفظة المالية للبنك الوطني الجزائري: يمتلك البنك في محفظته المالية أسهما في عدة مؤسسات مالية وصناديق تأمين وضمان، داخل وخارج الوطن والتي تمثل مجموع 28 مؤسسة، نستعرضها فيما يلي[1]:

5-1مؤسسات داخل الجزائر: ماعدا شركة الترقية العقارية (SOPRI EL BENAI) والتي يحوز البنك الوطني الجزائري كامل رأسمالها، فهو يمتلك وبنسب متفاوتة جزء من رأسمال المؤسسات التالية:

[1] التقرير السنوي للتسيير للبنك الوطني الجزائري لسنة 2018، ص 07، متوفر على موقع: **https://www.bna.dz/images/pdf/rapport-2018.pdf** تاريخ الاطلاع يوم 2020/08/24 على 15.30.

- ✓ صندوق ضمان الودائع البنكية (FGDB)؛
- ✓ معهد التكوين البنكي (IFB)؛
- ✓ مؤسسة الخدمات والتجهيزات الأمنية (AMNAL)؛
- ✓ مؤسسة آلية نظم المعلومات والنقدية (SATIM)؛
- ✓ الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX)؛
- ✓ شركة إعادة تمويل الرهن العقاري (SRH)؛
- ✓ شركة الجزائر للتسوية (SAC)؛
- ✓ شركة الاستثمار الفندقي (SIH)؛
- ✓ المعهد الجزائري للدراسات المالية العليا (IAHEF)؛
- ✓ صندوق ضمان القروض الاستثمارية (CGCI)؛
- ✓ مركز المقاصة البنكية (CPI)؛
- ✓ مؤسسة ضمان القروض العقارية (S.G.C.I)؛
- ✓ شركة تسيير البورصة والقيم المنقولة (S.G.B.V.M)؛
- ✓ شركة الاستثمار المالي (CELIM SICAV)؛
- ✓ صندوق الضمان التعاوني لمخاطر الائتمان/ الشباب المبادر (FCMGRC)؛
- ✓ صندوق الضمان التعاوني للقرض المصغر(ANGEM)؛
- ✓ صندوق الضمان التعاوني لخطر القروض (CNAC)؛
- ✓ الشركة الوطنية للإيجار المالي(SNL)؛
- ✓ شركة ما بين البنوك للتسيير والخدمات العقارية (SIGESIM)؛
- ✓ الشركة الجزائرية الخليجية للتأمين على الحياة (AGLIC)؛
- ✓ شركة الخدمات المصرفية (SSB).

5-2مؤسسات خارج الجزائر: ساهم البنك الوطني الجزائري في رأسمال 06 مؤسسات ناشطة في دول المغرب العربي وباقي العالم:

- ✓ البنك الجزائري للتجارة الخارجية (BACE)؛
- ✓ مصرف المغرب العربي للاستثمار والتجارة (BAMIC)؛
- ✓ مؤسسة تمويل التجارة العربية (PFCA)؛

- ✓ المؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص (S.I.D.S.P)؛
- ✓ شركة الاتصالات المالية العالمية بين البنوك (SWIFT)
- ✓ شركة المغرب العربي للتجارة (MARTCO).

6-مجلس إدارة البنك الوطني الجزائري: هو الهيأة العليا والمسيرة للبنك ككل والتي تسهر على إدارة الشركة وتنفيذ توصيات وقرارات الجمعية العامة للمساهمين، إضافة إلى تحديد أهداف المصرف واتخاذ كل الاجراءات التي تضمن تحقيقها، وباعتبار ان البنك في شكله القانوني عبارة عن شركة مساهمة (SPA) وبرأسمال عمومي 100% فانه يتشكل من 09 أعضاء بمهام ووظائف مختلفة[1]:

- ✓ **الرئيس المدير العام:** يقوم بجميع أعمال التنظيم، والإدارة، والتصرف، التي يتطلبها نشاط المصرف ويمضي الاتفاقيات باسمه، ويخضع في تصرفاته لرقابة مجلس الإدارة الذي عينه، شهد المصرف تغير ثلاثة رؤساء مديرين عامون طيلة مدة الدراسة (2012 إلى 2018).
- ✓ **ممثلون لوزارة المالية:** تم تعيين 04 أعضاء يمثلون وزارة المالية ويتصرفون باسمها والتي بدورها تتصرف باسم الدولة الجزائرية والتي تعتبر المالك الوحيد أو المساهم الوحيد في المصرف وتمتلك جميع أسهمه (بنك عمومي).
- ✓ **ممثلون للعمال:** عبارة عن عضوين يمثلون العمال ويتصرفون باسمهم ويسهرون على ضمان حقوقهم ضمن الخطة والإطار العام للبنك.
- ✓ **أمين سر مجلس الإدارة:** يقوم بكتابة وتحرير التقارير والسهر على تنظيم الاجتماعات وفق ما يخوله له النظام القانوني لإدارة شركات المساهمة.

7-الهيكل التنظيمي العام للبنك: يعتبر الهيكل التنظيمي عنصرًا هاما في المؤسسات عموما، اذ يعكس مستويات السلطة الموجودة فيها وكيفية تقسيم المسؤوليات وفصل السلطات والأعمال والتفويضات، لهذا يتطلب دراسة دقيقة له، حيث سنقوم في هذا العنصر بتوضيح أهم مكوناته على مستوى البنك ماعدا المصالح المرتبطة بنظام الرقابة الداخلية التي سنحاول توضيحها في الجزء المخصص لها.

[1] التقرير السنوي للتسيير **للبنك الوطني الجزائري سنة 2017**، ص 07.

الشكل رقم (3-01): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA.

المصدر: من اعداد الطالب بناء على التقرير السنوي للتسيير لBNA 2018، ص 06.

استنادا إلى الهيكل التنظيمي الموضح في الشكل أعلاه، فان البنك الوطني الجزائري يضم الهياكل والاقسام التالية:

7-1الرئيس المدير العام: تم التعرض له في عنصر مجلس الادارة.

7-2الأمانة العامة: تقوم هذه المصلحة بالتكفل بالاتصالات داخل وخارج البنك، كما تعمل على إيصال المعلومات من المدير إلى كافة المصالح والمديريات وحتى وكالات الاستغلال، تحديد مواعيد لقاءات الرئيس المدير العام وجمع الوثائق التي تحتاج إلى إمضاءات، وكل ما يرتبط بأشغال السكرتارية بصفة عامة.

7-3القسم الدولي (DI): تم إنشاؤه سنة 1997 وفق المنشور الدوري رقم 1731 الصادر بتاريخ 23 أفريل 1997، وتتمثل وظيفة هذا القسم في المساهمة في تحديد سياسة البنك بخصوص العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية وتقديم تقارير دورية بخصوص تنفيذ ذلك لمجلس الإدارة، كما تسهر بالتعاون مع المصالح التابعة لها من أجل تلبية كل احتياجات السوق والزبائن بخصوص طلبات التمويل ومعالجة وتنفيذ معاملات التجارة الخارجية وفي الآجال التنافسية، ويندرج تحتها[1]:

- ✓ **مديرية التحركات المالية مع الخارج(DMFE)**: تسهر على تسيير حسابات العملة الصعبة المفتوحة باسم البنك لدى كل من المراسلين الخارجيين وبنك الجزائر، بما في ذلك تسديد الديون الخارجية للبنك وتقديم إحصاءات دورية بشأنها لمجلس الإدارة؛
- ✓ **مديرية العلاقات الدولية والتجارة الخارجية (DRICE)**: تعنى بتصميم وتحديد والتكفل بالمعاملات التجارية والمالية للبنك مع المتعاملين الاجنبيين؛
- ✓ **مديرية العمليات المستندية(DOD)**: هيئة إدارية وتقنية تقوم بمعالجة كل الاعتمادات المستندية الموجهة منها للتصدير أو الاستيراد وتقديم طلبات التغطية بالعملة الصعبة للمديرية العامة للخزينة والتي تقوم بدورها بتوفيرها من البنك المركزي، إضافة إلى تقديم إحصاءات بذلك في شكل تقارير للمديرية العامة.

7-4قسم الاستغلال والعمل التجاري (DEAC): تساهم في رسم وتحديد السياسات التجارية للبنك وما ارتبط منها بالتسويق والاتصال، الخدمات المصرفية الإلكترونية وتأطير الشبكات، حيث حدد المنشور الدوري رقم 2097 الصادر بتاريخ 25 ماي 2015 المديريات التابعة لها إداريا فيما يلي:

- ✓ **مديرية التسويق والاتصال(DMC)**: وفقا للمنشور الدوري رقم1706 الصادر بتاريخ 1996/09/26 فان هذه المديرية تسهر على تنفيذ السياسة التجارية للبنك والحرص على جعلها عملية وفعالة ومراقبة

[1] Banque Nationale d'algérie, **PDG, Circulaire n°1731** du 23/04/1997, P 04.

مستوى التنفيذ بالنسبة لما هو مخطط على المستوى اللامركزي، تحسيس المستخدمين بأهمية تقنيات التسويق والاتصال بالتعاون مع مديرية التكوين، تحليل التكاليف الممكن تحملها في هذا المجال مقارنة مع النتائج المرجوة، تحليل احتياجات الزبائن على مستوى السوق واقتراح التحفيزات لاستقطابهم، تصميم ووضع وتوزيع مختلف الاعمال الاشهارية من أجل تحسين صورة البنك ومنتجاته.

- ✓ **مديرية التنشيط التجاري(DAC)**: كانت سابقا تسمى بمديرية وسائل الدفع والصيرفة الالكترونية، من اهم مهامها التي انيطت بها بعد الهيكلة الجدية تتمثل في مركز متابعة تنفيذ السياسات التجارية للبنك، تقديم تقارير سداسية وسنوية لمجلس الإدارة بخصوص ذلك.
- ✓ **مديرية الصيرفة الإسلامية(DFI)**: في إطار السياسة التجارية للبنك والتي تستهدف تنويع منتجاتها واستقطاب حصة أكبر من السوق، تم انشاء هاته المديرية استجابة لمبدأ الفصل الاداري بين التمويل التقليدي والإسلامي الذي جاء به نظام بنك الجزائر 02/18 والذي استبدل لاحقا بالنظام 02/20 الصادر بتاريخ 15 مارس 2020، حيث حدد المنشور الدوري رقم 2281 الصادر بتاريخ 03 أوت 2020 المصالح التابعة لها والمهام المنوطة بها فيما يلي: (تأطير وإدارة نشاطات الصيرفة الإسلامية، تطوير نشاط الصيرفة الإسلامية بما يتماشى مع المحاور الاستراتيجية للبنك، تصميم وترويج المنتجات الإسلامية الجديدة، تصميم أدوات دعم للمنتجات الاسلامية التي تتكيف مع شريحة العملاء من أجل تطوير العلاقة بين البنك وزبائنه متابعة وتأطير المستخدمين على مستوى الوكالات، تقديم إحصاءات وتقارير دورية حول نشاط الصيرفة الإسلامية لمجلس الإدارة)، أما بخصوص الهياكل والمصالح التابعة لها فيندرج تحتها:
  - مصلحة التسيير الإداري؛
  - دائرة الدراسات وتطوير الصيرفة الإسلامية: وتضم خلية تطوير الشبكات وابتكار المنتجات إضافة إلى خلية الدراسات والاستغلال؛
  - دائرة متابعة وتنمية الصيرفة الإسلامية: وتضم خلية المتابعة وخلية العمل التجاري.
- ✓ **مديرية شبكة الاستغلال(DRE)**: من مهامها الرئيسية القيام بالتنشيط التجاري والمراقبة والتأطير والمساعدة التقنية والقضائية للوكالات التجارية والتي تمارس مسؤولية مباشرة عليها في شكل مديرية عامة لامركزية حيث تسهر إضافة إلى ما سبق المحافظة على سمعة وصورة البنك الذي يقوم بتطوير شبكة وكالاته في إطار الأهداف المسطرة، تمثيل البنك على المستوى الجهوي، الاحترام التام لمعايير الرقابة، معالجة ودراسة طلبات الائتمان التي تجاوزت سقف الترخيص الممنوحة للوكالات ويدخل ضمن هيكلها التنظيمي ستة مصالح تمثل

مختلف المصالح المركزية للبنك بالإضافة للوكالات التجارية بمختلف تصنيفاتها (P.A.B.C) في شكل وحدات إنتاجية للبنك.

- **الوكالات التجارية:** عبارة عن هيئات تجارية تمثل الوحدة الأساسية للبنك وأول نقطة التقاء بين البنك وعملائه، شهدت عدة تغييرات في هيكلتها ومهامها منذ نشأة البنك الوطني الجزائري وآخرها المنشور الدوري رقم 2124 الصادر بتاريخ 29 ماي 2016 الذي حدد أغلب مهامها في: (استقطاب الودائع، منح القروض، تسيير وسائل الدفع، تسيير عمليات التجارة الخارجية، تعظيم مردوديتها وتحسين صورة البنك تماشيا مع سياساته التجارية وتوجيهات المديرية العامة بخصوص حدود الرخص والنصوص القانونية.

7-5قسم نظم المعلومات (DSI): مديرية عامة مسؤولة عن كل ماله علاقة بنظم المعلومات عتادا أو برامجا تمت إعادة هيكلتها سنة 2017، ليندرج تحتها المديريات التالية:

- ✓ **مديرية الإنتاج والخدمات (DPS)**: مسؤولة عن إدارة نظم التشغيل والإنتاج المركزية حيث حدد المنشور الدوري رقم2147 الصادر بتاريخ 06 مارس2017 مجمل مهامها في: (إدارة المنشئات التقنية، العتاد والبرامج والسهر على تطويرها انتاجا واقتناء).
- ✓ **مديرية التكنولوجيات والهندسة (DTA)**: تعتبر مسؤولة عن الخبرة الفنية والوظيفية بخصوص تكنولوجيا المعلومات، تمت إعادة هيكلتها وتحيين مهامها وفق المنشور الدوري رقم 2148 الصادر بتاريخ 06 مارس 2017 والذي حددها فيما يلي: (تضمن حماية قواعد البيانات والإنتاج، مسؤولة إدارة ومواصفات أجهزة الاعلام الالي والتناسق في حظيرتها، ضمان السيرورة الجيدة لشبكة الاتصالات وأمنها، السهر على تطبيق السياسات الأمنية للبنك، تطوير الكفاءات التقنية لموظفي تكنولوجيا المعلومات).
- ✓ **مديرية تطوير الدراسات والمشاريع (DDEP)**: حدد المنشور الدوري رقم 2146 الصادر بتاريخ 06 مارس 2017 مهامها ووظائفها والمصالح التابعة لها، اذ تضمن إدارة وتسيير الحلول التشغيلية بالبنك وتأخذ على عاتقها كل الصعوبات والحوادث ذات الصلة بها، إضافة إلى متابعة تقدم المشاريع واحترام الالتزامات المرتبطة بالتسيير والتنفيذ، توقع الاحتياجات وتوفيرها.

7-6قسم التغطية والدراسات القانونية والمنازعات (DREJC): تعنى بتنفيذ الدراسات وتغطية الحقوق، ويندرج تحتها المديريات التالية:

- ✓ **مديرية الدراسات القانونية والمنازعات (DEJC)**: تم انشاؤها بالبنك سنة 1989، بعد ذلك تمت إعادة هيكلتها ومهامها وفقا للمنشور الدوري رقم1807 الصادر بتاريخ 27 مارس 2000 لتشمل دراسة وتأطير كل ماله علاقة بالمنازعات والقضايا القانونية للبنك من خلال: (ضمان مصلحة البنك والتسيير الجيد للمنازعات الوطنية والدولية، استرجاع الديون المتعثرة، تمثيل البنك والسهر ضمان حقوقه امام العدالة، تأطير موظفي البنك في هذا المجال، الاعداد الجيد لنماذج الوثائق والمستندات والاتفاقيات التي تحكم العلاقة بين البنك والعملاء، ابداء الرأي للتساؤلات الواردة من المصالح اللامركزية بخصوص المنازعات، تقديم تقارير دورية بخصوص ذلك لمجلس الإدارة).
- ✓ **مديرية متابعة الالتزامات وتحصيل القروض (DSERC)**: حدد المنشور الدوري رقم 1710 الصادر بتاريخ 1996/10/16، المهام المنوطة بهته المديرية فيما يلي: (التسوية الإدارية للقروض الممنوحة، التكفل بتسوية العمليات والتسهيلات الائتمانية الغير مرخص لها، مراقبة ومتابعة الأقساط المستحقة، ادرة القروض المتعثرة من خلال استخدام الوسائل الودية أو القضائية لتحصيلها أو تحويلها لأصول معدومة بغية وضع مؤونات عليها).
- ✓ **مديرية تحصيل الضمانات (DRG)**: حدد المنشور الدوري رقم 1952 الصادر بتاريخ 18 فيفري 2008 المهام المنوطة بها في: (السهر على التنشيط والتنسيق وتقييم الإجراءات المتخذة من مختلف هياكل البنك بخصوص تحصيل الضمانات وحسن أدائها، توحيد وتحديث مختلف الوثائق والمستندات القضائية ذات الصلة بالضمانات والرهونات، مناقشة البنود القانونية وحماية مصلحة البنك في المعاملات الخارجية والدولية، تأطير وتكوين مستخدمي البنك على مستوى الوكالات.

7-8قسم الالتزامات(DE): تم إنشاؤه بالبنك سنة 1996، حيث يسهر على تحديد وتسطير سياسة البنك بخصوص التسهيلات الائتمانية والتعهدات على المستوى المحلي والخارجي، وكل ماله علاقة بالأصول المالية، وذلك بالتعاون والاشراف على المديريات التالية:

- ✓ **مديرية المؤسسات الكبرى(DGE)**: مديرية تعنى بإدارة ومتابعة ومراقبة القروض والتعهدات للمؤسسات الكبيرة التي يتجاوز رقم أعمالها 500 م دج والتي لا يمكن تمويلها على مستوى الوكالات على غرار سونلغاز والخطوط الجوية الجزائرية .... الخ، إضافة إلى ومراقبة اداءها على المستوى اللامركزي من خلال التقارير

الدورية وايصالها لمجلس الإدارة، دراسة الملفات ومنح التراخيص بالنسبة لهاته الفئة من القروض التي تتجاوز سلطة الوكالات والمديريات الجهوية.

- ✓ **مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (DPME)**: تقوم بالمساعدة في تحديد وتنفيذ سياسة البنك بخصوص طلبات التمويل التقليدية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار القرض المصغر ومختلف المنتوجات التي يسوقها البنك في هذ الخصوص، إضافة إلى ومراقبة اداءها على المستوى اللامركزي من خلال التقارير الدورية وايصالها لمجلس الإدارة، دراسة الملفات ومنح التراخيص بالنسبة لهاته الفئة من القروض التي تتجاوز سلطة الوكالات والمديريات الجهوية.
- ✓ **مديرية القروض للأفراد والقروض الخاصة (DCPS)**: وفق المنشور الدوري رقم 1858 الصادر بتاريخ 11 أفريل 2004 فان هاته المديرية تقوم بالمساعدة في تحديد وتنفيذ سياسة البنك بخصوص طلبات التمويل التقليدية الموجهة للأفراد من أجل اقتناء السيارات والأجهزة الالكترونية ومنتسبي صندوق تشغيل الشباب ANSEJوالقروض العقارية، تحليل ومتابعة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك في هذا الخصوص، ومراقبة اداءها على المستوى اللامركزي من خلال التقارير الدورية وايصالها لمجلس الإدارة، دراسة الملفات ومنح التراخيص بالنسبة لهاته الفئة من القروض التي تتجاوز سلطة الوكالات والمديريات الجهوية.

7-9قسم المالية: (DF) تمت إعادة هيكلتها وفق المنشور الدوري رقم 2019 الصادر بتاريخ 03 جوان 2012 الذي حدد مهامها في المساهمة في تسطير وتحديد سياسة البنك بخصوص التسيير والمحاسبة والخزينة بالإشراف والتعاون مع المديريات التالية:

- ✓ **مديرية الاسواق المالية (DMF)**: تم انشاؤها بالبنك وفقا للمرسوم الدوري رقم 1966 الصادر بتاريخ 06 أفريل 2009 والذي تم من خلاله تم تكليفها بما يلي: (التسيير الأمثل للتدفقات النقدية على مستوى البنك في أحسن ظروف الملاءة والسيولة والربحية، المحافظة على مصالح البنك ومصالح زبائنه بالنسبة لتعاملاتها مع أسواق رأس المال في الأجلين الطويل والقصير، إدارة أنظمة التسوية الفورية (ARTS) والمقاصة الالكترونية، تحدد للوكالات أسقف السيولة التي تديرها لتفادي تجميد الأموال ضمن الموازنة التقديرية للخزينة.
- ✓ **مديرية مراقبة التسيير (DCG)**: حدد المنشور الدوري رقم 2057 الصادر بتاريخ 2013/12/04 تنظيمها ومهامها فيما يلي: (المشاركة في تحديد وتسطير استراتيجيات البنك، تطوير خطة العمل والوقوف على تحقيق الأهداف المسطرة، قياس الأداء نسبة إلى المتوقع، التعاون مع مختلف هياكل البنك لتفادي الانحرافات في الأهداف التشغيلية، اعداد الميزانيات التقديرية مرورا بتجميع الاحتياجات لمختلف الهياكل

المركزية واللامركزية، تقديم رخص النفقات والحرص على تعبئة الموارد، المسؤولية على كل ماله علاقة مباشرة بمراقبة التسيير في البنك وتقديم تقارير دورية لمجلس الإدارة بذلك.

- ✓ **مديرية المحاسبة (DC)**: أنشئت بموجب المرسوم الدوري رقم 1972الصادر بتاريخ 1999/08/24 حيث تقوم بناء عليه بمسك المحاسبة العامة للبنك ولحسابات الزبائن وتقوم بإصدار القوائم المالية القانونية وفق المعايير المحاسبية المنصوص عليها في نظام بنك الجزائر رقم 04/09 والمتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، إضافة إلى ذلك تقوم بتوزيع المستندات المحاسبية والإحصائية لمختلف هيئات البنك، السهر على القيام بالدراسات والإجراءات التي من شأنها تدعيم وتعزيز الرقابة عن بعد على الوضعية المحاسبية للوكالات والفروع التابعة لها وتحليلها وتفسيرها.

7-10قسم تسيير وسائل العتاد والموارد البشرية(DGMMRH): يندرج تحت هذا القسم المديريات التالية:

- ✓ **مديرية التكوين(DF)**: أنشأت أول مرة سنة 1982، ليتم إعادة هيكلتها وتحيين مهامها وفق المنشور الدوري رقم1703 الصادر بتاريخ 1996/08/19 لتشمل ما يلي: (تنفيذ سياسة البنك بخصوص تطوير وتأهيل مستخدمي البنك وفق البرامج السنوية والدورية، التكفل بتكوين المستخدمين بخصوص أهليتهم لتسويق المنتوجات الجديدة للبنك، التكفل بتكوين المستخدمين الذين يستدعي توظيفهم أو ترقيتهم تكوين مسبق، تطوير وتنفيذ برامج الرسكلة الدورية، تحديد الميزانيات التقديرية وتقارير دورية لمجلس الإدارة بخصوص ذلك)، وللسهر على تنفيذ ما سبق تتكون من المصالح التالية: (التأهيل والكفاءة، الهندسة البيداغوجية والطرق، الإدارة والوسائل).
- ✓ **مديرية المحافظة على الأملاك (DPP)**: أنشأت بالبنك سنة 1994، ثم تمت إعادة هيكلتها وتحديد مهامها وفقا للمنشور الدوري رقم 1636الصادر بتاريخ1995/01/03فيما يلي: (ضمان أمن الأشخاص وممتلكات البنك من خلال تطوير الإجراءات واقتناء وتركيب عتاد الأمن، التكفل المباشر أو عن طريق وسيط خارجي بدراسة تأمين الهياكل المركزية والجهوية والوكالات، إعطاء تراخيص الفتح للمنشئات الجديدة بخصوص مطابقتها للمعايير الأمنية، القيام بمراقبة دورية لكافة المنشئات للوقوف على الاستعمال الجيد للعتاد وللمنشئات)، كما تحتوي تنظيميا على مصلحة التنفيذ والمراقبة إضافة إلى مصلحة الصيانة.
- ✓ **مديرية الوسائل العامة (DMG)**: حدد المنشور الدوري رقم 1721 الصادر بتاريخ 02 ديسمبر 1996 مجمل مهامها فيما يلي: (الإدارة والمحافظة وتطوير الأملاك العقارية للبنك، وضع حيز التنفيذ طرق التسيير

للوسائل العامة للبنك، ضمان التسيير الجيد للأرشيف المادي والالكتروني للبنك، ضمان التموين المستمر لمختلف هياكل البنك بمختلف المطبوعات والاحتياجات اليومية).

- ✓ **مديرية الموارد البشرية (DRH)**: تم تحيين مهامها ووظائفها وفق المرسوم الدوري رقم 2155 الصادر بتاريخ 31 ماي 2017 والذي حدد أهمها في: (تصميم وتوفير الوسائل المطلوبة لتسيير فعال للمسارات المهنية للمستخدمين، تعبئة المهارات والكفاءات لمجمل المصالح والوظائف والتخطيط المستقبلي لها، يوفر لمجلس الإدارة كل الاقتراحات التي تسمح بوضع نظام خاص للتعويضات والمنح بصفة دورية وآنية، تساهم في تطوير واستمرارية الاتصال الداخلي بين مجمل موظفي البنك مما يسمح بخلق جو اجتماعي داخل البنك، ضمان مراقبة دائمة بخصوص احترام تطبيق الاتفاقية الجماعية التي تحكم الموظفين وتسيرهم، تقديم إحصاءات بخصوص ذلك لمجلس الإدارة في شكل تقرير سنوي).
- ✓ **مركز تسيير الخدمات الاجتماعية (CGOS)**: تم انشاؤها سنة1996 بالبنك من أجل العناية بكل الأنشطة التي تساهم في تحسين الوضعية النفسية والمادية للمستخدمين، وفي2016/04/03 وفقا للمنشور الدوري رقم2117 تمت إعادة هيكلتها لتتسع مهامها إلى: (تسيير كل الأموال الموجهة للصندوق، تنفيذ خطة العمل الموضوعة من طرف اللجنة الوطنية للخدمات الاجتماعية وتقديم تقارير بذلك، الحرص الجيد على إدارة المنشئات الاجتماعية الموضوعة من طرف البنك تحت تصرفها، تقديم التقرير الادبي والمالي لمجلس الإدارة كل ثلاثي).

المطلب الثاني: واقع نظام الرقابة الداخلية في البنك الوطني الجزائري قبل صدور النظام 08/11

مر تطور مفهوم وواقع الرقابة الداخلية بالبنوك الجزائرية عموما، وبالبنك الوطني الجزائري خصوصا في هذه الفترة بمرحلتين، نوردها فيما يلي:

1-مكونات نظام الرقابة الداخلية قبل سنة 2002: تكّون نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري منذ نشأته وحتى سنة 2002، من:

1-1المفتشية العامة: عبارة عن مفتشية مركزية انشأت سنة 1973 وتم تحديد مهامها والهياكل التابعة لها وفق المنشور الدوري رقم 425 الصادر بتاريخ 23 أفريل 1973، باعتبارها تتصرف باسم الرئيس المدير العام فيما تعلق بعمليات التفتيش والرقابة على مجمل مصالح البنك، وبحلول سنة 1981 قام البنك بإنشاء 03 مفتشيات جهوية تابعة لها (وهران، عنابة، بليدة)[1].

1-2خلية التدقيق الداخلي: تم انشاؤها وفقا لمتطلبات القانون رقم01/88 بتاريخ 12 جانفي1988، حيث حدد المنشور الدوري رقم1680 الصادر بتاريخ 1995/11/23 بأنها عبارة عن هيئة دراسة وتحليل وتقييم درجة موثوقية البرامج والإجراءات الموضوعة، ولا تعنى بمهام التفتيش والرقابة.

2-مكونات نظام الرقابة الداخلية بعد صدور النظام 03/02: تماشيا مع اصدار بنك الجزائر للنظام 03/02 بتاريخ 14 نوفمبر2002، فقد قام البنك الجزائري بإصدار منشور دوري رقم1919 بتاريخ 11ديسمبر2006 موجه لكافة مستخدمي البنك، والذي تبنى من خلاله المفهوم الجديد للرقابة الداخلية والمرتكز على ثلاثة خطوط للدفاع مستقلة وموضوعية، من خلال إعادة هيكلة للمفتشية العامة وانشاء مديريات جديدة، نوضحها فيما يلي[2]:

2-1المفتشية العامة: تمت إعادة هيكلتها وتحديد المهام المنوطة بها وفق المنشور الدوري رقم1903 والصادر بتاريخ 30مارس 2006، للقيام بعمليات التفتيش الدورية ومراقبة العمليات والإجراءات والسهر على أن[3]:

- ✓ التعليمات والإجراءات مفهومة ومطبقة جيدا؛
- ✓ الأهداف والتوجيهات متبعة بصرامة؛
- ✓ السياسات المحددة من طرف المديرية العامة مستوعبة بوضوح؛

[1] Banque Nationale D'Algérie, **Direction Générale, Circulaire N° 425** du 23/04/1973, P1.
2 Banque Nationale D'Algérie, **Direction Générale, Circulaire N° 1919** du 11/12/2006, P1.
3 Banque Nationale D'Algérie, **Direction Générale, Circulaire N° 1903** du 30/03/2006, P2.

- ✓ تسيير الموارد والأصول يتم بصفة سليمة ومنتظمة وفعالة؛
- ✓ جودة الخدمات المؤدات؛
- ✓ تقديم المساعدة للمصالح التي تمت مراقبتها والمساهمة في التكوين؛
- ✓ مراقبة الحالة المادية للمنشئات، وتحليل أسباب التدهور ان وجدت وتقديم التوصيات؛
- ✓ القيام بمهام خاصة في حال وجود وضعيات مشبوهة أو احتيالية، مع اتخاذ كافة الإجراءات التحفظية التي تسمح بسلامة أصول البنك.

وتمت توسعة هياكلها لتشمل ستة مفتشيات جهوية (الجزائر، البليدة، وهران، قسنطينة، بجاية، الجنوب الكبير) إضافة إلى المديرية المركزية.

2-2مديرية التدقيق الداخلي: بعد الحاق خلية التدقيق الداخلي بالمفتشية العامة، وبعد مرور أربع سنوات من صدور نظام بنك الجزائر للرقابة الداخلية 03/02، قام البنك بإنشاء مديرية للتدقيق الداخلي مستقلة وتابعة سُلميا للرئيس المدير العام، تهدف حسب المنشور الدوري رقم 1922 الصادر بتاريخ 2006/12/28 إلى[1]:

- ✓ تحديد المخاطر الكامنة في أنشطة المصالح التي تم تدقيقها داخل البنك؛
- ✓ تقييم فعالية الرقابة الداخلية وطرق تسيير المخاطر بأسلوب منهجي وموضوعي؛
- ✓ تقديم توصيات وحلول ذات قيمة مضافة تهدف إلى تحسين الرقابة الداخلية؛
- ✓ تقديم تقارير لمجلس الإدارة بنتائج المهام المنجزة.

وذلك من خلال القيام بالعمليات التالية:

- ✓ **تدقيق الفعالية**: مراقبة جودة وملاءمة الإجراءات المطبقة لضمان الامتثال للقوانين وسياسة البنك؛
- ✓ **التدقيق العملياتي**: تقييم مدى كفاية الموارد والأساليب لتحقيق الأهداف المحددة؛
- ✓ **تدقيق الإجراءات**: مراقبة تطبيق وفعالية الإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر؛
- ✓ **التدقيق المحاسبي والمالي**: التحقق من صدق وموثوقية التسجيلات المحاسبية والقوائم المالية؛
- ✓ **تدقيق نظام المعلومات**: التحقق من جودة وموثوقية نظام المعلومات والاتصال؛
- ✓ **تدقيق التسيير**: تقييم جودة مقاربة المخاطر والرقابة الداخلية الموضوعة في إطار تحقيق أهداف البنك؛
- ✓ **المهام الخاصة**: تنفيذ المهام الخاصة للتدقيق بناء على طلبات المديرية العامة.

[1] Banque Nationale D'Algérie, **Direction Générale, Circulaire N° 1922** du 28/12/2006, P3.

2-3مديرية تسيير المخاطر: ألزم نظام بنك الجزائر حول الرقابة الداخلية رقم 03/02 البنوك على استحداث مكون لإدارة المخاطر، حيث قام البنك محل الدراسة بعد مرور حوالي أربع سنوات من صدور هذا النظام بإنشاء مديرية لإدارة وتسيير المخاطر مستقلة وتابعة اداريا للرئيس المدير العام وتهدف حسب المنشور الدوري رقم1923 الصادر بتاريخ 2006/12/28 إلى[1]:

- ✓ تحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التي يتعرض لها البنك؛
- ✓ السهر على الاحترام والتكيف مع الحدود والاهداف المسطرة خلال تطور نشاط البنك؛
- ✓ الإعداد والحرص على وضع استراتيجية لإدارة المخاطر بالبنك؛
- ✓ تحديد الطرق والوسائل المساعدة في قياس ومتابعة وتغطية هاته المخاطر،
- ✓ تقييم المخاطر المرتبطة بمحفظة البنك؛
- ✓ السهر على جودة وفعالية الإجراءات الموضوعة لمراقبة وقياس المخاطر؛
- ✓ الوقوف على المتابعة والتحيين الدوري لخريطة المخاطر العملياتية بالبنك؛
- ✓ اعداد التقرير السنوي لإدارة المخاطر بالبنك مع تقديم التوصيات وسبل المعالجة.

أما تنظيميا ووفق الهيكل الموالي فيندرج تحتها:

الشكل رقم (3-02): مكونات مديرية تسيير المخاطر بالبنك الوطني الجزائري.

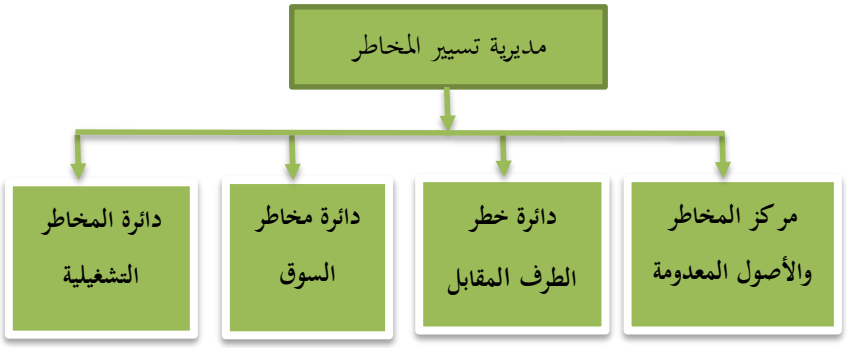

المصدر: من اعداد الطالب بناء على الوثائق المسلمة من البنك.

2-4مديرية الإشراف على الرقابة الداخلية: تم إنشاؤها تنفيذا لمتطلبات نظام بنك الجزائر رقم 03/02، والذي حث على إنشاء نظام لرقابة العمليات والإجراءات الداخلية، يهدف إلى الاشراف ومراقبة اعمال وانشطة الرقابة الداخلية، حيث وبعد مرور حوالي أربع سنوات من صدوره ووفقا للمرسوم التنفيذي رقم1920 الصادر بتاريخ 2006/12/11 أنيطت بها المهام التالية[2]:

[1] Banque Nationale D'Algérie, **Direction Générale, Circulaire N° 1923** du 28/12/2006, P2.

[2] Banque Nationale D'Algérie, Direction Générale, **Circulaire N° 1920** du 11/12/2006, P2.

- ✓ الاشراف على متابعة تنفيذ التوصيات المقدمة من كل من المفتشية العامة والتدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين؛
- ✓ متابعة عملية المراجعة والتحديث الدوري لخريطة المخاطر من طرف مديرية إدارة المخاطر؛
- ✓ متابعة تنفيذ مخططات النشاط للمديريات العامة؛
- ✓ رصد ومتابعة التطور الحاصل في الالتزامات والقوانين والاطر العلمية المتعلقة بتسيير المخاطر البنكية؛
- ✓ إعداد التقارير الدورية المتعلقة بأداء الرقابة الداخلية.

أما تنظيميا ووفق الهيكل الموالي فقد ألحق بها المصالح التالية:

الشكل رقم (3-03): مكونات مديرية الإشراف على الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري.

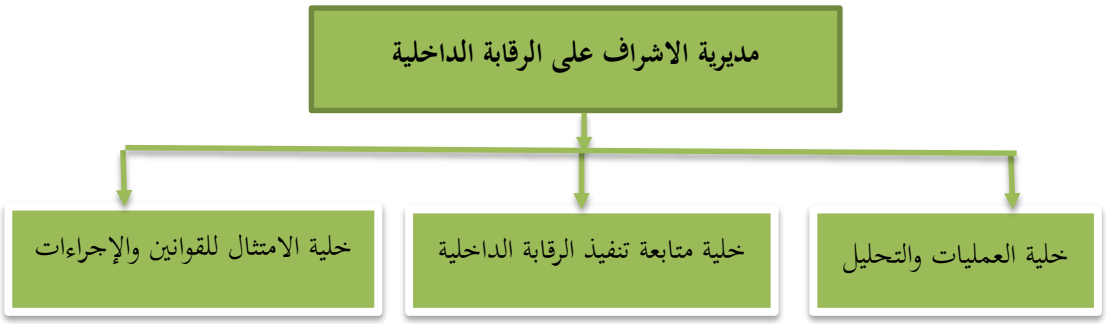

المصدر: من اعداد الطالب بناء على الوثائق المسلمة من البنك.

المطلب الثالث: واقع نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري بعد صدور النظام 08/11

تنفيذا لمتطلبات هذا النظام الجديد، فقد تمت إعادة هيكلة مكونات نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري ليشمل ما يلي:

1-مكونات نظام الرقابة الداخلية بعد صدور النظام 08/11: كمرحلة ثالثة وتماشيا مع التعليمات الحديثة لبنك الجزائر، وفي محاولة منه للالتزام بما صدر من متطلبات للوصول إلى تأسيس نظام فعال وعصري للرقابة الداخلية، فقد قام البنك الجزائري بإصدار المنشور رقم2030 بتاريخ 2012/12/04، والذي يلغي ما قبله (رقم1919) عن طريق استحداث مكونات جديدة وإعادة هيكلة وترتيب لبعض المكونات القديمة، نورد فيما يلي ما أستحدث منها مؤخرا، مع ذكر أهم مهامها والمصالح المرتبطة بها[1]:

1-1مديرية المطابقة: أنشأت حديثا وفقا لمتطلبات النظام 08/11 وخصوصا المواد 19 إلى 25 منه، إضافة إلى النظام 03/12 والمتعلق بالوقاية من تمويل الإرهاب وتبييض الاموال ومكافحتهما، حيث حدد المرسوم الدوري رقم2080 الصادر بتاريخ 18 نوفمبر2014، مهامها والمصالح المرتبطة بها فيما يلي[2]:

- ✓ تحديد وتقييم ومراقبة التعرض لخطر عدم المطابقة بالبنك؛ والإجراءات التي تسمح بالتسيير والوقاية من تضارب المصالح والالتزام بأخلاقيات العمل؛
- ✓ تحديد سياسة البنك، المبادئ، الإجراءات والتنظيمات بخصوص الرقابة على مخاطر عدم الامتثال لكافة التشريعات التي تحكم البنك ومستخدميه؛
- ✓ تحديد سياسة البنك، الإجراءات بخصوص الوقاية من تبييض الاموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما والحرص على تطبيقها، إضافة إلى تقديم تقرير بذلك للجنة المصرفية والمدققين الخارجيين؛
- ✓ الالتزام بتقديم تقرير إيجابي مسبق لمجلس الإدارة بالمطابقة في حال تسويق منتجات جديدة؛
- ✓ التكفل بتكوين وتأهيل مستخدمي البنك وصولا لتسيير فعال للأجهزة الموضوعة تحت تصرفهم.

أما تنظيميا ووفق الهيكل الموالي فقد ألحق بها المصالح التالية:

الشكل رقم(3-04): مكونات مديرية المطابقة بالبنك الوطني الجزائري.

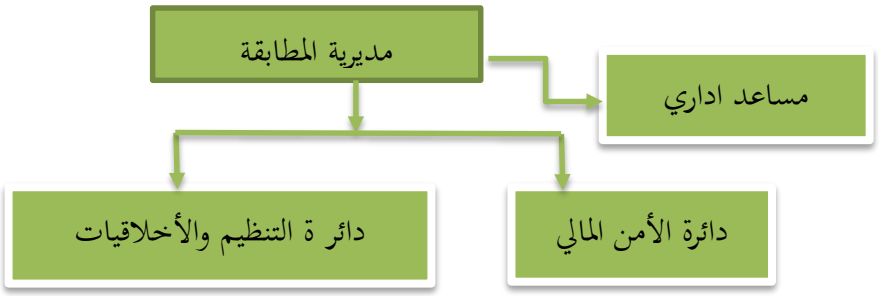

المصدر: من اعداد الطالب بناء على الوثائق المسلمة من البنك.

[1] Banque Nationale D'Algérie, **Direction Générale, Circulaire N° 2030** du 04/12/2012, P3.
[2] Banque Nationale D'Algérie, **Direction Générale, Circulaire N° 2080** du 18/11/2014, P2.

1-2دائرة حفظ الوثائق والارشيف: عبارة عن هيئة إدارية تابعة لمديرية الوسائل العامة يتم على مستواها حفظ وتسيير كل أرشيف البنك بما في ذلك المادي والالكتروني، وفقا للتعليمات والقوانين الصادرة بهذا الخصوص لاسيما المادة 02 من القانون 09/88 المتعلق بالأرشيف الوطني والمنشور الدوري للبنك الوطني الجزائري رقم 1834 الذي قنن للتسيير العصري به[1].

- وبالتالي وكما يشير اليه الشكل أسفله فان نظام الرقابة الداخلية وبعد التطورات الحاصلة فيه منذ نشوئه إلى حدود الدراسة أصبح متكونا من خمس هياكل مستقلة ومرتبطة إداريا بالرئيس المدير العام، إضافة إلى 04 هياكل أخرى ترتبط معها وظيفيا.

الشكل رقم (3-05): مكونات نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري.

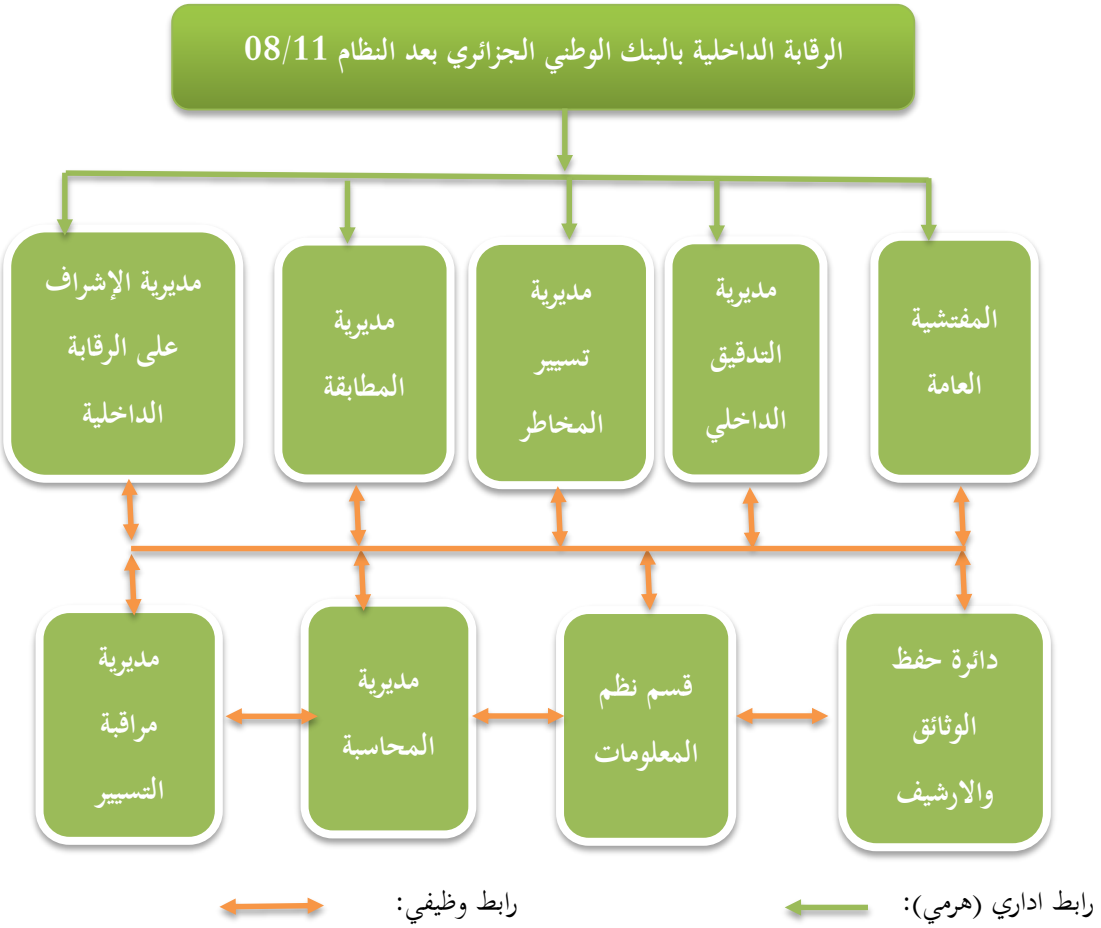

المصدر: من اعداد الطالب بناء على الهيكل التنظيمي للبنك الموجود في التقرير السنوي للتسيير لسنة 2018، ص 06 والمنشورات الدورية المحددة لمهام كل مديرية.

[1] Banque Nationale D'Algérie, **Direction Générale, Circulaire N° 2834** du 21/01/2012, P2.

الشكل رقم (3-06): مقارنة مكونات الرقابة الداخلية بالبنك مع ما ورد في متطلبات النظام 08/11.

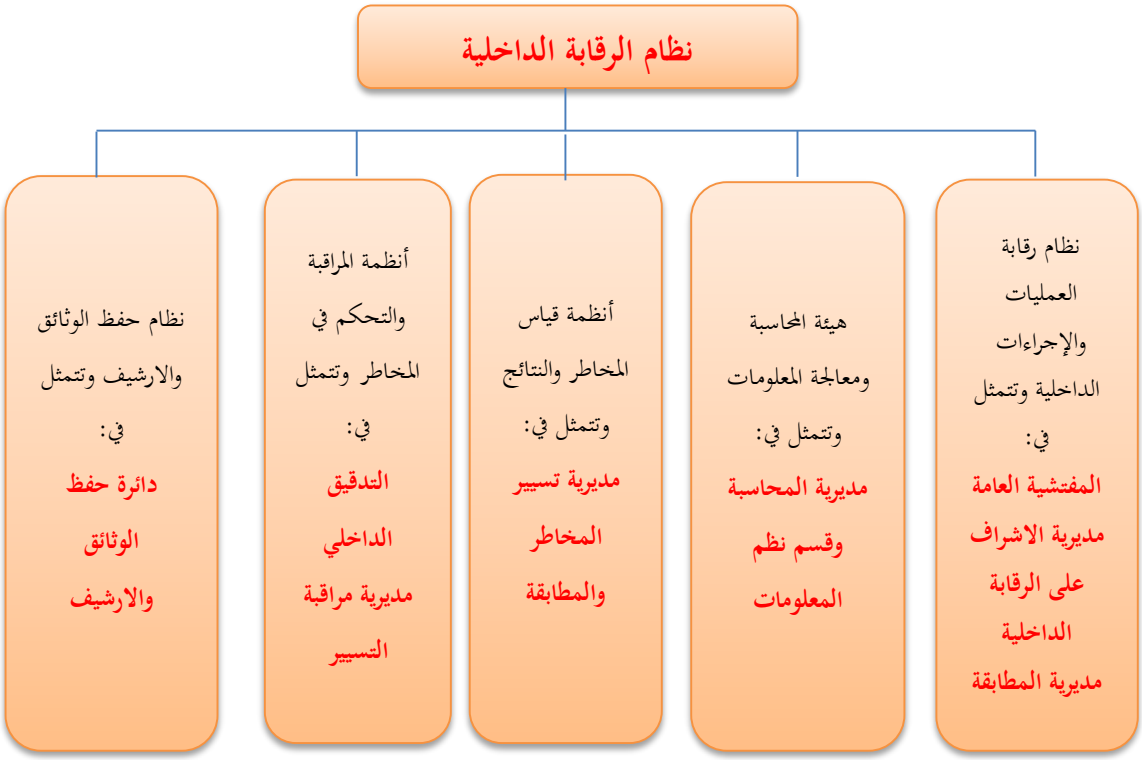

المصدر: من اعداد الطالب بناء على النظام 08/11.

ملاحظة: بناء على ما سبق يمكن القول بأن مكونات نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري تتوافق مع متطلبات نظام بنك الجزائر 08/11 الا أن كل مكونات هذا نظام الرقابة الداخلية وفق ما يظهره الهيكل التنظيمي المنصوص عليه في الشكل رقم (3-01) والمناشير الدورية المحددة لمهام كل واحدة منهم، يخضعون مباشرة للرئيس المدير العام وليس لمجلس الإدارة.

2-نشاط الرقابة الداخلية في البنك الوطني الجزائري: تنفيذا لتوجيهات الجمعية العامة وتوصيات المدققين الخارجيين، فان أغلب أنشطتها تمحورت خلال مدة الدراسة ووفقا لمختلف التقارير الموجهة لمجلس الإدارة حول ما يلي:

- ✓ **المفتشية العامة**: ابراز عدد مهام التفتيش التي تم القيام بها على المستوى العام للبنك؛
- ✓ **مديرية الاشراف على الرقابة الداخلية**: تجميع ومراقبة مختلف التقارير الواردة من مصالح الرقابة الدائمة والدورية؛
- ✓ **التدقيق الداخلي**: ابراز عدد عمليات التدقيق التي تم القيام بها على مستوى الوكالات التجارية؛

- ✓ **مراقبة التسيير**: تمحورت حول تحيين القوانين والأنظمة المرتبطة بنشاط البنك، إضافة إلى اعداد تقارير للمديرية العامة حول لوحات القيادة للنشاط التجاري للبنك.
- ✓ **إدارة المخاطر**: اعداد تقارير سنوية حول قياس ومراقبة المخاطر، وتحيين خارطة المخاطر تنفيذا لتوصيات المدققين الخارجيين.

ملاحظة: من خلال اطلاعنا على مختلف التقارير المرتبطة بتقييم أداء نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري لسنوات 2014 حتى 2018 وخاصة ما ارتبط منها بإدارة وقياس المخاطر والنتائج، فقد وجدنا بأنه تمت الإشارة إلى أن وظيفة إدارة المخاطر بالبنك الوطني الجزائري تواجه بعض الصعوبات أهمها[1]:

- غياب تقنية خاصة بقياس المخاطر والنتائج؛
- غياب خارطة طريق مفصلة؛
- التكرار الملحوظ في بعض التوصيات.

[1] Banque Nationale d'Algérie, **Rapports annuels de gestion du 2014 à 2018**, P19.

المبحث الثاني: تطبيق نظام التقييم المصرفي على البنك الوطني الجزائري

نهدف في هذا المبحث إلى تقييم وتصنيف البنك الوطني الجزائري وفق منهجية نظام التنقيط المصرفي المعتمد والمطور في الجزائر، والمستوحى كليا من طريقة CAMELS، بغرض تقييم البنك وفق هاته المؤشرات ومن أجل ذلك فقد جاء هذا المبحث في ثلاثة مطالب، تم التعرض في المطلب الأول منه إلى ماهية نظام التقييم المصرفي المعتمد في الجزائر، أما في المطلب الثاني والثالث فقد تم فيه تصنيف البنك وفق المؤشرات الستة لهذا المكونة لهذا النظام.

المطلب الاول: نظام التنقيط المصرفي المعتمد في الجزائر

شمل هذا المطلب كل من التعريف بنظام التنقيط المصرفي المعتمد في الجزائر والمستندات الواجب على المدققين الداخليين بالبنك الاطلاع عليها واتباعها خلال عملية القياس والتقييم وصولا للتصنيف.

1-نشأة النظام: في إطار اشغال عصرنة وظيفة الاشراف المصرفي وبهدف إنشاء نظام للتنقيط المصرفي، قام بنك الجزائر ابتداء من سنة 2010 وبمساعدة فنية من وزارة الخزانة الأمريكية وصندوق النقد الدولي بهدف مواءمة الإجراءات الإشرافية مع المبادئ الأساسية للإشراف المصرفي الفعال الذي أقرته لجان بازل المتوالية، إلى اعتماد نظام جديد للرقابة على البنوك مستوحى كليا من نظام CAMELS[1]، ويعتمد نفس الطريقة في القياس والتصنيف ويرمز له اختصارا ب (SNB) بناءً على الترجمة الفرنسية للمعنى، وتم الانتهاء منه وتجربته كمرحلة أولى على بنكين عموميين فقط، وعليه فسنقوم فيما تبقى من الدراسة باستخدام مصطلح نظام التقييم المصرفي والذي نعني به نظام CAMELS المطبق في الجزائر.

2-أوجه التشابه بين CAMELSوSNB: وفقا لاطلاعنا على ما أورده بنك الجزائر بخصوص المصفوفة المحددة للنسب المكونة للمؤشرات الست لنظام التنقيط المصرفي وما تم التأصيل له نظريا من طرف مجمل الدراسات السابقة المتناولة لنظام CAMELSفيمكننا حصر اوجه التشابه بين CAMELSوSNB في الجدول التالي:

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، نوفمبر 2013، ص 146.

الجدول رقم (3-01): أوجه التشابه بين نظامي CAMELSوSNB

	CAMELS	SNB
كفاية رأس المال(**C**)	**X**	**X**
جودة الاصول(**A**)	**X**	**X**
الادارة(**M**)	**X**	**X**
الربحية (**E**)	**X**	**X**
السيولة(**L**)	**X**	**X**
الحساسية اتجاه مخاطر السوق(**S**)	**X**	**X**
تصنيف خماسي (**1–5**)	**X**	**X**
التدابير والإجراءات الرقابية تتخذ بناء على درجة التصنيف	**X**	**X**
أسلوب الرقابة المستندية	**X**	**X**
أسلوب الرقابة بعين المكان	**X**	**X**

المصدر: من اعداد الطالب بناء على ما ورد في الدليل العام للرقابة المستندية الصادر عن المفتشية العامة لبنك الجزائر بخصوص اعتماد نظام SNB ومرجعية تصنيف البنوك وفق نظام CAMELS.

من خلال الجدول السابق يتبين ان نظام التقييم المصرفي المعتمد في الجزائر(SNB) مستوحى كليا من نظام CAMELS ويوافقه في طريقة التصنيف والمؤشرات المستخدمة ووسائل الرقابة، بينما يمتاز عنه في قياس ومراقبة نسب أكثر واشمل قبل الحكم عن جودة أي مؤشر وهذا نظرا لحرص السلطات الجزائرية على مواكبة المبادئ الأساسية للإشراف المصرفي الفعال الذي أقرته لجان بازل المتوالية وخصوصيات النظام المصرفي الجزائري.

3–الاستنادات والوسائل المتبعة من المدققين: منذ اعتماده في سنة في 2012 تم إقرار مجموعة من الضوابط والارشادات والمنهجيات الواجب اتباعها من طرف المفتشين المكلفين بالإشراف على البنوك والمؤسسات المالية الناشطة بالجزائر خلال أدائهم لمهامهم، يتم عرضها كما يلي:

- ✓ دليل الرقابة على أساس المستندات؛
- ✓ دليل التفتيش العام للرقابة بعين المكان؛
- ✓ الجداول المفصلة للمدخلات؛
- ✓ دليل الإشراف على الجهاز المصرفي؛
- ✓ دليل الرقابة المحاسبية بعين المكان؛
- ✓ دليل تقييم المخاطر الاستراتيجية؛
- ✓ دليل مراقبة شروط إنشاء البنوك والمؤسسات المالية؛
- ✓ دليل تقييم المحافظ الائتمانية؛
- ✓ دليل تقييم مخاطر السيولة والتحويل؛
- ✓ دليل تقييم وتحليل جدول حسابات النتائج؛
- ✓ دليل تقييم الإجابات على الاستبيان السنوي الخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- ✓ دليل تقييم مخاطر ما بين البنوك؛
- ✓ منهجية حساب النسب والمؤشرات.

4-المتطلبات والمرجعيات القانونية لمختلف مؤشرات نظام التقييم المصرفي بالجزائر: نصت المادة 57 من نظام بنك الجزائر رقم 08/11 بأنه يجب على البنوك التأكد باستمرار من: (احترام الإجراءات والحدود المعينة، الإبلاغ بمخاطر تجاوز الحدود وبالتجاوزات الفعلية والتصحيحات المقترحة، القيام بتحليل أسباب عدم الاحترام المحتمل للإجراءات والحدود)، وبناء عليه تتلقى مديرية التدقيق الداخلي مختلف التقارير المحاسبية والاحترازية المرسلة على أساس فردي من قبل الوكالات التجارية أو بشكل مجمع من طرف مديريات الاستغلال وفقًا للأحكام والنصوص التنظيمية ذات الصلة (الداخلية والخارجية)، وتشكل هذه البيانات المصدر الرئيسي للمعلومات التي تغذي قاعدة البيانات المخصصة للرقابة الاحترازية المعتمدة بالبنك، ويتم بناء عليها مراقبة التجاوزات في الحدود ومستوى الاهداف المحققة.

4-1المتطلبات والمرجعية القانونية بخصوص كفاية رأس المال: نوجز القوانين والأنظمة التي ألزم بها بنك الجزائر البنوك والمؤسسات المالية الناشطة، ويعتمد عليها في منهجية التقييم والتحليل ومراقبة كفاية رأس المال، فيما يلي:

- ✓ تعليمة بنك الجزائر رقم 04/99 في 1999/08/12 المتعلقة بنماذج تصريح البنوك بنسب التغطية وتحمل المخاطر؛
- ✓ تعليمة بنك الجزائر رقم 09/07 المؤرخة 25 أكتوبر 2007 المعدلة والمكملة للتعليمة رقم 74/94 والمتعلقة بوضع قواعد الإدارة الاحترازية للبنوك والمؤسسات المالية؛
- ✓ نظام بنك الجزائر رقم03/18 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر؛
- ✓ نظام بنك الجزائر رقم 04/04 المؤرخ في 2004/19/07 المحدد لمعامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة؛
- ✓ تعليمة بنك الجزائر 07/04 المؤرخة في 2004/12/31 المتعلقة بضرورة تصريح البنوك والمؤسسات المالية بمعامل رأس المال والموارد الدائمة؛
- ✓ نظام بنك الجزائر رقم 01/14 المؤرخ في 16 فيفري 2014 والمتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك؛
- ✓ نظام بنك الجزائر رقم 02/14 المؤرخ في 16 فيفري 2014 والمتعلق بالمخاطر الكبرى وبالمساهمات؛
- ✓ القواعد المطبقة على قياس الأدوات المالية والاعتراف بها والتي تم وضعها بموجب نظام بنك الجزائر رقم08/09 المؤرخ 2009/12/29 والمتعلقة بقواعد التقييم والمحاسبة للأدوات المالية من قبل البنوك والمؤسسات المالية.

4-2المتطلبات والمرجعية القانونية بخصوص تسيير الأصول البنكية: القوانين والأنظمة التي ألزم بها بنك الجزائر البنوك والمؤسسات المالية الناشطة، ويعتمد عليها في منهجية التقييم والتحليل ومراقبة جودة الأصول البنكية، نوجزها فيما يلي:

- ✓ تعليمة بنك الجزائر رقم 68/94 بتاريخ 25 أكتوبر 1994 المحددة لمستوى الالتزامات الخارجية للبنوك؛
- ✓ تعليمة بنك الجزائر رقم 08/02 بتاريخ 26 ديسمبر 2002 بشأن نماذج الإقرارات الصادرة عن البنوك والمؤسسات المالية، والوسطاء المعتمدون، بمستوى التزاماتهم الخارجية؛
- ✓ تعليمة بنك الجزائر رقم 05/09 الصادرة في 30 جويلية 2009 المتعلقة بالتصريح عن الاعتمادات الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية للمؤسسات التي تمتلك جزء من رأسمالها؛
- ✓ نظام بنك الجزائر رقم 03/14 المؤرخ في 16 فيفري 2014 والمتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها؛
- ✓ المادة 107 من المرسوم التنفيذي رقم 01/09 الصادر بتاريخ 22 جويلية 2009 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2009؛

- ✓ تعليمة بنك الجزائر رقم 02/99 الصادرة في 7 أبريل 1999 بشأن التصريح بالاعتمادات الممنوحة من البنوك والمؤسسات المالية إلى مسؤوليها ومساهميها؛
- ✓ تعليمة بنك الجزائر 04/99 المؤرخة في 1999/08/12 المتعلقة بنماذج تصريح البنوك بنسب التغطية وتحمل المخاطر؛
- ✓ الفقرات (أ، ب، ج) من المادة 02 من نظام بنك الجزائر 08/11 الصادر بتاريخ 28 نوفمبر 2011 والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية؛
- ✓ المواد من 39 حتى 48 من نظام بنك الجزائر رقم 08/11 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 والمتعلقة بوضع نظام لقياس وانتقاء مخاطر القرض؛
- ✓ المواد 12و13و14 من نظام بنك الجزائر رقم 01/14 والمتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر؛
- ✓ نظام بنك الجزائر رقم 02/14 المؤرخ في 16 فيفري 2014 والمتعلق بالمخاطر الكبرى وبالمساهمات.

4-3المتطلبات والمرجعية القانونية بخصوص التسيير والإدارة بالبنك: القوانين والأنظمة التي ألزم بها بنك الجزائر البنوك والمؤسسات المالية الناشطة، ويعتمد عليها في منهجية التقييم والتحليل بخصوص حسن الإدارة والتسيير، نوجزها فيما يلي:

- ✓ المواد من 31 إلى 36 من نظام بنك الجزائر رقم 08/11 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 والمتعلقة بالتنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات؛
- ✓ المواد 29 و30 من نظام بنك الجزائر رقم 08/11 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 والمتعلقة بالأحكام الخاصة بجهاز الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما؛
- ✓ نظام بنك الجزائر رقم03/12 المؤرخ في 28 نوفمبر2012 يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما؛
- ✓ تعليمة DGIG رقم 2011/01 للبنوك والمؤسسات المالية بخصوص الاستبيان المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- ✓ نظام بنك الجزائر رقم 04/05 المؤرخ في 15ديسمبر2005 يتضمن نظام التسوية الاجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل(ARTS) ؛
- ✓ نظام بنك الجزائر رقم 06/05 المؤرخ في 15ديسمبر2005 يتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض الاخرى (ATCI)؛

- ✓ نظام بنك الجزائر رقم 07/05 المؤرخ في 28ديسمبر2005 بشأن أمن أنظمة الدفع؛
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 06-05 المؤرخ في 9 يناير 2006 بشأن تحديد شكل ونموذج ومضمون وإقرار استلام تقرير المعاملات المشبوهة؛
- ✓ المواد 61 و62 من نظام بنك الجزائر رقم 08/11 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 والمتعلقة بنظام حفظ الوثائق والارشيف؛
- ✓ المواد 63 و64 من نظام بنك الجزائر رقم 08/11 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 والمتعلقة بقواعد الحوكمة.

4-4المتطلبات والمرجعية القانونية بخصوص السيولة البنكية: القوانين والأنظمة التي ألزم بها بنك الجزائر البنوك والمؤسسات المالية الناشطة، ويعتمد عليها في منهجية التقييم والتحليل ومراقبة خطر السيولة، نوجزها فيما يلي:

- ✓ المادة 50 من النظام رقم08/11 والتي تحبر البنوك على وضع نظام لتحديد وقياس وتسيير خطر السيولة؛
- ✓ نظام بنك الجزائر رقم04/11 الصادر في2011/05/24 بشأن تحديد وقياس وإدارة ومراقبة مخاطر السيولة؛
- ✓ تعليمة بنك الجزائر رقم 11/07 الصادرة في 21 ديسمبر 2011 المتعلقة بمعامل السيولة.

4-5المتطلبات والمرجعية القانونية بخصوص ربحية البنوك: القوانين والأنظمة التي ألزم بها بنك الجزائر البنوك والمؤسسات المالية الناشطة، ويعتمد عليها في منهجية التقييم والتحليل ومراقبة جودة الربحية، نوجزها فيما يلي:

- ✓ المادة 25 من النظام 03/02 والتي تنص على أنه يجب على البنوك أن تهدف إلى تحقيق ربحية تضمن استمرارها؛
- ✓ المادة 37 من النظام رقم08/11 والتي تنص صراحة بأنه يجب على البنوك أن تقييم بانتظام نتائج عملياتها؛
- ✓ نظام بنك الجزائر رقم 08/09 بتاريخ 29 ديسمبر 2009 والمتعلق بقواعد التقييم والمحاسبة للأدوات المالية للبنوك والمؤسسات المالية؛
- ✓ تعليمة بنك الجزائر رقم 03/11 بتاريخ 09/20/ 2011 بشأن البيانات المحاسبية الدورية للبنوك؛

4-6المتطلبات والمرجعية القانونية بخصوص الحساسية لمخاطر السوق: القوانين والأنظمة التي ألزم بها بنك الجزائر البنوك والمؤسسات المالية الناشطة، ويعتمد عليها في منهجية التقييم والتحليل ومراقبة حساسية التعرض لمخاطر السوق، نوجزها فيما يلي:

- ✓ المادة 53 من النظام رقم08/11 والتي تحبر البنوك على وضع نظام لتحديد وقياس مخاطر السوق؛
- ✓ نظام بنك الجزائر رقم 02/17 المؤرخ في 25 سبتمبر 2017 المعدل والمكمل لنظام بنك الجزائر رقم 01/07 المؤرخ في 3 فبراير 2007 والمتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية في الخارج وحسابات العملات؛
- ✓ تعليمة بنك الجزائر رقم 78/95 بتاريخ 26 ديسمبر 1995 التي تحدد القواعد المتعلقة بمراكز الصرف الأجنبي؛
- ✓ نظام بنك الجزائر رقم 01/20 المؤرخ 15 مارس سنة 2020، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية؛
- ✓ نظام بنك الجزائر رقم 04/20 المؤرخ في 15 مارس سنة 2020، المتعلق بسوق الصرف ما بين المصارف وبعمليات الخزينة بالعملة الصعبة وبأدوات تغطية خطر الصرف.

المطلب الثاني: قياس وتصنيف مؤشرات (كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة الادارة) وفق نظام التقييم المصرفي بالبنك الوطني الجزائري.

نهدف من خلال هذا المطلب إلى تطبيق نظام التقييم المصرفي على البنك الوطني الجزائري، حيث قمنا بتحليل كفاية رأس ماله وجودة أصوله، إضافة لتحليل أداء الإدارة به، بناء على تحليل البيانات المالية للبنك الوطني الجزائري للفترة الممتدة من سنة 2012 الى سنة 2018 والواردة في التقارير السنوية للتسيير والموجهة لمجلس الإدارة.

1-قياس ومراقبة كفاية رأس المال (C)البنك الوطني الجزائري BNA: ان عدم توفير رأس مال كاف لامتصاص الخسائر المحتملة، يعني أنّ البنك مهدد بالتعثر والإفلاس وصولا للانهيار[1]، أما امتلاك البنك لأموال كافية سيؤدي حتما إلى توسعه واستمرارية نشاطه، وعليه سنقوم بذلك وفق ما أوردته منهجية CAMELS المعتمدة في الجزائر بخصوص قياس ومراقبة مؤشر كفاية رأس المال، والتعرف على الحدود المسطرة التي يجب على البنك الحرص عليها وعدم تجاوزها:

1-1الحدود والحالات الممكنة للمصفوفة المساعدة في تصنيف كفاية رأس المال: للحكم على حالة البنك فيما تعلق بكفاية رأس ماله وجودته وقدرته على مجابهة المخاطر وتغطية الخسائر وبالاعتماد على مؤشرات التقييم فان بنك الجزائر وفقا لمحاكاته لنظام CAMELS، قد أورد الحالات التالية:

الجدول رقم (3-02): الحالات الممكنة لتقييم وتصنيف مؤشر كفاية رأس المال.

التنقيط مؤشرات كفاية رأس المال	1 جيد	2 مرضي	3 معقول	4 ضعيف	5 معيب
نسبة الرافعة المالية	أكبر من 5 %	بين 4.9% و4.5%	بين 4.4% و3.5%	بين 3.4% و3%	أقل من 3%
الملاءة الأموال الخاصة القانونية / مجموع التعرضات المرجحة لمخاطر القرض والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق.	أكبر من 15%	بين 15% و12%	بين 12% و8%	بين 8% و6%	أقل من 6%
نسبة التزامات التمويل	أقل من 50%	بين 50% و65%	بين 65% و80%	بين 80% و100%	أكبر من 100%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

[1]بوبكر مصطفى، **الاستقرار المالي في إطار مقاربة الاحتراز الكلي–حالة النظام المصرفي الجزائري–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015، ص39.

Banque D'Algérie, Direction Générale de l'Inspection Générale, Système de Notation Bancaire, Guide Générale De Contrôle Sur Place, P 16.

2-1تقييم وتحليل كفاية رأس المال البنك الوطني الجزائري BNA: نستهدف في هذا العنصر قياس وتقييم كفاية رأس مال البنك، باعتباره هامش الأمان المحتفظ به لمواجهة المخاطر المحتملة وكسب ثقة المودعين والمقرضين، عن طريق قياس وتحليل النسب الواردة في الحالات الممكنة لمؤشرات تقييم كفاية رأس المال وفعالية نظام الرقابة الداخلية، حيث سنقوم ابتداء بإيراد جداول القياس ومن ثم مراقبة تطورها عبر منحنيات للمعطيات التاريخية طيلة مدة الدراسة:

الجدول رقم (3-03): المعطيات المساعدة في حساب كفاية رأس المال بالبنك الوطني الجزائري.

الوحدات ب: مليون دج

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الأموال الخاصة الصافية	222.132	245.128	258.720	292.376	316.490	530.701	559.312
اجمالي التمويلات للزبائن بنود داخل الميزانية	1.134.165	1.315.848	1.831.666	1.616.318	1.512.126	1.765.470	1.965.393
اجمالي التعهدات بنود خارج الميزانية*	1.003.416	1.007.846	1.201.719	1.129.826	873.975	909.151	973.354
تمويلات السوق أوراق مالية	215.137	207.817	212.517	218.511	763.572	250.219	352.702
مجموع التعرضات لمخاطر القرض والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق.	2.352.718	2.531.511	3.245.902	2.964.655	3.149.673	2.924.840	3.291.449
مجموع التعرضات المرجحة لمخاطر القرض المخاطر العملياتية ومخاطر السوق.	1.219.166	1.070.896	1.916.444	1.311.103	1.249.961	1.879.919	2.054.783

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري BNA الواردة في التقارير السنوية لمراقبة التسيير لسنوات 2012 حتى 2018.

1-2-1 نسبة الرافعة المالية (Leverage Ratio): تعتبر هذه النسبة من دعائم متطلبات رأس المال وتقيس قدرة الشريحة الأولى منه على مجابهة التوسع في التمويل ونمو الأصول، وقياس مضاعف الرساميل، ويتم ذلك من خلال العلاقة التالية:

$$LR = \frac{\text{رأس المال الاساسي}}{\text{اصول الميزانية وخارج الميزانية دون أوزان ترجيحية}}$$

أ-تحليل نتائج قياس نسبة الرافعة المالية (LR): من أجل تحليل جيد لهاته النسبة وتوضيح ادائها تاريخيا طيلة مدة الدراسة، فقد قمنا بحساب النسبة من خلال المعطيات المتحصل عليها من التقارير السنوية للتسيير الموجهة للجمعية العامة للبنك، وتمثيل ذلك بيانيا وتبيان التطور فيها، بغرض الحكم على أدائها أو تفسيره فيما يلي:

الشكل رقم (3-07): منحنى تطور نسبة الرافعة المالية بالبنك الوطني الجزائري.

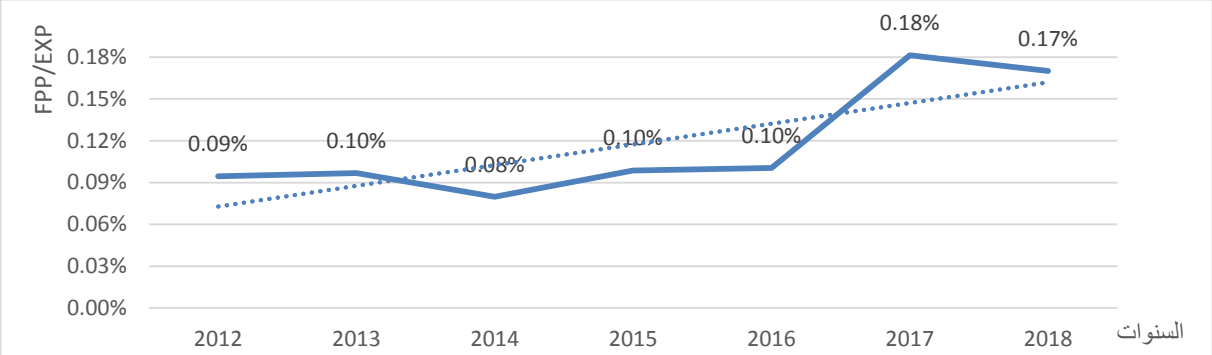

المصدر: من اعداد الطالب بناء على:

Banque Nationale d'Algérie, **Rapports annuels du 2012 au 2018**.

حيث أن:

FPP = رأس المال الاساسي

EXP = مجموع التعرضات لمخاطر القرض والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق

من المنحنى السابق نلاحظ أن نسبة الرافعة المالية بالبنك الوطني الجزائري شهدت في مجملها ارتفاعا في قيمها، حسب ما يظهره منحنى الاتجاه (courbe de tendance)، ويمكننا تقسيم هذا التطور إلى مرحلتين مختلفتين حسب ما يلي:

- **تمتد المرحلة الأولى من سنة 2012 إلى 2014**: شهدت هاته المرحلة ارتفاعا طفيفا في نسبة الرفع المالي من 9.44% في سنة 2012 الى 9.68% في سنة 2013 مع انخفاض واضح في النسبة سنة 2014 إلى 7.97% بمعدل تقهقر يقدر ب 18% والذي يعزى إلى الارتفاع المعتبر في اجمالي التمويلات من 1.315.929 م دج إلى 1.818.955 م دج أي بمعدل نمو 38.32%.

- **تمتد المرحلة الثانية من سنة 2015 إلى 2018**: شهدت هاته المرحلة ارتفاعا متتاليا في هاته النسبة مرورا من 9.86% في سنة 2015 إلى 18.14 % في سنة 2017 وصولا إلى 17% في سنة 2018 أي بمعدل نمو يساوي إلى 72.41% كنتيجة على حرص البنك على تدعيم والرفع في قيمة مكونات الشريحة الأولى لراس ماله بالموازاة مع زيادة أصولها لداخل وخارج الميزانية (توسعها الائتماني).

ب–تصنيف نسبة الرافعة المالية (LR): بحسب ما أوردته لجنة بازل **III**، فانه يجب على البنوك ان تلتزم بحد الأدنى والمقدر ب: 3%. ووفقا لما ورد في الدليل العام للرقابة المستندية الصادر عن المفتشية العامة لبنك الجزائر بخصوص اعتماد نظام التقييم المصرفي وكيفية تقييم كفاية رأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة داخل الجزائر عموما وما ارتبط منها بقياس وتصنيف الرافعة المالية خصوصا، فيمكننا تصنيفها وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3-04): تصنيف نسبة الرافعة المالية بالبنك الوطني الجزائري.

السنوات / المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الرافعة المالية	% 9,44	% 9,68	% 7,97	% 9,86	% 10,05	%18,14	%17
التنقيط السنوي	1	1	1	1	1	1	1
التنقيط الكلي لمدة الدراسة	1						

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري BNA الواردة في التقارير السنوية لمراقبة التسيير لسنوات 2012 حتى 2018.

وفقا للجدول أعلاه، يظهر أن نسبة الرافعة المالية بالبنك الوطني الجزائري تتواجد طيلة مدة الدراسة ضمن مجال التنقيط 01 وأكبر بكثير من الحد الأدنى المسطر من طرف لجنة بازل وهو ما يوافق المستوى الجيد والذي يعني احترام البنك للحدود المسطرة محليا وعالميا، بمعنى ان البنك الوطني الجزائري يسعى إلى تعزيز كفاية رأس ماله رغم الانخفاض الحاصل في سنة 2014.

1–2–2 نسبة الملاءة (Solvabilité): هي نفسها كفاية رأس المال (CAR)، حيث ان الجزائر واغلب الدول الفرنكوفونية تعبر عنها بمصطلح الملاءة خلافا لأمريكا والدول الأنجلوسكسونية. تقيس النسبة الواجب على البنوك والمؤسسات المالية احترامه وعدم تجاوز حدوده الدنيا وبصفة دائمة، سواء على أساس فردي أو مجمع،

الملاحظ ان الحد الأدنى الذي أقره البنك الوطني الجزائري تنفيذا لتعليمات بنك الجزائر هو 9.5% هو أقل من مقررات لجنة بازل III، ويتم حسابه وفق العلاقة التالية[1]:

نسبة الملاءة = الأموال الخاصة القانونية/مجموع التعرضات المرجحة لمخاطر القرض والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق

حيث أن*:

- الأموال الخاصة القانونية تتكون من الأموال الخاصة القاعدية والأموال الخاصة التكميلية.
- مجموع التعرضات المرجحة لمخاطر القرض والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق: تتكون من مخاطر القرض مخاطر الميزانية ومخاطر خارج الميزانية، وتمثل المخاطر العملياتية (المتطلب من الأموال الخاصة بموجب هذه المخاطر×12.5)، اما مخاطر السوق فتمثل (المتطلب من الأموال الخاصة بموجب هذه المخاطر×12.5).

أ-تحليل نتائج قياس ملاءة البنك الوطني الجزائري: من أجل تحليل جيد لهاته النسبة وتوضيح ادائها تاريخيا طيلة مدة الدراسة، فقد قمنا بحساب النسبة من خلال المعطيات المتحصل عليها من التقارير السنوية للتسيير الموجهة للجمعية العامة للبنك، وتمثيل ذلك بيانيا وتبيان التطور الحاصل فيها، بغرض الحكم على أدائها أو تفسيره فيما يلي:

الشكل رقم (3-08): منحنى تطور ملاءة رأس مال البنك الوطني الجزائري.

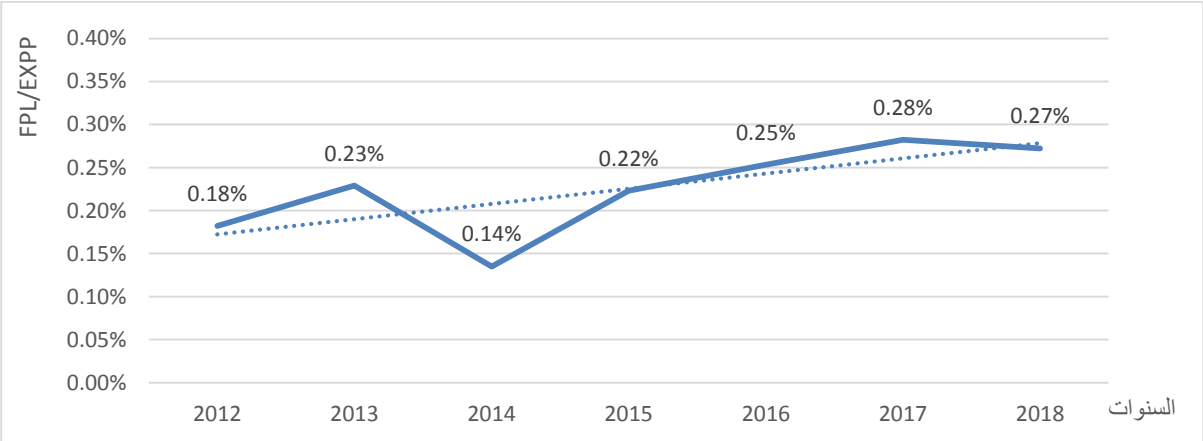

المصدر: من اعداد الطالب بناء على:

Banque Nationale d'Algérie, **Rapports annuels de Gestion du 2012 au 2018**.

[1] Banque Nationale D'Algérie, Direction Générale, Circulaire N° 2076 du 28/12/2014 concernant **coefficient de solvabilité**, P2.

* المادة 05 و08 من نظام بنك الجزائر01/14 الصادر بتاريخ 16 فيفري 2014 **والمتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.**

حيث أن:

-FPL = الأموال الخاصة القانونية

-EXPP = مجموع التعرضات المرجحة لمخاطر القرض والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق

من المنحنى السابق نلاحظ أن معامل الملاءة بالبنك الوطني الجزائري شهد في مجمله ارتفاعا حسب ما يظهره منحنى الاتجاه (courbe de tendance)، مصحوبا بتذبذبات في قيمه، ويمكننا تقسيم هذا التطور من خلال المنحنى إلى مرحلتين مختلفتين حسب ما يلي:

- **تمتد المرحلة الأولى من سنة 2012 إلى 2014**: شهدت هاته المرحلة ارتفاعا في معامل ملاءة رأس مال البنك الوطني الجزائري من 18.22% في سنة 2012 الى 22.89% في سنة 2014 بمعدل نمو مقدر ب 25% نتيجة للانخفاض في مجموع التعرضات المرجحة لمخاطر القرض المخاطر العملياتية ومخاطر السوق والارتفاع الحاصل في الأموال الخاصة القانونية لنفس المدة، بينما شهدت سنة 2014 انخفاضا واضحا في الملاءة قارب الحدود الدنيا إلى 13.5% بمعدل تقهقر يقدر ب 70 % والذي يعزى إلى الارتفاع المعتبر في اجمالي الأصول بقيمة 515.818 م دج (الناجم عن تمويل البنك لمشاريع استثمارية كبرى كبرامج تطوير مجمع سونلغاز والخطوط الجوية الجزائرية، إضافة إلى تمويل العجز في رأس المال العامل للشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية ب 4000 م دج[1]) أي بمعدل نمو 39.20% لم تتم تغطيته بزيادة موازية في الأموال الخاصة القانونية باعتبارها تمثل مقام ملاءة رأس المال.
- **تمتد المرحلة الثانية من سنة 2015 إلى 2018**: شهدت هاته المرحلة ارتفاعا متتاليا في هاته النسبة مرورا من 22.30% في سنة 2015 إلى 28.23 % في سنة 2017 منخفضة إلى 27.22% في سنة 2018 أي بمعدل نمو اجمالي يساوي إلى 22.06%، حيث يعتبر هذا التطور مؤشرا جيدا على حرص البنك على تدعيم والرفع من مكونات رأس ماله، اذ قام البنك الوطني الجزائري برفع رأسماله من 600 41 مليار دينار جزائري الى 000 150 مليار دينار جزائري في سنة 2018. اما بالنسبة للانخفاض الحاصل في نسبة الملاءة رغم ذلك في نفس السنة فيعزى إلى التوسع الائتماني بنسبة 13.95% مقارنة بسنة 2017، يمثل القطاع العام منها نسبة 7.77%.

[1] Banque Nationale D'Algérie, **Rapport Annuel de Gestion** 2014, P36.

ب–تصنيف ملاءة البنك الوطني الجزائري: اعتمادا على ما صدر في كل من التعليمة 04/14 والصادرة في 2014/12/30 وما ورد في الدليل العام للرقابة المستندية الصادر عن المفتشية العامة لبنك الجزائر بخصوص اعتماد نظام التقييم المصرفي وكيفية تقييم كفاية رأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة داخل الجزائر عموما وما ارتبط منها بقياس وتصنيف الملاءة خصوصا، فيمكننا تصنيفها وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3-05): تصنيف ملاءة رأس مال البنك الوطني الجزائري.

السنوات / المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الملاءة	%18.22	%22.89	%13.5	%22.3	%25.32	%28.23	%27.22
التنقيط السنوي	1	1	2	1	1	1	1
التنقيط الكلي لمدة الدراسة	1						

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري BNA الواردة في التقارير السنوية لمراقبة التسيير لسنوات 2012 حتى 2018.

من الجدول السابق نلاحظ أن مؤشر الملاءة المصرفية للبنك الوطني الجزائري والمعبر عنه ب (EXPP/FPL)، يتواجد في مجمله ضمن مجال التنقيط 01 وهو ما يوافق المستوى الجيد (رغم التدهور الحاصل في سنة 2014) والذي يعني احترام البنك للحدود المسطرة، بمعنى ان البنك يمتلك رأس مال كافي لمواجهة مجمل المخاطر، يتوافق مع المتطلبات التنظيمية للملاءة المصرفية المحددة من طرف بنك الجزائر والمتطلبات العالمية، كما أن الإدارة تتمتع بخبرة جيدة في متابعة تطور الأعمال المصرفية، وتحليل المخاطر المتعلقة بها والحرص على تحديد المستويات المناسبة لرأس المال اللازم لها، مع التشديد على البقاء في نفس المستوى وتجنب التدهور في الأداء.

1–2–3 معامل التزامات التمويل (Engagement de Financement): يقيس هذا المعامل نسبة التزامات التمويل والقروض التي يمنحها البنك إلى مجموع حقوق ملكيته ويمثل مقلوب معامل الملاءة، وقد وضع لها بنك الجزائر تصنيف خاص من خلال نظام التنقيط المصرفي المعتمد، حيث كلما انخفضت قيمتها عن 65% كان أفضل، ويمكن قياسها وفق العلاقة التالية:

نسبة التزامات التمويل: (الأصول المرجحة بالمخاطر لبنود داخل الميزانية وخارج الميزانية) /الأموال الخاصة القانونية.

أ–تحليل نتائج قياس نسبة التزامات التمويل بالبنك الوطني الجزائري: من أجل تحليل جيد لهاته النسبة وتوضيح ادائها تاريخيا طيل مدة الدراسة، فقد قمنا بحساب النسبة من خلال المعطيات المتحصل عليها من

التقارير السنوية للتسيير الموجهة للجمعية العامة للبنك، وتمثيل ذلك بيانيا وتبيان التطور الحاصل فيها، بغرض الحكم على أدائها أو تفسيره فيما يلي:

الشكل رقم (3-09): منحنى تطور التزامات التمويل بالبنك الوطني الجزائري.

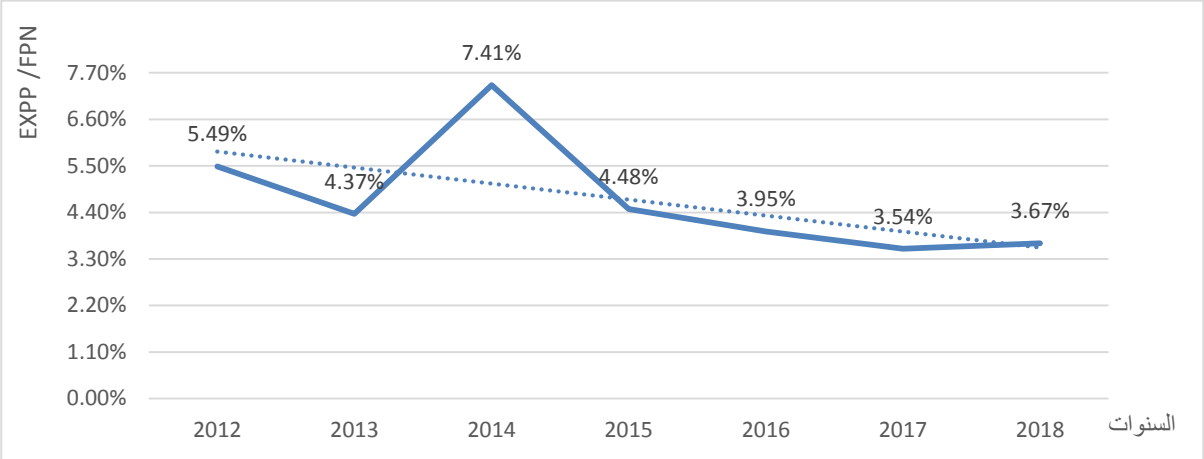

المصدر من اعداد الطالب بناء على:

Banque Nationale d'Algérie, **Rapports annuels du 2012 au 2018**.

حيث أن:

EXPP =الأصول الميزانية وخارج داخل بالمخاطر لبنود المرجحة الميزانية

FPL =الأموال الخاصة القانونية

من المنحنى السابق نلاحظ أن التطور الحاصل في هذا المعامل شهد انخفاضا في قيمه حسب ما يظهره منحنى الاتجاه (courbe de tendance) يمثل تحسنا في الأداء طيلة مدة الدراسة رغم تواجده خارج مستوى القيم المسموح والمنصوح بها من طرف السلطات الإشرافية، ويمكننا تقسيم هذا التطور من خلال المنحنى إلى مرحلتين مختلفتين حسب ما يلي:

- **تمتد المرحلة الأولى من سنة 2012 إلى 2014**: عرفت معطيات هذا المعامل انخفاضا في قيمها مرورا من 549% إلى 437% ثم تضاعفت إلى 741% في سنة 2014 إلى 741% كما حدث في مختلف النسب المحددة لكفاية رأس المال نتيجة لعدم احترام للحدود المسطرة من خلال ضرورة تدعيم رأس مال البنك في حال التوسع الائتماني وتفادي زعزعة استقراره المالي.

- **تمتد المرحلة الأولى من سنة 2015 إلى 2018**: تداركا لما حدث في سنة 2014 فان إدارة البنك الوطني الجزائري قد خفضت من قيم هاته النسبة وصولا إلى 367% في سنة 2018 باعتبارها من بين أدنى النسب المحققة طيلة مدة الدراسة بسبب الزيادة المسجلة في رأس المال لكنها تبقى خارج الأطر المسطرة من طرف بنك الجزائر.

ب–تصنيف نسبة التزامات التمويل بالبنك الوطني الجزائري: اعتمادا على ما ورد في الدليل العام للرقابة المستندية الصادر عن المفتشية العامة لبنك الجزائر بخصوص اعتماد نظام التقييم المصرفي وكيفية تقييم كفاية رأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة داخل الجزائر عموما وما ارتبط منها بقياس وتصنيف التزامات التمويل خصوصا، فيمكننا تصنيفها وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3-06): تصنيف نسبة التزامات التمويل.

السنوات / المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
التزامات التمويل	%549	%437	%741	%448	%395	%354	%367
التنقيط السنوي	5	5	5	5	5	5	5
التنقيط الكلي لمدة الدراسة	5						

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري BNA الواردة في التقارير السنوية لمراقبة التسيير لسنوات 2012 حتى 2018.

من الجدول السابق نلاحظ أن نسبة التزامات التمويل بالبنك الوطني الجزائري والمعبر عنها ب (EXPP/FPL)، يتواجد في مجمله ضمن مجال التنقيط **5** وهو ما يوافق المستوى المعيب (رغم التحسن الحاصل في قيمها) والذي يعني عدم احترام البنك للحدود المسطرة، وتساهل الإدارة في منح الائتمانات دون مراعات لإمكانياتها، مما يضع البنك أمام ضرورة تدعيم رأس ماله بنسب تتوافق مع الزيادة في محفظته الائتمانية.

2–قياس ومراقبة جودة الأصول (A) في البنك الوطني الجزائري BNA: باعتبار ان امتلاك البنك لأصول جيدة سيؤدي حتما إلى نموه واستمرارية نشاطه، تحسن مؤشرات أدائه وذلك من خلال الحصول على مداخيل اكثر وسيولة افضل وتقييم جيد للإدارة وكفاية رأس المال. وفيما يلي سنذكر أهم ما أورده نظام التقييم المصرفي المعتمد في الجزائر بخصوص قياس ومراقبة مؤشرات جودة الأصول، الحدود المسطرة التي يجب على البنك بمختلف هيئاته الرقابية الحرص عليها وعدم تجاوزها:

2-1 الحدود والحالات الممكنة للمصفوفة المساعدة في تحديد جودة الأصول البنكية: للحكم على حالة البنك فيما تعلق بجودة أصوله ، فان بنك الجزائر وفقا لمحاكاته لنظام CAMELS، قد أورد الحالات التالية:

الجدول رقم (3-07): الحالات الممكنة لتقييم وتصنيف مؤشر جودة الأصول.

التنقيط مؤشرات جودة الاصول	1 جيد	2 مرضي	3 معقول	4 ضعيف	5 معيب
المستحقات ذات المخاطر الممكنة	أقل من 07 % من مجموع الأصول	تتواجد بين 07 % و15 % من مجموع الأصول	تتواجد بين 15 % و30 % من مجموع الأصول	تتواجد بين 30 % و50 % من مجموع الأصول	أكبر من 50 % من مجموع الأصول
المستحقات ذات المخاطر العالية	أقل من 25 % من الأموال الخاصة	تتواجد بين 25 % و50 % من الأموال الخاصة	تتواجد بين 50 % و75 % من الأموال الخاصة	تتواجد بين 75 % و100 % من الأموال الخاصة	أكبر من 100% من الأموال الخاصة
المستحقات المتعثرة	تمثل أقل من 1 % من مجموع القروض	تمثل أكبر من 1 % وأقل 2% من مجموع القروض	تتواجد بين 2 % و5 % من مجموع القروض	تتواجد بين 5.1 % و10 % من مجموع القروض	تمثل أكبر من 10 % من مجموع القروض
تركز الأصول	اقل من 25 % من الأموال الخاصة	أكبر من 25 % وأقل50 % من الأموال الخاصة	أكبر من 50 % وأقل 75 % من الأموال لخاصة	أكبر من 75 % وأقل من 100 % من الأموال الخاصة	أكبر من 100 % من الأموال الخاصة مع ضعف في الإيرادات
التزامات خارج الميزانية (المرتبطة بالتمويل)	التزامات بمبلغ متواضع وبدون تطور ملحوظ تمثل اقل من 25%من محفظة القروض	التزامات مهمة ومشابهة للبنوك المحلية وبين 25% و50% من محفظة القروض	التزامات كبيرة وقليلة التحكم تمثل أكبر من 50 % وأقل من 75 %من محفظة القروض	التزامات كبيرة وقليلة التحكم ومولدة لمخاطر عالية تمثل أكبر من 75 % وأقل من 100 %من محفظة القروض	التزامات مفرطة وقليلة التحكم ومولدة لمخاطر عالية تمثل أكبر من 100 % من محفظة القروض
نسبة المؤونات المخصصة /الأصول المصنفة	أكبر من 100%	بين 100% و75%	بين 74% و50%	بين 49%و25%	أقل من 25%
نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر WCR	أقل من 5 %	من 5% إلى 15 %	من 15% إلى 30%	من 30% إلى 50%	أكثر من 50%
نسبة الأصول المصنفة الإجمالية(TCR)	أقل من 20 %	من 20% إلى 50 %	من 50% إلى 80%	من 80% إلى 100%	أكثر من 100%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

Banque D'Algérie, Direction Générale de l'Inspection Générale, Système de Notation Bancaire, Guide Générale De Contrôle Sur Place, P 31.

2-2تحليل وتقييم جودة الأصول للبنك الوطني الجزائري BNA: نستهدف في هذا العنصر تحليل وتقييم جودة الأصول للبنك، حيث سنقوم ابتداء بالقياس طيلة مدة الدراسة ومن ثم مراقبة التطور عبر منحنيات مرورا إلى التصنيف السنوي والكلي وفق نظام التقييم المصرفي لمختلف النسب المحددة لجودة الأصول حسب بنك الجزائر.

1-2-2 نسبة المستحقات ذات المخاطر الممكنة: تقيس هذه النسبة حجم المستحقات غير المسددة إلى مجموع القروض المباشرة، حيث كلما انخفضت هاته النسبة كان أفضلا، ويمكن حسابها وفق العلاقة التالية:

نسبة المستحقات ذات المخاطر الممكنة = المستحقات غير المدفوعة (أقساط + فوائد) / اجمالي التمويلات المباشرة الممنوحة للزبائن.

أ-تحليل نتائج قياس نسبة المستحقات ذات المخاطر الممكنة: من أجل تحليل جيد لهاته النسبة وتوضيح ادائها تاريخيا طيل مدة الدراسة، فقد قمنا بحساب النسبة من خلال المعطيات المتحصل عليها من التقارير السنوية للتسيير الموجهة للجمعية العامة للبنك، وتمثيل ذلك بيانيا وتبيان التطور الحاصل فيها، بغرض الحكم على أدائها أو تفسيره فيما يلي:

الشكل رقم (3-10): نسبة المستحقات ذات المخاطر الممكنة.

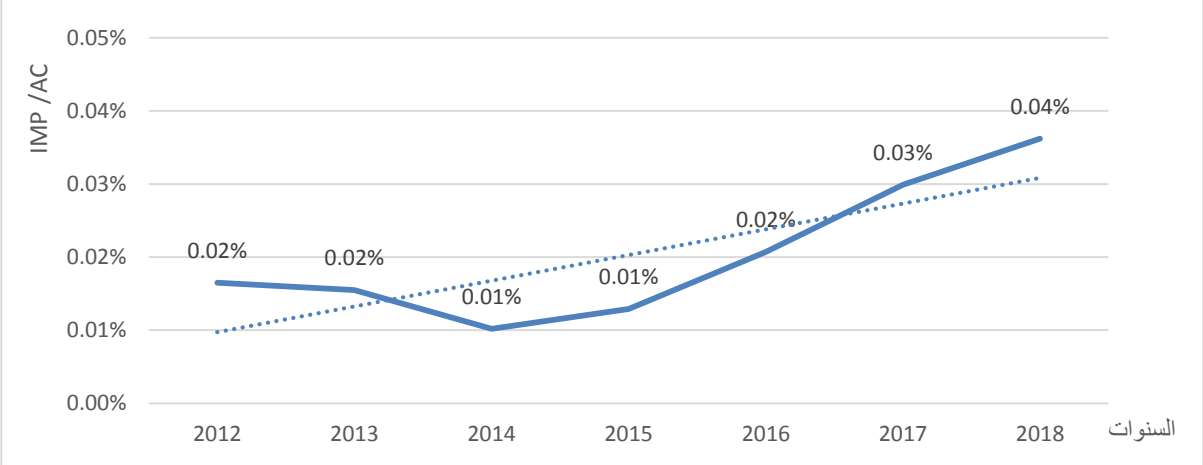

المصدر: من اعداد الطالب بناء على:

Banque Nationale d'Algérie, **Rapports annuels du 2012 au 2018**.

حيث أن:

IMP = المستحقات غير المدفوعة (أقساط + فوائد)

AC = اجمالي التمويلات المباشرة الممنوحة للزبائن

من المنحنى السابق نلاحظ أن نسبة المستحقات غير المدفوعة لأقل من 03 أشهر والمعبر عنها بالمستحقات ذات المخاطر الممكنة، قد عرفت في المجمل ارتفاعا وسوءا في أدائها عبر كامل سنوات الدراسة حسب ما يظهره منحنى الاتجاه (courbe de tendance)، إلا أنه يمكننا تقسيم هذا التطور في القيم من خلال المنحنى إلى مرحلتين مختلفتين حسب ما يلي:

- **المرحلة الأولى من سنة 2012 إلى 2014**: والتي شهدت انخفاضا ملحوظا للمؤشر من 1.65% سنة 2012 إلى 1.02 % في سنة 2014 وبمعدل تحسن صوري يمثل أكثر من 60%، حيث ان هذا التحسن في الأداء والمعبر عنه بالانخفاض في القيم، يعزى للارتفاع المشهود والمماثل في قيمة التمويلات الممنوحة للزبائن لنفس الفترة باعتبارها تمثل مقام النسبة (أنظر القوائم المالية للبنك).
- **المرحلة الثانية من سنة 2015 الى 2018**: عرفت تزايدا مستمرا من 1.29% سنة 2015 ليصل في نهاية الفترة إلى 3.62% مقارنة بسنة 2014، بسبب ارتفاع المستحقات غير المدفوعة في سنة 2018 بنسبة 255% مقارنة مع بداية المرحلة الثانية، حيث ان هذا التطور يعتبر سوءا في التسيير قد يؤدي للاقتراب من نسبة 7% من سنة لأخرى، يستدعي اتخاذ الهيئات الرقابة بالبنك للإجراءات التقويمية والتدخل من اجل جدولتها أو استرجاعها وديا أو قضائيا.

ب–تصنيف نسبة المستحقات ذات المخاطر الممكنة: اعتمادا على ما ورد في الدليل العام للرقابة المستندية الصادر عن المفتشية العامة لبنك الجزائر بخصوص اعتماد نظام التقييم المصرفي وكيفية تقييم جودة الأصول للبنوك والمؤسسات المالية العاملة داخل الجزائر عموما وما ارتبط منها بقياس وتصنيف المستحقات ذات المخاطر الممكنة خصوصا، فيمكننا تصنيفها وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3-08): تصنيف نسبة المستحقات ذات المخاطر الممكنة.

السنوات / المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المستحقات ذات المخاطر الممكنة	%1.65	%1.55	%1.02	%1.29	%2.07	%2.99	%3.62
التنقيط السنوي	1	1	1	1	1	1	1
التنقيط الكلي لمدة الدراسة	1						

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري BNA الواردة في التقارير السنوية لمراقبة التسيير لسنوات 2012 حتى 2018.

من الجدول السابق نلاحظ أن نسبة المستحقات غير المدفوعة لأقل من 03 أشهر والمعبر عنها بالمستحقات ذات المخاطر الممكنة (IMP/AC)، تتواجد ضمن مجال التنقيط 01 لكامل المدة وهو ما يوافق المستوى الجيد والذي يعني احترام البنك للحدود المسطرة على هذا المستوى، بمعنى أن أصول البنك ذات المخاطر الممكنة في وضع مرضي جدا، ولكنها قد عرفت ارتفاعا مستمرا في المجمل عبر سنوات الدراسة، مما يقربها من نسبة 7% من سنة لأخرى، والتحول من الوضع الجيد إلى الأسوأ، مما يحتم على إدارة البنك إعادة النظر في المحفظة الائتمانية واتخاذ إجراءات تصحيحية لاسترداد الحقوق الغير مسددة وتفادي تحولها إلى أصول سيئة وذات مخاطر عالية.

2-2-2 نسبة المستحقات ذات المخاطر العالية: تقيس هذه النسبة حجم المستحقات ذات المخاطر العالية والتي تمثل مجمل المستحقات والفوائد المتولدة منها والغير المسددة منذ أكثر من 06 أشهر إلى اجمالي الأموال الخاصة للبنك والتي كغيرها من النسب المحددة لتطور مستحقات البنك كلما انخفضت وتم التحكم فيها وفق الحدود المسطرة كان أفضل، ويمكن حسابها وفق العلاقة التالية:

نسبة المستحقات ذات المخاطر العالية = المستحقات ذات المخاطر العالية/ الأموال الخاصة.

أ-تحليل نتائج قياس نسبة المستحقات ذات المخاطر العالية: من أجل تحليل جيد لهاته النسبة وتوضيح ادائها تاريخيا طيلة مدة الدراسة، فقد قمنا بحساب النسبة من خلال المعطيات المتحصل عليها من التقارير السنوية للتسيير الموجهة للجمعية العامة للبنك، وتمثيل ذلك بيانيا وتبيان التطور الحاصل فيها، بغرض الحكم على أدائها أو تفسيره فيما يلي:

الشكل رقم (3-11): نسبة المستحقات ذات المخاطر العالية.

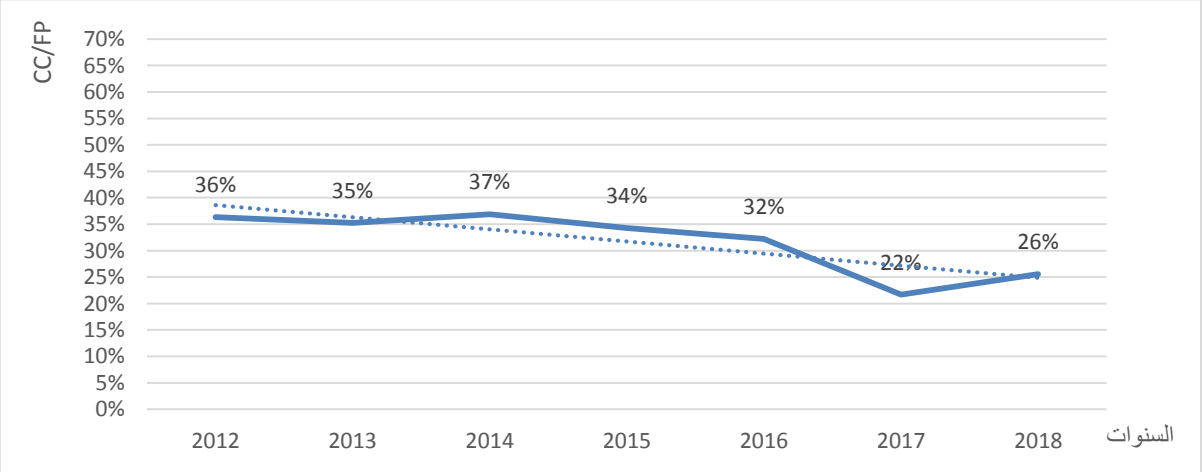

المصدر: من اعداد الطالب بناء على:

Banque Nationale d'Algérie, **Rapports annuels du 2012 au 2018**.

CC = المستحقات ذات المخاطر العالية

FP = الأموال الخاصة

من خلال دراستنا للمعطيات المتواجدة في المنحنى نلاحظ ما يلي:

سجلت نسبة المستحقات ذات المخاطر العالية تذبذبات تراوحت بين أدنى مستوى ب 21.71% في سنة 2017 وأعلى نسبة ب 36.90% في سنة 2012 والذي يعبر عن تحسن صوري طفيف باعتبار ان قيمة المستحقات ذات المخاطر العالية سجلت 80.862 م دج في سنة 2012 مقابل 142.949م دج في سنة 2018.

ب–تصنيف نسبة المستحقات ذات المخاطر العالية: اعتمادا على ما ورد في الدليل العام للرقابة المستندية الصادر عن المفتشية العامة لبنك الجزائر بخصوص اعتماد نظام التقييم المصرفي وكيفية تقييم جودة الأصول للبنوك والمؤسسات المالية العاملة داخل الجزائر عموما وما ارتبط منها بقياس وتصنيف المستحقات ذات المخاطر العالية خصوصا، فيمكننا تصنيفها وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3-09): تصنيف نسبة المستحقات ذات المخاطر العالية.

السنوات / المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المستحقات ذات المخاطر العالية	%36.32	%35.24	%36.90	%34.28	%32.22	%21.71	%25.56
التنقيط السنوي	2	2	2	2	2	1	2
التنقيط الكلي لمدة الدراسة	2						

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري BNA الواردة في التقارير السنوية لمراقبة التسيير لسنوات 2012 حتى 2018.

من حيث تصنيف هاته النسبة وفقا للنظام التقييم المصرفي المعتمد، فقد عرفت تذبذبا في مجملها، حيث عرفت المدة ما بين 2012 حتى 2016 تواجدها في التنقيط رقم 02 والذي يعبر عنه بالوضع المرضي مع ملاحظة تحسن في الاداء، مكنها سنة 2017 من التواجد في التنقيط 01 والمعبر عنه بالوضع الجيد، والذي لم تحافظ عليه في السنة الأخيرة كونها عاودت الارتفاع إلى نسبة 25.56% والتصنيف رقم 02.

من خلال التنقيط الكلي لمدة الدراسة تستنتج أن النسبة في وضعية مرضية، ولا تستدعي اتخاذ أي إجراءات تصحيحية، غير أن المتتبع للقوائم المالية يجد أنه يمثل تحسن صوري واكبه ارتفاع في قيمة المستحقات ذات المخاطر

العالية من سنة لأخرى طيلة مدة الدراسة وتمت تغطيته بارتفاع يوازيه ويفوقه في قيمة الأموال الخاصة الصافية وهذا غير كافي لوحده على المدى الطويل وقد يؤدي إلى تعثر في الأصول وخسارتها ويتطلب التحكم في أداء المستحقات والتقليل من قيمه والحرص على استردادها في مواعيدها.

2-2-3 نسبة المستحقات المتعثرة: تقيس هذه النسبة حجم المستحقات المتعثرة إلى مجموع التمويلات المباشرة للزبائن، حيث تمثل المستحقات المتعثرة اجمالي المستحقات والفوائد المتولدة منها وغير المسددة منذ أكثر من سنة والتي لا يرجى سدادها، وقد تمثل في حال تفاقمها وعدم تغطيتها تدهورا وتآكلا للأصول، ويتم حساب النسبة وفق العلاقة التالية: **نسبة المستحقات المتعثرة = المستحقات المتعثرة/ اجمالي التمويلات المباشرة الممنوحة للزبائن.**

أ-تحليل نتائج قياس نسبة المستحقات المتعثرة: من أجل تحليل جيد لهاته النسبة وتوضيح ادائها تاريخيا طيلة مدة الدراسة، فقد قمنا بحساب النسبة من خلال المعطيات المتحصل عليها من التقارير السنوية للتسيير الموجهة للجمعية العامة للبنك، وتمثيل ذلك بيانيا وتبيان التطور الحاصل فيها، بغرض الحكم على أدائها أو تفسيره فيما يلي:

الشكل رقم (3-12): نسبة المستحقات المتعثرة.

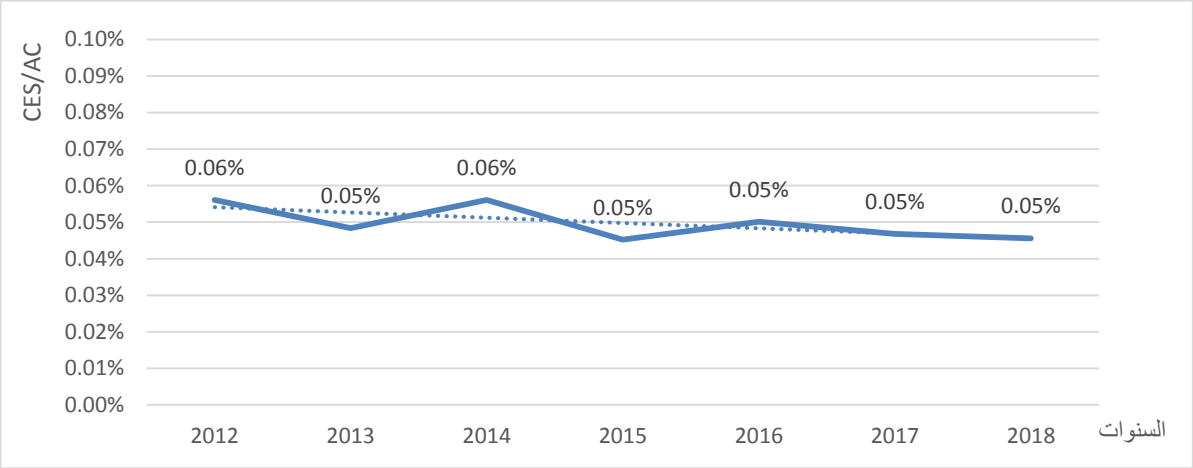

المصدر: من اعداد الطالب بناء على:

Banque Nationale d'Algérie, **Rapports annuels du 2012 au 2018**.

CES = المستحقات المتعثرة

AC = اجمالي التمويلات المباشرة الممنوحة للزبائن

من خلال دراستنا للمعطيات المتواجدة في المنحنى يمكننا استخلاص انخفاضا في مجمل قيمها طيلة مدة الدراسة كما يظهره منحنى الاتجاه (courbe de tendance)، نفسره فيما يلي:

- ✓ شهدت قيمة النسبة انخفاضا في مجملها طيلة مدة الدراسة كمؤشر على تحسن في الأداء، عابه التذبذب في القيم في شكل خط منكسر كدلالة غير مباشرة على عدم التحكم والاستقرار في قيم المستحقات وغياب استراتيجيات واضحة للتسوية، ودلّ على ذلك وفقا للتقارير السنوية للبنك الارتفاع المتواصل في قيم المستحقات المتعثرة من سنة لأخرى مرورا ب 64.022 م دج في سنة 2012 إلى 83.032 م دج في سنة 2018، أي بمعدل تدهور يساوي إلى 29.69% لولا تدعيم البنك لرأسماله لشهد أداء النسبة منحى آخر.

ب–تصنيف نسبة المستحقات المتعثرة: اعتمادا على ما ورد في الدليل العام للرقابة المستندية الصادر عن المفتشية العامة لبنك الجزائر بخصوص اعتماد نظام التقييم المصرفي وكيفية تقييم جودة الأصول للبنوك والمؤسسات المالية العاملة داخل الجزائر عموما وما ارتبط منها بقياس وتصنيف المستحقات المتعثرة، فيمكننا تصنيفها وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3-10): تصنيف نسبة المستحقات المتعثرة.

السنوات / المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المستحقات المتعثرة	%5.61	%4.84	%5.61	%4.52	%5.01	%4.68	%4.56
التنقيط السنوي	4	3	4	3	4	3	3
التنقيط الكلي لمدة الدراسة	4						

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري BNA الواردة في التقارير السنوية لمراقبة التسيير لسنوات 2012 حتى 2018.

من حيث التصنيف، نلاحظ ان أداء البنك بخصوص نسبة المستحقات المتعثرة شهد في أغلبه تواجدا في التصنيف 03 والذي يميز أداء متوسطا لم يستطيع المحافظة عليه في سنتي 2014 و2016 ليصل إلى التصنيف الرابع والمعبر عنه بضعف في إدارة الأصول مع وجود نقائص يجب تداركها، والانتقال للتصنيفات الأولى عن طريق تخفيض هذا المعامل واجبار الإدارة التنفيذية على احترام الحدود المسطرة من قبل السلطات الإشرافية، والا أدى ذلك إلى تآكل في أصول البنك.

2-2-4 نسبة تركز الأصول: تقيس هذه النسبة تركز القروض الممنوحة للزبائن كنفس المستفيد إلى اجمالي الأموال الخاصة للبنك، بغرض الوقوف على تفادي أهم المخاطر التي تهدد المحافظ الائتمانية للبنوك في حال التعثر أو التأخر في السداد للأصل المركز، وباعتبار محدودية المعطيات المتوفرة لدينا عن مكونات محفظة القروض بالبنك الوطني الجزائري للمدة المدروسة، فقد ركزنا في على دراسة نسبة تركز التمويلات الموجهة للقطاع العام ونسبة تركز التمويلات الموجهة للقطاع الخاص وتبيان تصنيفها فيما يلي:

2-2-4-1نسبة تركز الأصول الموجهة للقطاع الخاص: نهدف من خلاله الى قياس حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص كنفس المستفيد إلى اجمالي الأموال الخاصة للبنك وتبيان مدى احترام إدارة البنك للحدود القصوى والمسطرة من طرف بنك الجزائر أو للأهداف المحددة من طرف مجلس الإدارة، حيث انه حسب توصيات بنك الجزائر كلما قلت نسبتها عن 25% دل على جودتها وحسن التسيير بالبنك، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

نسبة تركز الأصول الموجهة للقطاع الخاص = حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص كنفس المستفيد (قصيرة أو طويلة الاجل) / اجمالي الأموال الخاصة للبنك.

أ-تحليل نتائج قياس نسبة تركز الأصول الموجهة للقطاع الخاص: من أجل تحليل جيد لهاته النسبة وتوضيح ادائها تاريخيا طيلة مدة الدراسة، فقد قمنا بحساب النسبة من خلال المعطيات المتحصل عليها من التقارير السنوية للتسيير الموجهة للجمعية العامة للبنك، وتمثيل ذلك بيانيا وتبيان التطور الحاصل فيها، بغرض الحكم على أدائها أو تفسيره فيما يلي:

الشكل رقم (3-13): نسبة تركز الاصول الموجهة للقطاع الخاص.

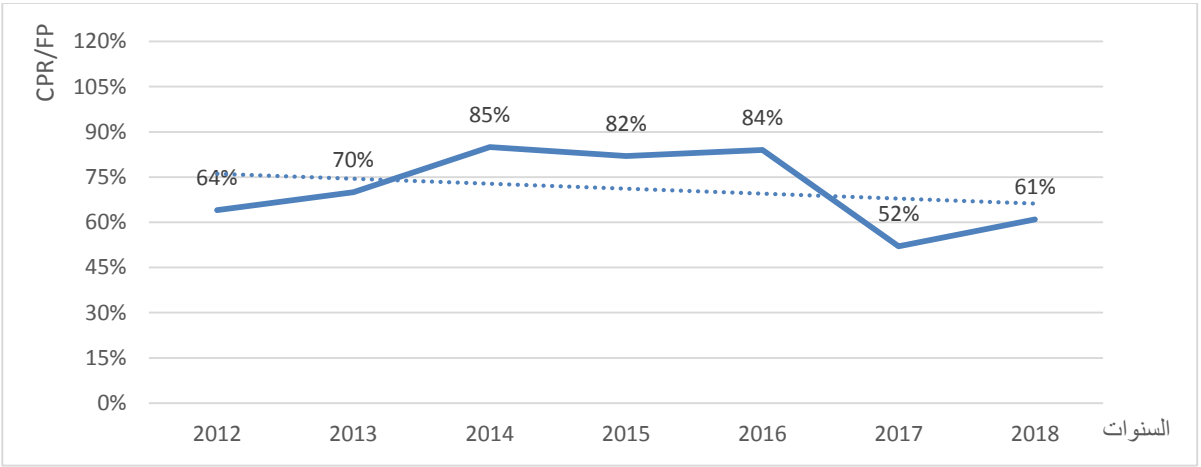

المصدر: من اعداد الطالب بناء على:

Banque Nationale d'Algérie, **Rapports annuels du 2012 au 2018**

حيث أن:

حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص كنفس المستفيد القصيرة أو طويلة الاجل بما في ذلك قروض =CPR CNACو ANSEJو ANJEM والقروض العقارية والاستهلاكية.

اجمالي الأموال الخاصة للبنك =FP

من خلال تحليلنا للمعطيات المتواجدة في المنحنى، يمكننا استخلاص أن التغير في قيمة النسبة شهد انخفاضا طفيفا في مجمله حسب ما يظهره منحنى الاتجاه (courbe de tendance)، تميز بمرحلتين مختلفتين من التطور نسردهما فيما يلي:

- **المرحلة الأولى من سنة 2012 إلى 2016**: والتي شهدت ارتفاعا ملحوظا للنسبة من 64 % سنة 2012 إلى 85 % في سنة 2014 وبمعدل تدهور يمثل أكثر من 32 %، وهذا نظرا للتوسع في قيمة القروض الممنوحة لهذا القطاع من سنة لأخرى دون مراعاة لحجمها وما تمثله نسبتها لإجمالي الأصول أو حتى لحقوق الملكية وما ينجر عن ذلك من سوء في التسيير.
- **المرحلة الثانية من 2016 إلى 2018**: عرفت انخفاضا وتحسنا في قيمتها مرورا من 82% في سنة 2015 ليصل في نهاية الفترة إلى 61% مرتفعا بذلك عن السنة السابقة والتي عرفت اقل قيمة للمعامل طيلة مدة الدراسة بنسبة 52 %، وبغرض تفسير هذا التحسن في الأداء رغم بعده عن الأداء الجيد نجد ان جمالي القروض الموجهة للقطاع الخاص عرفت ارتفاعا اجماليا في قيمها قدر ب 140% لمدة سبع سنوات تمت مرافقته بزيادة أعلى في اجمالي الأموال الخاصة الصافية للبنك لنفس المدة.

ب–تصنيف نسبة تركز الأصول الموجهة للقطاع الخاص: اعتمادا على ما ورد في الدليل العام للرقابة المستندية الصادر عن المفتشية العامة لبنك الجزائر بخصوص اعتماد نظام التقييم المصرفي وكيفية تقييم جودة الأصول للبنوك والمؤسسات المالية العاملة داخل الجزائر عموما وما ارتبط منها بقياس وتصنيف تركز الأصول البنكية، فيمكننا تصنيفها وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3-11): تصنيف نسبة تركز الأصول الموجهة للقطاع الخاص.

السنوات / المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
تركز الأصول الموجهة للقطاع الخاص	%64	%70	%85	%82	%84	%52	%61
التنقيط السنوي	3	3	4	4	4	3	3
التنقيط الكلي لمدة الدراسة	4						

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري BNA الواردة في التقارير السنوية لمراقبة التسيير لسنوات 2012 حتى 2018.

من الجدول السابق نلاحظ أن نسبة تركز الأصول والخاص بالتمويلات المباشرة الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية الخاصة، يتواجد ككل ضمن مجال التنقيط 04، والذي يميز عدم احترام البنك محل الدراسة للحدود المسطرة، وإمكانية تعرض أصول البنك لخسائر محتملة في حال وقوع هزات أو تعثرات مالية على مستوى المؤسسات الخاصة، رغم توجه هاته النسبة نحو الانخفاض في كل من سنة 2017 و2018، مما يعطي ايحاء بضعف في إدارة الأصول وتواصل البنك في سياسة التوسع الائتماني مع عدم مراعاته لمستوى تركزها، والذي يعتبر وضعا غير صحيا قد يكبد البنك خسائر محتملة في حالة فشل هذه المؤسسات أو عدم قدرتها على السداد، مما يستدعي ضرورة اتخاذ إجراءات تصحيحية عاجلة.

2-2-4-2نسبة تركز الأصول الموجهة للقطاع العام: نهدف من خلاله لقياس حجم القروض الموجهة للقطاع العام كنفس المستفيد إلى اجمالي الأموال الخاصة للبنك وتبيان مدى احترام إدارة البنك للحدود القصوى والمسطرة من طرف بنك الجزائر أو للأهداف المحددة من طرف مجلس الإدارة، حيث كسابقتها كلما قلت النسبة عن 25% دل على جودتها وحسن إدارة البنك، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

نسبة تركز الأصول الموجهة للقطاع العام = حجم القروض الموجهة للقطاع العام كنفس المستفيد (قصيرة أو طويلة الاجل) / اجمالي الأموال الخاصة للبنك.

أ-تحليل نتائج قياس نسبة تركز الأصول الموجهة للقطاع العام: من أجل تحليل جيد لهاته النسبة وتوضيح ادائها تاريخيا طيلة مدة الدراسة، فقد قمنا بحساب النسبة من خلال المعطيات المتحصل عليها من التقارير السنوية للتسيير الموجهة للجمعية العامة للبنك، وتمثيل ذلك بيانيا وتبيان التطور الحاصل فيها، بغرض الحكم على أدائها أو تفسيره فيما يلي:

الشكل رقم (3-14): نسبة تركز الاصول الموجهة للقطاع العام.

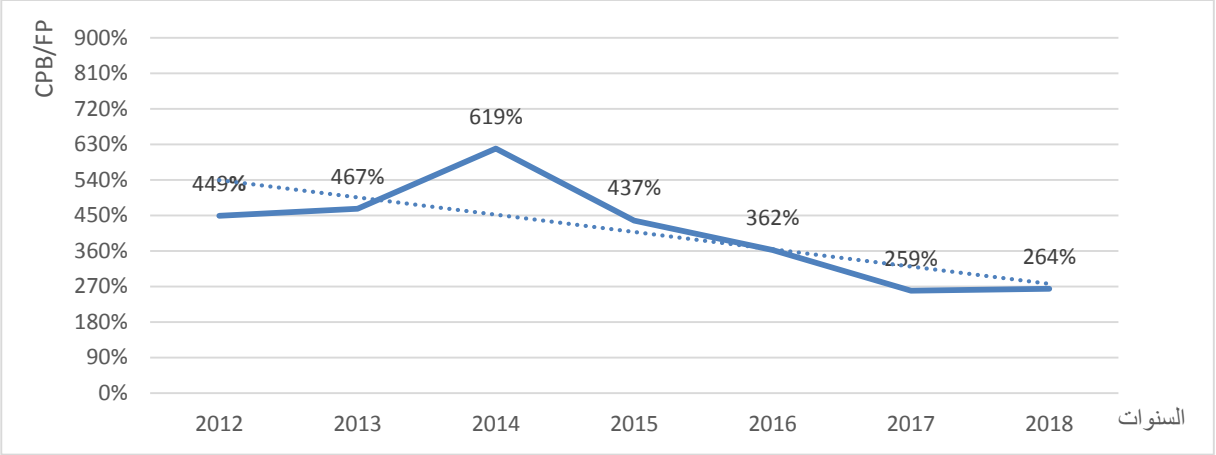

المصدر: من اعداد الطالب بناء على:

Banque Nationale d'Algérie, **Rapports annuels du 2012 au 2018**

CPB= حجم القروض الموجهة للقطاع العام كنفس المستفيد

FP= اجمالي الأموال الخاصة للبنك

من خلال تحليلنا للمعطيات المتواجدة في المنحنى، يمكننا استخلاص أن قيمة النسبة شهدت انخفاضا طيل مدة الدراسة حسب ما يظهره منحنى الاتجاه (courbe de tendance) يمثل تحسنا في أدائه رغم بعده الكبير عن الحدود المسموح بها، وتميزت بمرحلتين مختلفتين من التطور نسردهما فيما يلي:

- **المرحلة الأولى من سنة 2012 إلى 2014**: والتي شهدت ارتفاعا ملحوظا له من 449 % سنة 2012 إلى 619 %في نهاية سنة 2014 وبمعدل تدهور يمثل أكثر من 37.86 %، وهذا نظرا للتوسع في قيمة القروض الممنوحة لهذا القطاع من سنة لأخرى دون مراعاة لحجمها وما تمثله نسبتها للأصول أو حتى لحقوق الملكية.
- **المرحلة الثانية من 2015 إلى 2018**: والتي شهدت انخفاضا وتحسنا في قيمة هذا المعامل من 619% في بداية سنة 2015 ليصل في نهاية الفترة إلى 264% مرتفعا بذلك عن السنة السابقة والتي عرفت اقل قيمة للنسبة طيلة مدة الدراسة بنسبة 259 % مما يعطي ايحاء بتركز صارخ لأصول البنك وسوء إدارة للسياسات الائتمانية، والذي يعتبر وضعا غير صحيا قد يكبد البنك خسائر محتملة في حالة فشل هذه المؤسسات أو عدم قدرتها على السداد وهي السمة الغالبة على مؤسسات القطاع العام مما يستدعي ضرورة اتخاذ إجراءات تصحيحية عاجلة.

ب-تصنيف نسبة تركز الأصول الموجهة للقطاع العام: اعتمادا على ما ورد في الدليل العام للرقابة المستندية الصادر عن المفتشية العامة لبنك الجزائر بخصوص اعتماد نظام التقييم المصرفي وكيفية تقييم جودة الأصول للبنوك والمؤسسات المالية العاملة داخل الجزائر عموما وما ارتبط منها بقياس وتصنيف تركز الأصول البنكية، فيمكننا تصنيفها وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3-12): تصنيف نسبة تركز الاصول الموجهة للقطاع العام.

السنوات / المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
تركز الأصول الموجهة للقطاع العام	%449	%467	%619	%437	%362	%259	%264
التنقيط السنوي	5	5	5	5	5	5	5
التنقيط الكلي لمدة الدراسة	5						

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري BNA الواردة في التقارير السنوية لمراقبة التسيير لسنوات 2012 حتى 2018.

من الجدول السابق نلاحظ أن نسبة تركز الأصول والخاص بالتمويلات المباشرة الممنوحة لإجمالي المؤسسات الاقتصادية العامة، يتواجد ضمن مجال التنقيط **05**، والذي يميز عدم احترام البنك محل الدراسة للحدود المسطرة، وإمكانية تعرض أصوله لخسائر محتملة نتيجة للوضع الاقتصادي المنكمش الذي تعرفه الجزائر، رغم الانخفاض في قيمة النسبة لاحقا.

- وكتبرير لهذا التجاوز في القوانين والتشريعات المعمول بها، فانه وفقا للتقارير الموجهة لمجلس الإدارة فان هاته التمويلات كانت لفائدة كل من مجمع سونلغاز والخطوط الجوية الجزائرية والشركة الجزائرية للسكك الحديدية والمضمونة السداد من طرف الخزينة العمومية .

2-2-5نسبة الالتزامات التمويلية لخارج الميزانية: تتميز البنوك عن غيرها من المؤسسات الاقتصادية بإمكانية منحها لخدمات أو منتجات في شكل التزامات فقط (Engagements) لفائدة المؤسسات المالية أو الزبائن أو ما يعرف ببنود خارج الميزانية المضمونة، باعتبارها تحقق لها إيرادات أو قد تسبب لها خسائر في حال تعثر أو عدم التزام الزبون المضمون. تقيس هاته النسبة حجم الالتزامات التي منحها البنك والتزم بها كضمان لقروض تمويلية إلى اجمالي محفظة قروض البنك، حيث كلما انخفضت عن 25% كان أفضل، ويمكن حسابها وفق العلاقة التالية:

نسبة الالتزامات التمويلية لخارج الميزانية = التزامات خارج الميزانية المرتبطة بالتمويل/ محفظة القروض.

أ–تحليل نتائج قياس نسبة الالتزامات التمويلية لخارج الميزانية: من أجل تحليل جيد لهاته النسبة وتوضيح ادائها التاريخي طيلة مدة الدراسة، فقد قمنا بحساب النسبة من خلال المعطيات المتحصل عليها من التقارير السنوية للتسيير الموجهة للجمعية العامة للبنك، وتمثيل ذلك بيانيا وتبيان التطور الحاصل فيها، بغرض الحكم على أدائها أو تفسيره فيما يلي:

الشكل رقم (3-15): نسبة الالتزامات لخارج الميزانية.

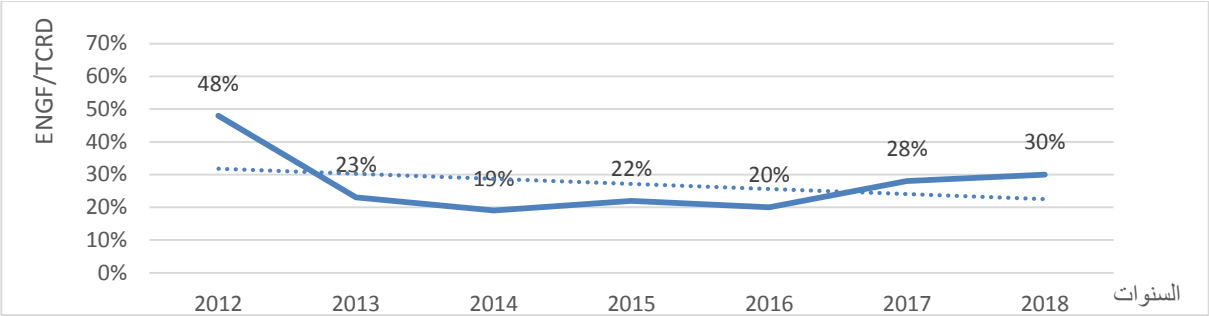

المصدر: من اعداد الطالب بناء على:

Banque Nationale d'Algérie, **Rapports annuels du 2012 au 2018**

ENGF= التزامات خارج الميزانية المرتبطة بالتمويل

TCRD= محفظة القروض

من خلال تحليلنا للمعطيات المتواجدة في المنحنى يمكننا استخلاص ما يلي: قيم هاته النسبة في تناقص طيلة مدة الدراسة حسب ما يظهره منحنى الاتجاه (courbe de tendance)، تميز بتحسن مرّ بثلاثة مراحل نوضحها فيما يلي:

- **المرحلة الأولى من 2012 إلى 2014**: تميزت هاته المرحلة بمعرفة هاته النسبة لأعلى قيمة لها ب 48% سنة 2012 نزولا إلى أدنى نسبة لها 19% في نهاية سنة 2014 بمعدل تحسن يساوي إلى 156% بسبب التغير العكسي الذي شهدته مكونات هاته النسبة لنفس الفترة.
- **المرحلة الثانية من 2015 إلى 2016**: تميزت بمعرفة النسبة لأدنى مستوياتها في شكل استقرار نسبي لها مرورا من 22% سنة 2015 نزولا إلى 20% في نهاية سنة 2016 بمعدل تحسن طفيف يساوي إلى 10% بسبب الانخفاض الذي شهدته مكونات هاته النسبة.

- **المرحلة الثالثة من 2017 إلى 2018**: تميزت هاته المرحلة بتوسع البنك في الالتزامات الممنوحة للزبائن من 20% في بداية سنة 2017 إلى 30% في نهاية الفترة المدروسة بمعدل نمو يساوي إلى 50% بسبب الارتفاع في قيم مكونات النسبة لهاته الفترة.

ب–تصنيف نسبة الالتزامات التمويلية لخارج الميزانية: اعتمادا على ما ورد في الدليل العام للرقابة المستندية الصادر عن المفتشية العامة لبنك الجزائر بخصوص اعتماد نظام التقييم المصرفي وكيفية تقييم جودة الأصول للبنوك والمؤسسات المالية العاملة داخل الجزائر عموما وما ارتبط منها بقياس وتصنيف الالتزامات التمويلية لخارج الميزانية، فيمكننا تصنيفها وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3-13): تصنيف نسبة الالتزامات لخارج الميزانية.

السنوات / المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الالتزامات خارج الميزانية	% 48	23%	% 19	%22	%20	%28	%30
التنقيط السنوي	2	1	1	1	1	2	2
التنقيط الكلي لمدة الدراسة	2						

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري BNA المتواجدة في التقارير السنوية لمراقبة التسيير لسنوات 2012 حتى 2018.

عرف تصنيف هاته النسبة تذبذبا، حيث شهدت المدة ما بين 2013 حتى 2016 تواجدها في التنقيط رقم 01 والذي يعبر عنه بالوضع الجيد، والذي لم تحافظ عليه في السنوات الأخيرة كونها عاودت الارتفاع إلى أكثر من 25% والتواجد في التصنيف رقم 02 والذي ميز التنقيط الكلي للفترة المدروسة وأن النسبة في وضعية مرضية، ولا تستدعي اتخاذ أي إجراءات تصحيحية.

2–2–6نسبة تغطية المؤونات المكونة للأصول المصنفة: وفقا لنظام بنك الجزائر رقم: 03/14 الصادرة بتاريخ 16 فيفري 2014، قام البنك الوطني الجزائري بإصدار المنشور الدوري رقم 2078 بتاريخ 28 أكتوبر 2014 والذي من حدد من خلاله قواعد تصنيف الأصول وتكوين المؤونات لها كما يلي:

- ✓ **المستحقات الجارية** (تمثل القروض التي يبدو تحصيلها التام في الآجال التعاقدية ممكنا): يتم تكوين مؤونة عامة بنسبة 1% سنويا حتى تبلغ 3% من قيمتها الاجمالية؛
- ✓ **المستحقات المصنفة:** يتم تكوين مؤونات للمستحقات ذات المخاطر الممكنة والمخاطر العالية والمستحقات المتعثرة بنسب دنيا قدرها 20% و50% و100% على التوالي.

قياس ومراقبة تطور هاته النسبة يمكننا من معرفة قدرة البنك واستراتيجيته في التحوط من حالات عدم السداد وتآكل الأصول، وباعتبار أننا لم نتمكن من الحصول على تفصيل لمكونات حساب المؤونات وانما على المبلغ السنوي فقط، فعمدنا إلى قياس هاته النسبة (وفق المعادلة المشار اليها أدناه) نسبة الى اجمالي الأصول المصنفة وليس لكل صنف على حدى وفق الحد الأدنى له بعد استبعاد المؤونات المكونة لتغطية المستحقات الجارية.

نسبة تغطية المؤونات المكونة للأصول المصنفة = مبلغ المؤونات المكونة / اجمالي الاصول المصنفة.

أ-تحليل نتائج قياس نسبة تغطية المؤونات المكونة للأصول المصنفة: من أجل تحليل جيد لهاته النسبة وتوضيح ادائها تاريخيا طيلة مدة الدراسة، فقد قمنا بحساب النسبة من خلال المعطيات المتحصل عليها من التقارير السنوية للتسيير الموجهة للجمعية العامة للبنك، وتمثيل ذلك بيانيا وتبيان التطور الحاصل فيها، بغرض الحكم على أدائها أو تفسيره فيما يلي:

الشكل رقم (3-16) نسبة تغطية المؤونات للأصول المصنفة.

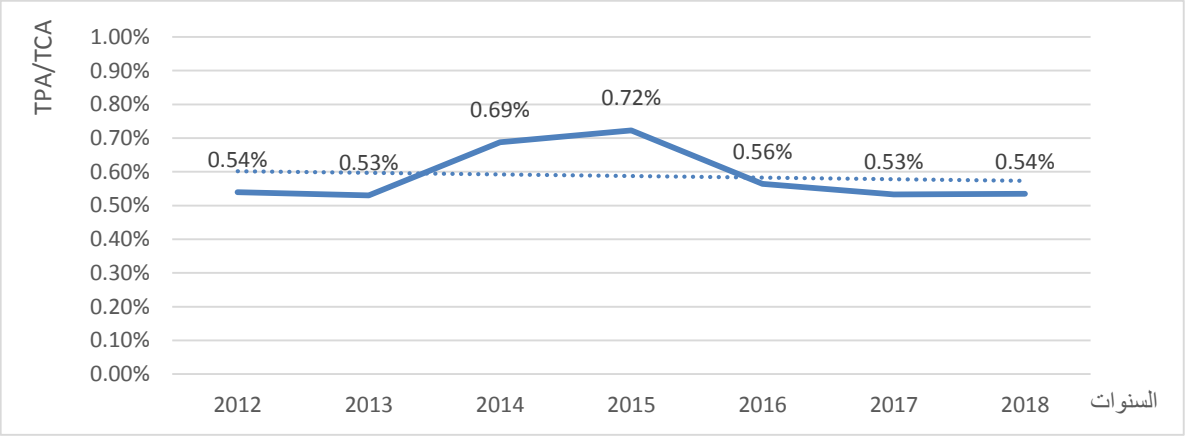

المصدر من اعداد الطالب بناء على:

Banque Nationale d'Algérie, **Rapports annuels du 2012 au 2018**

TPA= اجمالي المؤونات المكونة

TCA= اجمالي الأصول المصنفة

من خلال تحليلنا للمعطيات المتواجدة في المنحنى يمكننا استخلاص أن قيم هاته النسبة مستقرة طيل مدة الدراسة حسب ما يظهره منحنى الاتجاه (courbe de tendance)، تميزت بمعرفتها لثلاث مراحل مختلفة نفصلها كالتالي:

- **المرحلة الأولى من 2012 إلى 2013**: شهدت انخفاضا من 54% سنة 2012 نزولا إلى أدنى نسبة لها 53% في نهاية سنة 2013 بمعدل تقهقر طفيف يساوي إلى 1.89% واكبه ارتفاع في قيم المستحقات المصنفة أعلى نسبيا من قيم المؤونات المكونة لنفس الفترة.
- **المرحلة الثانية من 2013 إلى 2015**: تميزت بمعرفة النسبة لأعلى مستوياتها ومنحى تصاعدي مرورا من 53% سنة 2013 نزولا إلى 68.73% في سنة 2014 وصولا إلى 72.28% في نهاية سنة 2015 بمعدل نمو يساوي إلى 36%.
- **المرحلة الثالثة من 2015 إلى 2018**: شهدت هاته المرحلة منحى متناقص في قيمها من 72.28% في سنة 2015 إلى 56.45% في سنة 2016 وصولا إلى 53.52 % في نهاية الفترة وبمعدل انحسار يقدر ب 35% نظرا للارتفاع الأعلى نسبيا في قيم المستحقات المصنفة مقارنة بالمؤونات لنفس الفترة.

ب–تصنيف نسبة تغطية المؤونات المكونة للأصول المصنفة: اعتمادا على ما ورد في الدليل العام للرقابة المستندية الصادر عن المفتشية العامة لبنك الجزائر بخصوص اعتماد نظام التقييم المصرفي وكيفية تقييم جودة الأصول للبنوك والمؤسسات المالية العاملة داخل الجزائر عموما وما ارتبط منها بقياس وتصنيف نسبة تغطية المؤونات المكونة للأصول المصنفة، فيمكننا تصنيفها وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3-14): تصنيف نسبة تغطية المؤونات المكونة للأصول المصنفة.

السنوات / المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة تغطية المؤونات	%54	%53	%68.73	%72.28	%56.45	%53.28	%53.52
التنقيط السنوي	3	3	3	3	3	3	3
التنقيط الكلي لمدة الدراسة	3						

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري BNA الواردة في التقارير السنوية لمراقبة التسيير لسنوات 2012 حتى 2018.

من الجدول السابق نلاحظ أن نسبة تغطية المؤونات المكونة للأصول المصنفة أقل من 100%، وتصنيفها يتواجد ضمن مجال التنقيط 03، والذي يميز عدم احترام البنك محل الدراسة للحدود المسطرة، وإمكانية تعرض مستحقات البنك لخسائر محتملة في حال استنفاذ سبل سدادها وعدم كفاية المؤونات لتغطيها، مما يستدعي من الإدارة والهيئات الرقابية الحرص على تخصيص مبالغ اضافية من صافي الإيرادات البنكية للرفع من قيم النسبة والانتقال للوضع الجيد والمريح.

2-2-7نسبة الأصول المصنفة المرجحة بالمخاطر (WCR): تساهم هاته النسبة في تحديد جودة الأصول البنكية، حيث تقيس نسبة الاصول المصنفة والمرجحة بالمخاطر الى حقوق الملكية ومخصصات خسائر القروض والديون المشكوك فيها، حيث كلما قلت عن 5% كان أفضل، ويتم ذلك على أساس إعطاء وزن ترجيحي لكل أصل مصنف، حيث أن قيمة المستحقات المتعثرة (CES) ترجح بوزن 100%، أما المستحقات ذات المخاطر العالية (CCIR) تم إعطاؤها وزن 50% والمستحقات ذات المخاطر الممكنة (Impayé) تم إعطاؤها وزن 20%، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية[1]:

$$WCR = \frac{Weighted\ classification\ Asset}{Tier1+ALLL}$$

– ALLL =Allowance for Loan and Lease Losses:[2] (مخصصات خسائر القروض والديون المشكوك فيها)

-Tier1 = FPN = حقوق الملكية

- Weighted Classification Asset = الأصول المصنفة المرجحة

[1] SR 90-21 (IB), Board of Governors of the Federal Reserve System,Washinton, dc.20551, **division of banking supervision and regulation,** june 22,1990, on site: www.federalreserve.gov/boarddocs/srletters/1990/sr9021.htm, consulted the 09/15/2019 at 21: 32 .

[2] يعتبر مخصص خسائر القروض والإيجارات (ALLL)، المعروف سابقًا باسم احتياطي الديون المعدومة، احتياطيًا محسوبًا تنشئه المؤسسات المالية فيما يتعلق بمخاطر الائتمان المقدرة ضمن أصول المؤسسة، يقلل هذا الاحتياطي من القيمة الدفترية للقروض وعقود الإيجار إلى المبلغ الذي تتوقع المؤسسة تحصيله بشكل معقول.

الجدول رقم (3-15): معطيات مساعدة في حساب (WCR).

الوحدات بمليون دج

السنوات / المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
ترجيح الخسائر في الاصول	**64.022**	**63.725**	**65.779**	**68.486**	**70.719**	**77.231**	**83.032**
ترجيح المستحقات ذات المخاطر العالية	**40.341**	**43.191**	**47.739**	**50.116**	**50.981**	**57.598**	**71.475**
ترجيح المستحقات ذات المخاطر الممكنة	**3.771**	**4.087**	**3.707**	**3.924**	**5.848**	**9.851**	**13.180**
اجمالي الأصول المصنفة المرجحة (WCA)	**108.134**	**111.003**	**117.225**	**122.526**	**127.548**	**144.680**	**167.687**
مخصصات خسائر القروض والديون المشكوك فيها (ALLL)	**88.653**	**88.117**	**90.751**	**112.651**	**139.464**	**151.645**	**168.763**
TCA	**163.740**	**164.842**	**179.792**	**188.339**	**201.923**	**241.679**	**291.879**
TIER1	**222.132**	**245.128**	**258.720**	**292.376**	**316.490**	**530.701**	**559.312**
TIER1+ALLL	**310.785**	**333.245**	**349.471**	**405.027**	**455.954**	**682.346**	**728.075**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري BNA الواردة في التقارير السنوية لمراقبة التسيير لسنوات 2012 حتى 2018.

أ-تحليل نتائج قياس نسبة الأصول المصنفة المرجحة بالمخاطر: من أجل تحليل جيد لهاته النسبة وتوضيح ادائها تاريخيا طيلة مدة الدراسة، فقد قمنا بحساب النسبة من خلال المعطيات المتحصل عليها من التقارير السنوية للتسيير الموجهة للجمعية العامة للبنك، وتمثيل ذلك بيانيا لتبيان التطور الحاصل فيها، بغرض الحكم على أدائها أو تفسيره فيما يلي:

الشكل رقم (3-17): نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر (WCR).

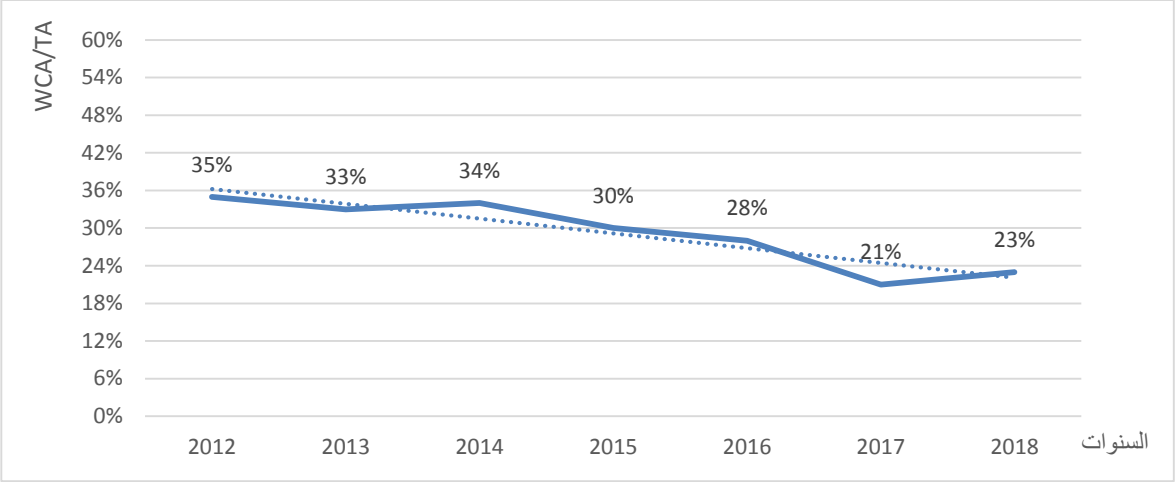

المصدر من اعداد الطالب بناء على:

Banque Nationale d'Algérie, **Rapports annuels du 2012 à 2018**

WCA= اجمالي الأصول المصنفة الرجحة

TA= TIER1+ALLL

من خلال تحليلنا للمعطيات المتواجدة في المنحنى يمكننا استخلاص أن قيم هاته النسبة في تناقص مستمر طيلة مدة الدراسة حسب ما يظهره منحنى الاتجاه (courbe de tendance)، الا أنه يمكننا تقسيم هذا التطور من خلال المنحنى إلى مرحلتين مختلفتين حسب ما يلي:

- **المرحلة الأولى من سنة 2012 إلى 2014**: عرفت هذه المرحلة تذبذبا في قيمها تناقصت من 35% في
سنة 2012 إلى 34% في سنة 2013 لترتفع بعدها في سنة 2014 إلى 34% بمعدل انحسار اجمالي يساوي إلى 2.94% نظرا للزيادة الحاصلة في المخصصات والشريحة الأولى من رأس المال.
- **المرحلة الثانية من 2014 إلى 2018**: تميزت بتناقص في قيمها مرورا من 34% في نهاية سنة 2014 لتصل إلى أدنى مستوى لها في سنة 2017 ب 21% بسبب القفزة الحاصلة في حقوق ملكية البنك مقارنة بسنة 2016، لترتفع إلى 23% في نهاية الفترة كمؤشر على تحسنها.

ب-تصنيف نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر (WCR): اعتمادا على ما ورد في الدليل العام للرقابة المستندية الصادر عن المفتشية العامة لبنك الجزائر بخصوص اعتماد نظام التقييم المصرفي وكيفية تقييم جودة الأصول للبنوك والمؤسسات المالية العاملة داخل الجزائر عموما وما ارتبط منها بقياس وتصنيف نسبة الأصول المصنفة المرجحة بالمخاطر، فيمكننا تصنيفها وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3-16): تصنيف نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر (WCR).

السنوات / المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
(WCR)	35%	%33	%34	%30	%28	%21	%23
التنقيط السنوي	4	4	4	3	3	3	3
التنقيط الكلي لمدة الدراسة	3						

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري BNA الواردة في التقارير السنوية لمراقبة التسيير لسنوات 2012 حتى 2018.

من الجدول السابق نلاحظ أن قيم نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر (WCR) كانت أكبر من 20%، وتواجدت ضمن مجال التنقيط 04 للسنوات الثلاثة الأولى، لتتحسن إلى التصنيف الثالث لباقي الفترة، يفسر بعدم احترام البنك محل الدراسة للحدود المسطرة، وإدارة ضعيفة للأصول المولدة للمخاطر(المصنفة) يمكن ان تؤدي الى خسائر محتملة ان لم يتم استردادها بكافة الطرق أو تحويلها لأصول جارية.

2-3-8نسبة الأصول المصنفة الاجمالية (TCR): تقيس هذه النسبة حجم الأصول المصنفة (المشكوك فيها، ذات المستوى الضعيف، المعدومة) إلى حقوق الملكية ومخصصات خسائر القروض والديون المشكوك فيها، حيث كلما قلت هاته النسبة عن 20% كان أفضل لأنها توحي بأن المصرف لديه مخصصات كافية لمواجهة المخاطر وربحية جيدة وأن سياساته الائتمانية رشيدة، ويمكن قياسها وفق العلاقة التالية:

$$\frac{TOTAL\ CLASSIFIED\ ASSET}{Tier1+ALLL}$$

حيث أن:

-Total classified Asset (loss, doubt full, substandard): مجموع الأصول المصنفة

-ALLL =Allowance for Loan and Lease Losses: مخصصات خسائر القروض والديون المشكوك فيها)

- $Tier1$= الشريحة الاولى

أ-تحليل نتائج قياس نسبة الأصول المصنفة الاجمالية (TCR): من أجل تحليل جيد لهاته النسبة وتوضيح ادائها تاريخيا طيل مدة الدراسة، فقد قمنا بحساب النسبة من خلال المعطيات المتحصل عليها من التقارير السنوية للتسيير الموجهة للجمعية العامة للبنك، وتمثيل ذلك بيانيا وتبيان التطور الحاصل فيها، بغرض الحكم على أدائها أو تفسيره فيما يلي:

الشكل رقم (3-18): نسبة الأصول المصنفة الاجمالية (TCR).

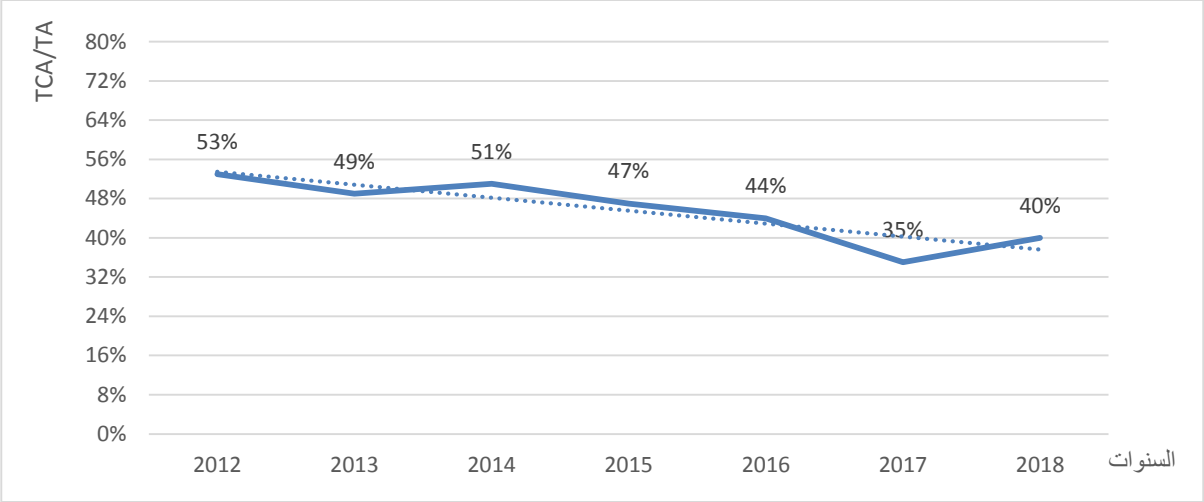

المصدر: من اعداد الطالب بناء على:

Banque Nationale d'Algérie, **Rapports annuels du 2012 au 2018**

TCA = اجمالي الأصول المصنفة

TA= TIER1+ALLL

من خلال تحليلنا للمعطيات المتواجدة في المنحنى يمكننا استخلاص أن قيم هاته النسبة في تناقص مستمر طيل مدة الدراسة حسب ما يظهره منحنى الاتجاه (courbe de tendance)، الا أنه يمكننا تقسيم هذا التطور من خلال المنحنى إلى مرحلتين مختلفتين حسب ما يلي:

- **المرحلة الأولى من سنة 2012 إلى 2014**: عرفت هذه المرحلة تذبذبا في قيمها تناقصت من 53% في سنة 2012 إلى 49% في سنة 2013 لترتفع بعدها في سنة 2014 إلى 51% بمعدل تحسن اجمالي يساوي إلى 3.92% نظرا لأن الزيادة الحاصلة في المخصصات والشريحة الأولى من رأس المال أكبر من الزيادة في الأصول المصنفة الاجمالية.
- **المرحلة الثانية من 2014 إلى 2018**: تميزت بتناقص في قيمها مرورا من 51% في نهاية سنة 2014 لتصل إلى أدني مستوى لها في سنة 2017 ب 35% وبمعدل انحسار اجمالي يقدر ب 45.71%، لترتفع إلى 40% في نهاية الفترة وهذا نظرا للارتفاع الحاصل في حقوق ملكية البنك من 258.720 م دج في سنة 2014إلى 559.312 م دج في سنة 2018 والذي يعتبر غير كافي لوحده دون تخفيض قيمة المستحقات العالقة.

ب–تصنيف نسبة الأصول المصنفة الاجمالية (TCR): اعتمادا على ما ورد في الدليل العام للرقابة المستندية الصادر عن المفتشية العامة لبنك الجزائر بخصوص اعتماد نظام التقييم المصرفي وكيفية تقييم جودة الأصول للبنوك والمؤسسات المالية العاملة داخل الجزائر عموما وما ارتبط منها بقياس وتصنيف الأصول المصنفة الاجمالية (TCR)، فيمكننا تصنيفها وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3-17): تصنيف نسبة الأصول المصنفة الاجمالية (TCR).

السنوات / المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
(TCR)	53%	%49	%51	%47	%44	%35	%40
التنقيط السنوي	3	2	3	2	2	2	2
التنقيط الكلي لمدة الدراسة	2						

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري BNA الواردة في التقارير السنوية لمراقبة التسيير لسنوات 2012 حتى 2018.

من الجدول السابق نلاحظ أن قيم نسبة الأصول المصنفة الاجمالية (TCR)كانت في أغلبها أكبر من 40%، وتواجدت ضمن مجال التنقيط 02 لمجمل سنوات الدراسة، رغم التذبذب الحاصل في بداية المدة، كتحسن صوري في الأداء حيث ان الأصول المصنفة الإجمالية شهدت ارتفاعا في قيمها واكبه ارتفاع أكبر منه نسبيا في مقام النسبة (TIER1+ALLL) قلل من قيم النسبة صوريا، كمؤشر عن عدم تحكم في الأصول المولدة للمخاطر(المصنفة) من طرف إدارة البنك.

3–قياس ومراقبة جودة الادارة (M)في البنك الوطني الجزائري BNA: حسب ما ورد في وثائق نظام التقييم المصرفي فانه يتم تقييم مكون الإدارة من خلال الإجراءات الموضحة في الجدول أدناه، مع مراعاة نتائج تقييم المكونات الأخرى (CAELS)، باعتبار ان حسن أدائها مجتمعة يدل على جودة التسيير بالبنك والكفاءة العالية لموظفيه. يعتبر هذا المؤشر من أصعب المؤشرات الممكن قياسها في النموذج ككل لاعتماده على تتبع وتفتيش مؤشرات نوعية وكمية ومراقبة ميدانية للتطبيق الحاصل في النظم والإجراءات المنتهجة.

3–1الحدود والحالات الممكنة للمصفوفة المساعدة في تحديد جودة الإدارة: للحكم على حالة البنك فيما تعلق بجودة التسيير فان المرجعية القانونية للحالات المحددة للنسب المعبرة عن جودة الإدارة والمعتمدة من طرف نظام التنقيط المصرفي المحاكي لنظام CAMELSفي الجزائر هي كالاتي:

الجدول رقم (3-18): الحالات الممكنة لتقييم وتصنيف مؤشر جودة الإدارة.

التنقيط مؤشرات جودة الادارة	1 جيد	2 مرضي	3 معقول	4 ضعيف	5 معيب
الاستراتيجية والتخطيط	مرضي جدا	مرضي	معقول	ضعيف	معيب
آلية مكافحة غسيل الأموال وتمويل الارهاب	مرضي جدا	مرضي	معقول	ضعيف	معيب
دقة البيانات المحاسبية	مرضي جدا	مرضي	معقول	ضعيف	معيب
إدارة وأمن نظم المعلومات	مرضي جدا	مرضي	معقول	ضعيف	معيب
تكلفة المستخدمين: مصاريف المستخدمين / اجمالي الأصول	أقل من 25%	بين 26 %و30 %	بين 31 % و38%	بين 39 % و45 %	أكبر من 46%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

1-Banque D'Algérie ،Direction Générale de l'Inspection Générale ،Système de Notation Bancaire ،Guide Générale de Contrôle Sur Place Partie III ،P 47.

باعتبار ان اغلب المؤشرات السابقة نوعية ويصعب قياسها وتستدعي المراقبة الميدانية إضافة إلى عدم تمكننا من الاطلاع أو الحصول على البيانات الكافية بخصوص هذا المؤشر، فقد اعتمدنا التصنيف على النسبة الكمية الوحيدة الواردة في الجدول أعلاه.

2-Nabilah rozzani & Rashidah Abdul Rahman ،CAMELS and performance evaluation of bank in Malaysia ،Journal of Islamic Finance and Business Research, Vol. 2. No. 1. September 2013 Issue P40.

3-2 تحليل وتقييم جودة الادارة للبنك الوطني الجزائري BNA: نستهدف في هذا العنصر تصنيف أداء البنك بالاعتماد فقط على نتائج قياس المؤشر الكمي الوحيد وهذا لامتناع أعضاء مجلس الإدارة بالبنك عن الإجابة عن الاستبيان المعد من طرفنا بناء على متطلبات التقييم الواردة في دليل تقييم جودة الإدارة وفق نظام التقييم المصرفي بالجزائر والمشار اليها في الجدول (03-17).

1.2.3 احصائيات مساعدة في تقييم جودة الإدارة بالبنك الوطني الجزائري BNA: نعرض في هذا الجدول بعض البيانات المساعدة في قياس مؤشر جودة الإدارة والمستخلصة من التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (3-19): المعطيات المساعدة في قياس جودة الإدارة بالبنك الوطني الجزائري BNA

الوحدات بمليون دج

السنوات / المعامل	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد المستخدمين	5213	5143	5078	5250	5171	4950	5115
منهم إطارات	3192	3223	3293	3478	3384	3341	3455
عدد العمال المستفيدين برامج تدريبية	2040	2223	2685	1973	2981	2324	2034
كتلة الاجور	5 940	6 350	6 630	6 858	7 156	7 249	6 843
تكلفة المستخدمين (نسبة كتلة الأجور /اجمالي الاصول)	%0.29	%0.29	%0.25	%0.25	%0.25	%0.26	%0.22
الودائع /عدد المستخدمين	237.43	272.88	322.18	322.17	302.75	345.16	361.61
الإنتاجية الائتمانات /عدد المستخدمين	218.75	255.88	358.20	358.20	397.93	502.03	539.08
الحوكمة	//	//	//	//	//	//	//
إدارة وأمن نظام المعلومات	//	//	//	//	//	//	//
دقة البيانات المحاسبية	//	//	//	//	//	//	//
آلية مكافحة غسيل الأموال وتمويل الارهاب	//	//	//	//	//	//	//
نتائج الاستبيان أو المقابلة الموجهة لإطارات البنك والمدققين	//	//	//	//	//	//	//

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري BNA الواردة في التقارير السنوية لمراقبة التسيير لسنوات 2012 حتى 2018.

3-2-1 معامل تكلفة المستخدمين: تقيس هذه النسبة حجم كتلة الاجور الى جمالي الميزانية، وحسب التصنيف المذكور في المصفوفة أعلاه فكلما كانت هاته النسبة أقل من 26 % كان أفضل، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

(كتلة الأجور /اجمالي الاصول):

Percentage of staff cost =Total payroll/ Total assets

أ-تحليل نتائج قياس تكلفة المستخدمين: من أجل تحليل جيد لهاته النسبة وتوضيح ادائها تاريخيا طيلة مدة الدراسة، فقد قمنا بحساب النسبة من خلال المعطيات المتحصل عليها من التقارير السنوية للتسيير الموجهة للجمعية العامة للبنك، وتمثيل ذلك بيانيا وتبيان التطور الحاصل فيها، بغرض الحكم على أدائها أو تفسيره فيما يلي:

الشكل رقم (3-19): معامل تكلفة المستخدمين.

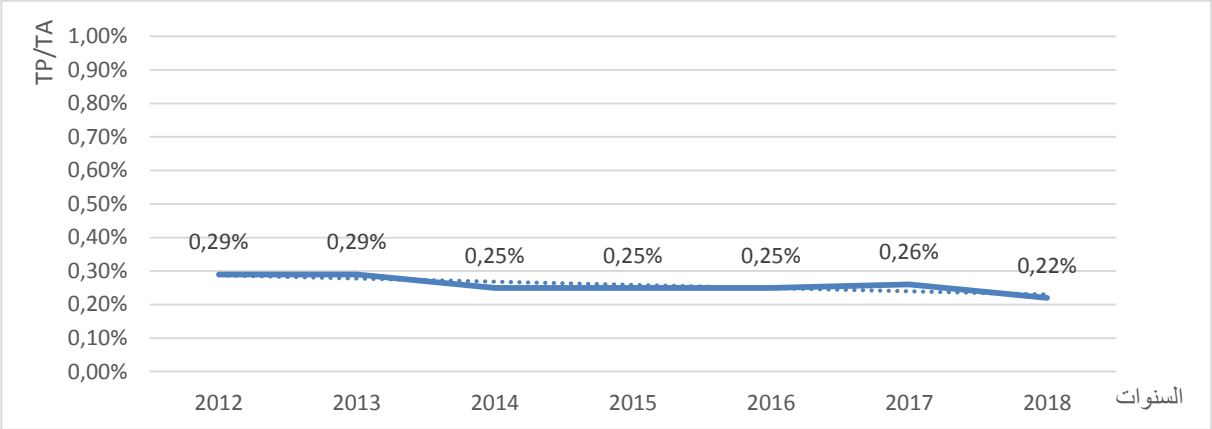

المصدر: من اعداد الطالب بناء على:

Banque Nationale d'Algérie, **Rapports annuels du 2012 à 2018**

TP= اجمالي كتلة الأجور

TA= اجمالي الاصول

من خلال تحليلنا للمعطيات المتواجدة في المنحنى يمكننا استخلاص ما يلي: قيم هاته النسبة في تناقص طيلة مدة الدراسة حسب ما يظهره منحنى الاتجاه (courbe de tendance) وهذا بدءا من 0.29% في سنة 2012 وسنة 2013 كأعلى مستوى للمعامل مرورا ب 0.25% بالنسبة لسنوات 2014 و2015 و2016 وصولا إلى أدنى مستوى له ب 0.22% في نهاية المدة بمعدل تحسن يساوي إلى 32%، نظرا للتوسع الحاصل في مجمل الأصول البنكية من 2.060.079 م دج في سنة 2012 إلى 3.082.299 م دج في سنة 2018 مع بقاء مصاريف المستخدمين عند مستويات متدنية وبمعدل ارتفاع يقدر ب 15% لكامل المدة.

ب-تصنيف معامل تكلفة المستخدمين: اعتمادا على ما ورد في الدليل العام للرقابة المستندية الصادر عن المفتشية العامة لبنك الجزائر بخصوص اعتماد نظام التقييم المصرفي وكيفية تقييم جودة الأصول للبنوك والمؤسسات المالية العاملة داخل الجزائر عموما وما ارتبط منها بقياس وتصنيف معامل تكلفة المستخدمين، فيمكننا تصنيفها وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3-20): تصنيف معامل تكلفة المستخدمين.

السنوات / المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
تكلفة المستخدمين (كتلة الأجور / اجمالي الاصول)	%0.29	%0.29	%0.25	%0.25	%0.25	%0.26	%0.22
التنقيط السنوي	1	1	1	1	1	1	1
التنقيط الكلي لمدة الدراسة	1						

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري BNA الواردة في التقارير السنوية لمراقبة التسيير لسنوات 2012 حتى 2018.

من الجدول السابق نلاحظ أن معامل تكلفة المستخدمين والمعبر عنه (كتلة الأجور /اجمالي الاصول) يتواجد ضمن مجال التنقيط 01 لكامل المدة وهو ما يوافق المستوى الجيد والذي يعني احترام البنك للحدود المسطرة على هذا المستوى والتحكم في التكاليف، لكنه من جهة أخرى يوحي أيضا بتدني مستوى الأجور وقلة عدد المستخدمين.

المطلب الثالث: قياس وتصنيف (جودة الربحية، جودة السيولة، الحساسية اتجاه مخاطر السوق) وفق نظام التقييم المصرفي بالبنك الوطني الجزائري.

نهدف من خلال هذا المطلب إلى القياس والتحليل وصولا للتصنيف لكل من مؤشرات الربحية والسيولة والحساسية اتجاه مخاطر السوق وفق مكونات نظام التقييم المصرفي المعتمد في الجزائر ابتداء من سنة 2012، بالاعتماد على تحليل البيانات المالية للبنك الوطني الجزائري للفترة الممتدة من سنة 2012 الى سنة 2018.

4-قياس ومراقبة جودة الربحية (E)في البنك الوطني الجزائري BNA: التحكم في الأرباح يرتبط مباشرة بالتحكم في التغيرات الحاصلة في التكاليف والايرادات المحققة، حيث كلما ارتفع هذا الفارق دلّ ذلك على جودة أصول المصرف ومؤشرا على استمراريته، وللوقوف على جودة الربحية سنذكر فيما يلي أهم ما أورده نظام التقييم المصرفي المعتمد في الجزائر، بخصوص القياس والمراقبة، الحدود المسطرة التي يجب على البنك بمختلف هيئاته الرقابية الحرص عليها وعدم تجاوزها:

4-1 الحدود والحالات الممكنة للمصفوفة المساعدة في تحديد جودة الربحية: المرجعية القانونية للحالات المحددة للنسب المعبرة عن جودة الربحية المعتمدة من طرف نظام التقييم المصرفي في الجزائر هي:

الجدول رقم (3-21): الحالات الممكنة لتقييم وتصنيف مؤشر جودة الربحية.

التنقيط مؤشرات جودة الربحية	1 جيد	2 مرضي	3 معقول	4 ضعيف	5 معيب
العائد على اجمالي الأصول (ROA)	أكبر من 2.5%	بين 2.5 % و1.5 %	بين 1.49 % و0.5 %	بين 0.49 % و0 %	سالب
العائد على حقوق الملكية (ROE)	أكبر من 15%	بين 15% و9%	بين 8.9% و7%	بين 6.9% و5%	أقل من 5%
نسبة الكفاءة التشغيلية (POE)	أقل من 60%	بين 60% و70%	بين 71% و80%	بين 81% و90%	أكبر من 90%
معدل توزيعات الارباح (DPR)	أقل من 30%	بين 30%و50%	بين 51% و75%	بين 76% و85%	أكثر من 85%
معدل استقرار العوائد(RSR)	أكبر من 75%	بين 75% و50%	بين 35% و20%	بين 19% و10%	أقل من 10%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

Banque D'Algérie, Direction Générale de l'Inspection Générale, Système de Notation Bancaire, Guide Générale De Contrôle Sur Place Partie III, P 58.

4-2 تحليل وتقييم جودة الربحية للبنك الوطني الجزائري BNA: نستهدف في هذا العنصر تحليل وتقييم جودة الأرباح المحققة من طرف البنك للفترة المدروسة، حيث سنقوم ابتداء بالقياس طيلة مدة الدراسة ومن ثم مراقبة التطور عبر منحنيات مرورا إلى التصنيف السنوي والكلي وفق نظام التقييم المصرفي لمختلف النسب المحددة لجودة الربحية حسب ما أقره بنك الجزائر.

4-2-1 معدل العائد على اجمالي الأصول (ROA): قياس تطور هذه النسبة يمكننا من معرفة مدى كفاءة إدارة البنك في وضع سياساته التشغيلية والاستثمارية والتمويلية من خلال الاستخدام الأمثل للأصول وتنويعها بغية تحقيق ربحية جيدة، ويتم قياسه وفق العلاقة التالية:

ROA = Net Result / Total Asset

أ-تحليل نتائج قياس معدل العائد على اجمالي الأصول (ROA): من أجل تحليل جيد لهاته النسبة وتوضيح ادائها تاريخيا طيلة مدة الدراسة، فقد قمنا بحسابه من خلال المعطيات المتحصل عليها من التقارير السنوية للتسيير الموجهة للجمعية العامة للبنك، وتمثيل ذلك بيانيا وتبيان التطور الحاصل فيها، بغرض الحكم على أدائها أو تفسيره فيما يلي:

الشكل رقم (3-20): معدل العائد على اجمالي الأصول (ROA).

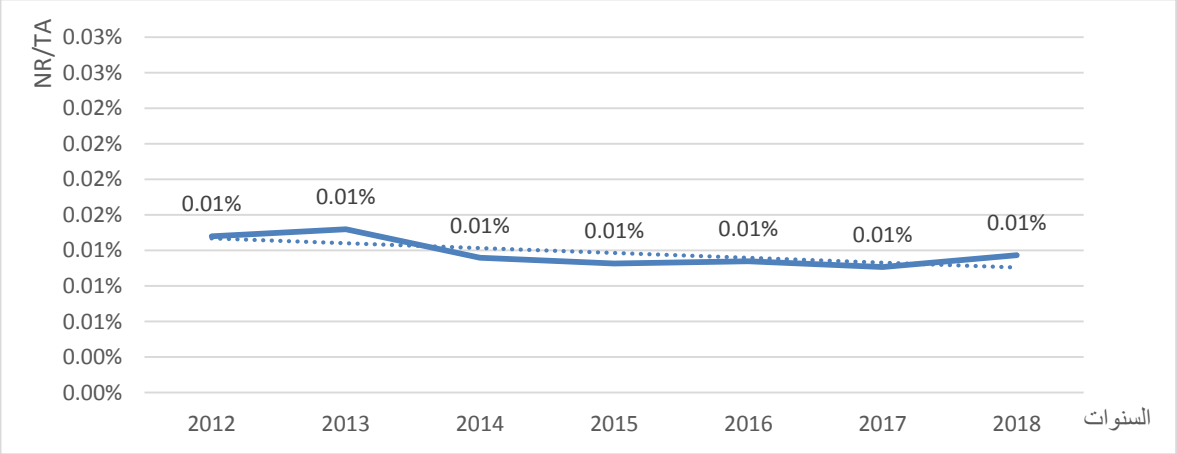

المصدر: من اعداد الطالب بناء على:

Banque Nationale d'Algérie, **Rapports annuels du 2012 au 2018**

NR = النتيجة الصافية

TA= اجمالي الأصول

من خلال تحليلنا للمعطيات المتواجدة في المنحنى يمكننا استخلاص أن المعدل عرف تذبذبا وعدم استقرار في قيمه ميزه تدهور في الأداء طيلة مدة الدراسة حسب ما يظهره منحنى الاتجاه (courbe de tendance)، من أجل تحليل أوضح نستعرض ما يلي:

- **المرحلة الأولى من سنة 2012 إلى 2013**: عرفت هذه المرحلة تصاعدا في قيم المعامل بدء من 1.34% في سنة 2012 إلى 1.38% في سنة 2013 وهي أعلى قيم له طيلة مدة الدراسة بمعدل ارتفاع مقدر ب 3% وهذا نظرا للارتفاع الحاصل في صافي الايراد البنكي (PNB) وفي المخصصات المسترجعة مقارنة بالسنة الأولى.
- **المرحلة الثانية من 2014 إلى 2017**: تميزت هاته المرحلة في مجملها بتناقص في معدل العائد على الأصول (ROA) من 1.14% سنة 2014 إلى 1.06% في سنة 2017 وهي أدنى قيمة للعائد طيلة مدة الدراسة وبمعدل انخفاض يساوي إلى 7.55%، بسبب أن صافي الايراد البنكي (PNB) سجل انخفاضا من 89.107 م دج في سنة 2014 و78.282 م دج في سنة 2017، بينما عرفت التكاليف ارتفاعا أدى إلى شبه استقرار في النتيجة الصافية مرورا من 29.784 م دج في سنة 2014 إلى 29.987م دج في سنة 2017، بينما شهدت الأصول البنكية والتي تمثل مقام النسبة ارتفاعا في قيمها من 26.126م دج في سنة 2014 الى 28.286م دج في سنة 2017، لم يقابله ارتفاع طردي في عوائدها.
- **المرحلة الثالثة سنة 2018**: ارتفع معدل العائد على الأصول (**ROA**) في هذه السنة إلى 1.16% وبنسبة تحسن مقدرة ب 9.4% مقارنة بالسنة السابقة وهذا نظرا للارتفاع الحاصل في النتيجة الصافية لسنة 2018 بنسبة 19.49%، والزيادة ب 9% في الأصول البنكية.

ب–تصنيف معدل العائد على اجمالي الأصول (ROA): اعتمادا على ما ورد في الدليل العام للرقابة المستندية الصادر عن المفتشية العامة لبنك الجزائر بخصوص اعتماد نظام التقييم المصرفي وكيفية تقييم جودة الربحية للبنوك والمؤسسات المالية العاملة داخل الجزائر عموما، وما ارتبط منها بقياس وتصنيف معدل العائد على اجمالي الأصول(ROA)، فيمكننا تصنيف معدل العائد على اجمالي الأصول (ROA)، وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3-22): تصنيف معدل العائد على اجمالي الأصول (ROA).

السنوات / المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
(ROA)	%1.32	% 1.38	%1.14	%1.09	% 1.11	%1.06	%1.16
التنقيط السنوي	3	3	3	3	3	3	3
التنقيط الكلي لمدة الدراسة	3						

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري BNA الواردة في التقارير السنوية لمراقبة التسيير لسنوات 2012 حتى 2018.

من الجدول السابق نلاحظ أن قيم معدل العائد على اجمالي الأصول (ROA)كانت في أغلبها تتراوح بين 1.4% و1.05%، والتي تمتاز بكونها أكبر من الحد الأدنى (1%) الذي وضعته كل من المنظمة الأمريكية للتنمية (USAID) ومنظمة التأمين الأمريكية الدولية (AIA)، لكنها حسب التصنيف المعتمد في الجزائر استقرت ضمن مجال التنقيط 03 طيلة فترة الدراسة كمؤشر على إيرادات غير كافية ولا تدعم استمرارية النشاط، يتطلب من الإدارة رفعه عن طريق تغطية المستحقات (الأصول المصنفة) والارباح غير المحصلة وصولا الى تخفيض المخصصات.

4-2-2 معدل العائد على حقوق الملكية (ROE): يمثل قياسها معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمرون جراء مخاطرتهم وحافزا لاستقطاب رؤوس أموال إضافية للمصرف، ويتم ذلك بقسمة النتيجة الصافية الى مجموع حقوق الملكية، للإشارة فان البنك محل الدراسة بنك عمومي 100% ويتم توجيه أغلب الأرباح المحققة للزيادة في رأس المال بعد الموافقة على ذلك من طرف الجمعية العامة:

ROE =Net Result / Total Equity

أ-تحليل نتائج قياس معدل العائد على حقوق الملكية (ROE): من أجل تحليل جيد لهاته النسبة وتوضيح ادائها تاريخيا طيلة مدة الدراسة، فقد قمنا بحساب النسبة من خلال المعطيات المتحصل عليها من التقارير السنوية للتسيير الموجهة للجمعية العامة للبنك، وتمثيل ذلك بيانيا وتبيان التطور الحاصل فيها، بغرض الحكم على أدائها أو تفسيره فيما يلي:

الشكل رقم (3-21): معدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

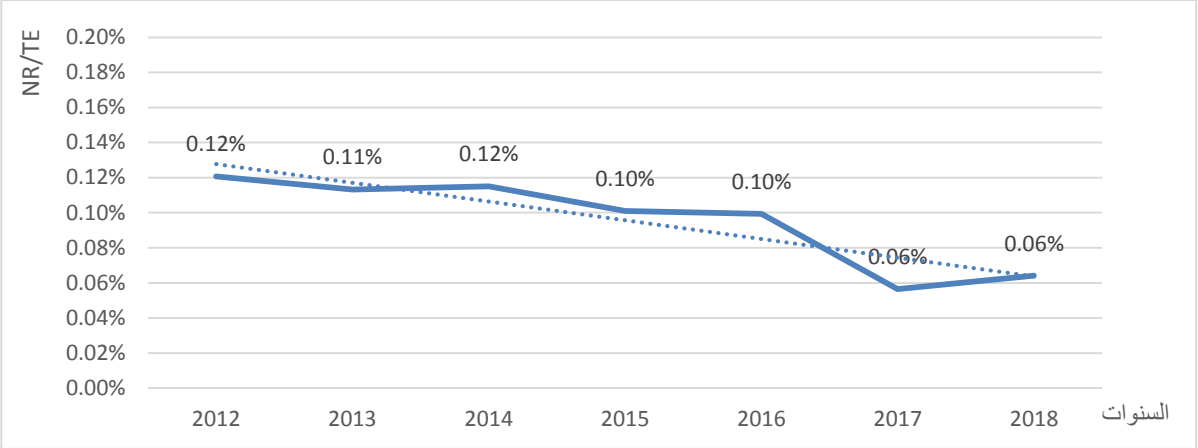

المصدر: من اعداد الطالب بناء على:

Banque Nationale d'Algérie, **Rapports annuels du 2012 au 2018**

NR = النتيجة الصافية

TE= حقوق الملكية

من خلال تحليلنا للمعطيات السابقة، يمكننا استخلاص أن معدل العائد على حقوق الملكية عرف تذبذبا وعدم استقرار في قيمه، ميزه تدهورا في الأداء طيلة مدة الدراسة، يظهر جليا في منحنى الاتجاه (courbe de tendance)، ومن أجل تحليل أوضح نستعرض المراحل التالية:

- **المرحلة الأولى من سنة 2012 إلى 2015**: تميزت هذه المرحلة بقيم أكبر من 10% لمعدل العائد، حيث عرفت في مجملها انخفاضا في قيم المعامل بدء من 12.07% في سنة 2012 والتي تمثل أعلى قيمة للمعامل طيلة مدة الدراسة وصولا إلى 10.10% في سنة 2015 بمعدل تدهور يساوي إلى 19.50% وهذا نظرا للزيادة الحاصلة في الأموال الخاصة من 222.132 م دج في سنة 2012 إلى 292.376 م دج في سنة 2015 والذي لم تقابله زيادة مماثلة في النتائج الصافية لنفس الفترة.
- **المرحلة الأولى من سنة 2016 إلى 2018**: تميزت بقيم أقل من 10% لمعدل العائد، حيث عرفت هذه المرحلة انخفاضات حادة في قيم المعامل بدء من 9.93% في سنة 2016 مرورا ب 5.65% في سنة 2017 وهي أدنى قيم له طيلة مدة الدراسة، وصولا إلى 6.41% في سنة 2018 بمعدل انخفاض اجمالي مقدر ب 55% وهذا نظرا لقيام البنك برفع رأسماله من 41 600 مليار دينار جزائري الى 150 000 مليار دينار جزائري في سنة 2018.

ب–تصنيف معدل العائد على حقوق الملكية (ROE): اعتمادا على ما ورد في الدليل العام للرقابة المستندية الصادر عن المفتشية العامة لبنك الجزائر بخصوص اعتماد نظام التقييم المصرفي وكيفية تقييم جودة الربحية للبنوك والمؤسسات المالية العاملة داخل الجزائر عموما وما ارتبط منها بقياس وتصنيف معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، فيمكننا تصنيفها وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3-23): تصنيف معدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

السنوات / المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
(ROE)	%12.07	%11.33	%11.51	%10.10	%9.93	%5.65	%6.41
التنقيط السنوي	2	2	2	2	2	4	4
التنقيط الكلي لمدة الدراسة	3						

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري BNA الواردة في التقارير السنوية لمراقبة التسيير لسنوات 2012 حتى 2018.

من الجدول السابق نلاحظ أن قيم معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)كانت في أغلبها أقل من 15% والممثلة للحد الأدنى لهذا المعامل حسب كل من المنظمة الأمريكية للتنمية (USAID) ومنظمة التأمين الأمريكية الدولية (AIA)، لكنها حسب التصنيف المعتمد في الجزائر استقرت ضمن مجال التنقيط 02 في السنوات الخمس الأولى لفترة الدراسة، لتتدهور بعد ذلك إلى المستوى الضعيف والتصنيف الرابع لباقي المدة كمؤشر على عدم استقرار وسوء في الأداء لا يشكل حافزا جيدا لاستقطاب رؤوس أموال خارجية في حال الاكتتاب.

4–2–3 نسبة الكفاءة التشغيلية (POE): قياس ومراقبة تطور هاته النسبة يمكننا معرفة حجم الجزء المتص من الثروة (صافي الايرادات البنكية) بواسطة المصاريف العامة[1]، يمكن قياس هاته النسبة من معرفة المكاسب التي يحققها البنك بالنسبة لتكاليفه الثابتة، حيث حرصت أغلب البنوك ابتداء من أزمة 2008 إلى تخفيض هاته النسبة باعتبار أن ارتفاعها يعتبر مؤشرا على تكاليف مرتفعة وغير متحكم فيها أو ضعف في الإنتاجية، والحد الأقصى لهاته النسبة حسب السلطات الإشرافية بالجزائر هو 80%، ويتم قياسها وفق العلاقة التالية:

POE= General Expenses/ Net Banking Income

[1] المصاريف العامة تمثل كل من مصاريف المستخدمين، الضرائب والرسوم، الخدمات الخارجية، الاهتلاكات على الأصول الملموسة وغير الملموسة.

أ-تحليل نتائج قياس نسبة الكفاءة التشغيلية (POE): من أجل تحليل جيد لهاته النسبة وتوضيح ادائها تاريخيا طيلة مدة الدراسة، فقد قمنا بحساب النسبة من خلال المعطيات المتحصل عليها من التقارير السنوية للتسيير الموجهة للجمعية العامة للبنك، وتمثيل ذلك بيانيا وتبيان التطور الحاصل فيها، بغرض الحكم على أدائها أو تفسيره فيما يلي:

الشكل رقم (3-22): نسبة الكفاءة التشغيلية (POE).

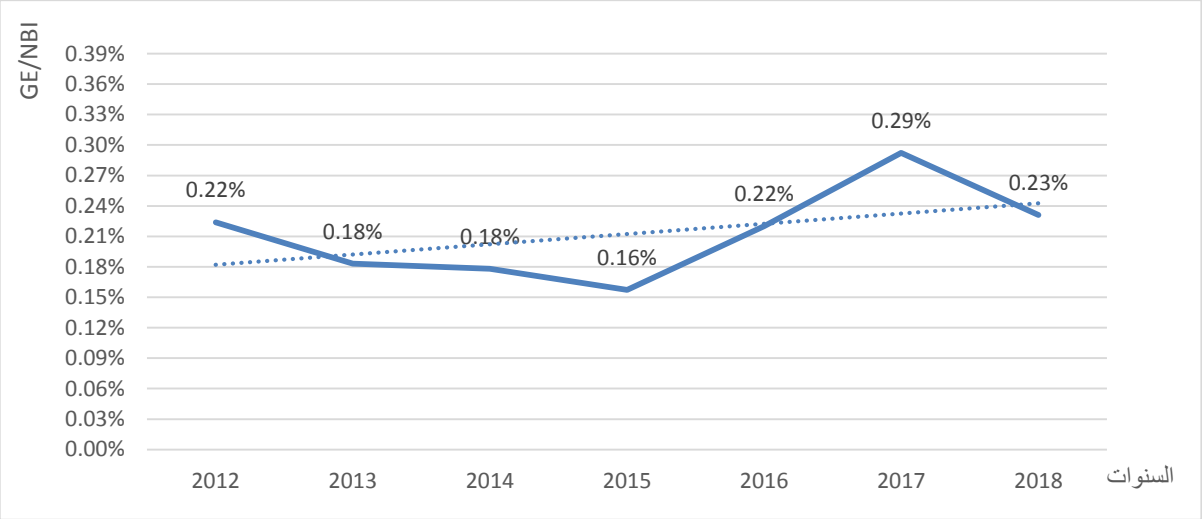

المصدر: من اعداد الطالب بناء على:

Banque Nationale d'Algérie, **Rapports annuels du 2012 au 2018**

GE = المصاريف العامة

NBI = الايراد البنكي الصافي

من خلال تحليلنا للمعطيات المتواجدة في المنحنى يمكننا استخلاص أن النسبة عرفت تذبذبا في قيمها ميزه تحسن بسيط في الأداء طيلة مدة الدراسة حسب ما يظهره منحنى الاتجاه (courbe de tendance)، ومن أجل تحليل أوضح لأدائها نستعرض ما يلي:

- **المرحلة الأولى من سنة 2012 إلى 2015**: عرفت هذه المرحلة انخفاضا في قيمها بدءاً من 22.38% في سنة 2012 إلى 15.73% في سنة 2015 وهي أدنى قيم لها طيلة مدة الدراسة بمعدل تحسن مقدر ب 42.28% وهذا نظرا للارتفاع الحاصل في صافي الايراد البنكي (PNB) من 64.150 م دج في سنة 2012 إلى 116.641 م دج في سنة 2015، رغم الارتفاع الحاصل في المصاريف العامة من 14.364 م دج في سنة 2012 إلى 18.353م دج في سنة 2015.

- **المرحلة الثانية من 2015 إلى 2017**: عكس سابقتها تميزت هاته المرحلة في مجملها بارتفاع قيمها بدءاً من 15.73% سنة 2015 إلى22% في سنة 2016 وصولا الى 29.23% في سنة 2017 وهي أعلى قيمة للمعامل طيلة مدة الدراسة وبمعدل تدهور غير مقبول يساوي إلى 85.82%، نظرا للارتفاع الحاصل في المصاريف العامة من 18.353م دج في سنة 2015 إلى 22.787م دج في سنة 2016 وصولا إلى 21.334 م دج في سنة 2017 والذي واكبه انخفاضا في صافي الايراد البنكي (PNB) من 116.641 م دج في سنة 2015 إلى 103.559 م دج في سنة 2016 وصولا إلى 78.282 م دج في سنة 2017.
- **المرحلة الثالثة سنة 2018**: تميزت هذه السنة بتحقيق المصرف لمعدل نمو في صافي الايراد البنكي مقدر 22.26% وانخفاض في التكاليف العامة بمعدل 3.82%، أدت إلى تحسن في نسبة الكفاءة التشغيلية (POE) من 29.23% في سنة 2017 إلى 23.10% في سنة 2018 بمعدل انخفاض يساوي إلى 26.54%.

ب–تصنيف نسبة الكفاءة التشغيلية (POE): اعتمادا على ما ورد في الدليل العام للرقابة المستندية الصادر عن المفتشية العامة لبنك الجزائر بخصوص اعتماد نظام التقييم المصرفي وكيفية تقييم جودة الربحية للبنوك والمؤسسات المالية العاملة داخل الجزائر عموما وما ارتبط منها بقياس وتصنيف نسبة الكفاءة التشغيلية (POE)، فيمكننا تصنيفها وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3-24): تصنيف نسبة الكفاءة التشغيلية (POE).

السنوات المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
(POE)	%22.38	%18.3	%17.81	%15.73	%22	%29.23	%23.10
التنقيط السنوي	1	1	1	1	1	1	1
التنقيط الكلي لمدة الدراسة	1						

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري BNA الواردة في التقارير السنوية لمراقبة التسيير لسنوات 2012 حتى 2018.

من الجدول السابق، نلاحظ أن قيم نسبة الكفاءة التشغيلية (POE)كانت في أغلبها أقل من 30% واستقرت حسب التصنيف المعتمد في الجزائر ضمن مجال التنقيط 01 لمجمل سنوات الدراسة، حيث أنه كلما كانت قيم هاته النسبة منخفضة ومصنفة جيدا، دلّ على قوة مردودية أنشطة البنك وعلى تحكمه وتغطيته للتكاليف العامة.

4-2-4 معدل توزيعات الارباح (DPR): تقيس هذه النسبة قيمة التوزيعات من الأرباح إلى النتيجة الصافية، وباعتبار ان البنك الوطني الجزائري بنك عمومي ومجمل أسهمه ملك للدولة فسيتم قياس هذه النسبة عن طريق احتساب جميع التوزيعات من الأرباح والممنوحة لمجمل العمال ولأعضاء مجلس الإدارة (Prime d'Effort) بمبالغ متفاوتة في نهاية كل سنة باعتبارها ليست من الأجور، أما النسبة فتحتسب وفق العلاقة التالية:

DPR= Dividends Distributed/ Net Result

أ-تحليل نتائج قياس معدل توزيعات الارباح (DPR): من أجل تحليل جيد لهاته النسبة وتوضيح ادائها تاريخيا طيلة مدة الدراسة، فقد قمنا بحساب النسبة من خلال المعطيات المتحصل عليها من التقارير السنوية للتسيير الموجهة للجمعية العامة للبنك، وتمثيل ذلك بيانيا وتبيان التطور الحاصل فيها، بغرض الحكم على أدائها أو تفسيره فيما يلي:

الشكل رقم (3-23): معدل توزيعات الارباح (DPR).

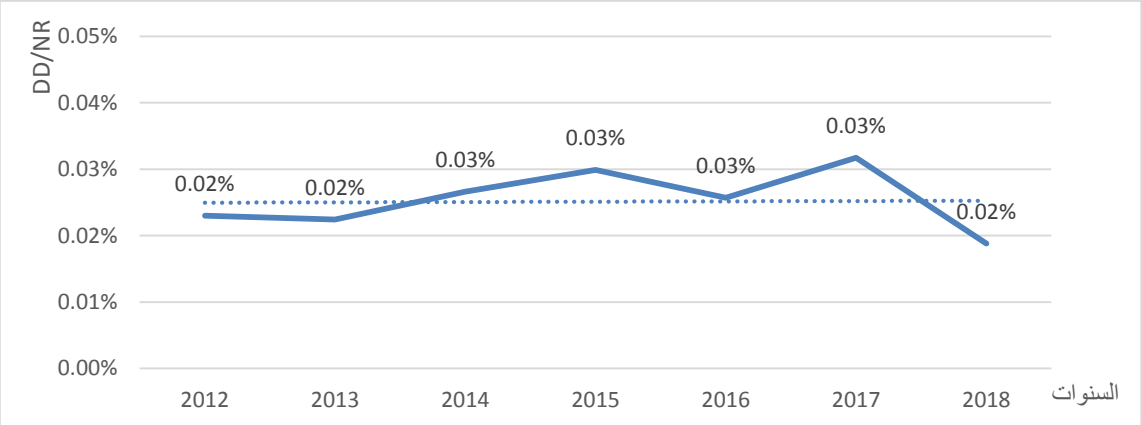

المصدر: من اعداد الطالب بناء على:

Banque Nationale d'Algérie, **Rapports annuels du 2012 au 2018**

DD = الأرباح الموزعة على مجمل عمال البنك وأعضاء مجلس الادارة

NR= النتيجة الصافية

من خلال تحليلنا للمعطيات المتواجدة في المنحنى يمكننا استخلاص أن النسبة عرفت قيما مختلفة مرورا من 2.30% في سنة 2012 إلى 1.88% في سنة 2018 وبمعدل انخفاض يساوي إلى 22%، والذي كان معاكسا

للتطور الحاصل في النتائج المحققة، ومواكبا للانخفاض الحاصل في عدد موظفي البنك من 5.213 مستخدم في سنة 2012 إلى 5.115 مستخدم في سنة 2018، حيث لا يمثل في مجمله سياسة واضحة من البنك للتحفيز.

ب-تصنيف معدل توزيعات الارباح (DPR): اعتمادا على ما ورد في الدليل العام للرقابة المستندية الصادر عن المفتشية العامة لبنك الجزائر بخصوص اعتماد نظام التقييم المصرفي وكيفية تقييم جودة الربحية للبنوك والمؤسسات المالية العاملة داخل الجزائر عموما وما ارتبط منها بقياس وتصنيف معدل توزيعات الارباح (DPR)، فيمكننا تصنيفها وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3-25): تصنيف معدل توزيعات الارباح (DPR).

السنوات / المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
(DPR)	%2.3	%2.24	%2.66	%2.99	%2.57	%3.17	%1.88
التنقيط السنوي	1	1	1	1	1	1	1
التنقيط الكلي لمدة الدراسة	1						

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري BNA الواردة في التقارير السنوية لمراقبة التسيير لسنوات 2012 حتى 2018.

من الجدول السابق نلاحظ أن قيم معدل توزيعات الارباح (DPR)كانت في أغلبها أقل بكثير عن 30%، واستقرت حسب التصنيف المعتمد في الجزائر ضمن مجال التنقيط 01 لمجمل سنوات الدراسة، حيث أنه كلما كانت قيم هاته النسبة منخفضة يدل على استراتيجية البنك في احتجاز الأرباح وعدم توزيعها بغرض اعادة استثمارها وهو أمر عادي باعتبار انه مصرف عمومي وتعتبر أيضا سمة معروفة لدى البنوك الامريكية.

4-2-5 معدل استقرار العوائد(RSR): تهدف هاته النسبة الى قياس مدى استقرار الارباح تاريخيا وهل هي نتاج لأنشطة متكررة ورئيسية أو لأنشطة متنوعة، كما يمكن التعمق أكثر في حالة توفر البيانات ودراسة مصادرها المختلفة(المؤسسات الكبرى، القطاع العام، القطاع الخاص، القطاع الصناعي، أنواع القروض والمعاملات.....الخ) ولعدم تمكننا من الحصول على معطيات مفصلة حول مكونات الايرادات البنكية للبنك محل الدراسة من المصادر المتاحة لنا، حيث تمت الإشارة فقط إلى المعطيات الخاصة ب: (الفوائد والنواتج المماثلة المقبوضة، عمولات مقبوضة، نواتج النشاطات الاخرى) سنقوم باعتماد نسبة المكون الرئيسي للعوائد البنكية الناتج عن الوساطة المالية الى صافي الايراد البنكي وفق العلاقة التالية:

RSR = Interest/ Banking Income

أ–تحليل نتائج قياس معدل استقرار العوائد(RSR): من أجل تحليل جيد لهاته النسبة وتوضيح ادائها تاريخيا طيل مدة الدراسة، فقد قمنا بحساب النسبة من خلال المعطيات المتحصل عليها من التقارير السنوية للتسيير الموجهة للجمعية العامة للبنك، وتمثيل ذلك بيانيا وتبيان التطور الحاصل فيها، بغرض الحكم على أدائها أو تفسيره فيما يلي:

الشكل رقم (3-24): قياس معدل استقرار العوائد (RSR) .

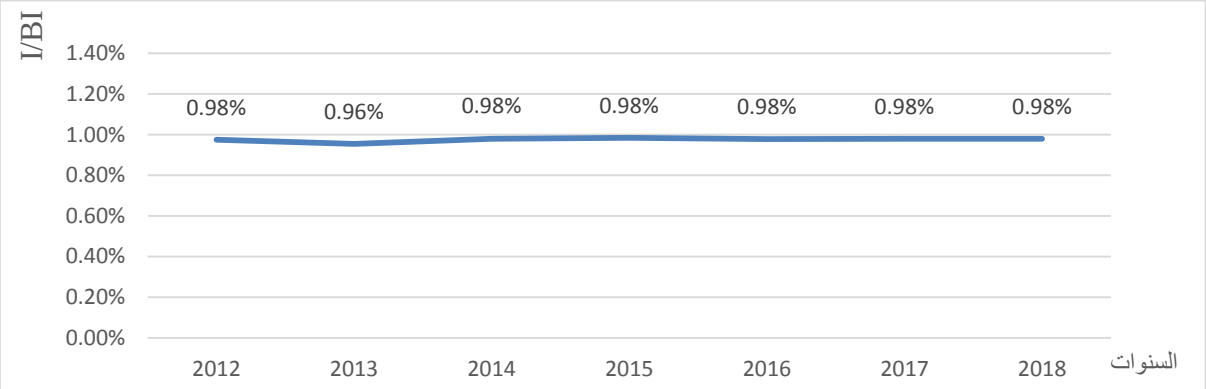

المصدر: من اعداد الطالب بناء على:

Banque Nationale d'Algérie, **Rapports annuels du 2012 au 2018**

I = فوائد ونواتج مماثلة مقبوضة

BI= الايراد البنكي

من خلال تحليلنا للمعطيات المتواجدة في المنحنى يمكننا استخلاص أن مجمل قيم النسبة المحسوبة كانت مستقرة طيلة مدة الدراسة، انطلاقا من 97.52% في سنة 2012 إلى 98.42% في سنة 2015 كأعلى قيمة للمعدل لتنخفض إلى 97.94% في نهاية المدة كمؤشر على ان مجمل العوائد المحققة من طرف البنك عبارة عن فوائد والنسبة المتبقية والتي تتراوح بين 2% إلى 4% تمثل عوائد لخدمات أخرى من داخل وخارج الميزانية العمومية للبنك.

ب–تصنيف معدل استقرار العوائد(RSR): اعتمادا على ما ورد في الدليل العام للرقابة المستندية الصادر عن المفتشية العامة لبنك الجزائر بخصوص اعتماد نظام التقييم المصرفي وكيفية تقييم جودة الربحية للبنوك والمؤسسات المالية العاملة داخل الجزائر عموما وما ارتبط منها بقياس وتصنيف معدل استقرار العوائد(RSR)، فيمكننا تصنيفها وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3-26): تصنيف معدل استقرار العوائد (RSR).

السنوات / المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
(RSR)	%97.52	%95.54	%98.08	%98.42	%97.81	%97.99	%97.94
التنقيط السنوي	1	1	1	1	1	1	1
التنقيط الكلي لمدة الدراسة	1						

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري BNA الواردة في التقارير السنوية لمراقبة التسيير لسنوات 2012 حتى 2018.

من الجدول السابق نلاحظ أن قيم معدل استقرار العوائد (RSR) كانت في أغلبها أكبر من 75%، واستقرت حسب التصنيف المعتمد في الجزائر ضمن مجال التنقيط 01 والمستوى الجيد لمجمل سنوات الدراسة، ويمكن في حال توفر معلومات إضافية حول مصادر هذا الايراد للمراقبين الداخليين أن يتغير التصنيف ويستدعي اتخاذ الإجراءات التصحيحية في حال الضرورة أو السعي وفق استراتيجية واضحة للتنويع.

5-قياس ومراقبة جودة السيولة (L)بالبنك الوطني الجزائري BNA : تحليل عنصر السيولة يهدف إلى التأكد من أن البنك قادر على الحفاظ على مستوى كاف من السيولة للوفاء بالتزاماته المالية في الوقت المناسب وتلبية الاحتياجات المصرفية لعملائه كدلالة على قدرته على إدارة التغييرات غير المتوقعة في مصادر التمويل، من خلال الاستجابة للتغيرات الحاصلة في السوق وتسييل الأصول بالسرعة المطلوبة وبأقل تكلفة، وللحكم على ذلك سنقوم بالقياس وفق ما أورده نظام التقييم المصرفي المعتمد في الجزائر، بخصوص قياس ومراقبة مؤشرات التقييم، الحدود المسطرة التي يجب على البنك بمختلف هيئاته الرقابية الحرص عليها وعدم تجاوزها:

5-1 الحدود والحالات الممكنة للمصفوفة المساعدة في تحديد جودة السيولة: للحكم على حالة البنك فيما تعلق بتصنيف سيولته، فان بنك الجزائر وفقا لمحاكاته لنظام CAMELS، قد أورد إمكانية حدوث الحالات التالية:

الجدول رقم (3-27): الحالات الممكنة لتقييم وتصنيف مؤشر جودة السيولة.

التنقيط مؤشرات جودة الاصول	1 جيد	2 مرضي	3 معقول	4 ضعيف	5 معيب
معامل السيولة القانونية	أكبر من120%	بين 119% و110%	بين 109% و100%	بين 99% و80%	أقل من 80%
نسبة التوظيف (التمويلات/الودائع)	أقل من 60%	بين 60% و70%	بين 71% و75%	بين 76% و80%	أكثر من 80%
معامل القدرة على التمويل (السيولة الجارية /الأصول)	أكبر من 20%	بين 20% و15%	بين 14% و10%	بين 9% و5%	أقل من 5%
نسبة تغطية السيولة قصيرة الأجل (LCR)	أكبر من 100%	بين 100% و80%	بين 89% و80%	بين 79% و70%	أقل من 70%
نسبة التمويلات إلى إجمالي الأصول	أقل من 25%	بين 25% و50%	بين 51% و65%	بين 66% و75%	أكبر من 75%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

Banque D'Algérie, Direction Générale de l'Inspection Générale, Système de Notation Bancaire, Guide Générale De Contrôle Sur Place Partie III, P 68.

5-2تحليل وتقييم سيولة البنك الوطني الجزائري BNA: نهدف إلى تحليل وتقييم سيولة البنك الوطني الجزائري بغرض التأكد من قدرته على التحكم في الطلبات الفجائية، وعدم فشله في الوفاء بالتزاماته، حيث سنقوم ابتداء بالقياس طيلة مدة الدراسة ومن ثم مراقبة التطور عبر منحنيات، مرورا إلى التصنيف السنوي والكلي لمختلف النسب الواردة في نظام التقييم المصرفي الذي أقره بنك الجزائر:

5-2-1 معامل السيولة القانونية: نصت المادة 03 من نظام بنك الجزائر 04/11 بأنه يجب على البنوك أن تقدم في كل وقت معامل سيولة أدنى يساوي على الأقل 100%. قياس تطور هذه النسبة ومراقبة تطورها يمكننا من معرفة مدى قدرة البنك على مواجهة الالتزامات في أجل محدد وبتكلفة معقولة، ويمكن حسابها وفق العلاقة التالية:

Coefficient de Liquidité[1] = Actifs Disponibles, Réalisables à Court Terme et des Engagements de Financement Reçus / Exigibilités à vue et à court terme et des Engagement Donnés.

أ–تحليل نتائج قياس معامل السيولة القانونية: من أجل تحليل جيد لهاته النسبة وتوضيح ادائها تاريخيا طيل مدة الدراسة، فقد قمنا بحساب النسبة من خلال المعطيات المتحصل عليها من التقارير السنوية للتسيير الموجهة للجمعية العامة للبنك، وتمثيل ذلك بيانيا وتبيان التطور الحاصل فيها، بغرض الحكم على أدائها أو تفسيره فيما يلي:

الشكل رقم (3-25): معامل السيولة القانونية.

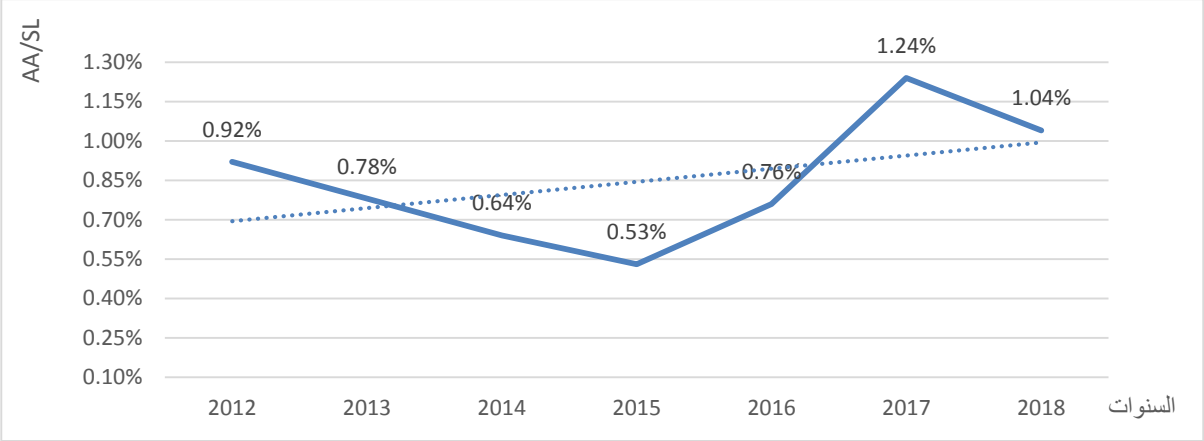

المصدر: من اعداد الطالب بناء على:

Banque Nationale d'Algérie, **Rapports annuels du 2012 au 2018**

AA = مجموع الموجودات قصيرة الأجل المتاحة والتي يمكن تحقيقها والتزامات التمويل المستلمة

SL= مجموع الالتزامات الحالية والقصيرة الأجل والالتزامات الممنوحة

من خلال تحليلنا للمعطيات المتعلقة بمعامل السيولة القانونية، يمكننا استخلاص أن النسبة عرفت تذبذبا في قيمها ميزه تحسن بسيط في الأداء وتجاوز للحد الأدنى القانوني خصوصا في نهاية المدة، ومن أجل تحليل أوضح لأدائها نستعرض المراحل التالية:

- **المرحلة الأولى من سنة 2012 إلى 2015:** عرفت هذه المرحلة انخفاضا حادا في قيمها بدءاً من 94% في سنة 2012 إلى 53% في سنة 2015 وهي أدنى قيم لها طيلة مدة الدراسة بمعدل تدهور مقدر ب 77.53% وهذا نظرا للانخفاض الحاصل في الأصول المتاحة المرجحة مقارنة بالمطلوبات المستحقة المرجحة، مما قد يكبد البنك تكاليف إضافية.

[1] Iinstruction N°07-2011 du 21 décember 2011 portant **Coéfficient de liquidité des banques et des établissements financiéres** .

- **المرحلة الثانية من 2015 إلى 2017**: عكس سابقتها تميزت هاته المرحلة في مجملها بارتفاع قيم المعامل بدء من 53% سنة 2015 إلى76% في سنة 2016 وصولا الى 124% في سنة 2017 وهي أعلى قيمة للمعامل طيلة مدة الدراسة وبمعدل تحسن معتبر يساوي إلى 134%، وهذا نظرا للانخفاض الحاصل في المطلوبات المستحقة المرجحة.
- **المرحلة الثالثة سنة 2018**: تميزت هذه السنة بتحقيق المصرف لمعامل سيولة يساوي إلى 104% ومنخفض ب 19.23% مقارنة بالسنة السابقة، نظرا للزيادة المحققة في الودائع، لكنه يبقى أعلى من الحد القانوني للسيولة المطالب به وفقا لتشريعات بنك الجزائر.

ب–تصنيف معامل السيولة القانونية: اعتمادا على ما ورد في الدليل العام للرقابة المستندية الصادر عن المفتشية العامة لبنك الجزائر بخصوص اعتماد نظام التقييم المصرفي وكيفية تقييم جودة السيولة بالبنوك والمؤسسات المالية العاملة داخل الجزائر عموما وما ارتبط منها بقياس وتصنيف معامل السيولة القانونية، فيمكننا تصنيفها وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3-28): تصنيف معامل السيولة القانونية.

السنوات / المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معامل السيولة القانونية	%92	%78	%64	%53	76%	% 124	%104
التنقيط السنوي	4	5	5	5	5	1	3
التنقيط الكلي لمدة الدراسة	4						

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري BNA الواردة في التقارير السنوية لمراقبة التسيير لسنوات 2012 حتى 2018.

من الجدول السابق نلاحظ أن قيم معامل السيولة القانونية كانت أقل من الحد الأدنى المطالب به في السنوات الخمسة الأولى واستقرت عند التصنيف **05** والضعيف لنفس الفترة، كمؤشر على ضعف إدارة البنك للسيولة والوضع الحرج في حال الاستدعاء غير المتوقع للودائع، بينما تحسنت الوضعية فيما تبقى حيث تحصل البنك على التصنيف الأول والجيد في سنة 2017، والذي لم يستطع المحافظة عليه في سنة 2018، ليتحصل على التصنيف الرابع والغير مرضي لكامل المدة، والذي يستدعي إجراءات تصحيحية لتفادي التدهور والوقوع في أزمة، أو التعرض لإجراءات عقابية من طرف السلطات الإشرافية لعدم الالتزام بالتشريعات.

2-2-5 نسبة التوظيف (CDR): قياس تطور هذه النسبة يمكننا من معرفة مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته للغير، ومدى استخدامه لمحمل الودائع من أجل تلبية حاجات الزبائن من القروض، وتمثل نسبة 80% الحد الأقصى للنسبة، ويمكن حسابها وفق العلاقة التالية:

CDR = Crédit/ Deposit

أ-تحليل نتائج قياس نسبة التوظيف: من أجل تحليل جيد لهاته النسبة وتوضيح ادائها تاريخيا طيلة مدة الدراسة، فقد قمنا بحساب النسبة من خلال المعطيات المتحصل عليها من التقارير السنوية للتسيير الموجهة للجمعية العامة للبنك، وتمثيل ذلك بيانيا وتبيان التطور الحاصل فيها، بغرض الحكم على أدائها أو تفسيره فيما يلي:

الشكل رقم (3-26): نسبة التوظيف(CDR).

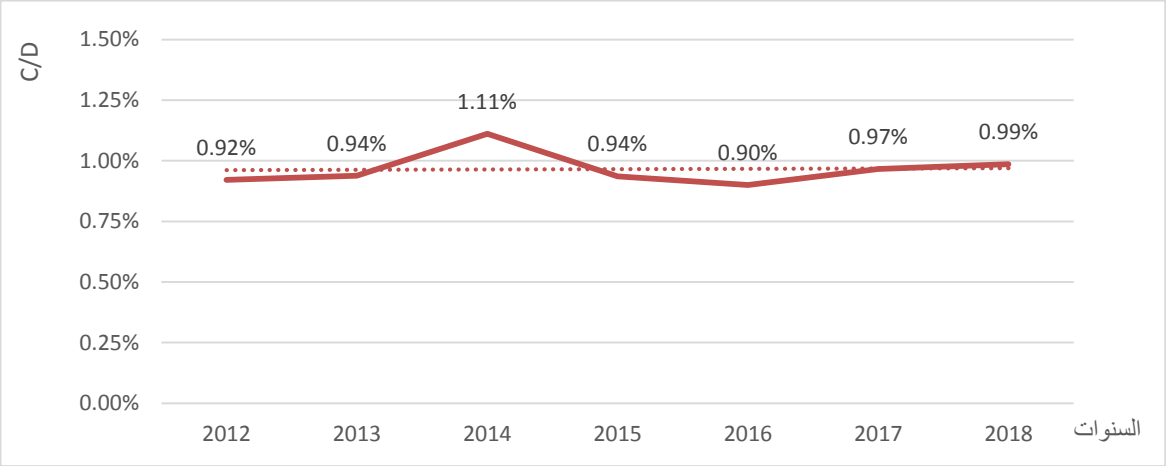

المصدر: من اعداد الطالب بناء على:

Banque Nationale d'Algérie, **Rapports annuels du 2012 au 2018**

C = التمويلات (القروض الجارية فقط دون المصنفة)

D= الودائع الفورية والجارية

من خلال تحليلنا للمعطيات المتعلقة بنسبة التوظيف، يمكننا استخلاص أن النسبة عرفت تأرجحا في قيمها، ميزه سوء أداء وتجاوزا للحد الأقصى في مجمل سنوات الدراسة، ومن أجل تحليل أوضح لأدائها، نستعرض المراحل التالية:

- **المرحلة الأولى من سنة 2012 إلى 2014**: عرفت هذه المرحلة ارتفاعا في قيمها بدءًا من 92.14% في سنة 2012 إلى 111.18% في سنة 2014 كأعلى قيمة لها طيلة مدة الدراسة، بمعدل تدهور مقدر ب 20.66%، وهذا نظرا للتوسع المتتالي في التمويلات الممنوحة للزبائن بدءًا من 1.140.366م دج في سنة 2012 لتصل إلى 1.818.955 م دج في نهاية سنة 2014، بينما تمكن البنك من استقطاب ما قيمته 1.237.711 م دج فقط من الودائع في سنة 2012 مقابل 1.635.985 م دج لسنة 2014.
- **المرحلة الثانية من 2015 إلى 2016**: عكس سابقتها تميزت هاته المرحلة في مجملها بانخفاض في قيمها بدءًا من 93.60% سنة 2015 إلى90% في سنة 2016 وبمعدل تحسن معتبر يساوي إلى 4% وهذا نظرا للانكماش الحاصل في التمويلات الممنوحة للزبائن من 1.516.086م دج في سنة 2015 لتصل إلى 1.410.164 م دج في نهاية سنة 2016، بينما تمكن البنك من استقطاب ما قيمته 1.565.522 م دج فقط من الودائع في سنة 2016 مقابل 1.619.764 م دج لسنة 2015.
- **المرحلة الثالثة من سنة 2017 إلى سنة 2018**: تميزت هذه المرحلة بعودة قيم المعامل إلى الارتفاع والتدهور بدءًا من 96.59% وصولا إلى 98.53% وبمعدل ارتفاع يساوي إلى 2% نظرا للارتفاع في قيمة التمويلات الممنوحة للزبائن بقيمة 1.650.275م دج في سنة 2017 لتصل إلى 1.822.444 م دج في نهاية سنة 2018، بينما تمكن البنك من استقطاب ما قيمته 1.708.524 م دج فقط من الودائع في سنة 2017 مقابل 1.849.643 م دج لسنة 2018.

ب–تصنيف نسبة التوظيف(CDR): اعتمادا على ما ورد في الدليل العام للرقابة المستندية الصادر عن المفتشية العامة لبنك الجزائر بخصوص اعتماد نظام التقييم المصرفي وكيفية تقييم جودة السيولة للبنوك والمؤسسات المالية العاملة داخل الجزائر عموما وما ارتبط منها بقياس وتصنيف نسبة التوظيف(CDR)، فيمكننا تصنيفها وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3-29): تصنيف نسبة التوظيف(CDR).

السنوات / المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة التوظيف	%92.14	%93.77	%111.18	%93.6	%90	%96.59	% 98.53
التنقيط السنوي	5	5	5	5	5	5	5
التنقيط الكلي لمدة الدراسة	5						

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري BNA الواردة في التقارير السنوية لمراقبة التسيير لسنوات 2012 حتى 2018.

من الجدول السابق نلاحظ أن نسب التوظيف(CDR) كان في أغلبها تجاوز للحد الأقصى، واستقرت ضمن مجال التنقيط **05** والضعيف، والذي يميز عدم احترام البنك محل الدراسة للحدود المسطرة، بسبب ارتفاع حجم التمويلات الممنوحة بنسبة أكبر من الودائع المستلمة، مما يضعف قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية وتكبده لتكاليف اضافية في حال اللجوء للوسائل الأخرى للتغطية تضعف من ربحيته، جراء تفضيله للمخاطرة والعوائد على حساب السيولة.

3-2-5 معامل القدرة على التمويل: قياس تطور هذه النسبة يمكننا من معرفة القدرات المتاحة للبنك من السيولة الحاضرة والتي تمكنه من منح تمويلات إضافية دون الحاجة إلى استعمال مصادر تمويل أخرى وأكثر تكلفة كطلبات إعادة التمويل لبنك الجزائر، حيث كلما زادت هذه النسبة عن 20% كان أفضل، ويتم قياسها وفق العلاقة التالية:

DCR = Circulating Liquidity / Financial Assets.

أ-تحليل نتائج قياس معامل القدرة على التمويل: من أجل تحليل جيد لهاته النسبة وتوضيح ادائها تاريخيا طيلة مدة الدراسة، فقد قمنا بحساب النسبة من خلال المعطيات المتحصل عليها من التقارير السنوية للتسيير الموجهة للجمعية العامة للبنك، وتمثيل ذلك بيانيا وتبيان التطور الحاصل فيها، بغرض الحكم على أدائها أو تفسيره فيما يلي:

الشكل رقم (3-27): معامل القدرة على التمويل.

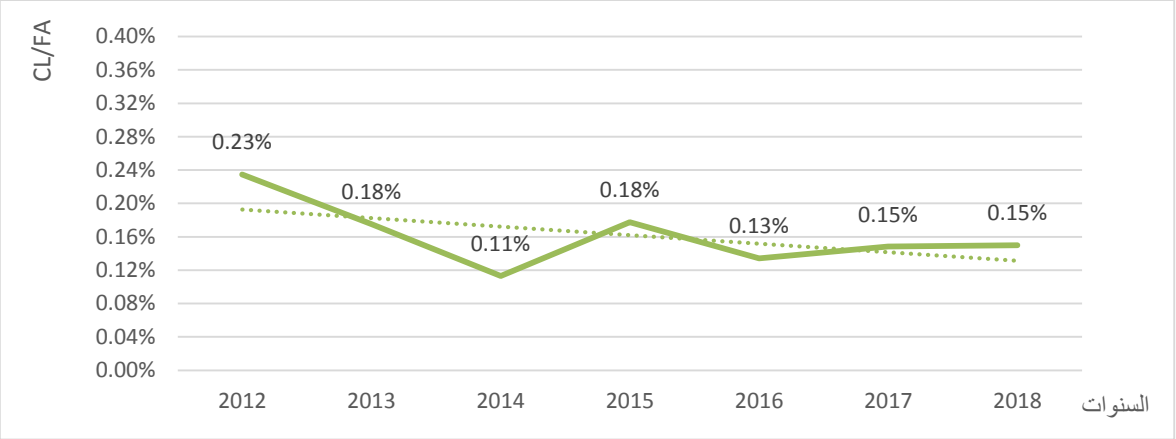

المصدر: من اعداد الطالب بناء على:

Banque Nationale d'Algérie, **Rapports annuels du 2012 au 2018**

CL = السيولة الجارية (المبالغ الموجودة في الصندوق والبنك المركزي والخزينة العمومية ومركز الصكوك البريدية)

FA = الأصول المالية (اجمالي التمويلات المباشرة للزبائن واجمالي السندات المملوكة للبنك)

من خلال تحليلنا للمعطيات المتعلقة بمعامل القدرة على التمويل، يمكننا استخلاص أن النسبة عرفت تأرجحا في قيمها، ميزه انخفاض كلي في الأداء حسب ما يظهره منحنى الاتجاه (courbe de tendance) لمجمل سنوات الدراسة، ومن أجل تحليل أوضح لأداء المعامل، نستعرض المراحل التالية:

- **المرحلة الأولى من سنة 2012 إلى 2014**: عرفت هذه المرحلة انخفاضا حادا في قيم المعامل بدءًا من 23.47% في سنة 2012 إلى 11.29% في سنة 2014 كأدنى قيمة له طيلة مدة الدراسة، بمعدل تدهور مقدر ب 108%، وهذا نظرا للتوسع المتتالي في التمويلات بدءًا من 1.050.262م دج في سنة 2012 لتصل إلى 2.818.723 م دج في نهاية سنة 2014 وبمعدل نمو يساوي إلى 168.38%، بينما لم تتمكن إدارة البنك من تحقيق نفس النمو في السيولة الجارية، انطلاقا من 246.497 م دج في سنة 2012 وصولا إلى 318.234 م دج في سنة 2014 وبمعدل نمو يساوي إلى 29.10%.
- **المرحلة الثانية سنة 2015**: عكس سابقاتها تميزت هاته السنة بقفزة نوعية في قيمة المعامل وصولا إلى 17.76% بمعدل تحسن يساوي إلى57% نسبة إلى سنة 2014، نظرا لتحقيق البنك لسيولة جارية تساوي إلى325.841م دج وانخفاض في اصوله المالية مقارنة مع السنة السابقة لتصل إلى 1.843.690 م دج.

- **المرحلة الثالثة من سنة 2016 إلى سنة 2018**: تميزت هذه المرحلة بعودة قيم المعامل إلى الارتفاع والتحسن بدءًا من13.43% وصولا إلى15% وبمعدل ارتفاع يساوي إلى11.69%، نظرا للارتفاع في السيولة الحاضرة من305.735م دج في سنة 2016 إلى337.317م دج في سنة 2018 والذي واكبه انخفاض في قيمة الأصول المالية للبنك من2.276.507 م دج في سنة 2016 إلى2.248.779 م دج في سنة 2018.

ب–تصنيف معامل القدرة على التمويل: اعتمادا على ما ورد في الدليل العام للرقابة المستندية الصادر عن المفتشية العامة لبنك الجزائر بخصوص اعتماد نظام التقييم المصرفي وكيفية تقييم جودة السيولة للبنوك والمؤسسات المالية العاملة داخل الجزائر عموما وما ارتبط منها بقياس وتصنيف معامل القدرة على التمويل، فيمكننا تصنيفها وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3-30): تصنيف معامل القدرة على التمويل.

السنوات / المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معامل القدرة على التمويل	%23.47	%17.5	%11.29	%17.76	%13.43	%14.82	%15
التنقيط السنوي	1	2	3	2	3	3	2
التنقيط الكلي لمدة الدراسة	2						

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري BNA الواردة في التقارير السنوية لمراقبة التسيير لسنوات 2012 حتى 2018.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن تصنيف معامل القدرة على التمويل شهد عدم استقرار وتأرجحا بين التصنيف الثاني والتصنيف الثالث، ميزه عدم تحكم البنك في توليفة (سيولة جارية، تمويلات ممنوحة) مما يضعف من قدرته في تمويل الاقتصاد وتكبده لتكاليف إضافية وفق مقاربة (سيولة، عوائد).

5–2–4نسبة تغطية السيولة قصيرة الأجل (LCR): النسبة تقيس مقدرة البنوك على مجابهة ازمات السيولة الحادة لمدة 30يوم، والتأكد من أن لديه مخزونًا كافيًا من الأصول السائلة عالية الجودة غير المرتبط بها (HQLA) في شكل نقود أو أصول أخرى ويمكن تحويلها إلى نقد في الأسواق الخاصة دون أن تفقد من قيمتها، لتغطية احتياجاتها من السيولة في حالة حدوث أزمة سيولة تستمر 30 يومًا تقويميًا. ووفقا لمتطلبات لجنة بازل 3 فانه ابتداء من جانفي 2019 كلما زادت هذه النسبة عن 100% كان أفضل، ويمكن حسابها وفق العلاقة التالية:

LCR = (صافي التدفقات النقدية خلال 30يوما /الأصول السائلة عالية الجودة*) ≥ 100%

LCR = Liquid Asset / The net Cash-Flow within 30 days

الجدول رقم (3-31): معطيات مساعدة في حساب نسبة تغطية السيولة قصيرة الأجل (LCR).

الوحدات ب م دج

السنوات / المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قيم في الصندوق، البنك المركزي، الخزينة، مركز الصكوك البريدية	246.497	308.802	318.234	325.041	305.735	298.863	337.317
أصول مالية جاهزة للبيع	226.778	218.564	230.570	234.935	788.082	265.053	379.543
مجموع الأصول السائلة	473.275	527.366	548.804	559.976	1.093.817	563.916	716.860
صافي التدفقات النقدية المصرح به لشهر ديسمبر	259.428	248.133	19.092	54.576	-233.518	173.055	163.110

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري BNA الواردة في التقارير السنوية لمراقبة التسيير لسنوات 2012 حتى 2018.

حيث:

- ✓ تم أخذ صافي التدفقات النقدية المصرح به لشهر ديسمبر للسنة المدروسة كمعيار.
- ✓ الأصول السائلة: تم أخذ المبالغ الموجودة في الصندوق والبنك المركزي والخزينة العمومية ومركز الصكوك البريدية + أصول مالية جاهزة للبيع المصرح بها للسنة المدروسة كمعيار.

أ-تحليل نتائج قياس نسبة تغطية السيولة قصيرة الأجل (LCR): من أجل تحليل جيد لهاته النسبة وتوضيح ادائها تاريخيا طيلة مدة الدراسة، فقد قمنا بحساب النسبة من خلال المعطيات المتحصل عليها من التقارير السنوية للتسيير الموجهة للجمعية العامة للبنك، وتمثيل ذلك بيانيا وتبيان التطور الحاصل فيها، بغرض الحكم على أدائها أو تفسيره:

* الأصول السائلة عالية الجودة هي كافة الأصول غير المرهونة والتي تتميز ببعض الخصائص أهمها: (مخاطر ائتمان ومخاطر سوق منخفضة، سهولة التقييم ومدى التأكد منه، انخفاض درجة الارتباط بالأصول الخطرة، الإدراج في سوق أوراق مالية متطور ومتعارف عليه)، أما صافي التدفقات النقدية الخارجة، فهو الرصيد التراكمي المتوقع للتدفقات النقدية الخارجة مطروحا منه الرصيد التراكمي المتوقع للتدفقات النقدية الداخلة وذلك في ظل السيناريو غير الموالي المحدد خلال الفترة المعنية (30يوما)

الشكل رقم (3-28): نسبة تغطية السيولة قصيرة الأجل(LCR).

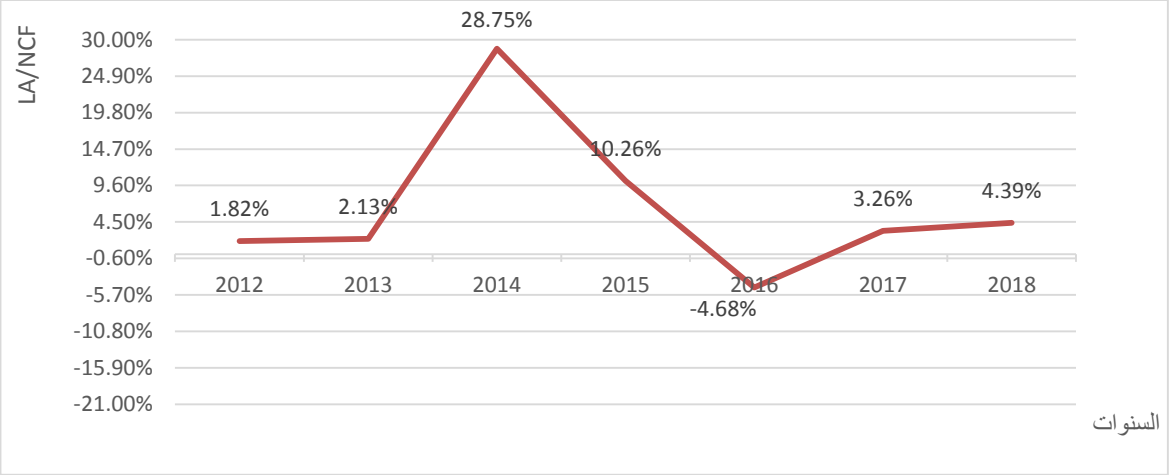

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات الجدول رقم (03-31).

حيث:

LA = الأصول السائلة

NCF= صافي التدفقات النقدية (التدفقات النقدية الداخلة – التدفقات النقدية الخارجة)

من خلال تحليلنا للمعطيات المتعلقة بقياس نسبة تغطية السيولة قصيرة الأجل(LCR)، يمكننا استخلاص أن النسبة عرفت تأرجحا في قيمها، ميزه تصاعد في أدائها لمجمل سنوات الدراسة، ومن أجل تحليل أوضح لأدائها، نستعرض المراحل التالية:

- **المرحلة الأولى من سنة 2012 إلى 2014**: عرفت هذه المرحلة ارتفاعا معتبرا في قيم النسبة بدءًا من 182% في سنة 2012 إلى2875% في سنة 2014 كأعلى قيمة لها طيلة مدة الدراسة، بمعدل نمو مقدر ب 1479%، وهذا نظرا للانخفاض الحاد في صافي التدفقات النقدية المصرح به لشهر ديسمبر من كل سنة بدءًا من 259.428 م دج في سنة 2012 إلى19.092م دج في سنة 2014.
- **المرحلة الثانية من سنة 2015 إلى 2016**: عكس سابقتها تميزت هاته المرحلة بانخفاض حاد في قيم النسبة بدءًا 2875 %في بداية سنة 2015 إلى 1026% في نهايتها وصولا إلى الوضع الحرج ب -468% في نهاية سنة 2016 وبمعدل تدهور مقدر ب 514.36% وهذا نظرا للانخفاض الحاد في صافي التدفقات النقدية المصرح به لشهر ديسمبر من54.576 م دج في سنة 2015 إلى (233.518-) م دج في سنة 2016 والذي يمثل حوالي 80% من السيولة الجارية لنفس السنة، رغم تحقيق البنك لأعلى قيمة للأصول السائلة عالية الجودة (HQLA) في سنة 2016.

- **المرحلة الثالثة من سنة 2017 إلى سنة 2018**: تميزت هذه المرحلة بعودة قيم النسبة إلى الارتفاع والتحسن بدءًا من -468% في بداية سنة 2017 إلى 326% في نهاية نفس السنة وصولا إلى 439% في سنة 2018 وبمعدل ارتفاع يساوي إلى 34.66%، نظرا للارتفاع الحاصل في الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA) بمعدل نمو اعلى من صافي التدفقات النقدية لنفس الفترة.

ب–تصنيف تغطية السيولة قصيرة الأجل(LCR): اعتمادا على ما ورد في الدليل العام للرقابة المستندية الصادر عن المفتشية العامة لبنك الجزائر بخصوص اعتماد نظام التقييم المصرفي وكيفية تقييم جودة السيولة للبنوك والمؤسسات المالية العاملة داخل الجزائر عموما وما ارتبط منها بقياس وتصنيف تغطية السيولة قصيرة الأجل(LCR)، فيمكننا تصنيفها وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3-32): تصنيف نسبة تغطية السيولة قصيرة الأجل(LCR).

السنوات / المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
(LCR)	%182	%213	%2875	%1026	%468-	%326	%439
التنقيط السنوي	1	1	1	1	5	1	1
التنقيط الكلي لمدة الدراسة	2						

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري BNA الواردة في التقارير السنوية لمراقبة التسيير لسنوات 2012 حتى 2018.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن تصنيف نسبة تغطية السيولة قصيرة الأجل(LCR) تواجد في التصنيف الأول والجيد لكامل الفترة ما عدى سنة 2016 بسبب أن السداسي الثاني لسنة 2016 شهد ارصدة سالبة لصافي التدفقات النقدية ولولا تداركه لاحقا لأضعف من قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته وكلفه ازمة سيولة وتكاليف إضافية.

5–2–6 نسبة التمويلات الى اجمالي الأصول: قياس تطور هذه النسبة يمكننا من معرفة تطور حجم القروض إلى اجمالي الأصول وبالتالي خطر السيولة المحتمل ان يواجه البنك في حال الافراط وعدم احترامه للحدود المسطرة، حيث كلما قلت هاته النسبة حسب السلطات الإشرافية الجزائرية عن 25%كان افضل، ويمكن حسابها وفق العلاقة التالية:

CAP = Credit / Total Asset.

أ-تحليل نتائج قياس نسبة التمويلات الى اجمالي الأصول: من أجل تحليل جيد لهاته النسبة وتوضيح ادائها تاريخيا طيلة مدة الدراسة، فقد قمنا بحساب النسبة وتمثيل ذلك بيانيا وتبيان التطور الحاصل فيها، بغرض الحكم على أدائها أو تفسيره فيما يلي:

الشكل رقم (3-29): نسبة التمويلات الى اجمالي الأصول.

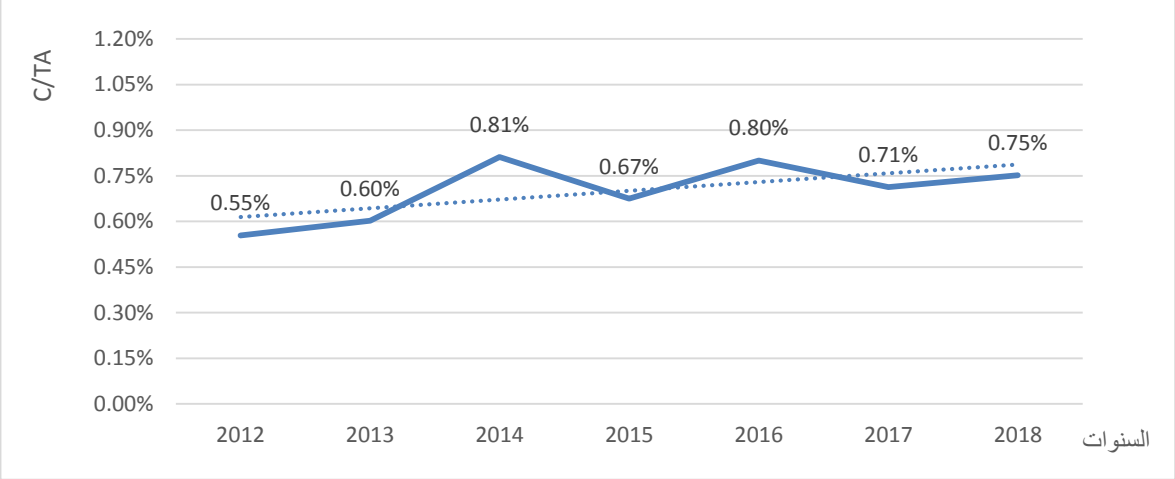

المصدر: من اعداد الطالب بناء على:

Banque Nationale d'Algérie, **Rapports annuels du 2012 au 2018**

C = اجمالي التمويلات

TA= اجمالي الاصول

من خلال تحليلنا للمعطيات المتواجدة في المنحنى يمكننا استخلاص أن نسبة التمويلات الى اجمالي الأصول عرفت تأرجحا في قيمها، ميزه تصاعد في أدائها بدءًا من أقل قيمة للنسبة ب 55.36 % في سنة 2012 إلى أعلى قيمة لها ب 81.16% في سنة 2014 لتستقر عند 75.21% في نهاية سنة 2018، نظرا للتزايد في أصول البنك من 2.060.079 م دج في سنة 2012 إلى2.620.619 م دج في سنة 2014 وصولا إلى 3.082.299 م دج في نهاية الفترة، والذي لم يواكبه نفس معدل النمو في التمويلات الممنوحة (الاصول).

ب-تصنيف نسبة التمويلات الى اجمالي الأصول: اعتمادا على ما ورد في الدليل العام للرقابة المستندية الصادر عن المفتشية العامة لبنك الجزائر بخصوص اعتماد نظام التقييم المصرفي وكيفية تقييم جودة السيولة للبنوك عموما وما ارتبط منها بقياس وتصنيف المستحقات المتعثرة، فيمكننا تصنيفها وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3-33): قياس نسبة التمويلات الى اجمالي الأصول.

السنوات / المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة التمويلات الى اجمالي الأصول	55.36%	60.21%	81.16 %	67.48%	80%	71.27%	75.21%
التنقيط السنوي	2	3	5	4	5	4	5
التنقيط الكلي لمدة الدراسة	4						

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري BNA الواردة في التقارير السنوية لمراقبة التسيير لسنوات 2012 حتى 2018.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن تصنيف نسبة التمويلات الى اجمالي الأصول كان في أغلبه أعلى من التصنيف الثالث وتواجد في التصنيف الحرج رقم **05** لثلاث سنوات وفي التصنيف الرابع لمتوسط الدراسة نظرا للارتفاع الحاصل في قيمة التمويلات بنسبة أكبر من الارتفاع في الأصول، مما قد يضع البنك امام مشاكل سيولة حادة تستدعي اتخاذه لإجراءات تصحيحية فورية.

6-قياس ومراقبة حساسية أصول (S) البنك الوطني الجزائري اتجاه مخاطر السوق: يتعلق هذا المكون بتقييم حساسية الأصول لمخاطر السوق الناتجة عن التغيرات في كل من أسعار الفائدة وأسعار الصرف إضافة إلى أسعار الأوراق المالية، والتي قد تؤثر على مداخيل البنوك أو المؤسسات المالية أو على سمعتها على الصعيدين المحلي والعالمي.

6-1 الحدود والحالات الممكنة للمصفوفة المساعدة في قياس ومراقبة حساسية أصول البنك اتجاه مخاطر السوق: بغرض تنقيط وتصنيف البنوك، اعتمد بنك الجزائر بالنسبة لهذا المؤشر على قياس ومراقبة الحالات المذكورة في الجدول أدناه رقم (3-34).

الجدول رقم (3-34): الحالات الممكنة لتقييم وتصنيف مؤشر حساسية أصول البنك اتجاه مخاطر السوق.

التنقيط / المؤشر	1 جيد	2 مرضي	3 معقول	4 ضعيف	5 معيب
الوضعية الحالية لنسبة الفجوة (GAP)	فجوة معدومة في المدى القصير والطويل	فجوة سلبية أو إيجابية بنسبة 10٪ إلى 15٪ من الأصول الإنتاجية	فجوة سلبية أو إيجابية بنسبة 15٪ إلى 25٪ من الأصول الإنتاجية	فجوة سلبية أو إيجابية بنسبة 25٪ إلى 35٪ من الأصول الإنتاجية	فجوة سلبية أو إيجابية بنسبة أكبر من 35٪ من الأصول الإنتاجية
لجنة إدارة الأصول والالتزامات (ALCO)	المصرف لديه لجنة ALCO فعال وبنتائج ممتازة	بدأ المصرف حديثا في تنصيب لجنة ALCO	يحدد المسؤولون التنفيذيون قرارات التسعير على أسس تقديرية	تعتمد قرارات التسعير على تلك المستخدمة من قبل المصارف الرائدة في السوق	الإدارة معنية بقضايا أخرى
أنظمة قياس مخاطر السوق	يستخدم المصرف مفهوم الفجوة وأنظمة متطورة	يستخدم المصرف أنظمة كلاسيكية	يستخدم المصرف أنظمة يدوية لإعادة تقييم بنود الميزانية العمومية	استخدام أنظمة ليست دقيقة أو مجدية من حيث مخاطر السوق	المصرف ليس لديه نظام لتقييم مخاطر سوق
التقلبات في أسعار الأوراق المالية (اجمالي الأسهم/اجمالي الاصول)	أقل أو يساوي 25%	بين 26%و30%	بين 31%و37%	بين 38%و42%	أكبر أو يساوي 43%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

Banque D'Algérie, Direction Générale de l'Inspection Générale, Système de Notation Bancaire, Guide Générale De Contrôle Sur Place Partie III, P 76.

حيث أن:

* MNI: Marge Net d'Intérêts ،la MNI représente la différence entre les produits d'intérêts et les charges d'intérêts = (صافي هامش الفائدة)

2-6 تحليل وتقييم مكونات مؤشر حساسية أصول البنك الوطني الجزائري اتجاه مخاطر السوق: نسعى من خلال هذا العنصر الى التأكد من قدرة ادارة البنك على قياس ومراقبة مخاطر السوق (سعر الفائدة، سعر الصرف، التسوية) إضافة إلى حجم وطبيعة وتعقيد أنشطة البنك ومدى كفاية رأس المال والدخل لمستوى التعرض لهاته المخاطر بما فيها العمليات الناشئة عن المفاوضات والمعاملات الأجنبية، حيث سنقوم ابتداء بالقياس طيلة مدة الدراسة ومن ثم مراقبة التطور الحاصل فيها عبر منحنيات، مرورا إلى التصنيف السنوي والكلي لمختلف النسب المعتمدة في نظام التقييم المصرفي، حسب ما أقره بنك الجزائر:

1-2-6 الوضعية الحالية لنسبة الفجوة (GAP): قياس ومراقبة تطور هاته النسبة يمكننا من معرفة التقلبات الحاصلة أو المحتملة في الايرادات البنكية الصافية الناجمة عن الأصول والخصوم الحساسة لسعر الفائدة، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

$$GAP\text{نسبة} = \frac{\text{الاصول ذات الحساسية اتجاه اسعار الفائدة} - \text{الخصوم ذات الحساسية اتجاه اسعار الفائدة}}{\text{الأصول الانتاجية}}$$

*GAP: le gap est la différence algébrique entre les totaux à l'actif et les totaux au passif à taux variables.

الجدول رقم (3-35): المعطيات المساعدة في قياس نسبة الفجوة (GAP).

الوحدات بمليون دج.

السنوات / المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الأصول ذات الحساسية اتجاه أسعار الفائدة	1.140.366	1.315.929	1.914.433	1.616.318	1.512.126	1.765.470	1.965.393
الخصوم ذات الحساسية اتجاه أسعار الفائدة	632.375	735.590	838.566	844.872	814.584	871.141	993.042
GAP	507.991	580.339	1.075.867	771.446	697.542	894.329	972.351
الأصول الإنتاجية	1.121.510	1.295.494	1.818.955	1.516.086	1.410.164	1.650.275	1.822.444

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري BNA الواردة في التقارير السنوية لمراقبة التسيير لسنوات 2012 حتى 2018.

أ-تحليل نتائج قياس الوضعية الحالية لنسبة الفجوة (GAP): من أجل تحليل جيد لهاته النسبة وتوضيح ادائها تاريخيا طيلة مدة الدراسة، فقد قمنا بحساب النسبة من خلال المعطيات المتحصل عليها من الجدول رقم (3-35) والمساعد في قياس نسبة الفجوة (GAP)، وتمثيل ذلك بيانيا وتبيان التطور الحاصل فيها، بغرض الحكم على أدائها أو تفسيره فيما يلي:

الشكل رقم (3-30): الوضعية الحالية لنسبة الفجوة (GAP).

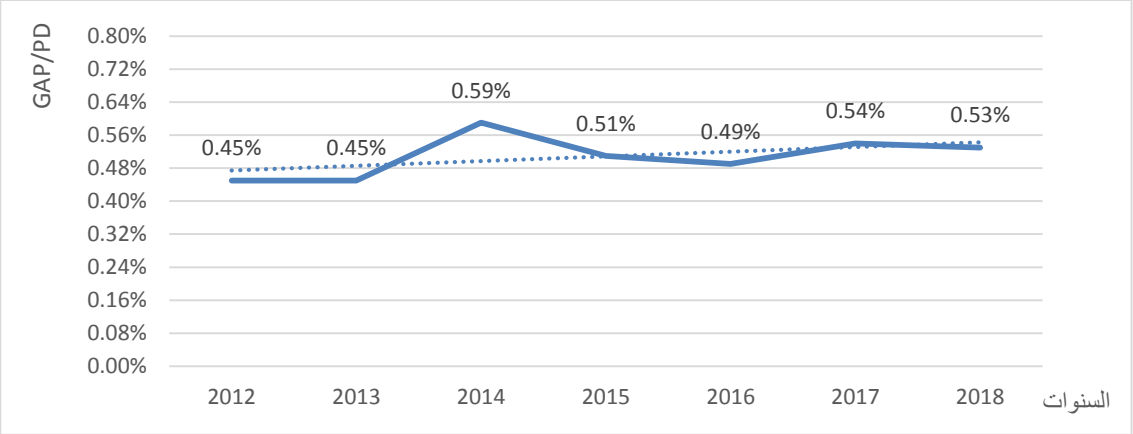

المصدر: من اعداد الطالب بناء على:

Banque Nationale d'Algérie, **Rapports annuels du 2012 au 2018**

GAP = الفجوة بين الأصول والخصوم الحساسة لسعر الفائدة

PD= الأصول الإنتاجية

من خلال تحليلنا للمعطيات المتعلقة بقياس نسبة الفجوة (GAP)، يمكننا استخلاص أن النسبة عرفت تأرجحا في قيمها، ميزه تصاعد بسيط في أدائها حسب ما يظهره منحنى الاتجاه (courbe de tendance)، بدءًا من أقل قيمة لها ب 45% في سنة 2012 و2013 الى أعلى قيمة لها ب 59% في سنة 2014 لتعاود النزول إلى49% في سنة 2016 وتستقر عند 53% في نهاية سنة 2018، بمعدل تدهور اجمالي في الأداء يساوي إلى 17.77%، نظرا للتوسع الحاصل في الأصول ذات الحساسية اتجاه أسعار الفائدة بمعدلات أكبر من الخصوم ذات الحساسية إلى أسعار الفائدة وبالتالي بروز فجوة غير متحكم فيها قد تحد من مردودية البنك في حال اتساعها.

ب–تصنيف الوضعية الحالية لنسبة الفجوة (GAP): اعتمادا على ما ورد في الدليل العام للرقابة المستندية الصادر عن المفتشية العامة لبنك الجزائر بخصوص اعتماد نظام التقييم المصرفي والمصفوفة المساعدة في تصنيف الحساسية لمخاطر السوق للبنوك والمؤسسات المالية العاملة داخل الجزائر عموما وما ارتبط منها بقياس وتصنيف نسبة الفجوة (GAP)، فيمكننا تصنيفها وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3-36): تصنيف الوضعية الحالية لنسبة الفجوة (GAP).

السنوات / المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الوضعية الحالية لنسبة الفجوة (GAP)	%45	%45	%59	%51	%49	%54	%53
التنقيط السنوي	5	5	5	5	5	5	5
التنقيط الكلي لمدة الدراسة	5						

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري BNA الواردة في التقارير السنوية لمراقبة التسيير لسنوات 2012 حتى 2018.

من خلال استفسارنا عن الفجوة المستهدفة من قبل البنك، تبين ان إدارة البنك لم تحدد أي قيمة مسبقة لذلك. من الجدول السابق نلاحظ أن القيم الواردة للوضعية الحالية لنسبة الفجوة (GAP)في الجدول أعلاه أكبر بكثير من الحدود المسطرة من طرف السلطات الإشرافية وأن تصنيفها يتواجد ضمن مجال التنقيط **05**، والذي يميز عدم احترام البنك محل الدراسة للتشريعات، مما يستدعي مسارعة الإدارة إلى التخفيض في أصول البنك الغير إنتاجية بشتى الطرق واستقطاب للودائع.

2-2-6 التقلبات في أسعار الأوراق المالية (اجمالي الأسهم/اجمالي الاصول): قياس تطور هاته النسبة يمكننا من قياس ومراقبة الخطر الذي يمكن أن يتعرض له البنك في حال حدوث تقلبات غير محتملة في القيمة السوقية لأسهمه، حيث كلما قلت هاته النسبة عن 25% كان أفضل، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

Fluctuations in stock prices =Total Securities / Total Assets

الجدول رقم (3-37): بيانات مساعدة في قياس التقلبات في أسعار الأوراق المالية.

الوحدات بمليون دج.

السنوات / المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الأسهم	41.600	41.600	41.600	41.600	41.600	41.600	150.000
اجمالي الأصول البنكية	2.060.080	2.185.693	2.620.219	2.719.081	2.843.371	2.828.633	2.843.371

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري BNA الواردة في التقارير السنوية لمراقبة التسيير لسنوات 2012 حتى 2018.

أ-تحليل نتائج قياس نسبة التقلبات في أسعار الأوراق المالية: من أجل تحليل جيد لهاته النسبة وتوضيح ادائها تاريخيا طيل مدة الدراسة، فقد قمنا بحساب النسبة من خلال المعطيات المتحصل عليها من التقارير السنوية للتسيير الموجهة للجمعية العامة للبنك، وتمثيل ذلك بيانيا وتبيان التطور الحاصل فيها، بغرض الحكم على أدائها أو تفسيره فيما يلي:

الشكل رقم (3-31): نسبة التقلبات في أسعار الأوراق المالية.

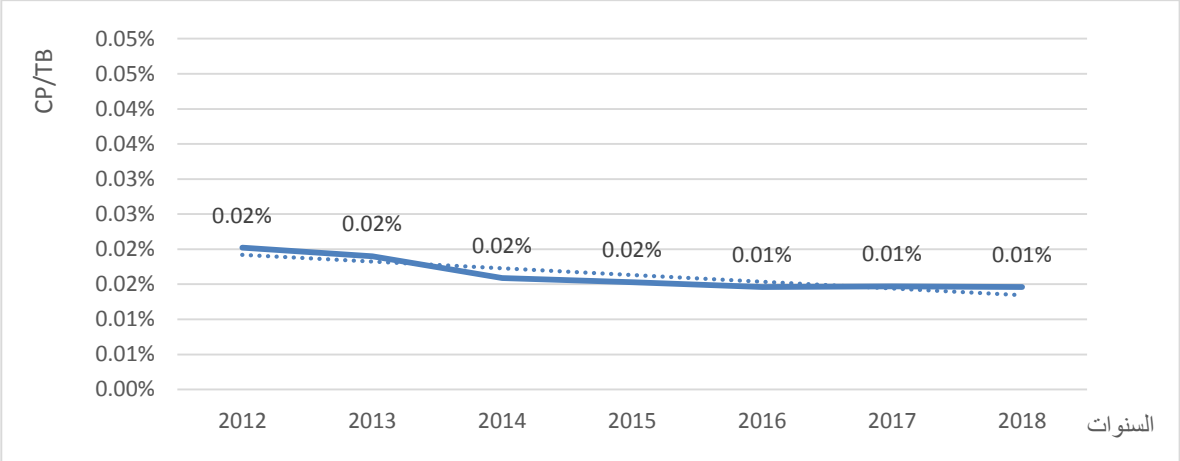

المصدر: من اعداد الطالب بناء على:

Banque Nationale d'Algérie, **Rapports annuels du 2012 au 2018**

CP = الأسهم المملوكة للبنك

TB= اجمالي أصول البنك

من خلال تحليلنا للمعطيات المتعلقة بقياس نسبة التقلبات في أسعار الأوراق المالية، يمكننا استخلاص أن النسبة عرفت انخفاضا، ميزه تحسن بسيط في أدائها حسب ما يظهره منحنى الاتجاه (courbe de tendance)، بدءًا من أعلى قيمة للنسبة ب 2.02 % في سنة 2012 الى1.53% في سنة 2015 لتواصل النزول إلى1.46% في نهاية سنة 2018، نظرا للتطور الحاصل في اجمالي أصول البنك من2.060.080م دج في سنة 2012 إلى 2.719.081م دج في سنة 2015 وصولا إلى2.843.371م دج في نهاية الفترة مع بقاء اجمالي أسهم البنك عند 41.600م دج حتى سنة 2017 أين تم رفعها بقرار من الجمعية العامة إلى 150.000م دج في سنة 2018، مما أدى إلى عودة النسبة للانخفاض مجددا.

ب–تصنيف نسبة التقلبات في أسعار الأوراق المالية: اعتمادا على ما ورد في الدليل العام للرقابة المستندية الصادر عن المفتشية العامة لبنك الجزائر بخصوص اعتماد نظام التقييم المصرفي والمصفوفة المساعدة في تصنيف الحساسية لمخاطر السوق للبنوك والمؤسسات المالية العاملة داخل الجزائر عموما وما ارتبط منها بقياس وتصنيف خطر التقلبات في أسعار الأوراق المالية، فيمكننا تصنيفها وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3-38): تصنيف نسبة التقلبات في أسعار الأوراق المالية.

السنوات / المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
اجمالي الأسهم/اجمالي الاصول	%2.02	%1.90	%1.59	%1.53	%1.46	%1.47	%1.46
التنقيط السنوي	1	1	1	1	1	1	1
التنقيط الكلي لمدة الدراسة	1						

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري BNA الواردة في التقارير السنوية لمراقبة التسيير لسنوات 2012 حتى 2018.

من الجداول السابق نلاحظ أن القيم الواردة بخصوص نسبة التقلبات في أسعار الأوراق المالية أقل من 25% وتصنيفها يتواجد ضمن مجال التنقيط 01 طيلة مدة الدراسة، مما يعطي صورة إيجابية على أداء البنك وانخفاض احتمال تعرضه لخطر التقلبات الفجائية في أسعار أسهمه وانخفاض قيمتها.

6–2–3 أنظمة قياس مخاطر السوق: وفقا للدليل المعد من طرف بنك الجزائر بخصوص مكونات مؤشر (S) والمصفوفة المساعدة في تصنيف الحساسية لمخاطر السوق، فان القياس والتصنيف يتم من خلال الاستعلام حول ماذا كان البنك محل الدراسة يعتمد على طرق وأنظمة يدوية في قياس مخاطر السوق وإعادة تقييم بنود الميزانية العمومية، أو على طريقة الفجوة (GAP) وأنظمة حديثة ومتطورة.

أ–تصنيف أنظمة قياس مخاطر السوق: اعتمادا على ما ورد في الدليل العام للرقابة المستندية الصادر عن المفتشية العامة لبنك الجزائر بخصوص اعتماد نظام التقييم المصرفي والمصفوفة المساعدة في تصنيف الحساسية لمخاطر السوق للبنوك والمؤسسات المالية العاملة داخل الجزائر عموما وما ارتبط منها بقياس وتصنيف أنظمة قياس مخاطر السوق، فيمكننا تصنيفها وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3-39): تصنيف أنظمة قياس مخاطر السوق.

السنوات / المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
أنظمة قياس مخاطر السوق	البنك لا يستخدم معامل GAP	البنك لا يستخدم معامل GAP	البنك لا يستخدم معامل GAP	البنك لا يستخدم معامل GAP	البنك لا يستخدم معامل GAP	البنك لا يستخدم معامل GAP	البنك لا يستخدم معامل GAP
التنقيط السنوي	2	2	2	2	2	2	2
التنقيط الكلي لمدة الدراسة	2						

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات المتحصل عليها من طرف إطارات إدارة المخاطر بالبنك إضافة إلى الاطلاع على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري BNA المتواجدة في التقارير السنوية لمراقبة التسيير لسنوات 2012 حتى 2018.

من خلال اطلاعنا على تقارير التسيير السنوية الموجهة لمجلس الإدارة، لا يوجد من بين مؤشرات الأداء والمعايير الاحترازية التي تم قياسها وتقديم تقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة، معامل (GAP)، وانما تم الاعتماد فقط على قياس ومراقبة تطور مؤشرات كلاسيكية كحساب الفارق في صافي الدخل البنكي(PNB) بين السنة الحالية والسنة السابقة. وعليه فإننا نقوم بإعطاء التصنيف رقم 02 للبنك تقديريا.

6-2-4 إدارة الأصول والخصوم (ALCO): تصنيف البنك بخصوص هذا المؤشر يعتمد حسب متطلبات نظام التقييم المصرفي المعتمد في الجزائر والمعبر عنها في دليل تقييم الحساسية لمخاطر السوق (S) بالتأكد من ان البنك محل الدراسة لديه لجنة تقوم على تسيير الموجودات والمطلوبات ومسئولة عن إدارة كل من مخاطر(السيولة، الفجوة، معدل الفائدة، الائتمان، سعر الصرف، عمليات خارج الميزانية) ويقوم عليها موظفون رفيعي المستوى ويتمثل الهدف الرئيسي لها في وضع استراتيجيات واسعة للتعامل مع العديد من احتياجات البنك التنافسية على المدى الطويل ومراقبة وإدارة المخاطر المتداخلة بشكل يومي، إضافة إلى تقييم ورصد واعتماد الممارسات المتعلقة بالمخاطر بسبب الاختلالات في هيكل رأس المال والحرص على تحقيق الأهداف التشغيلية، وتعتبر قراراتها ملزمة لجميع موظفي البنك، وتعتمد في تنفيذ كل ذلك على نظام حديث وفعال:

ALCO: Asset Management Liability Committee.

ب–تصنيف إدارة الأصول والخصوم (ALCO): اعتمادا على ما ورد في الدليل العام للرقابة المستندية الصادر عن المفتشية العامة لبنك الجزائر بخصوص اعتماد نظام التقييم المصرفي والمصفوفة المساعدة في تصنيف الحساسية لمخاطر السوق للبنوك والمؤسسات المالية العاملة داخل الجزائر عموما وما ارتبط منها بقياس وتصنيف إدارة الأصول والخصوم (ALCO)، فيمكننا تصنيفها وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3-40): تصنيف بخصوص إدارة الأصول والخصوم (ALCO).

السنوات المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
(ALCO)	يحدد المسؤولون التنفيذيون قرارات التسعير على أسس تقديرية	يحدد المسؤولون التنفيذيون قرارات التسعير على أسس تقديرية	يحدد المسؤولون التنفيذيون قرارات التسعير على أسس تقديرية	يحدد المسؤولون التنفيذيون قرارات التسعير على أسس تقديرية	يحدد المسؤولون التنفيذيون قرارات التسعير على أسس تقديرية	يحدد المسؤولون التنفيذيون قرارات التسعير على أسس تقديرية	يحدد المسؤولون التنفيذيون قرارات التسعير على أسس تقديرية
التنقيط السنوي	3	3	3	3	3	3	3
التنقيط الكلي لمدة الدراسة	3						

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات المتحصل عليها من طرف إطارات إدارة المخاطر بالبنك إضافة إلى الاطلاع على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري BNA المتواجدة في التقارير السنوية لمراقبة التسيير لسنوات 2012 حتى 2018.

من خلال الإجابة التي تلقيناها من مسؤول بمديرية إدارة المخاطر بالبنك، إضافة إلى الاطلاع على المناشير الدورية بهذا الخصوص ومختلف المديريات والمصالح المنشأة بالبنك، فان البنك لم ينشأ لجنة لإدارة الأصول والخصوم وأن إدارته التنفيذية تعتمد على أسس تقديرية وعلى توصيات ومخرجات بنك الجزائر بخصوص قرارات التسعير المرتبطة بمعدل الفائدة وأسعار الصرف والأنشطة المرتبطة بعمليات خارج الميزانية، مما يجعلنا نمنحه التصنيف رقم 03 طيلة مدة الدراسة تقديريا، وهو تصنيف ضعيف لا يصب في فائدة البنك ويستدعي الاسراع في تغير هاته الأنظمة وتحديثها وانشاء لجنة لإدارة الموجودات والمطلوبات به.

المبحث الثالث: نظام التقييم المصرفي ودوره في فعالية نظام الرقابة الداخلية.

الفعّالية (أو الفاعلية Effectiveness) هي المقدرة على تحصيل النتيجة المطلوبة والمتوقعة، وبالتالي يمكن اعتبارها أيضا درجة النجاح في تحقيق البرامج والأنشطة للأهداف المحددة، وترتبط بالمدى الذي تم تحقيقه من النتائج المرغوبة، وهناك من ربطها بمستوى تحقيق الأهداف المرجوة ومدى القدرة أيضا على: (البقاء، والنموّ، والتكيّف مع البيئة).

المطلب الأول: أوجه الدعم التي يقدمها نظام CAMELS لنظم الرقابة الداخلية العالمية.

نحاول في هذا المطلب ابراز طرق وأوجه الدعم التي يمكن لنظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS أن يدعم ويساهم من خلالها في قياس مستوى فعالية نظام الرقابة الداخلية حسب كل من نموذجي COSO إضافة إلى النموذج المقرر من طرف لجنة بازل المصرفية.

1-نظام CAMELSوفعالية نظام الرقابة الداخلية حسب نموذج لجنة COSO: حسب ما ورد في كل من تقارير لجنتي (COSO 2013 وبازلII) فان نظام الرقابة الداخلية يكون فعالا إذا كان لدى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية تأكيدات معقولة بخصوص تحقيق الأهداف المسطرة في هذا النظام، بالإضافة إلى فعالية أداء مكوناته خلال تأدية المنظمة لأنشطتها.

1-1 مصفوفة CAMELS وفعالية نظام الرقابة الداخلية حسب نموذج لجنة COSO: بناء على التعريف السابق، وما جاء في تقرير لجنة COSO 2013 بخصوص متطلبات فعالية نظام الرقابة الداخلية، يمكننا انشاء المصفوفة التالية:

الجدول رقم (3-41): مصفوفة دعم مكونات نظام CAMELS لفعالية الرقابة الداخلية حسب نموذج لجنة COSO.

فعالية نظام الرقابة الداخلية		مؤشرات نظام CAMELS					
		C كفاية رأس المال	A جودة الأصول	M جودة الإدارة	E الربحية	L السيولة	S الحساسية اتجاه مخاطر السوق
مكونات نظام الرقابة الداخلية وفق نموذج COSO	الحماية والمحافظة على الأصول	X	X				X
	المخاطر التشغيلية	X		X			X
	نظام المعلومات والتقارير			X			X
	قياس ومتابعة بصفة دورية للربحية		X		X		
	المراقبة والتحكم في المخاطر	X	X	X	X	X	X
	المطابقة مع الأنظمة والقوانين	X	X	X	X	X	X
	تحليل النسب وتطورها	X	X	X	X	X	X
	عدم الامتثال للمعايير الاحترازية	X	X	X	X	X	X

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التعاريف الواردة سابقا.

من خلال هذا الجدول يمكن الاستنتاج بأنه يمكن لنظام CAMELSمن خلال تقاطع أغلب مخرجات مؤشراته الست مع مكونات نظام الرقابة الداخلية والاهداف المرجوة منهم وفق نموذج COSO، أن يدعم ويساهم في تحديد مستوى فعالية أداء نظام الرقابة الداخلية ككل في حال اعتماده كتقنية احترازية.

2-نظام CAMELSوفعالية نظام الرقابة الداخلية حسب نموذج لجنة بازل II: إضافة إلى التعريف الوارد في تقارير لجنتي (COSO 2013 وبازلII)، فإن نظام الرقابة الداخلية الفعال هو ذلك النظام الذي يمنع حدوث الأخطاء والغش ويساعد على سرعة اكتشافها عند حدوثها، ويوفر الحماية لأصول المؤسسة وتحقيق الدقة والموثوقية في البيانات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها.

2-1مصفوفة CAMELS وفعالية نظام الرقابة الداخلية حسب نموذج لجنة بازل II: بناء على ما سبق، يمكننا بناء المصفوفة التالية:

الجدول رقم (3-42): مصفوفة دعم مكونات نظام CAMELS لفعالية الرقابة الداخلية حسب مبادئ لجنة بازل II.

فعالية نظام الرقابة الداخلية		مؤشرات نظام CAMELS					
		C كفاية رأس المال	A جودة الأصول	M جودة الإدارة	E الربحية	L السيولة	S الحساسية اتجاه مخاطر السوق
مكونات نظام الرقابة الداخلية وفق إطار لجنة بازل II	التعرف على المخاطر وتقييمها (المبدأ رقم 04)	X	X	X	X	X	X
	رصد الأنشطة وتصحيح أوجه القصور (المبدأ رقم 10 إلى 12)	X	X	X	X	X	X
	أنشطة الرقابة والفصل بين المهام (المبدأ رقم 05 إلى 06)			X			
	الإشراف من قبل الإدارة وثقافة الرقابة (المبدأ رقم 01 إلى 04)			X			
	أنظمة المعلومات والاتصالات (المبادئ من 07 إلى 09)			X			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التعاريف الواردة سابقا.

من خلال هذا الجدول يمكن الاستنتاج بأنه يمكن لنظام CAMELSمن خلال تقاطع أغلب مخرجات مؤشراته الست مع مكونات نظام الرقابة الداخلية والاهداف المرجوة منهم وفق نموذج لجنة بازل، أن يدعم ويساهم في تحديد مستوى فعالية أداء نظام الرقابة الداخلية ككل في حال اعتماده كتقنية احترازية.

المطلب الثاني: نظام التقييم المصرفي وفعالية نظام الرقابة الداخلية حسب نموذج بنك الجزائر المقرر في النظام 08/11:

أصدر بنك الجزائر بتاريخ 28 نوفمبر 2011 النظام رقم 08/11 والذي يؤكد على ضرورة أن تتوفر البنوك على نظام رقابي داخلي فعال قادر على مواجهة كل المخاطر الائتمانية منها والسوقية والتشغيلية من خلال أنظمته الفرعية المتكاملة والمتناسقة، ويهدف إلى ضمان وبشكل مستمر: (الحفاظ على الأصول، السير الجيد للعمليات الداخلية، الأخذ بعين الاعتبار وبشكل ملائم جميع المخاطر بما فيها المخاطر العملياتية، المطابقة مع الأنظمة والقوانين، موثوقية المعلومات، الاستعمال الفعال للموارد، الشفافية، الحوكمة)*.

1-أهداف وفعالية نظام الرقابة الداخلية: مما سبق واعتمادا على المفهوم العام للفعالية، فيمكننا القول بأن نظام الرقابة الداخلية يكون فعالا إذا حقق الأهداف التي تم إنشاؤه من أجلها، والتي حددها نظام بنك الجزائر 08/11 في المادة 03 منه ب: (المطابقة مع الأنظمة والقوانين، الحفاظ على الأصول، إدارة المخاطر، الاستعمال الفعال للموارد، سلامة التنظيم المحاسبي، أمن نظم المعلومات، احترام الإجراءات الداخلية، موثوقية المعلومات المالية)، وذلك من خلال وضع أنظمة أو نماذج تساهم في تفعيل وتحسين أداء مكوناته وصولا للحكم عليها، وتعتمد فعالية نظام الرقابة الداخلية أيضا على مدى تفاعل النظام مع نفسه ومدى دمجه في مراقبة كافة العمليات والأنشطة.

1-2 دعم مؤشر كفاية رأس المال (C) لفعالية نظام الرقابة الداخلية: وفقا للتطور الحاصل في مفهوم كفاية رأس المال تاريخيا والذي استقر وفق اطار لجنة بازل III على ضرورة وجود رأس مال كاف لحماية البنك من المخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية، فإننا نستهدف من خلال هذا العنصر ابراز أهم الحالات التي يمكن لمؤشر كفاية رأس المال عن طريق قياس ومراقبة النسب والمعاملات المكونة له والواردة في الدليل العام للرقابة المستندية الصادر عن المفتشية العامة لبنك الجزائر بخصوص اعتماد نظام للتقييم المصرفي يحاكي كليا نظام CAMELS، أن يدعم ويساعد في تقييم وتفعيل نظام الرقابة الداخلية للبنوك عن طريق المساهمة في تحقيق أهدافه وتفعيل مكوناته المنصوص عليها تباعا في المواد 03 و04 من النظام رقم 08/11:

* المادة 03 من النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28نوفمبر2011، **المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية**، الجريدة الرسمية، العدد، 47 الصادرة في 29 أوت 2012

الجدول رقم (3-43): مصفوفة دعم مؤشر كفاية رأس المال لفعالية الرقابة الداخلية حسب نموذج بنك الجزائر.

فعالية نظام الرقابة الداخلية			مؤشرات نظام CAMELS		
			CAR **مؤشر كفاية رأس المال**		
			الرافعة المالية	الملاءة	التزامات التمويل
1/مكونات نظام الرقابة الداخلية حسب نظام بنك الجزائر رقم 08/11	**نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية**	الأمن والموثوقية والتقصي	X	X	X
		المطابقة	X	X	X
		الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما			
	أنظمة قياس المخاطر و النتائج	انتقاء وقياس مخاطر القرض	X	X	X
		خطر التركيز	X	X	X
		قياس مخاطر ما بين البنوك	X	X	
		نظام قياس مخاطر السيولة			
		خطر معدل الفائدة الإجمالي	X		
		مخاطر الدفع		X	
		مخاطر السوق		X	X
		خطر الاستمرارية (الربحية)		X	X
	أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر	المخاطر العملياتية (التشغيلية)[1]		X	X
		المخاطر القانونية		X	
		احترام الإجراءات الداخلية	X	X	X
	نظام حفظ الوثائق والأرشيف				
	هيئة المحاسبة ومعالجة المعلومات				
2/الحوكمة				X	X

[1] هو خطر الخسارة الناجم عن نقائص واختلالات متعلقة بكل من الإجراءات والمستخدمين والأنظمة الداخلية للبنوك أو متعلقة بأحداث خارجية ويستثنى الخطر الاستراتيجي وخطر السمعة.

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد الجزائر على مواد نظام بنك رقم 08/11 والمصفوفة المساعدة في تصنيف مؤشر كفاية رأس المال المعتمدة من طرف بنك الجزائر.

من خلال هذا الجدول يمكن الاستنتاج بأنه يمكن لمؤشر كفاية رأس المال من خلال تقاطع أغلب مخرجات نسبه الثلاث مع المكونات والاهداف المرجوة، أن يدعم ويساهم في تحديد مستوى فعالية أداء النظام ككل حسب متطلبات نظام بنك الجزائر 08/11 في حال اعتماده.

1-3دعم مؤشر جودة الأصول (A) لفعالية نظام الرقابة الداخلية: نستهدف من خلال هذا العنصر ابراز أهم الحالات التي يمكن لمؤشر جودة الأصول عن طريق قياس ومراقبة النسب والمعاملات المكونة له والهادفة إلى التحكم في مجمل المخاطر المرتبطة بها والواردة في الدليل العام للرقابة المستندية الصادر عن المفتشية العامة لبنك الجزائر بخصوص اعتماد نظام للتقييم المصرفي يحاكي كليا نظام CAMELS، أن يدعم ويساعد في تقييم وتفعيل نظام الرقابة الداخلية للبنوك عن طريق تحقيق أهدافه وتفعيل مكوناته المنصوص عليها تباعا في المواد 03 و04 من النظام رقم 08/11:

الجدول رقم (3-44): مصفوفة دعم مؤشر جودة الأصول لفعالية الرقابة الداخلية حسب نموذج بنك الجزائر.

فعالية نظام الرقابة الداخلية			مؤشرات نظام CAMELS						
			Asset quality Ratio **مؤشر جودة الأصول**						
			المستحقات ذات المخاطر الممكنة	المستحقات ذات المخاطر العالية	المستحقات المتعثرة	تركز الأصول	التزامات خارج الميزانية (المرتبطة بالتمويل)	نسبة المؤونات المخصصة إلى الأصول المصنفة	نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر (WCR)	نسبة الأصول المصنفة الإجمالية (TCR)
1/مكونات نظام الرقابة الداخلية	**نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية**	الأمن والموثوقية والتقصي	X	X	X	X	X	X	X	X
		المطابقة	X	X	X	X	X	X	X	X
		الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما					X			

حسب نظام بنك الجزائر رقم 08/11			X	X	X	X	X	X	X
	أنظمة قياس المخاطر و النتائج	انتقاء وقياس مخاطر القرض			X				
		خطر التركيز (المادة 02)	X	X	X	X	X	X	X
		قياس مخاطر ما بين البنوك	X	X	X	X	X	X	X
		نظام قياس مخاطر السيولة (المادة 50)	X	X	X	X	X	X	X
		خطر معدل الفائدة الإجمالي	X	X	X	X	X	X	X
		مخاطر الدفع		X					X
		مخاطر السوق	X	X	X	X	X	X	X
		خطر الاستمرارية (الربحية)	X	X	X	X	X	X	X
	أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر	المخاطر العملياتية (التشغيلية)	X	X	X	X	X	X	X
		المخاطر القانونية					X		
		احترام الإجراءات الداخلية	X	X	X	X	X	X	X
	نظام حفظ الوثائق والأرشيف								
	هيئة المحاسبة ومعالجة المعلومات								
2/الحوكمة					X				

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مواد نظام بنك الجزائر رقم 08/11 ومصفوفة تصنيف جودة الأصول المعتمدة من طرف بنك الجزائر.

من خلال هذا الجدول يمكن الاستنتاج بأنه يمكن لمؤشر جودة الاصول من خلال تقاطع أغلب مخرجات نسبه الثمانية مع المكونات والاهداف المرجوة، أن يدعم ويساهم في تحديد مستوى فعالية أداء النظام ككل حسب متطلبات نظام بنك الجزائر 08/11 في حال اعتماده.

1-4دعم مؤشر جودة الادارة (M) لفعالية نظام الرقابة الداخلية: تعتمد جودة الأداء الكلية للبنوك على كفاءة ادارتها، باعتبار أن ضعفها يؤثر سلبا على كل من كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية والسيولة....الخ، وقوة ادائها كلها مجتمعة دلالة واضحة على جودة اداء ادارتها، وعليه فإننا نحاول أن نستهدف من خلال هذا العنصر ابراز أهم الحالات التي يمكن لمؤشر جودة الادارة عن طريق قياس ومراقبة النسب والمعاملات المكونة له والواردة في الدليل العام للرقابة المستندية الصادر عن المفتشية العامة لبنك الجزائر بخصوص اعتماد نظام للتقييم المصرفي يحاكي كليا نظام CAMELS، أن يدعم ويساعد في تقييم وتفعيل نظام الرقابة الداخلية للبنوك عن طريق تحقيق أهدافه وتفعيل مكوناته المنصوص عليها تباعا في المواد 03 و04 من النظام رقم :08/11

الجدول رقم (3-45): مصفوفة دعم مؤشر جودة الادارة لفعالية الرقابة الداخلية حسب نموذج بنك الجزائر.

فعالية نظام الرقابة الداخلية			مؤشرات نظام CAMELS			
			Management quality جودة الادارة			
			الاستراتيجية والتخطيط	آلية مكافحة غسيل الأموال وتمويل الارهاب	دقة البيانات المحاسبية	إدارة وأمن نظم المعلومات
1/مكونات نظام الرقابة الداخلية حسب نظام بنك الجزائر رقم	**نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية**	الأمن والموثوقية والتقصي	X	X	X	X
		المطابقة	X	X	X	X
		الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما	X	X	X	X
	أنظمة قياس المخاطر و النتائج	انتقاء وقياس مخاطر القرض	X		X	X
		قياس مخاطر ما بين البنوك	X		X	X
		نظام قياس مخاطر السيولة (المادة 50)	X			
		خطر معدل الفائدة الإجمالي	X			
		مخاطر الدفع	X			
		مخاطر السوق	X			X
		خطر الاستمرارية (الربحية)	X			
	أنظمة	المخاطر العملياتية (التشغيلية)	X		X	X

08/11	المراقبة والتحكم في المخاطر	المخاطر القانونية	X	X	X	X
		احترام الحدود الداخلية	X	X	X	X
	نظام حفظ الوثائق والأرشيف		X			X
	هيئة المحاسبة ومعالجة المعلومات		X	X		X
2/الحوكمة			X	X	X	X

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مواد نظام بنك الجزائر رقم 08/11 والمصفوفة المساعدة في تصنيف جودة الادارة المعتمدة من طرف بنك الجزائر.

من خلال هذا الجدول يمكن الاستنتاج بأنه يمكن لمؤشر الادارة من خلال تقاطع أغلب مخرجات نسبه الاربعة مع المكونات والاهداف المرجوة، أن يدعم ويساهم في تحديد مستوى فعالية أداء النظام ككل حسب متطلبات نظام بنك الجزائر 08/11 في حال اعتماده.

1-5دعم مؤشر جودة الربحية (E) لفعالية نظام الرقابة الداخلية: نستهدف من خلال هذا العنصر ابراز أهم الحالات التي يمكن لمؤشر الربحية عن طريق قياس ومراقبة النسب والمعاملات المكونة له والواردة في الدليل العام للرقابة المستندية الصادر عن المفتشية العامة لبنك الجزائر بخصوص اعتماد نظام للتقييم المصرفي يحاكي كليا نظام CAMELS، أن يدعم ويساعد في تقييم وتفعيل نظام الرقابة الداخلية للبنوك عن طريق تحقيق أهدافه وتفعيل مكوناته المنصوص عليها تباعا في المواد 03 و04 من النظام رقم 08/11:

الجدول رقم (3-46): مصفوفة دعم مؤشر الربحية لفعالية الرقابة الداخلية حسب نموذج بنك الجزائر.

فعالية نظام الرقابة الداخلية			مؤشرات نظام CAMELS			
			Earning quality Ratio **مؤشر جودة الربحية**			
			ROA	ROE	(POE)	(DPR)	(RSR)
1/مكونات نظام الرقابة	نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية	الامن والموثوقية والتقصي	X	X	X	X	X
		المطابقة	X	X	X	X	X
		الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما					
	أنظمة	انتقاء وقياس مخاطر القرض	X	X	X	X	X
		قياس مخاطر ما بين البنوك	X	X	X	X	X

الداخلية حسب نظام بنك الجزائر رقم 08/11	قياس المخاطر و النتائج	نظام قياس مخاطر السيولة (المادة 50)					
		خطر معدل الفائدة الإجمالي	X	X	X	X	X
		مخاطر الدفع	X	X	X	X	X
		مخاطر السوق	X	X	X	X	X
		خطر الاستمرارية (الربحية)	X	X	X	X	X
	أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر	المخاطر العملياتية (التشغيلية)	X	X	X	X	X
		المخاطر القانونية	X	X	X	X	X
		احترام الحدود الداخلية	X	X	X	X	X
	نظام حفظ الوثائق والأرشيف						
	هيئة المحاسبة ومعالجة المعلومات				X		
2/الحوكمة			X	X	X	X	X

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مواد نظام بنك الجزائر رقم 08/11 والمصفوفة المساعدة في تصنيف مؤشر الربحية المعتمدة من طرف بنك الجزائر.

من خلال هذا الجدول يمكن الاستنتاج بأنه يمكن لمؤشر جودة الربحية من خلال تقاطع أغلب مخرجات نسبه الخمس مع المكونات والاهداف المرجوة، أن يدعم ويساهم في تحديد مستوى فعالية أداء النظام ككل حسب متطلبات نظام بنك الجزائر 08/11 في حال اعتماده.

1-6دعم مؤشر جودة السيولة (L) لفعالية نظام الرقابة الداخلية: نستهدف من خلال هذا العنصر ابراز أهم الحالات التي يمكن لمؤشر جودة السيولة عن طريق قياس ومراقبة النسب والمعاملات المكونة له والواردة في الدليل العام للرقابة المستندية الصادر عن المفتشية العامة لبنك الجزائر بخصوص اعتماد نظام للتقييم المصرفي يحاكي كليا نظام CAMELS، أن يدعم ويساعد في تقييم وتفعيل نظام الرقابة الداخلية للبنوك عن طريق تحقيق أهدافه وتفعيل مكوناته المنصوص عليها تباعا في المواد 03و04 من النظام 08/11.

الجدول رقم (3-47): مصفوفة دعم مؤشر جودة السيولة لفعالية الرقابة الداخلية حسب نموذج بنك الجزائر.

فعالية نظام الرقابة الداخلية			مؤشرات نظام CAMELS				
			Liquidity quality Ratio **مؤشر جودة السيولة**				
			السيولة القانونية	نسبة التوظيف	القدرة على التمويل	LCR	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول
1/مكونات نظام الرقابة الداخلية حسب نظام بنك الجزائر رقم 08/11	**نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية**	الامن والموثوقية والتقصي	X	X	X	X	X
		المطابقة	X	X	X	X	X
		الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما					
	أنظمة قياس المخاطر و النتائج	انتقاء وقياس مخاطر القرض	X	X	X		X
		قياس مخاطر ما بين البنوك	X	X			
		نظام قياس مخاطر السيولة (المادة 50)	X	X	X	X	X
		خطر معدل الفائدة الإجمالي					
		مخاطر الدفع	X	X		X	
		مخاطر السوق	X				
		خطر الاستمرارية (الربحية)	X	X		X	
	أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر	المخاطر العملياتية (التشغيلية)	X	X	X	X	X
		المخاطر القانونية	X	X			
		احترام الحدود الداخلية	X	X	X	X	X
	نظام حفظ الوثائق والأرشيف						
	هيئة المحاسبة ومعالجة المعلومات						
2/الحوكمة							

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مواد نظام بنك الجزائر رقم 08/11 والمصفوفة المساعدة في تصنيف جودة السيولة المعتمدة من طرف بنك الجزائر.

من خلال هذا الجدول يمكن الاستنتاج بأنه يمكن لمؤشر السيولة من خلال تقاطع أغلب مخرجات نسبه الخمس مع المكونات والاهداف المرجوة، أن يدعم ويساهم في تحديد مستوى فعالية أداء النظام ككل حسب متطلبات نظام بنك الجزائر 08/11 في حال اعتماده.

1-7دعم مؤشر الحساسية لمخاطر السوق (S) لفعالية نظام الرقابة الداخلية: نستهدف من خلال هذا العنصر ابراز أهم الحالات التي يمكن لمؤشر الحساسية لمخاطر السوق عن طريق قياس ومراقبة النسب والمعاملات المكونة له والواردة في الدليل العام للرقابة المستندية الصادر عن المفتشية العامة لبنك الجزائر بخصوص اعتماد نظام للتقييم المصرفي يحاكي كليا نظام CAMELS، أن يدعم ويساعد في تقييم وتفعيل نظام الرقابة الداخلية للبنوك عن طريق تحقيق أهدافه وتفعيل مكوناته المنصوص عليها في المواد 03 و04 من النظام رقم 08/11:

الجدول رقم (3-48): مصفوفة دعم مؤشر الحساسية لمخاطر السوق لفعالية الرقابة الداخلية حسب نموذج بنك الجزائر.

فعالية نظام الرقابة الداخلية			مؤشرات نظام CAMELS			
			Sensitivity to market risk **مؤشر الحساسية لمخاطر السوق**			
			لنسبة الفجوة (GAP)	لجنة إدارة الأصول والالتزامات (ALCO)	أنظمة قياس مخاطر السوق	التقلبات في أسعار الأوراق المالية
1/مكونات نظام الرقابة الداخلية حسب	**نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية**	الامن والموثوقية والتقصي	X	X	X	X
		المطابقة	X	X	X	X
		الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما			X	X
	أنظمة قياس المخاطر	انتقاء وقياس مخاطر القرض		X	X	X
		قياس مخاطر ما بين البنوك		X		
		نظام قياس مخاطر السيولة (المادة 50)			X	X
		خطر معدل الفائدة الإجمالي	X	X	X	X

نظام بنك الجزائر رقم 08/11	و النتائج	قياس مخاطر الدفع		X		
		قياس مخاطر السوق	X	X	X	X
		قياس خطر الاستمرارية (الربحية)	X	X		X
	أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر	المخاطر العملياتية (التشغيلية)		X		X
		المخاطر القانونية		X	X	X
		احترام الحدود الداخلية	X	X	X	X
	نظام حفظ الوثائق والأرشيف					
	هيئة المحاسبة ومعالجة المعلومات				X	X
2/الحوكمة				X		

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مواد نظام بنك الجزائر رقم 08/11 والمصفوفة المساعدة في تصنيف الحساسية لمخاطر السوق المعتمدة من طرف بنك الجزائر.

من خلال هذا الجدول يمكن الاستنتاج بأنه يمكن لمؤشر الحساسية لمخاطر السوق من خلال تقاطع أغلب مخرجات نسبه الاربع مع المكونات والاهداف المرجوة، أن يدعم ويساهم في تحديد مستوى فعالية أداء النظام ككل حسب متطلبات نظام بنك الجزائر 08/11 في حال اعتماده.

المطلب الثالث: دور نتائج مؤشرات نظام التقييم المصرفي في فعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري:

سنحاول في هذا المطلب ابراز دور النتائج المتحصل عليها من قياس وتصنيف المؤشرات الستة لنظام التقييم المصرفي في التعرف والحكم على فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك الوطني الجزائري نسبة إلى درجة أدائه وتحقيقه للأهداف وتغطيته للمخاطر والسهر على عدم تجاوز الحدود المسطرة داخليا وخارجيا من طرف الهيئات التنفيذية خلال كامل فترة الدراسة.

1-دور قياس وتصنيف كفاية رأس المال (C) في فعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري:

نحاول ابراز ذلك من خلال اعداد مصفوفة تربط الحالات المختلفة لكفاية رأس المال التي يمكن ان تميز البنوك، مع المستويات المختلفة لأداء وفعالية نظام الرقابة الداخلية بها حسب المتطلبات الواردة في مختلف تشريعات بنك الجزائر.

1-1مصفوفة كفاية رأس المال وفعالية نظام الرقابة الداخلية: فيما يلي سنقوم بإعداد مصفوفة وفقا للمؤشرات المحددة من قبل السلطات الإشرافية والمستوحات كليا من نظام CAMELS، وللمتطلبات الواردة في نظام بنك الجزائر رقم 08/11، مع الاستعانة بالمفاهيم النظرية الواردة في الفصل الثاني بخصوص أنواع نظام الرقابة الداخلية الفعال، يتم بناء عليها الحكم على مدى التزام البنك خلال تأديته لنشاطه بالحدود والاهداف المسطرة وحرصه على امتلاك رؤوس أموال وملاءة مصرفية ذات نوعية جيدة، مع تبيان وضعية البنك، وصولا لإبداء حكم على فعالية نظام الرقابة الداخلية به:

الجدول رقم (3-49): مصفوفة كفاية رأس المال (C) وفعالية نظام الرقابة الداخلية.

التصنيف	الحالة	الميزات وفق نظام CAMELS	وضعية البنك	مستوى فعالية نظام الرقابة الداخلية
1	جيد	كفاءة جيدة في رأس المال: -رأس مال مساند قوي في ظل ظروف معقولة من الوقت والتكلفة؛ -قدرة على رفع رأس المال من الموارد الداخلية مع سهولة الاستفادة من الوصول للمصادر الخارجية للتمويل طويلة الأجل - نمو في رأس المال أعلى من نسبة نمو الأصول المرجحة بالمخاطر؛ -رأس مال كافي لمواجهة المخاطر	إدارة وخبرة جيدة لمستويات رأس المال والمخاطر.	نظام فعال وإدارة جيدة: للأموال والأصول مع تحكم جيد في المخاطر والحوكمة معبر عنه باحترام للحدود والأهداف المسطرة على المستوى التنفيذي بالنسبة لكل من خطر الملاءة وخطر المطابقة والمخاطر العملياتية والمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق اضافة إلى احترام الإجراءات الداخلية والأمن والموثوقية والتقصي.

		– نمو جيد للأصول وبنسب منخفضة في القروض المتعثرة.		
2	مرضي	كفاءة مرضية في رأس المال: –رأس مال مساند قوي في ظل ظروف معقولة من الوقت والتكلفة؛ – البنك لديه حقوق ملكية كافية ولكن لا تتناسب بشكل صارم مع ذلك نمو الأصول المرجحة. – قصور طفيف يمكن رفعه بالإجراءات التصحيحية المناسبة.	– وجود بعض النقائص غير المعتبرة – المساهمون يدعمون المصرف.	نظام فعال إلى حد ما وإدارة مرضية: للأموال والأصول مع تحكم مرضي في المخاطر والحوكمة معبر عنه باحترام لمجمل الحدود والأهداف المسطرة على المستوى التنفيذي بالنسبة لكل من خطر الملاءة وخطر المطابقة والمخاطر العملياتية والمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق اضافة إلى احترام الإجراءات الداخلية والأمن والموثوقية والتقصي.
3	معقول	رسملة أقل من مرضية: – ضعف في الربحية – رأس المال غير قادر على تحمل الخسائر المحتملة والناتجة عن الأصول المتعثرة. – نقائص ملاحظة تستدعي التدخل في أقرب الآجال لرفعها.	–كفاية في رأس المال عند الحد الأدنى؛ –عدم وجود عيوب رئيسة	نظام متوسط الفعالية وإدارة اقل من المرضية: للأموال والأصول والحوكمة مع احترام نسبي للحدود والأهداف المسطرة على المستوى التنفيذي بالنسبة لكل من خطر الملاءة وخطر المطابقة والمخاطر العملياتية والمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق اضافة إلى احترام الإجراءات الداخلية والأمن والموثوقية والتقصي.
4	ضعيف	عدم كفاية في رأس المال: –نمو الاصول المرجحة لا يوازيه نمو مماثل في حقوق الملكية –وجود نقائص معتبرة يجب تداركها حالا؛ – الأموال الخاصة ليست كافية لتلبية احتياجات التمويل – مستوى عال من الخسائر ناتج عن نمو واضح في القروض المتعثرة	– دعم غير مؤكد من المساهمين – تهديدات محتملة لاستمرارية المصرف تؤدي للإعسار.	نظام ضعيف الفعالية وإدارة ضعيفة: للأموال والاصول والحوكمة مع احترام ضعيف للحدود على المستوى التنفيذي بالنسبة لكل من خطر الملاءة وخطر المطابقة والمخاطر العملياتية والمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق اضافة إلى احترام الإجراءات الداخلية والأمن والموثوقية والتقصي.
5	معيب	رأس مال متدني: – النمو في الأصول المرجحة كبير للغاية ويتجاوز نسبة النمو في حقوق الملكية – وجود تهديدات فعلية وجادة – مستوى عال من الخسائر ناجم عن القروض المتعثرة والتي تجاوزت أكثر من نصف رأس المال – صعوبة في الحصول على مصادر تمويل داخلية أو خارجية	–المصرف في وضعية حرجة وخطيرة ومهدد بالتصفية في حال عدم تدخل المساهمين أو الأطراف الخارجية.	نظام غير فعال وإدارة سيئة: للأموال والمخاطر والحوكمة مع عدم احترام للحدود والأهداف المسطرة على المستوى التنفيذي بالنسبة لكل من خطر الملاءة وخطر المطابقة والمخاطر العملياتية والمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق اضافة إلى احترام الإجراءات الداخلية والأمن والموثوقية والتقصي.

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على:

Banque D'Algérie, Direction Générale de l'Inspection Générale, Système de Notation Bancaire, Supervision du Système Bancaire, P 12.

نظام بنك الجزائر رقم 08/11، المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.

2-1 الحكم على فعالية نظام الرقابة الداخلية من خلال التصنيف الكلي لكفاية رأس مال البنك الوطني الجزائري طيلة مدة الدراسة: بناء على تجميع واحتساب متوسط مخرجات نتائج المصفوفات الجزئية والواردة سابقا في عنصر تحليل وتقييم كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري، واسقاطها على المعطيات الواردة في مصفوفة كفاية رأس المال وفعالية نظام الرقابة الداخلية، فانه يمكننا استخلاص الجدول التالي والحكم على فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة المدروسة:

الجدول رقم (3-50): ملخص قياس وتصنيف النسب المكونة لمؤشر كفاية رأس المال وفعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري.

السنوات / المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة الرافعة المالية	%9,44	%9,68	%7,97	%9,86	%10,05	%18,14	%17
التنقيط السنوي	1	1	1	1	1	1	1
الملاءة	%18.22	%22.89	%13.50	%22.30	%25.32	%28.23	%27.22
التنقيط السنوي	1	1	2	1	1	1	1
نسبة التزامات التمويل	%549	%437	%741	%448	%395	%354	%367
التنقيط السنوي	5	5	5	5	5	5	5
التنقيط الكلي السنوي لكفاية رأس المال	**2**	**2**	**3**	**2**	**2**	**2**	**2**
متوسط التنقيط الكلي لكفاية رأس المال خلال مدة الدراسة	**2**						
الفعالية السنوية لنظام الرقابة الداخلية	نظام فعال إلى حد ما وإدارة مرضية	نظام فعال إلى حد ما وإدارة مرضية	نظام متوسط الفعالية وإدارة اقل من المرضية	نظام فعال إلى حد ما وإدارة مرضية	نظام فعال إلى حد ما وإدارة مرضية	نظام فعال إلى حد ما وإدارة مرضية	نظام فعال إلى حد ما وإدارة مرضية
المستوى الكلي لفعالية نظام الرقابة الداخلية خلال مدة الدراسة	**نظام فعال إلى حد ما وإدارة مرضية: للأموال والأصول مع تحكم مرضي في المخاطر والحوكمة معبر عنه باحترام لمجمل الحدود والأهداف المسطرة على المستوى التنفيذي بالنسبة لكل من خطر الملاءة وخطر المطابقة والمخاطر العملياتية والمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق اضافة إلى احترام الإجراءات الداخلية والأمن والموثوقية والتقصي.**						

المصدر: من اعداد الطالب بناء على المصفوفات الواردة في عنصر قياس ومراقبة كفاية رأس المال البنك الوطني الجزائري.

- لإعطاء صورة أوضح لدور نتائج قياس وتصنيف النسب المكونة لمؤشر كفاية رأس المال في فعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري، تمكننا من تفسير ومتابعة التطورات الحاصلة في مؤشر كفاية رأس المال(C) وربطها بمستوى فعالية نظام الرقابة الداخلية، نقوم بتمثيل المعطيات الواردة في الجدول رقم (03-50) في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-32): منحنى التصنيف الكلي لمؤشر كفاية رأس المال(C) وفعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري.

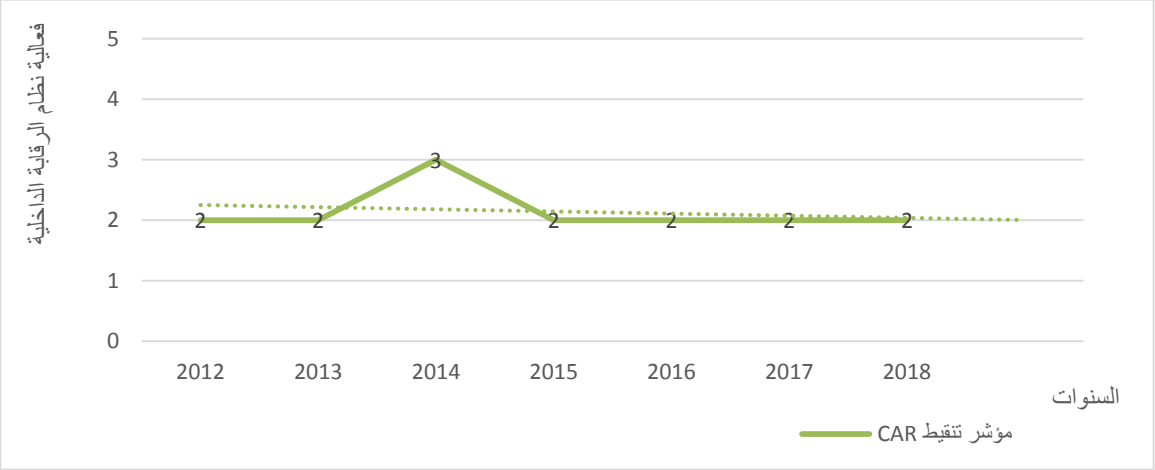

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (3-50).

مما سبق يمكننا استنتاج ما يلي:

- ✓ حصل البنك وفق نظام التقييم المصرفي على التصنيف **2** لمجمل المدة المدروسة والمعبر عنها بكفاءة مرضية في رأس المال، مع وجود نقائص تستدعي التدخل في أقرب الآجال لرفعها والمتعلقة بمعامل التزامات التمويل المتواجد ضمن مجال التنقيط **5** والذي يعني عدم احترام البنك للحدود المسطرة، مما يضع البنك أمام ضرورة تدعيم رأس ماله ليتناسب مع قيمة التمويلات الممنوحة؛
- ✓ حسب نموذج الدراسة فان التصنيف المتحصل عليه يظهر ان نظام الرقابة الداخلية بالبنك يعتبر فعالا إلى حد ما مع إدارة مرضية للأموال والأصول وتحكم مرضي في المخاطر والحوكمة، وكان من الممكن أن يكون أداؤه أفضل لو تم داخليا الاعتماد على نظام التقييم المصرفي الذي أظهر نقصا على مستوى

حقوق ملكية البنك وإدارة كل من: المخاطر الائتمانية والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق والواردة كلها في متطلبات الباب الثالث من النظام 08/11.

2-دور قياس وتصنيف جودة الأصول(A) في فعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري: نحاول ابراز ذلك من خلال اعداد مصفوفة تربط الحالات المختلفة لجودة الاصول التي يمكن ان تميز البنوك مع المستويات المختلفة لأداء وفعالية نظام الرقابة الداخلية بها حسب المتطلبات الواردة في مختلف تشريعات بنك الجزائر.

2-1 مصفوفة جودة الأصول وفعالية نظام الرقابة الداخلية: فيما يلي سنقوم بإعداد مصفوفة وفقا للمؤشرات المحددة من قبل السلطات الإشرافية والمستوحات كليا من نظام CAMELS، وللمتطلبات الواردة في نظام بنك الجزائر رقم 08/11، مع الاستعانة بالمفاهيم النظرية الواردة في الفصل الثاني بخصوص أنواع نظام الرقابة الداخلية الفعال، يتم بناء عليها الحكم على مدى التزام البنك خلال تأديته لنشاطه بالحدود والاهداف المسطرة وحرصه على امتلاك أصول ذات نوعية جيدة، مع تبيان وضعية البنك وصولا لإبداء حكم على فعالية نظام الرقابة الداخلية به:

الجدول رقم (3-51): مصفوفة جودة الأصول البنكية (A) وفعالية نظام الرقابة الداخلية.

التنقيط	الحالة	الميزات وفق نظام CAMELS	وضعية البنك	مستوى فعالية نظام الرقابة الداخلية
1	**جيد**	نوعية جيدة للأصول: -التحكم في المخاطر من طرف الإدارة -تسيير جيد للقروض -نقص في الأصول المصنفة -تحكم في التزامات خارج الميزانية	يمتاز المصرف بإدارة جيدة للأصول والأموال والحوكمة.	نظام فعال وإدارة جيدة: للأموال والأصول مع تحكم جيد في المخاطر والحوكمة معبر عنه باحترام للحدود والأهداف المسطرة على المستوى التنفيذي بالنسبة لكل من خطر المطابقة وخطر القرض وخطر التركيز وعدم السداد وخطر معدل الفائدة الإجمالي والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق اضافة إلى احترام الإجراءات الداخلية والأمن والموثوقية والتقصي.
2	**مرضي**	جودة مرضية للأصول: -قصور طفيف يمكن رفعه بالإجراءات التصحيحية المناسبة.	في المجمل يمتاز المصرف بإدارة مرضية للأصول مع وجود بعض النقائص غير المعتبرة	نظام فعال إلى حد ما وإدارة مرضية: للأموال والأصول مع تحكم مرضي للمخاطر والحوكمة معبر عنه باحترام لمجمل للحدود والأهداف المسطرة على المستوى التنفيذي بالنسبة لكل من خطر المطابقة وخطر القرض وخطر التركيز وعدم السداد وخطر معدل الفائدة الإجمالي والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق اضافة إلى احترام الإجراءات الداخلية والأمن والموثوقية والتقصي.
3	**معقول**	أصول ذات جودة معقولة: -نقائص ملاحظة تستدعي التدخل في أقرب الآجال لرفعها. -التزامات معقولة ومتحكم فيها	يمتاز المصرف بإدارة معقولة للأصول مع عدم وجود عيوب رئيسة	نظام متوسط الفعالية وإدارة اقل من المرضية: للأموال والأصول والحوكمة مع احترام نسبي للحدود المسطرة على المستوى التنفيذي بالنسبة لكل من خطر المطابقة وخطر القرض وخطر التركيز وعدم السداد وخطر معدل الفائدة

				الإجمالي والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق اضافة إلى احترام الإجراءات الداخلية والأمن والموثوقية والتقصي.
4	ضعيف	ضعف في جودة الأصول: -وجود نقائص معتبرة يجب تداركها حالا؛ -التزامات كبيرة ومولدة للمخاطر	يمتاز المصرف بإدارة ضعيفة للأصول يمكن ان تؤدي الى خسائر محتملة	نظام ضعيف الفعالية وإدارة ضعيفة: للأموال والأصول مع تحكم ضعيف في المخاطر والحوكمة معبر عنه باحترام ضعيف للحدود والأهداف المسطرة على المستوى التنفيذي بالنسبة لكل من خطر المطابقة وخطر القرض وخطر التركيز وعدم السداد وخطر معدل الفائدة الإجمالي والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق اضافة إلى احترام الإجراءات الداخلية والأمن والموثوقية والتقصي.
5	معيب	فشل وعيوب في الأصول: -وجود تهديدات فعلية وجادة -التزامات مفرطة ومولدة للمخاطر	المصرف في وضعية حرجة وخطيرة	نظام غير فعال وإدارة سيئة: للأموال والمخاطر والحوكمة مع عدم احترام للحدود والأهداف المسطرة على المستوى التنفيذي بالنسبة لكل من خطر المطابقة وخطر القرض وخطر التركيز خطر وعدم السداد وخطر معدل الفائدة الإجمالي والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق اضافة إلى احترام الإجراءات الداخلية والأمن والموثوقية والتقصي.

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على:

-Banque D'Algérie, Direction Générale de l'Inspection Générale, Système de Notation Bancaire, Supervision du Système Bancaire, P 17.

-نظام بنك الجزائر رقم 08/11، المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.

2-2 الحكم على فعالية نظام الرقابة الداخلية من خلال التصنيف الكلي لمؤشر جودة الأصول للبنك الوطني الجزائري طيلة مدة الدراسة: اعتمادا على تجميع واحتساب متوسط مخرجات نتائج المصفوفات الجزئية والواردة سابقا في عنصر تحليل وتقييم جودة أصول البنك الوطني الجزائري، واسقاطها على المعطيات الواردة في مصفوفة كفاية رأس المال وفعالية نظام الرقابة الداخلية، فانه يمكننا استخلاص الجدول التالي والحكم على فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة المدروسة:

الجدول رقم (3-52): ملخص قياس وتصنيف النسب المكونة لمؤشر جودة الأصول وفعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري.

السنوات / المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المستحقات ذات المخاطر الممكنة	%1.65	%1.55	%1.02	%1.29	%2.07	%2.99	%3.62
التنقيط السنوي	1	1	1	1	1	1	1
المستحقات ذات المخاطر العالية	%36.32	%35.24	%36.90	%34.28	%32.22	%21.71	%25.56
التنقيط السنوي	2	2	2	2	2	1	2
المستحقات المتعثرة	%5.61	%4.84	%5.61	%4.52	%5.01	%4.68	%4.56
التنقيط السنوي	4	3	4	3	4	3	3
تركـــز التمـــويلات الموجهة قطاع خاص	%64	%70	%85	%82	%84	%52	%61
التنقيط السنوي	3	3	4	4	4	3	3
تركز التمويلات الموجهة للقطاع العام	%449	%467	%619	%437	%362	%259	%264
التنقيط السنوي	5	5	5	5	5	5	5
التزامات خارج الميزانية(المالية)	%49	%23	%19	%22	%20	%28	%30
التنقيط السنوي	2	1	1	1	1	2	2
نسبة تغطية المؤونات	%54	%53	%68.73	%72.28	%56.45	%53.28	%53.52
التنقيط السنوي	3	3	3	3	3	3	3
نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر (WCR)	%35	%33	%34	%30	28%	21%	%23
التنقيط السنوي	4	4	4	3	3	3	3
نسبة الأصول المصنفة الإجمالية(TCR)	%53	%49	%51	%47	%44	%35	%40
التنقيط السنوي	3	2	3	2	2	2	2
التنقيط الكلي السنوي لمؤشر جودة الأصول	3	3	3	3	3	3	3
متوسط التنقيط الكلي للأصول خلال مدة الدراسة	3						

الفعالية السنوية لنظام الرقابة الداخلية	نظام متوسط الفعالية وإدارة اقل من المرضية	نظام متوسط الفعالية وإدارة اقل من المرضية	نظام متوسط الفعالية وإدارة اقل من المرضية	نظام متوسط الفعالية وإدارة اقل من المرضية	نظام متوسط الفعالية وإدارة اقل من المرضية	نظام متوسط الفعالية وإدارة اقل من المرضية	نظام متوسط الفعالية وإدارة اقل من المرضية
مستوى فعالية نظام الرقابة الداخلية	**نظام متوسط الفعالية وإدارة اقل من المرضية: للأموال والأصول والحوكمة مع احترام نسبي للحدود المسطرة على المستوى التنفيذي بالنسبة لكل من خطر المطابقة وخطر القرض وخطر التركيز وعدم السداد وخطر معدل الفائدة الإجمالي والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق اضافة إلى احترام الإجراءات الداخلية والأمن والموثوقية والتقصي.**						

المصدر: من اعداد الطالب بناء على المصفوفات الواردة في عنصر قياس ومراقبة جودة أصول البنك الوطني الجزائري.

- لإعطاء صورة أوضح لدور نتائج قياس وتصنيف النسب المكونة لمؤشر جودة الاصول في فعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري تمكننا من تفسير ومتابعة التطورات الحاصلة في مؤشر جودة الأصول(A) وربطها بمستوى فعالية نظام الرقابة الداخلية، نقوم بتمثيل المعطيات الواردة في الجدول رقم (03-52) في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-33): منحنى التصنيف الكلي لمؤشر جودة الأصول(A)وفعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري.

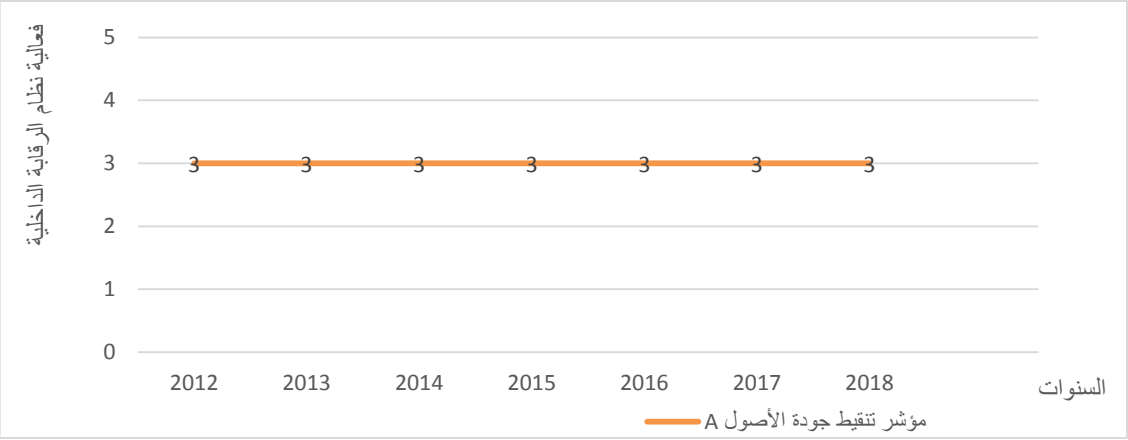

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (3-51).

مما سبق يمكننا استنتاج ما يلي:

- ✓ حصل البنك وفق نظام التقييم المصرفي على التصنيف **3** لجمل المدة المدروسة والمعبر عنه بأصول ذات جودة معقولة وإدارة أقل من المرضية، مع وجود نقائص تستدعي التدخل في أقرب الآجال لرفعها وتصويبها والمرتبطة بكل من: (التركز الحاصل في القروض الموجهة للقطاع العام والخاص، نسبة المستحقات المتعثرة، نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر، نسبة تغطية المؤونات) والتي تواجدت أغلبها في

مستويات التصنيف الضعيفة، مما يعني عدم احترام البنك للحدود المسطرة وخاصة ما ورد في التعليمة رقم 04/99 عن طريق التساهل في منح الائتمانات، مما يضع إدارة البنك أمام ضرورة السعي لتحسين جودة أصولها عن طريق استرداد المستحقات المتأخرة والتخفيض من خطر التركيز بها؛

- ✓ حسب نموذج الدراسة فان التصنيف المتحصل عليه يظهر ان نظام الرقابة الداخلية بالبنك متوسط الفعالية مع إدارة اقل من المرضية لكل من: الأموال والأصول والحوكمة مع احترام نسبي للحدود المسطرة والإجراءات الداخلية، وكان من الممكن أن يكون أداؤه أفضل لو تم داخليا الاعتماد على نظام التقييم المصرفي الذي أظهر عيبا على مستوى إدارة كل من خطر (القرض والتركيز وعدم السداد) والمخاطر العملياتية والقانونية إضافة لعدم احترام للإجراءات الداخلية والواردة في المادة 02 وفي متطلبات الباب الاول والثالث من النظام 08/11.

3-دور قياس وتصنيف جودة الإدارة (M) في فعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري: نحاول ابراز ذلك من خلال اعداد مصفوفة تربط الحالات المختلفة لمؤشر جودة الادارة التي يمكن ان تميز البنوك مع المستويات المختلفة لأداء وفعالية نظام الرقابة الداخلية بها حسب المتطلبات الواردة في مختلف تشريعات بنك الجزائر.

3-1 مصفوفة جودة الادارة وفعالية نظام الرقابة الداخلية: فيما يلي سنقوم بإعداد مصفوفة وفقا للمؤشرات المحددة من قبل السلطات الإشرافية والمستوحات كليا من نظام CAMELS، وللمتطلبات الواردة في نظام بنك الجزائر رقم 08/11، مع الاستعانة بالمفاهيم النظرية الواردة في الفصل الثاني بخصوص أنواع نظام الرقابة الداخلية الفعال، يتم بناء عليها الحكم على مدى التزام البنك خلال تأديته لنشاطه بالحدود والاهداف المسطرة وحرصه على امتلاك رؤوس أموال كافية وإدارة جيدة لمختلف النشاطات المصرفية، مع تبيان وضعية البنك، وصولا لإبداء حكم على فعالية نظام الرقابة الداخلية به:

الجدول رقم (3-53): مصفوفة جودة الادارة (M) وفعالية نظام الرقابة الداخلية.

التصنيف	الحالة	المميزات وفق نظام CAMELS	وضعية البنك	مستوى فعالية نظام الرقابة الداخلية
1	جيد	أداء وتسيير جيدين: -قوة معدل الأداء المالي في جميع المجالات؛ -دقة وموثوقية في البيانات المحاسبية؛ -تحديد جميع المخاطر الهامة وقياسها ومراقبتها وإدارتها؛ -يوفر هذا الوضع معلومات عن قدرة الإدارة ومجلس الإدارة على إدارة المخاطر الحالية والمحتملة؛ -مراعاة الالتزام بعمليات التخطيط ودقة تنفيذ السياسات والإجراءات والضوابط الرقابية الفعالة في مجالات العمل؛ -إدارة جيدة لأمن نظم المعلومات؛ -مستوى عالي في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.	يمتاز المصرف بإدارة جيدة للأصول والأموال والحوكمة والمخاطر.	نظام فعال وإدارة جيدة: للأموال والأصول مع تحكم جيد في المخاطر والحوكمة معبر عنه باحترام للحدود والأهداف المسطرة على المستوى التنفيذي بالنسبة لكل من خطر المطابقة وآلية الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما والمخاطر العملياتية والقانونية والمخاطر الائتمانية والسيولة ومخاطر السوق اضافة إلى احترام الإجراءات الداخلية وأمن نظم المعلومات وموثوقية ودقة البيانات المحاسبية.
2	مرضي	أداء وتسيير مرضي: - لديها خصائص مشابهة للتصنيف الأول؛ - إدارة المخاطر مرضية نسبيا؛ -وجود بعض العيوب التي يسهل تصحيحها دون الحاجة إلى رقابة تنظيمية.	يمتاز المصرف بإدارة مرضية للأصول والأموال والحوكمة والمخاطر.	نظام فعال إلى حد ما وإدارة مرضية: للأموال والأصول مع تحكم مرضي في المخاطر والحوكمة معبر عنه باحترام لمجمل الحدود والأهداف المسطرة على المستوى التنفيذي بالنسبة لكل من خطر المطابقة وآلية الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما والمخاطر العملياتية والقانونية والمخاطر الائتمانية والسيولة ومخاطر السوق اضافة إلى احترام الإجراءات الداخلية وأمن نظم المعلومات وموثوقية ودقة البيانات المحاسبية.
3	معقول	ممارسات إدارية غير مرضية: -لا يتم تحديد المشاكل والمخاطر الهامة وقياسها ومراقبتها أو إدارتها؛ -تجاهل المتطلبات التنظيمية؛ -تقييم متوسط للمخاطر والعمليات التخطيطية - أداء وأهلية ضعيفة للمستخدمين؛ - إدارة متوسطة لأمن نظم المعلومات؛	يمتاز المصرف بإدارة معقولة للأصول والأموال والحوكمة والمخاطر مع ضرورة وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة الإجراءات التصحيحية المناسبة	نظام متوسط الفعالية وإدارة اقل من المرضية: للأموال والأصول والحوكمة مع احترام نسبي للحدود والأهداف المسطرة على المستوى التنفيذي بالنسبة لكل من خطر المطابقة وآلية الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما والمخاطر العملياتية والقانونية والمخاطر الائتمانية والسيولة ومخاطر السوق اضافة إلى احترام الإجراءات الداخلية وأمن نظم المعلومات وموثوقية ودقة البيانات المحاسبية.

4	ضعيف	ممارسات إدارية ضعيفة: – ضعف عام في معدل الأداء المالي في جميع المجالات؛ – ضعف في مستوى مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب –تعرض مفرط للمخاطر وعدم القدرة على قياسها ومراقبتها وإدارتها؛ – إدارة متوسطة لأمن نظم المعلومات؛ – مستوى عال من الخسائر.	إدارة ضعيفة للأصول والأموال والحوكمة والمخاطر يمكن ان تؤدي الى خسائر محتملة مع تهديدات محتملة لاستمرارية المصرف تؤدي للإعسار.	نظام ضعيف الفعالية وإدارة ضعيفة: للأموال والاصول والحوكمة مع احترام ضعيف للحدود على المستوى التنفيذي بالنسبة لكل من خطر المطابقة وآلية الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما والمخاطر العملياتية والقانونية والمخاطر الائتمانية والسيولة ومخاطر السوق اضافة إلى احترام الإجراءات الداخلية وأمن نظم المعلومات وموثوقية ودقة البيانات المحاسبية.
5	معيب	ممارسات إدارية سيئة: – ضعف شديد في معدل الأداء المالي في جميع المجالات؛ – عدم القدرة على تحديد المشكلات والمخاطر الجوهرية أو قياسها أو مراقبتها أو إدارتها بشكل كافٍ؛ – عدم القدرة على تصحيح المشكلات وتطبيق إجراءات إدارة المخاطر المناسبة؛ – مستوى عال من الخسائر – صعوبة في الحصول على مصادر تمويل داخلية أو خارجية	إدارة سيئة للأصول والأموال والحوكمة والمخاطر والمصرف في وضعية حرجة وخطيرة مما يستدعي استبدال أو تعزيز الإدارة للتعافي.	نظام غير فعال وإدارة سيئة: للأموال والمخاطر والحوكمة مع عدم احترام للحدود والأهداف المسطرة على المستوى التنفيذي بالنسبة لكل من خطر المطابقة وآلية الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما والمخاطر العملياتية والقانونية والمخاطر الائتمانية والسيولة ومخاطر السوق اضافة إلى احترام الإجراءات الداخلية وأمن نظم المعلومات وموثوقية ودقة البيانات المحاسبية.

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على:

–Banque D'Algérie, Direction Générale de l'Inspection Générale ،Système de Notation Bancaire, Supervision du Système Bancaire, P23.

–نظام بنك الجزائر رقم 08/11، المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.

3–2 الحكم على فعالية نظام الرقابة الداخلية من خلال التصنيف الكلي لمؤشر جودة الإدارة للبنك الوطني الجزائري طيلة مدة الدراسة: اعتمادا على تجميع واحتساب متوسط مخرجات نتائج المصفوفات الجزئية والواردة سابقا في عنصر تحليل وتقييم جودة ادارة البنك الوطني الجزائري، إضافة إلى المعطيات الواردة في مصفوفة جودة الادارة وفعالية نظام الرقابة الداخلية، فانه يمكننا استخلاص الجدول التالي والحكم على فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة المدروسة:

الجدول رقم (3-54): ملخص قياس وتصنيف النسب المكونة لمؤشر جودة الإدارة وفعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري.

السنوات / المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الاستراتيجية والتخطيط	//	//	//	//	//	//	//
التنقيط السنوي	//	//	//	//	//	//	//
آلية مكافحة غسيل الأموال وتمويل الارهاب	//	//	//	//	//	//	//
التنقيط السنوي	//	//	//	//	//	//	//
دقة البيانات المحاسبية	//	//	//	//	//	//	//
التنقيط السنوي	//	//	//	//	//	//	//
إدارة وأمن نظم المعلومات	//	//	//	//	//	//	//
التنقيط السنوي	//	//	//	//	//	//	//
تكلفة المستخدمين	%0.29	%0.29	%0.25	%0.25	%0.25	%0.26	%0.22
التنقيط السنوي	1	1	1	1	1	1	1
التنقيط الكلي السنوي لجودة الادارة	1	1	1	1	1	1	1
متوسط التنقيط لجودة الادارة خلال مدة الدراسة	1						
الفعالية السنوية لنظام الرقابة الداخلية	نظام فعال وإدارة جيدة	نظام فعال وإدارة جيدة	نظام فعال وإدارة جيدة	نظام فعال وإدارة جيدة	نظام فعال وإدارة جيدة	نظام فعال وإدارة جيدة	نظام فعال وإدارة جيدة
المستوى الكلي لفعالية نظام الرقابة الداخلية خلال مدة الدراسة	نظام فعال وإدارة جيدة: للأموال والأصول مع تحكم جيد في المخاطر والحوكمة معبر عنه باحترام للحدود والأهداف المسطرة على المستوى التنفيذي بالنسبة لكل من خطر المطابقة وآلية الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما والمخاطر العملياتية والقانونية والمخاطر الائتمانية والسيولة ومخاطر السوق اضافة إلى احترام الإجراءات الداخلية وأمن نظم المعلومات وموثوقية ودقة البيانات المحاسبية.						

المصدر: من اعداد الطالب بناء على المصفوفات الواردة في عنصر قياس ومراقبة جودة ادارة البنك الوطني الجزائري.

- لإعطاء صورة أوضح لدور نتائج قياس وتصنيف النسب المكونة لمؤشر جودة الادارة في فعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري تمكننا من تفسير ومتابعة التطورات الحاصلة في مؤشر جودة الادارة (M) وربطها بمستوى فعالية نظام الرقابة الداخلية، نقوم بتمثيل المعطيات الواردة في الجدول رقم (3-54) في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-34): منحنى التصنيف الكلي لمؤشر جودة الادارة (M)وفعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري.

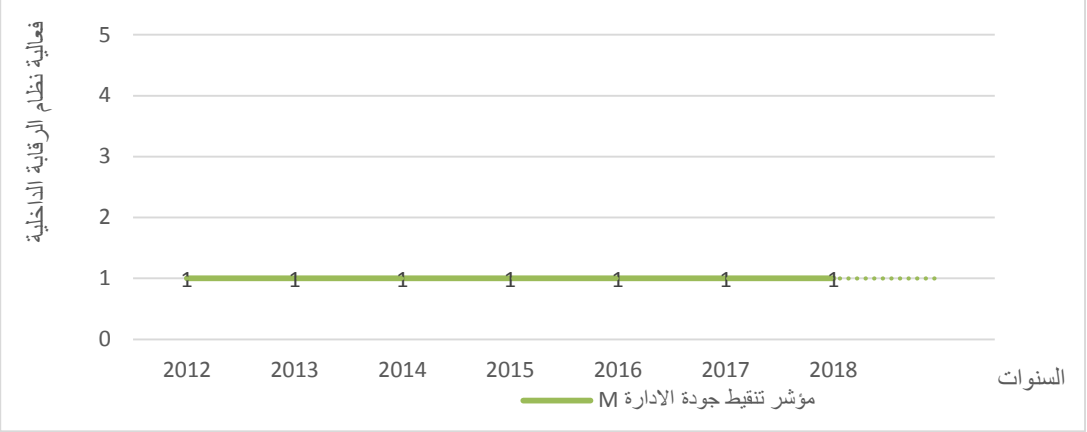

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (3-54).

مما سبق يمكننا استنتاج ما يلي:

- ✓ حصل البنك وفق نظام التقييم المصرفي على التصنيف **01** لمجمل المدة المدروسة والمعبر عنه بأداء وتسيير جيدين للأصول والأموال والحوكمة والمخاطر، الا ان هاته النتيجة يمكن ان لا تعكس الوضع الحقيقي للبنك لعدم كفاية المعلومات المتاحة لنا وعدم تمكننا من قياس ومراقبة باقي المعاملات المنصوص عليها في مؤشر جودة الإدارة حسب نظام التقييم المصرفي المعتمد في الجزائر؛
- ✓ حسب نموذج الدراسة فان التصنيف المتحصل عليه يظهر ان نظام الرقابة الداخلية بالبنك نظام فعال مع إدارة جيدة للأموال والأصول وتحكم جيد في المخاطر والحوكمة، وكان من الممكن أن يكون أداؤه مختلفا لو تم داخليا الاعتماد على نظام التقييم المصرفي الذي يقدم نتائج بخصوص إدارة كل من: (خطر المطابقة آلية الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، المخاطر العملياتية والقانونية، المخاطر الائتمانية، خطر السيولة، مخاطر السوق وأمن نظم المعلومات وموثوقية ودقة البيانات المحاسبية) والواردة جلها في متطلبات الباب الثالث من النظام 08/11.

4-دور قياس وتصنيف جودة الربحية (E) في فعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري: نحاول ابراز ذلك من خلال اعداد مصفوفة تربط الحالات المختلفة لجودة الربحية التي يمكن ان تميز البنوك مع المستويات المختلفة لأداء وفعالية نظام الرقابة الداخلية بها حسب المتطلبات الواردة في مختلف تشريعات بنك الجزائر.

4-1مصفوفة جودة الربحية وفعالية نظام الرقابة الداخلية: فيما يلي سنقوم بإعداد مصفوفة وفقا للمؤشرات المحددة من قبل السلطات الإشرافية والمستوحات كليا من نظام CAMELS، وللمتطلبات الواردة في نظام بنك

الجزائر رقم 08/11، مع الاستعانة بالمفاهيم النظرية الواردة في الفصل الثاني بخصوص أنواع نظام الرقابة الداخلية الفعال، يتم بناء عليها الحكم على مدى التزام البنك خلال تأديته لنشاطه بالحدود والاهداف المسطرة وحرصه على تحقيق ربحية جيدة وتنافسية، مع تبيان وضعية البنك، وصولا لإبداء حكم على فعالية نظام الرقابة الداخلية به:

الجدول رقم (3-55): مصفوفة جودة الربحية البنكية (E) وفعالية نظام الرقابة الداخلية.

التنقيط	الحالة	الميزات وفق نظام CAMELS	وضعية البنك	مستوى فعالية نظام الرقابة الداخلية
1	**جيد**	جودة في المداخيل المحققة: – تساعد على استمرارية النشاط؛ – الحفاظ على مستويات كافية من رأس المال؛ – الاعتماد على مداخيل من الأنشطة التقليدية وغير الاستثنائية؛ – نمو في الاحتياطات والمخصصات – الربحية مستقرة تاريخيا وتنتج من أنشطة متكررة رئيسية	يمتاز المصرف بإدارة جيدة للمداخيل والمصاريف.	نظام فعال وإدارة جيدة: للأموال والأصول مع تحكم جيد في النتائج والمخاطر والحوكمة معبر عنه باحترام للحدود والأهداف المسطرة على المستوى التنفيذي بالنسبة لكل من خطر الاستمرارية والمطابقة والمخاطر الائتمانية والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق اضافة إلى المخاطر القانونية مع احترام الإجراءات الداخلية والأمن والموثوقية والتقصي.
2	**مرضي**	جودة مرضية في المداخيل المحققة: – انخفاض طفيف يمكن رفعه بالإجراءات التصحيحية المناسبة. – الربحية مستقرة تاريخيا وجزء منها من الأنشطة الغير رئيسية	في المجمل يمتاز المصرف بإدارة مرضية للمداخيل والمصاريف مع وجود بعض النقائص غير المعتبرة	نظام فعال إلى حد ما وإدارة مرضية: للأموال والأصول مع تحكم مرضي في النتائج والمخاطر والحوكمة معبر عنه باحترام لمجمل للحدود والأهداف المسطرة على المستوى التنفيذي بالنسبة لكل من خطر الاستمرارية والمطابقة والمخاطر الائتمانية والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق اضافة إلى المخاطر القانونية مع احترام الإجراءات الداخلية والأمن والموثوقية والتقصي.
3	**معقول**	مداخيل ذات جودة معقولة: –لا تساعد على استمرارية النشاط؛ – مداخيل متقلبة نوعا ما –نقائص ملاحظة تستدعي التدخل في أقرب الآجال لرفعها.	يمتاز المصرف بإدارة معقولة للمداخيل والمصاريف مع عدم وجود عيوب رئيسة.	نظام متوسط الفعالية وإدارة معقولة: للأموال والأصول مع تحكم معقول في النتائج والمخاطر والحوكمة واحترام نسبي للحدود والأهداف المسطرة على المستوى التنفيذي بالنسبة لكل من خطر الاستمرارية والمطابقة والمخاطر الائتمانية والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق اضافة إلى المخاطر القانونية مع احترام الإجراءات الداخلية والأمن والموثوقية والتقصي.
4	**ضعيف**	مداخيل ضعيفة: – غير كافية لاستمرارية النشاط وكفاية راس المال؛	يمتاز المصرف بإدارة ضعيفة للمداخيل والمصاريف يمكن ان	نظام ضعيف الفعالية وإدارة ضعيفة: للأموال والأصول مع تحكم ضعيف في النتائج والمخاطر والحوكمة مع احترام ضعيف للحدود

	– مكونات الربحية بنسبة كبيرة من الأنشطة الاستثنائية – دخل غير مستدام مع اتجاهات سلبية؛ – وجود نقائص معتبرة يجب تداركها حالا؛	تـــؤدي الى خســـائر محتملة.	والأهداف المسطرة على المستوى التنفيذي بالنسبة لكل من خطر الاستمرارية والمطابقة والمخاطر الائتمانية والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق اضافة إلى المخاطر القانونية مع احترام الإجراءات الداخلية والأمن والموثوقية والتقصي.
5	**معيب**	خسائر أو مداخيل منخفضة جدا: – يتكـون مجمـل المـداخيل مـن الأنشـطة الاستثنائية – وجود تهديدات فعلية وجادة على حقوق الملكية؛ – خطر الاعسار.	المصـــرف في وضـــعية حرجـــة وخطـــيرة تســـتدعي إجـــراءات فورية تصحيحية.	نظام غير فعال وإدارة سيئة: للأموال والأصول مع عدم تحكم في النتائج والمخاطر والحوكمة وعدم احترام للحدود والأهداف المسطرة على المستوى التنفيذي بالنسبة لكل من خطر الاستمرارية والمطابقة والمخاطر الائتمانية والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق اضافة إلى المخاطر القانونية مع احترام الإجراءات الداخلية والأمن والموثوقية والتقصي

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على:

-Banque D'Algérie, Direction Générale de l'Inspection Générale, Système de Notation Bancaire, Supervision du Système Bancaire, P 25/27.

-نظام بنك الجزائر رقم 08/11، المتعلق بالرقابة الداخلية بالبنوك والمؤسسات المالية.

4-2الحكم على فعالية نظام الرقابة الداخلية من خلال التصنيف الكلي لمؤشر جودة الربحية للبنك الوطني الجزائري طيلة مدة الدراسة: اعتمادا على تجميع واحتساب متوسط مخرجات نتائج المصفوفات الجزئية والواردة سابقا في عنصر تحليل وتقييم جودة ربحية البنك الوطني الجزائري، إضافة إلى المعطيات الواردة في مصفوفة جودة الربحية البنكية وفعالية نظام الرقابة الداخلية، فانه يمكننا استخلاص الجدول التالي والحكم على فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك الوطني الجزائري للفترة المدروسة:

الجدول رقم (03-56): ملخص قياس وتصنيف النسب المكونة لمؤشر جودة الربحية وفعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري.

السنوات / المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
(ROA)	%1.32	%1.38	%1.14	%1.09	%1.11	%1.06	%1.16
التنقيط السنوي	3	3	3	3	3	3	3
(ROE)	%12.07	%11.33	%11.51	%10.10	%9.93	%5.65	%6.41
التنقيط السنوي	2	2	2	2	2	4	4
(POE)	%22.38	%18.3	%17.81	%15.73	%22	%29.23	%23.10
التنقيط السنوي	1	1	1	1	1	1	1
(DPR)	%2.3	%2.24	%2.66	%2.99	%2.57	%3.17	%1.88
التنقيط السنوي	1	1	1	1	1	1	1
(RSR)	%97.52	%95.54	%98.08	%98.42	%97.81	%97.99	%97.94
التنقيط السنوي	1	1	1	1	1	1	1
التنقيط الكلي السنوي لمؤشر جودة الربحية	2	2	2	2	2	2	2
التنقيط الكلي لجودة الربحية خلال مدة الدراسة	2						
الفعالية السنوية لنظام الرقابة الداخلية	نظام فعال إلى حد ما وإدارة مرضية	نظام فعال إلى حد ما وإدارة مرضية	نظام فعال إلى حد ما وإدارة مرضية	نظام فعال إلى حد ما وإدارة مرضية	نظام فعال إلى حد ما وإدارة مرضية	نظام فعال إلى حد ما وإدارة مرضية	نظام فعال إلى حد ما وإدارة مرضية
المستوى الكلي لفعالية نظام الرقابة الداخلية خلال مدة الدراسة	**نظام فعال إلى حد ما وإدارة مرضية: للأموال والأصول مع تحكم مرضي في النتائج والمخاطر والحوكمة معبر عنه باحترام لمجمل للحدود والأهداف المسطرة على المستوى التنفيذي بالنسبة لكل من خطر الاستمرارية والمطابقة والمخاطر الائتمانية والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق اضافة إلى المخاطر القانونية واحترام الإجراءات الداخلية والأمن والموثوقية والتقصي.**						

المصدر: من اعداد الطالب بناء على المصفوفات الواردة في عنصر قياس ومراقبة جودة الربحية البنك الوطني الجزائري.

- لإعطاء صورة أوضح لدور نتائج قياس وتصنيف النسب المكونة لمؤشر جودة الربحية في فعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري تمكننا من تفسير ومتابعة التطورات الحاصلة في مؤشر جودة الربحية(E) وربطه بمستوى فعالية نظام الرقابة الداخلية، نقوم بتمثيل المعطيات الواردة في الجدول رقم (03-56) في الشكل الموالي:

الشكل رقم (03-35): منحنى التصنيف الكلي لمؤشر جودة الربحية(E)وفعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري.

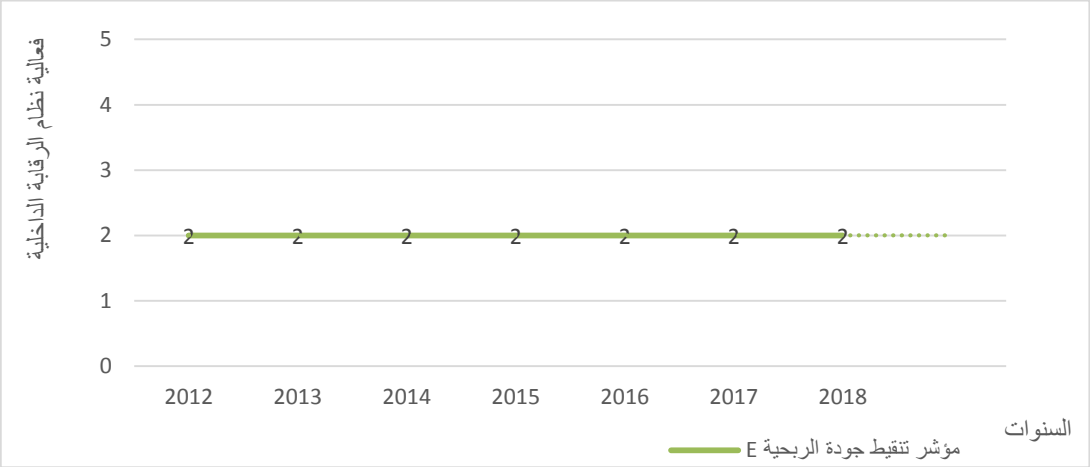

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (3-56).

مما سبق يمكننا استنتاج ما يلي:

- ✓ حصل البنك وفق نظام التقييم المصرفي على التصنيف **02** لمجمل المدة المدروسة والمعبر عنها بجودة مرضية في المداخيل المحققة ورشادة في التكاليف مع وجود بعض النقائص والمتمثلة في انخفاض قيم كل من ROAوROE من سنة لأخرى يتطلب من إدارة البنك السعي لاتخاذ إجراءات تصحيحية لرفعها؛
- ✓ حسب نموذج الدراسة فان التصنيف المتحصل عليه يظهر ان نظام الرقابة الداخلية بالبنك نظام فعال إلى حد ما مع إدارة مرضية لكل من الأموال والأصول وتحكم مرضي في النتائج والمخاطر والحوكمة معبر عنه باحترام لمجمل للحدود والأهداف المسطرة على المستوى التنفيذي بالنسبة لكل من خطر الاستمرارية والمطابقة والمخاطر الائتمانية والمخاطر العملياتية والقانونية ومخاطر السوق، وكان من الممكن أن يكون أداؤه أفضل لو تم داخليا الاعتماد على نظام التقييم المصرفي الذي أظهر عيبا في تصنيف البنك بالنسبة لقيم ROA وROE، والذي يتوافق مع ما تضمنته المواد 37 و44 من النظام 08/11 بضرورة قيام البنوك والمؤسسات المالية بقياسها وتحليلها وبصفة دورية.

5- دور قياس وتصنيف جودة السيولة (L) في فعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري:

نحاول ابراز ذلك من خلال اعداد مصفوفة تربط الحالات المختلفة لجودة السيولة التي يمكن ان تميز البنوك مع المستويات المختلفة لأداء وفعالية نظام الرقابة الداخلية بها حسب المتطلبات الواردة في مختلف تشريعات بنك الجزائر.

1-5 مصفوفة جودة السيولة وفعالية نظام الرقابة الداخلية: فيما يلي سنقوم بإعداد مصفوفة وفقا للمؤشرات المحددة من قبل السلطات الإشرافية والمستوحات كليا من نظام CAMELS، وللمتطلبات الواردة في نظام بنك الجزائر رقم 08/11، مع الاستعانة بالمفاهيم النظرية الواردة في الفصل الثاني بخصوص أنواع نظام الرقابة الداخلية الفعال، يتم بناء عليها الحكم على مدى التزام البنك خلال تأديته لنشاطه بالحدود والاهداف المسطرة وحرصه على استقطاب سيولة جيدة، مع تبيان وضع البنك، وصولا للحكم على فعالية نظام الرقابة الداخلية به:

الجدول رقم (3-57): مصفوفة جودة السيولة البنكية (L) وفعالية نظام الرقابة الداخلية.

التنقيط	الحالة	الميزات وفق نظام CAMELS	وضعية البنك	مستوى فعالية نظام الرقابة الداخلية
1	جيد	مستوى سيولة عال وجيد: -يتمتع البنك بسهولة في الوصول إلى مصادر تمويل كافية وغير مكلفة؛ -ممارسات متطورة لإدارة الأموال؛ -خصوم متينة ومستقرة؛ - تقديرات جيدة بخصوص احتياجات السيولة الحالية والمستقبلية؛ -محدودية الاعتماد على عمليات الاقتراض بين البنوك لاحتياجات السيولة؛	يمتاز المصرف بإدارة جيدة وخبرة كافية في استخدام الأموال وتوفير السيولة.	نظام فعال وإدارة جيدة: للأموال والأصول مع تحكم جيد في السيولة واحترام لمجمل الحدود والأهداف المسطرة على المستوى التنفيذي بالنسبة لكل من خطر السيولة والمطابقة والمخاطر العملياتية والقانونية والمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق اضافة إلى احترام الإجراءات الداخلية والأمن والموثوقية والتقصي.
2	مرضي	جودة مرضية في مستوى السيولة: -ضعف طفيف يمكن رفعه بالإجراءات التصحيحية المناسبة من خلال تطبيق إطار زمني معقول؛ -يتمتع البنك بإمكانيات مرضية للوصول إلى مصادر تمويل كافية وغير مكلفة؛ -نقص في الخبرة الإدارية والتخطيط والرقابة؛	في المجمل يمتاز المصرف بإدارة مرضية للسيولة والأموال مع وجود بعض النقائص غير المعتبرة	نظام فعال إلى حد ما وإدارة مرضية: للأموال والأصول مع تحكم مرضي في السيولة والسيولة واحترام لمجمل للحدود والأهداف المسطرة على المستوى التنفيذي بالنسبة لكل من خطر السيولة والمطابقة والمخاطر العملياتية والقانونية والمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق اضافة إلى احترام الإجراءات الداخلية والأمن والموثوقية والتقصي.
3	معقول	جودة غير مرضية في مستوى السيولة: -نقاط ضعف متكررة في إدارة الأموال والسيولة؛ -لا يتمتع البنك بإمكانيات مرضية للوصول إلى مصادر تمويل كافية وغير مكلفة؛ -نقائص واتجاهات سلبية ملاحظة تستدعي التدخل في أقرب الآجال لرفعها تفاديا للوقوع في الأزمة.	يمتاز المصرف بإدارة معقولة للسيولة والأموال مع عدم وجود عيوب رئيسة.	نظام متوسط الفعالية وإدارة معقولة: للأموال والأصول مع تحكم أقل من المرضي في السيولة معبر عنه باحترام نسبي للحدود والأهداف المسطرة على المستوى التنفيذي بالنسبة لكل من خطر السيولة والمطابقة والمخاطر العملياتية والقانونية والمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق اضافة إلى احترام الإجراءات الداخلية والأمن والموثوقية والتقصي.

4	ضعيف	مستوى سيولة ضعيف: -امكانية التكلف في الحصول على الاموال من خلال اللجوء لبنك الجزائر؛ -تحتوي محفظة الأصول على نسبة قليلة من الأصول السائلة؛ -دخل غير مستدام مع اتجاهات سلبية؛ -وجود نقائص معتبرة يجب تداركها حالا؛	يمتاز المصرف بإدارة ضعيفة للسيولة والأموال يمكن ان تؤدي الى خسائر محتملة في حال عدم تدخل الرقابة لتداركها.	نظام ضعيف الفعالية وإدارة ضعيفة: للأموال والأصول مع تحكم ضعيف في السيولة واحترام ضعيف للحدود والأهداف المسطرة على المستوى التنفيذي بالنسبة لكل من خطر السيولة والمطابقة والمخاطر العملياتية والقانونية والمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق اضافة إلى احترام الإجراءات الداخلية والأمن والموثوقية والتقصي.
5	معيب	مستويات غير كافية من السيولة: -البنك لا يمكنه الوفاء بالتزاماته؛ -قصور واضح في التخطيط والإدارة؛ -الأصول جامدة ولا يمكنها ان تولد سيولة؛ -وجود تهديدات فعلية وجادة؛ -خطر الانهيار.	المصرف في وضعية حرجة وخطيرة بخصوص إدارة السيولة والأموال تستدعي إجراءات فورية تصحيحية وعاجلة.	نظام غير فعال وإدارة سيئة: للأموال والأصول مع عدم تحكم في السيولة معبر عنه بعدم احترام للحدود والأهداف المسطرة على المستوى التنفيذي بالنسبة لكل من خطر السيولة والمطابقة والمخاطر العملياتية والقانونية والمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق اضافة إلى احترام الإجراءات الداخلية والأمن والموثوقية والتقصي.

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على:

-Banque D'Algérie, Direction Générale de l'Inspection Générale, Système de Notation Bancaire, Supervision du Système Bancaire, P 31.

-نظام بنك الجزائر رقم 08/11، المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.

2-5 الحكم على فعالية نظام الرقابة الداخلية من خلال التصنيف الكلي لمؤشر جودة السيولة للبنك الوطني الجزائري طيلة مدة الدراسة: اعتمادا على تجميع واحتساب متوسط مخرجات نتائج المصفوفات الجزئية والواردة سابقا في عنصر تحليل وتقييم جودة سيولة البنك الوطني الجزائري، إضافة إلى المعطيات الواردة في مصفوفة جودة السيولة البنكية وفعالية نظام الرقابة الداخلية، فانه يمكننا استخلاص الجدول التالي والحكم على فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة المدروسة:

الجدول رقم (3-58): ملخص قياس وتصنيف نسب تحليل جودة السيولة وفعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري.

السنوات / المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معامل السيولة القانونية	%92	%78	%64	%53	%76	%124	%104
التنقيط السنوي	4	5	5	5	5	1	3
نسبة التوظيف	%92.14	%93.77	%111.18	%93.6	%90	%96.59	%98.53
التنقيط السنوي	5	5	5	5	5	5	5
معامل القدرة على التمويل	%23.47	%17.5	%11.29	%17.76	%13.43	%14.82	%15
التنقيط السنوي	1	2	3	2	3	3	2
نسبة تغطية السيولة قصيرة الاجل LCR	%182	%212	%2465	%1026	**%-468**	%326	%439
التنقيط السنوي	1	1	1	1	5	1	1
نسبة التمويلات إلى اجمالي الاصول	%55.36	%60.21	%81.16	%67.48	%80	%71.27	%75.21
التنقيط السنوي	2	3	5	4	5	4	5
التنقيط الكلي السنوي لمؤشر جودة السيولة	3	3	4	3	5	3	3
التنقيط الكلي لجودة السيولة خلال مدة الدراسة	**3**						
الفعالية السنوية لنظام الرقابة الداخلية	نظام متوسط الفعاليـــــة وإدارة معقولة	نظام متوسط الفعالية وإدارة معقولة	نظام متوسط الفعالية وإدارة معقولة	نظام متوسط الفعالية وإدارة معقولة	نظام متوسط الفعالية وإدارة معقولة	نظام متوسط الفعالية وإدارة معقولة	نظام متوسط الفعالية وإدارة معقولة
المستوى الكلي لفعالية نظام الرقابة الداخلية خلال مدة الدراسة	**نظام متوسط الفعالية وإدارة معقولة: للأموال والأصول مع تحكم أقل من المرضي في السيولة معبر عنه باحترام نسبي للحدود والأهداف المسطرة على المستوى التنفيذي بالنسبة لكل من خطر السيولة والمطابقة والمخاطر العملياتية والقانونية والمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق اضافة إلى احترام الإجراءات الداخلية والأمن والموثوقية والتقصي.**						

المصدر: من اعداد الطالب بناء على المصفوفات الواردة في عنصر قياس ومراقبة جودة سيولة البنك الوطني الجزائري.

لإعطاء صورة أوضح لدور نتائج قياس وتصنيف النسب المكونة لمؤشر جودة السيولة في فعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري تمكننا من تفسير ومتابعة التطورات الحاصلة في مؤشر جودة

السيولة (L) وربطه بمستوى فعالية نظام الرقابة الداخلية، نقوم بتمثيل المعطيات الواردة في الجدول رقم (3-58) في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-36): منحنى التصنيف الكلي لمؤشر جودة السيولة (L)وفعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري.

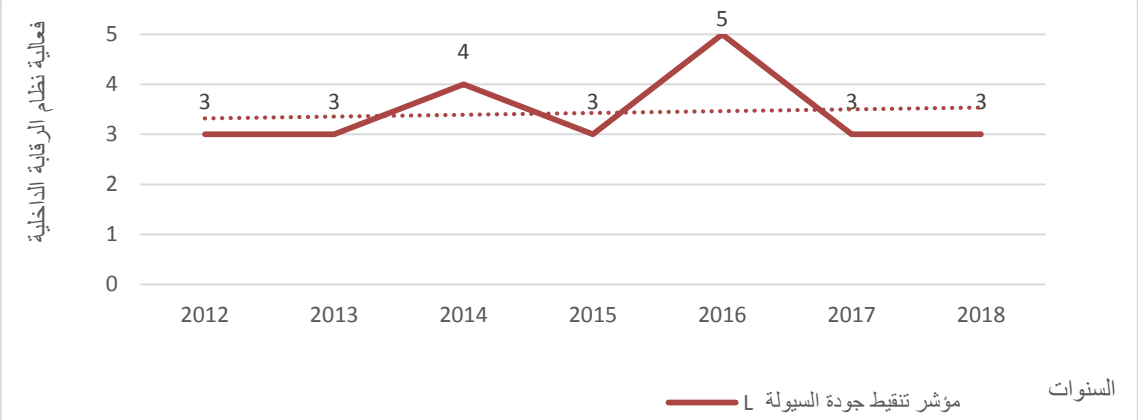

المصدر: من اعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-58).

مما سبق يمكننا استنتاج ما يلي:

- ✓ هناك تذبذب وعدم استقرار في تصنيف البنك وفق نظام التقييم المصرفي بدءا من التصنيف **03** كأحسن قيمة متحصل عليها إلى التصنيف **05** في سنة 2016 كأسوأ أداء له.
- ✓ وبالاعتماد على الوسط الحسابي لأداء المؤشر طيلة مدة الدراسة فقد حصل البنك على التصنيف **03** والمعبر عنه بجودة غير مرضية في مستوى السيولة مع وجود نقائص واتجاهات سلبية في كل من معامل السيولة القانونية ونسبة التوظيف ونسبة التمويلات إلى اجمالي الأصول تستدعي من الإدارة التدخل في أقرب الآجال لرفعها تفاديا للوقوع في الأزمة؛
- ✓ حسب نموذج الدراسة فان التصنيف المتحصل عليه يظهر ان نظام الرقابة الداخلية بالبنك شهد مستويات مختلفة مرورا من المستوى المتوسط الفعالية في بداية المدة وصولا إلى أدنى مستوى له مع إدارة سيئة في سنة 2016 ليستقر عند المستوى المتوسط الفعالية في نهاية المدة كنتاج عن إدارة غير مرضية للأموال والأصول مع تحكم أقل من المرضي في السيولة معبر عنه باحترام نسبي للحدود والأهداف المسطرة على المستوى التنفيذي بالنسبة لكل من خطر السيولة والمخاطر العملياتية والقانونية والمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق مما يدل على غياب استراتيجية واضحة من إدارة البنك بهذا الخصوص، وكان

من الممكن أن يكون أداؤه أفضل لو تم داخليا الاعتماد على نظام التقييم المصرفي الذي أظهر عيوبا على مستوى إدارة كل من خطر السيولة والمخاطر الائتمانية والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق والتي تم الزام البنوك بقياسها ومراقبتها وفقا للمادة 02 ومتطلبات الباب الثالث من النظام 08/11.

6- دور قياس وتصنيف مؤشر حساسية أصول البنك اتجاه مخاطر السوق (S) في فعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري: نحاول ابراز ذلك من خلال اعداد مصفوفة تربط الحالات المختلفة لحساسية أصول البنك اتجاه مخاطر السوق التي يمكن ان تميز البنوك مع المستويات المختلفة لأداء وفعالية نظام الرقابة الداخلية بها حسب المتطلبات الواردة في مختلف تشريعات بنك الجزائر.

6-1مؤشرحساسية أصول البنك اتجاه مخاطر السوق وفعالية نظام الرقابة الداخلية: فيما يلي سنقوم بإعداد مصفوفة وفقا للمؤشرات المحددة من قبل السلطات الإشرافية والمستوحات كليا من نظام CAMELS، وللمتطلبات الواردة في نظام بنك الجزائر رقم 08/11، مع الاستعانة بالمفاهيم النظرية الواردة في الفصل الثاني بخصوص أنواع نظام الرقابة الداخلية الفعال، يتم بناء عليها الحكم على مدى التزام البنك خلال تأديته لنشاطه بالحدود والاهداف المسطرة وحرصه على حيازة أصول متحكم في حساسيتها لمخاطر السوق، مع تبيان وضع البنك، وصولا للحكم على فعالية نظام الرقابة الداخلية به:

الجدول رقم (3-59): مصفوفة مؤشر حساسية أصول البنك اتجاه مخاطر السوق(S) وفعالية نظام الرقابة الداخلية.

التنقيط	الحالة	الميزات وفق نظام CAMELS	وضعية البنك	مستوى فعالية نظام الرقابة الداخلية
1	جيد	جودة في المداخيل المحققة: - تساعد على استمرارية النشاط؛ -الحفاظ على مستويات كافية من رأس المال؛ -الاعتماد على مداخيل من الأنشطة التقليدية وغير الاستثنائية؛ -نمو في الاحتياطات والمخصصات -الربحية مستقرة تاريخيا وتنتج من أنشطة متكررة رئيسية	يمتاز المصرف بإدارة جيدة للمداخيل ورشادة في التكاليف.	نظام فعال وإدارة جيدة: للأصول مع تحكم جيد في المخاطر والحوكمة والنتائج معبر عنه باحترام للحدود والأهداف المسطرة على المستوى التنفيذي بالنسبة لكل من مخاطر السوق وخطر الاستمرارية والمطابقة والمخاطر الائتمانية والمخاطر العملياتية اضافة إلى المخاطر القانونية مع احترام الإجراءات الداخلية والأمن والموثوقية والتقصي.
2	مرضي	جودة مرضية في المداخيل المحققة: - انخفاض طفيف يمكن رفعه بالإجراءات التصحيحية المناسبة. - الربحية مستقرة تاريخيا وجزء منها من	في المجمل يمتاز المصرف بإدارة مرضية للمداخيل ورشادة في التكاليف مع وجود بعض النقائص غير	نظام فعال إلى حد ما وإدارة مرضية: للمخاطر والحوكمة والنتائج مع احترام لمجمل الحدود والأهداف المسطرة على المستوى التنفيذي بالنسبة لكل من مخاطر السوق وخطر الاستمرارية والمطابقة والمخاطر الائتمانية والمخاطر العملياتية اضافة إلى

		الأنشطة الغير رئيسية	المعتبرة	المخاطر القانونية مع احترام مجمل الإجراءات الداخلية والأمن والموثوقية والتقصي.
3	معقول	مداخيل ذات جودة معقولة: -لا تساعد على استمرارية النشاط؛ - مداخيل متقلبة نوعا ما -نقائص ملاحظة تستدعي التدخل في أقرب الآجال لرفعها.	يمتاز المصرف بإدارة معقولة للمداخيل ورشادة في التكاليف مع عدم وجود عيوب رئيسة.	نظام متوسط الفعالية وإدارة معقولة: للمخاطر والحوكمة والنتائج مع احترام نسبي للحدود والأهداف المسطرة على المستوى التنفيذي بالنسبة لكل من مخاطر السوق وخطر الاستمرارية والمطابقة والمخاطر الائتمانية والمخاطر العملياتية اضافة إلى المخاطر القانونية مع احترام نسبي للإجراءات الداخلية والأمن والموثوقية والتقصي.
4	ضعيف	**مداخيل ضعيفة:** - غير كافية لاستمرارية النشاط وكفاية راس المال؛ -مكونات الربحية بنسبة كبيرة من الأنشطة الاستثنائية؛ -دخل غير مستدام مع اتجاهات سلبية؛ - وجود نقائص معتبرة يجب تداركها حالا.	يمتاز المصرف بإدارة ضعيفة للمداخيل ورشادة في التكاليف يمكن ان تؤدي الى خسائر محتملة.	نظام ضعيف الفعالية وإدارة ضعيفة: للمخاطر والحوكمة والنتائج مع احترام ضعيف للحدود والأهداف المسطرة على المستوى التنفيذي بالنسبة لكل من مخاطر السوق وخطر الاستمرارية والمطابقة والمخاطر الائتمانية والمخاطر العملياتية اضافة إلى المخاطر القانونية مع احترام ضعيف للإجراءات الداخلية والأمن والموثوقية والتقصي.
5	معيب	خسائر أو مداخيل منخفضة جدا: -يتكون مجمل المداخيل من الأنشطة الاستثنائية؛ -وجود تهديدات فعلية وجادة على حقوق الملكية؛ -خطر الاعسار.	المصرف في وضعية حرجة وخطيرة تستدعي إجراءات فورية تصحيحية.	نظام غير فعال وإدارة سيئة: للمخاطر والحوكمة والنتائج مع عدم احترام للحدود والأهداف المسطرة على المستوى التنفيذي بالنسبة لكل من مخاطر السوق وخطر الاستمرارية والمطابقة والمخاطر الائتمانية والمخاطر العملياتية اضافة إلى المخاطر القانونية مع عدم احترام للإجراءات الداخلية والأمن والموثوقية والتقصي.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

-Banque D'Algérie, Direction Générale de l'Inspection Générale, Système de Notation Bancaire, Supervision du Système Bancaire, P36.

-نظام بنك الجزائر رقم 08/11، المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.

2-6 الحكم على فعالية نظام الرقابة الداخلية من خلال التصنيف الكلي لمؤشر حساسية أصول البنك الوطني الجزائري اتجاه مخاطر السوق طيلة مدة الدراسة: اعتمادا على تجميع واحتساب متوسط مخرجات نتائج المصفوفات الجزئية والواردة سابقا في عنصر تحليل وتقييم حساسية أصول البنك الوطني الجزائري اتجاه مخاطر السوق، إضافة إلى المعطيات الواردة في مصفوفة حساسية أصول البنك اتجاه مخاطر السوق وفعالية نظام الرقابة

الداخلية، فانه يمكننا استخلاص الجدول التالي:

الجدول رقم (3-60): ملخص قياس وتصنيف النسب المكونة لمؤشر الحساسية أصول البنك اتجاه مخاطر السوق وفعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري.

السنوات / المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الوضعية الحالية لنسبة (GAP)	%45	%45	%59	%51	%49	%54	%53
التنقيط السنوي	5	5	5	5	5	5	5
اجمالي الأسهم إلى اجمالي الأصول	%2.02	%1.90	%1.59	%1.53	%1.46	%1.47	%1.46
التنقيط السنوي	1	1	1	1	1	1	1
أنظمة قياس مخاطر السوق	البنك لا يعتمد معاملGAP	البنك لا يعتمد معامل GAP	البنك لا يعتمد معامل GAP	البنك لا يعتمد معاملGAP	البنك لا يعتمد معاملGAP	البنك لا يعتمد معاملGAP	البنك لا يعتمد معامل GAP
التنقيط السنوي	2	2	2	2	2	2	2
الانعكاسات على الإيرادات البنكية	إيجابي بفارق يتجاوز 50%	إيجابي بفارق يتجاوز 50%	إيجابي بفارق يتجاوز 50%	إيجابي بفارق يتجاوز 50%	إيجابي بفارق يتجاوز 50%	إيجابي بفارق يتجاوز 50%	إيجابي بفارق يتجاوز 50%
التنقيط السنوي	1	1	1	1	1	1	1
لجنة إدارة الأصول والخصوم (ALCO)	يحدد المسؤولون التنفيذيون قرارات التسعير على أسس تقديرية	يحدد المسؤولون التنفيذيون قرارات التسعير على أسس تقديرية	يحدد لمسؤولون التنفيذيون قرارات التسعير على أسس تقديرية	يحدد المسؤولون التنفيذيون قرارات التسعير على أسس تقديرية	يحدد المسؤولون التنفيذيون قرارات التسعير على أسس تقديرية	يحدد المسؤولون التنفيذيون قرارات التسعير على أسس تقديرية	يحدد المسؤولون التنفيذيون قرارات التسعير على أسس تقديرية
التنقيط السنوي	3	3	3	3	3	3	3
التنقيط الكلي السنوي لمؤشر حساسية أصول البنك اتجاه مخاطر السوق	2	2	2	2	2	2	2
التنقيط الكلي للحساسية خلال مدة الدراسة	2						
الفعالية السنوية لنظام الرقابة الداخلية	نظام فعال إلى حد ما وإدارة مرضية	نظام فعال إلى حد ما وإدارة مرضية	نظام فعال إلى حد ما وإدارة مرضية	نظام فعال إلى حد ما وإدارة مرضية	نظام فعال إلى حد ما وإدارة مرضية	نظام فعال إلى حد ما وإدارة مرضية	نظام فعال إلى حد ما وإدارة مرضية
المستوى الكلي لفعالية نظام الرقابة الداخلية خلال مدة الدراسة	**نظام فعال إلى حد ما وإدارة مرضية: للمخاطر والحوكمة والنتائج مع احترام لمجمل الحدود والأهداف المسطرة على المستوى التنفيذي بالنسبة لكل من مخاطر السوق وخطر الاستمرارية والمطابقة والمخاطر الائتمانية والمخاطر العملياتية اضافة إلى المخاطر القانونية مع احترام لمجمل الإجراءات الداخلية والأمن والموثوقية والتقصي.**						

المصدر: من اعداد الطالب بناء على المصفوفات الواردة في عنصر قياس ومراقبة حساسية أصول البنك الوطني الجزائري اتجاه مخاطر السوق.

- لإعطاء صورة أوضح لدور نتائج قياس وتصنيف النسب المكونة لمؤشر حساسية أصول البنك اتجاه مخاطر السوق (S) في فعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري تمكننا من تفسير ومتابعة التطورات الحاصلة في مؤشر حساسية أصول البنك اتجاه مخاطر السوق (S) وربطه بمستوى فعالية نظام الرقابة الداخلية، نقوم بتمثيل المعطيات الواردة في الجدول رقم (3-60) في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-37): منحنى التصنيف الكلي لمؤشر حساسية أصول البنك اتجاه مخاطر السوق (S) وفعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري.

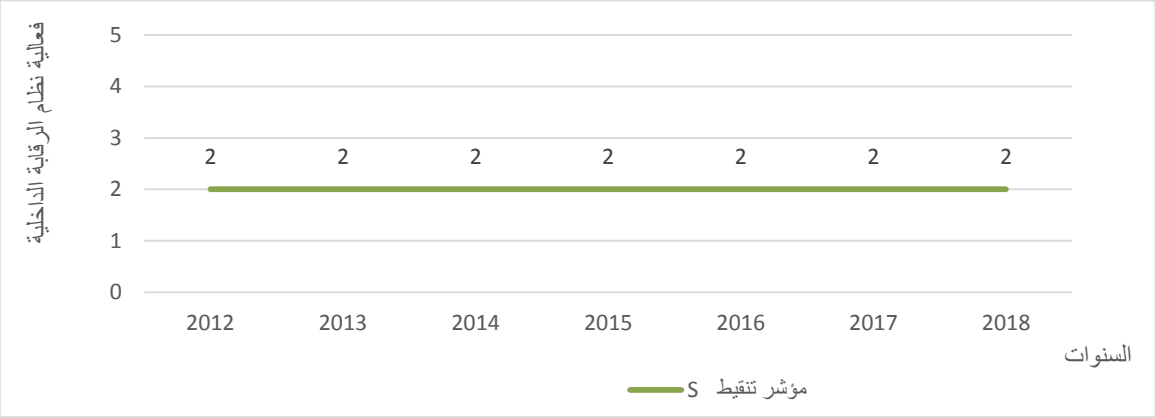

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (3-60).

مما سبق يمكننا استنتاج ما يلي:

- ✓ حصل البنك وفق نظام التقييم المصرفي على التصنيف **02** لمجمل المدة المدروسة والمعبر عنها بجودة مرضية في المداخيل المحققة ورشادة في التكاليف مع وجود بعض النقائص التي تستدعي التدخل لإيجاد حلول لها وخصوصا النتيجة المتحصل عليها من تصنيف نسبة الفجوة والتي كانت في أدنى مستوياتها، إضافة إلى عدم اعتماد البنك على الأسس الحديثة في إدارة الأصول والخصوم كلجنة (ALCO)؛
- ✓ حسب نموذج الدراسة فان التصنيف المتحصل عليه يظهر ان نظام الرقابة الداخلية بالبنك فعال إلى حد ما مع إدارة مرضية للأموال والأصول وتحكم مرضي في المخاطر والنتائج مع احترام لمجمل الحدود والأهداف المسطرة على المستوى التنفيذي وكان من الممكن أن يكون أداؤه أفضل لو تم داخليا الاعتماد على نظام التقييم المصرفي الذي أظهر عيبا على مستوى إدارة الأصول والخصوم وعدم اهتمام بمخاطر

السوق رغم التأكيد عليها من طرف الفقرة هـ، ج من المادة 02 ومتطلبات الباب الثالث من النظام 08/11.

7-دور نتائج التصنيف الكلي لمؤشرات نظام التقييم المصرفي في فعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري: اعتمادا على تجميع واحتساب متوسط مخرجات نتائج المصفوفات الجزئية والمصفوفات المرتبطة بفعالية نظام الرقابة الداخلية والواردة سابقا في كامل عناصر المطلب الثالث، فانه يمكننا استخلاص الجدول التالي والحكم على فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك الوطني الجزائري ككل خلال الفترة المدروسة:

الجدول رقم (3-61): ملخص التصنيف الكلي لمؤشرات نظام التقييم المصرفي وفعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري.

السنوات / المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
كفاية رأس المال (C)	2	2	3	2	2	2	2
جودة الأصول (A)	3	3	3	3	3	3	3
جودة الادارة (M)	1	1	1	1	1	1	1
جودة الربحية (L)	2	2	2	2	2	2	2
جودة السيولة (E)	3	3	4	3	5	3	3
حساسية أصول البنك اتجاه مخاطر السوق (S)	2	2	2	2	2	2	2
التنقيط الكلي السنوي	2	2	3	2	3	2	2
التصنيف الكلي طيلة هدة الدراسة	2						
الفعالية السنوية لنظام الرقابة الداخلية	نظام فعال إلى حد ما وإدارة مرضية	نظام فعال إلى حد ما وإدارة مرضية	نظام فعال إلى حد ما وإدارة مرضية	نظام فعال إلى حد ما وإدارة مرضية	نظام فعال إلى حد ما وإدارة مرضية	نظام فعال إلى حد ما وإدارة مرضية	نظام فعال إلى حد ما وإدارة مرضية
المستوى الكلي لفعالية نظام الرقابة الداخلية خلال مدة الدراسة	**نظام فعال إلى حد ما وإدارة مرضية: للأموال والأصول والمخاطر والحوكمة والنتائج مع تحكم أقل من المرضي في السيولة معبر عنه باحترام لمجمل الحدود والأهداف المسطرة على المستوى التنفيذي بالنسبة لكل من خطر الملاءة، المخاطر الائتمانية وخطر التركيز وعدم السداد ومخاطر السوق وخطر الاستمرارية والمطابقة والمخاطر العملياتية اضافة إلى المخاطر القانونية مع احترام لمجمل الإجراءات الداخلية والأمن والموثوقية والتقصي.**						

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات كل المصفوفات الواردة في المطلب الثالث والمعنون بدور نتائج مؤشرات نظام التقييم المصرفي في فعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري.

لإعطاء صورة أوضح لدور نتائج التصنيف الكلي لمؤشرات نظام التقييم المصرفي في فعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري تمكننا من تفسير ومتابعة التطورات الحاصلة في متوسط المؤشرات ككل سنويا وربطه بمستوى فعالية نظام الرقابة الداخلية، نقوم بتمثيل المعطيات الواردة في الجدول رقم (3-61) في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-38): منحنى التصنيف الكلي لمؤشرات نظام التقييم المصرفي وفعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري.

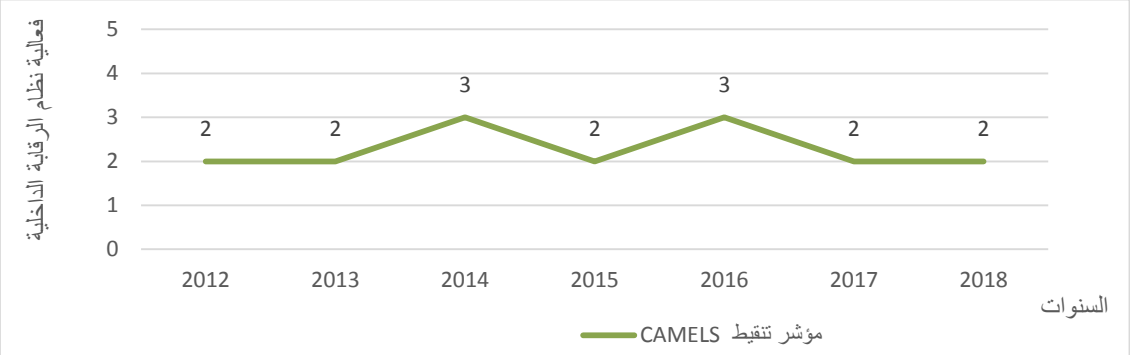

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (3-61).

مما سبق يمكننا استنتاج ما يلي:

- ✓ حصل البنك وفق نظام التقييم المصرفي على التصنيف **02** لمجمل المدة المدروسة مع تجاوزه إلى التصنيف الثالث في مراحل مختلفة لكنه في المجمل يدل على أن البنك الوطني الجزائري يتمتع بالمتانة، مع معاناته من بعض المشاكل المتعلقة بتركز الأصول وعدم تحكم في السيولة مع التزام نسبي بالقوانين والأنظمة، وادارة مرضية للمخاطر تستدعي السهر على تحسينها بمختلف الطرق وعلى مختلف المستويات؛
- ✓ حسب نموذج الدراسة فان التصنيف المتحصل عليه يظهر ان نظام الرقابة الداخلية بالبنك فعال إلى حد ما مع إدارة مرضية للأموال والأصول والمخاطر والحوكمة والنتائج مع تحكم أقل من المرضي في السيولة معبر عنه باحترام لمجمل الحدود والأهداف المسطرة على المستوى التنفيذي بالنسبة لكل من خطر الملاءة، المخاطر الائتمانية وخطر التركيز وعدم السداد ومخاطر السوق وخطر الاستمرارية والمطابقة والمخاطر العملياتية اضافة إلى المخاطر القانونية مع احترام لمجمل الإجراءات الداخلية والأمن والموثوقية والتقصي وكان من الممكن أن يكون أداؤه أفضل لو تم داخليا الاعتماد على نظام التقييم المصرفي الذي أظهر عيبا على مستوى جودة الأصول والسيولة وبصفة أقل على كل من مؤشرات كفاية رأس المال والربحية إضافة للحساسية اتجاه مخاطر السوق رغم التأكيد على التحكم فيها وقياسها ومتابعتها دوريا ضمن النظام 08/11.

خلاصة الفصل:

قمنا من خلال هذا الفصل بإعطاء نظرة عن البنك الوطني الجزائري من حيث نشأته ومهامه وأهدافه لنتعرض بشيء من التفصيل لمكوناته الإدارية والتجارية حسب ما وردت في الهيكل التنظيمي للبنك والمعلن عنها في التقرير السنوي لسنة 2018، لنتعرض لاحقا لواقع نظام الرقابة الداخلية به ومدى تطابقه مع المتطلبات الواردة في النظام رقم 08/11 والذي أصدره بنك الجزائر بتاريخ 28 نوفمبر 2011 النظام رقم 08/11 والذي يؤكد على ضرورة توفر نظام رقابي داخلي فعال قادر على مواجهة كل المخاطر الائتمانية منها والسوقية والتشغيلية من خلال أنظمته الفرعية المتكاملة والمتناسقة، ويهدف إلى ضمان وبشكل مستمر إلى: (الحفاظ على الأصول، السير الجيد للعمليات الداخلية، الأخذ بعين الاعتبار وبشكل ملائم جميع المخاطر بما فيها المخاطر العملياتية، المطابقة مع الأنظمة والقوانين، موثوقية المعلومات، الاستعمال الفعال للموارد، الشفافية، الحوكمة).

أما فيما يخص نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELSوباعتبار ان الجزائر اعتمدت مؤخرا نظام للتقييم المصرفي مستوحى كليا من هذا الأخير، فقد قمنا بتصنيف البنك الوطني الجزائري وفق هذا النظام عن طريق قياس اغلب النسب المكونة لمؤشراته الستة خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2018، حيث خلصنا إلى أن البنك حصل على التصنيف **02** بخصوص كفاية رأس المال (**C**) وعلى التصنيف **03** فيما تعلق بجودة الأصول (**A**)بينما حاز على التصنيف **01** لمجمل مدة الدراسة بخصوص مؤشر الإدارة (**M**) والمعبر عنه بأداء وتسيير جيدين للأصول والأموال والحوكمة والمخاطر، الا ان هاته النتيجة لا تعكس الوضع الحقيقي للبنك لعدم تمكننا من قياس ومراقبة باقي النسب المنصوص عليها في مؤشر جودة الإدارة حسب نظام التقييم المصرفي المعتمد في الجزائر بسبب نقص المعلومات المتاحة لنا.

أما فيما يخص مؤشر الربحية (**E**) فقد تحصل البنك على التصنيف **02** لمجمل المدة المدروسة والمعبر عنه بجودة مرضية في المداخيل المحققة ورشادة في التكاليف مع وجود بعض النقائص تتمثل في انخفاض في كل من قيم ROAوROE من سنة لأخرى يتطلب إجراءات تصحيحية لرفعها.

أما فيما يخص مؤشر السيولة (**L**) فقد حصل البنك على التصنيف **03** لمجمل المدة المدروسة والمعبر عنها بجودة غير مرضية في مستوى السيولة مع وجود نقائص واتجاهات سلبية في كل من معامل السيولة القانونية ونسبة التوظيف ونسبة التمويلات إلى اجمالي الأصول تستدعي من الإدارة التدخل في أقرب الآجال لرفعها تفاديا للوقوع في الأزمة.

أما فيما يخص مؤشر حساسية أصول البنك اتجاه مخاطر السوق (**S**) فقد حصل البنك على التصنيف **02** لمجمل المدة المدروسة والمعبر عنها بجودة مرضية في المداخيل المحققة ورشادة في التكاليف مع وجود بعض النقائص التي تستدعي التدخل لإيجاد حلول لها وخصوصا النتيجة المتحصل عليها من تصنيف نسبة الفجوة والتي كانت في أدنى مستوياتها، إضافة إلى عدم اعتماد البنك على الأسس الحديثة في إدارة الأصول والخصوم (ALCO).

اما عن التصنيف الكلي للبنك فقد تحصل حسب نظام التقييم المصرفي على الدرجة الثانية لمجمل المدة المدروسة حيث يتمتع البنك في هذه الحالة بالمتانة، مع معاناته من بعض المشاكل المتعلقة بتركز الأصول وعدم تحكم في السيولة والتزام نسبي بالقوانين والأنظمة، وادارة مرضية للمخاطر.

كما خلصنا إلى القول بأن نظام الرقابة الداخلية يكون فعالا إذا حقق الأهداف التي تم إنشاؤه من أجلها، والتي حددها نظام بنك الجزائر 08/11 في المادة 03 منه ب: (المطابقة مع الأنظمة والقوانين، الحفاظ على الأصول، إدارة المخاطر، الاستعمال الفعال للموارد، سلامة التنظيم المحاسبي، أمن نظم المعلومات، احترام الإجراءات الداخلية، موثوقية المعلومات المالية)، وذلك من خلال وضع أنظمة أو نماذج تساهم في تفعيل وتحسين أداء مكوناته وصولا للحكم عليها، وتعتمد فعالية نظام الرقابة الداخلية أيضا على مدى تفاعل النظام مع نفسه ومدى دمجه في مراقبة كافة العمليات والأنشطة.

اما فيما يخص دور نظام CAMELS في فعالية نظم الرقابة الداخلية فانه وفقا لما تم عرضه في هذا الفصل فقد تبين بأنه يمكن لنظام التقييم المصرفي من خلال تقاطع أغلب مخرجات نسبه المكونة للمؤشرات الست مع المكونات والاهداف المرجوة، أن يدعم ويساهم في تحديد مستوى فعالية أداء النظام ككل حسب متطلبات كل من نموذج COSO ونموذج لجنة بازل في حال اعتماده.

اما فيما يخص دور نظام CAMELS في فعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر فانه وفقا لما تم عرضه في هذا الفصل فقد تبين بأنه يمكن لنظام التقييم المصرفي من خلال تقاطع أغلب مخرجات نسبه المكونة للمؤشرات الست مع المكونات والاهداف المرجوة، أن يدعم ويساهم في تحديد مستوى فعالية أداء النظام ككل حسب متطلبات نظام بنك الجزائر 08/11 في حال اعتماده.

خاتمـــــة

تطرقنا في هذه الدراسة إلى إشكالية تمحورت حول مدى أهمية ونجاعة نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS ومدى مساهمة قياس ومراقبة المخاطر والنتائج وفق هذا النظام في تفعيل نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2018 وقد تمت معالجة هاته الإشكالية في ثلاثة فصول تجمع ما بين الجانب النظري والتطبيقي مع اتباع المنهج الملائم وبالاعتماد على الأدوات المناسبة لمثل هذه الدراسات، وبعد التفصيل في كل الجوانب المتعلقة بالدراسة نظريا وتطبيقيا وبعد العرض والتحليل توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1-نتائج الدراسة:

- يعد نظام CAMELS من أقوى نظم الإنذار المبكر وأكثرها استعمالا وفعالية في تقييم أداء المصارف وتحديد مدى قوة ومتانة مراكزها المالية وأوضاعها الإدارية مما يعزز من قدرات مختلف مستويات السلطة الرقابية في المصرف؛
- تم تطوير نظام CAMELS لجعله أكثر كفاءة لخدمة الدور الرقابي للبنك المركزي، ولمساعدة المصارف التجارية على عمل تقييم وتصنيف سنوي داخلي لفروعها العاملة، وقياس مستوى كفاءة أداء فروعها الداخلية وذلك عملا بمبدأ الرقابة الذاتية الذي تسعى البنوك المركزية لتفعيله وفقا لمعايير لجنة بازل الثانية، حتى يقوم كل مصرف بتقييم نفسه بنفسه ويقف على حقيقة موقفه المالي قبل أن يتم تقييمه بواسطة البنك المركزي؛
- أثبت هذا النظام بأنه وفي حال استخدامه من طرف المراقبين الداخليين للبنك يعتبر نظاما فعالا، يمّكن من قياس ومراقبة صحة الأداء، اضافة الى تبيان نقاط الضعف الموجودة وصولا لتقديم توجيهات أو تصحيحات لها في الوقت المناسب وعلى المدى القصير؛
- أهمية نظام الرقابة الداخلية في البنوك تنبع من كونه أهم الأركان الأساسية للإدارة العلمية الحديثة ويعد الذراع الرئيسي لها، حيث يساعدها على السير الحسن للأنشطة والعمليات، وتفادي وقوع الأخطاء أو تصويبها في حال حدوثها، وتمتد أهميته لتشمل كافة الأطراف ذات الصلة بالمنظمات؛
- أجمعت مختلف اللجان المتخصصة في الرقابة الداخلية على وجود ثلاثة أهداف رئيسية يسعى لتحقيقها كل نظام للرقابة الداخلية، بينما حدد بنك الجزائر من خلال المادة 03 من النظام 08/11 ضرورة السعي إلى تحقيق الأهداف التالية: (الحماية والمحافظة على الأصول، موثوقية ونوعية المعلومات، المطابقة مع الأنظمة والقوانين، المراقبة والتحكم في جميع المخاطر، الاستعمال الفعال للموارد)؛

- تميزت أغلب أنظمة الرقابة الداخلية عالميا بوجود خمسة مكونات مستقلة ومتكاملة فيما بينها، بينما خالفها بنك الجزائر في النظام رقم 08/11 بإضافة عنصر الحوكمة مع المحافظة على خمسة مكونات رئيسة والمتمثلة في (نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية، هيئة المحاسبة ومعالجة المعلومات، أنظمة قياس المخاطر والنتائج، أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر، نظام حفظ الوثائق والأرشيف)؛
- إن نظام الرقابة الداخلية الفعال هو أساس الإنذار المبكر عن المخاطر داخل البنك من خلال منع حدوث الأخطاء والغش والمساعدة على سرعة اكتشافها عند حدوثها، وتوفير الحماية لأصول المؤسسة وتحقيق الدقة في البيانات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها؛
- يكون نظام الرقابة الداخلية فعالا إذا حقق الأهداف التي تم إنشاؤه من أجلها، وخاصة ما تعلق بإدارة المخاطر وسلامة التنظيم المحاسبي، معالجة المعلومات وذلك من خلال وضع أنظمة أو نماذج تساهم في تفعيل وتحسين أداء مكوناته، وتعتمد فعالية نظام الرقابة الداخلية على مدى تفاعل النظام مع نفسه ومدى دمجه في مراقبة كافة العمليات والأنشطة؛
- يستمد نظام الرقابة الداخلية فعاليته من فعالية كل مكون من مكوناته وتكاملها ومن سعيه لتحقيق الأهداف المسطرة من طرف اعضاء المنظمة؛
- يمكن تصنيف نظام الرقابة الداخلية الفعال نسبة إلى درجة أدائه وتحقيقه للأهداف وتغطيته للمخاطر، إلى خمسة أنواع: (نظام ذو فعالية ممتازة، نظام ذو فعالية جيدة، نظام ذو فعالية مقبولة، نظام ذو فعالية ضعيفة، نظام عديم الفعالية)؛
- حسب بنك الجزائر فان تقييم نظام الرقابة الداخلية يعتمد على: (تقييم مصادر المعلومات، تقييم حدود الرقابة على المستندات، تقييم احترام الحدود والمبادئ العامة، تقييم مراقبة المخاطر) وذلك وفق أسلوبي الرقابة على أساس الوثائق والرقابة بعين المكان؛
- حسب التقارير المرتبطة بتقييم أداء نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري لسنوات 2014 حتى 2018 وخاصة ما ارتبط منها بإدارة وقياس المخاطر والنتائج، فقد تمت الإشارة إلى أن إدارة المخاطر بالبنك الوطني الجزائري تواجه بعض الصعوبات بسبب غياب تقنية خاصة لقياس المخاطر والنتائج؛
- يمكن لنظام التقييم المصرفي المطبق في الجزائر والمستوحى كليا من CAMELS أن يتلاءم مع متطلبات نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الجزائرية ويساعد في تفعيلها من خلال تقاطع أغلب مخرجات نسب مؤشرات هذا النظام مع الحدود والاهداف المرجوة من مكونات نظام الرقابة الداخلية حسب نظام بنك الجزائر 08/11، والمساهمة في تحديد مستوى فعاليته؛

- يعتمد بنك الجزائر في اشرافه على البنوك على نظام للتقييم المصرفي مستوحى كليا من نظام CAMELS **وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى للدراسة؛**
- تنفيذا لتوصيات بنك الجزائر قامت إدارة البنك الوطني الجزائري باعتماد وتحيين نظام للرقابة الداخلية بها ليتوافق مع المكونات الواردة في متطلبات نظام بنك الجزائر 08/11 **وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية للدراسة؛**
- ان التصنيف المتحصل عليه بخصوص مؤشر كفاية رأس المال (**C**) يظهر أن نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري يعتبر فعالا إلى حد ما مع إدارة مرضية للأموال والأصول وتحكم مرضي في المخاطر والحوكمة، وكان من الممكن أن يكون أداؤه أفضل لو تم الاعتماد على منهجية نظام CAMELS التي أظهرت نقصا على مستوى حقوق ملكية البنك وإدارة كل من: المخاطر الائتمانية والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق والواردة في متطلبات الباب الثالث من النظام 08/11، **وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة للدراسة؛**
- ان التصنيف المتحصل عليه بخصوص مؤشر جودة الأصول (**A**) يظهر أن نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري متوسط الفعالية مع إدارة اقل من المرضية لكل من: الأموال والأصول والحوكمة مع احترام نسبي للحدود المسطرة والإجراءات الداخلية، وكان من الممكن أن يكون أداؤه أفضل لو تم الاعتماد على منهجية نظام CAMELS التي أظهرت عيبا على مستوى إدارة كل من مخاطر (القرض والتركيز وعدم السداد) والمخاطر العملياتية والقانونية إضافة لعدم احترام للإجراءات الداخلية والواردة في المادة 02 وفي متطلبات الباب الاول والثالث من النظام 08/11 **وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة للدراسة؛**
- ان التصنيف المتحصل عليه بخصوص مؤشر جودة الادارة (**M**) يظهر أن نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري يعتبر نظاما فعالا مع إدارة جيدة للأموال والأصول وتحكم جيد في المخاطر والحوكمة، وكان من الممكن أن يكون أداؤه مختلفا لو تم الاعتماد على منهجية نظام CAMELS التي تقدم نتائج بخصوص إدارة كل من: (خطر المطابقة، آلية الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، المخاطر العملياتية والقانونية، المخاطر الائتمانية، خطر السيولة، مخاطر السوق وأمن نظم المعلومات وموثوقية ودقة البيانات المحاسبية) والواردة جلها في متطلبات الباب الثالث من النظام 08/11، **وهو ما يؤكد صحة الفرضية الخامسة للدراسة ؛**
- ان التصنيف المتحصل عليه بخصوص مؤشر جودة الربحية (**E**) يظهر أن نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري يعتبر فعالا إلى حد ما مع إدارة مرضية لكل من الأموال والأصول وتحكم مرضي في

النتائج والمخاطر والحوكمة معبر عنه باحترام مجمل للحدود والأهداف المسطرة على المستوى التنفيذي بالنسبة لكل من خطر الاستمرارية والمطابقة والمخاطر الائتمانية والمخاطر العملياتية والقانونية ومخاطر السوق، وكان من الممكن أن يكون أداؤه أفضل لو تم الاعتماد على منهجية نظام CAMELS التي أظهرت عيبا في تصنيف البنك بالنسبة لقيم ROAوROE، رغم ما ألزمت به المواد 37 و44 من النظام 08/11 البنوك بقياسها وتحليلها وبصفة دورية، **وهو ما يثبت صحة الفرضية السادسة للدراسة؛**

- ان التصنيف المتحصل بخصوص مؤشر السيولة (**L**) يظهر أن نظام الرقابة الداخلية بالبنك شهد مستويات مختلفة مرورا من المستوى المتوسط الفعالية في بداية المدة وصولا إلى أدنى مستوى له مع إدارة سيئة في سنة 2016 ليستقر عند المستوى المتوسط الفعالية في نهاية المدة كنتاج عن إدارة غير مرضية للأموال والأصول مع تحكم أقل من المرضي في السيولة معبر عنه باحترام نسبي للحدود والأهداف المسطرة على المستوى التنفيذي بالنسبة لكل من خطر السيولة والمخاطر العملياتية والقانونية والمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق وكان من الممكن أن يكون أداؤه أفضل لو تم الاعتماد على منهجية نظام CAMELSالتي أظهرت عيوبا على مستوى إدارة كل من خطر السيولة والمخاطر الائتمانية والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق والتي تم الزام البنوك بقياسها ومراقبتها وفقا للمادة 02 ومتطلبات الباب الثالث من النظام 08/11 **وهو ما يثبت صحة الفرضية السابعة للدراسة؛**
- ان التصنيف المتحصل عليه بخصوص مؤشر الحساسية اتجاه مخاطر السوق (**S**) يظهر أن نظام الرقابة الداخلية بالبنك فعال إلى حد ما مع إدارة مرضية للأموال والأصول وتحكم مرضي في المخاطر والنتائج مع احترام لمجمل الحدود والأهداف المسطرة على المستوى التنفيذي وكان من الممكن أن يكون أداؤه أفضل لو تم الاعتماد على منهجية نظام CAMELS التي أظهرت عيبا على مستوى إدارة الأصول والخصوم وعدم اهتمام بمخاطر السوق رغم التأكيد عليها من طرف الفقرة **هـ** و**ج** من المادة 02 ومتطلبات الباب الثالث من النظام 08/11، **وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثامنة للدراسة؛**
- ان نظام التنقيط المصرفي المطبق في الجزائر والمستوحى كليا من نظام CAMELSيؤدي دورا مهما في الحكم على مستوى فعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة من خلال الكشف عن حدود مؤشراته المرتبطة بمستوى الفعالية ويّمكن من القيام بمراجعة ومتابعة دورية لأداء البنك اضافة الى الكشف على نقاط القوة ونقاط الضعف في ستة مؤشرات تمثل مجتمعة أغلب الانشطة المصرفية **وهو ما يؤكد صحة الفرضية الرئيسية للدراسة.**

2-التوصيات:

بعد النتائج المتوصل اليها من خلال هاته الدراسة نوصي بما يلي:

- ضرورة تبني البنوك التجارية والمؤسسات العاملة في الجزائر لنظام التقييم المصرفي المستوحى كليا من نظام CAMELS ضمن تكريس مبدأ الرقابة الذاتية والآنية وعدم الاقتصار على التوجيهات والتصحيحات المقترحة لاحقا من طرف مفتشي بنك الجزائر؛
- قيام البنوك التجارية بإنشاء نظام آلي على مستوى الوكالات التجارية يقدم مخرجات آنية ودقيقة تبرز تصنيفات الوكالة بالنسبة لكل مؤشر وربطها بمستوى الفعالية على شاكلة برنامج (SYNOBA) المعتمد من طرف بنك الجزائر يساعدها في عملية التقييم والتقويم في الوقت والمكان المناسبين؛
- ضرورة قيام بنك الجزائر بتحيين واثراء للتنظيم التشريعي الخاص بنظام الرقابة الداخلية خصوصا وان النظام الحالي لديه أكثر من 10 سنوات منذ تطبيقه، ليواكب التطور الحاصل في النماذج المختلفة للرقابة الداخلية عالميا؛
- تنظيم دورات وبرامج تدريبية متخصصة في مجال التقييم والرقابة المصرفية من أجل تنمية القدرات الفردية للمدققين الداخليين بالنوك؛
- تفعيل دور الرقابة في عين المكان والرقابة على أساس المستندات وتخصيص وتدريب عدد هائل من المدققين الداخليين على مستوى الوكالات التجارية؛
- الوقوف على مدى التزام الوكالات التابعة للبنوك بالنظم الاحترازية والقوانين والأطر التنظيمية داخليا وخارجيا، ومعاقبة المخالفين بجدية؛

3-آفاق الدراسة:

لا شك أن الجهد الذي بذلناه طيلة مدة الدراسة نظريا وتطبيقيا هو توضيح لكيفية الاستفادة من أعرق وأشهر أنظمة الإنذار المبكر في تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية بالمصارف ضمن تكريس مبدأ الرقابة الذاتية والآنية، ولا يزال هذا الموضوع قابلا للبحث والتعمق أكثر في جوانب أخرى خصوصا في ظل المستجدات المتسارعة في القطاع البنكي ونظرا لنزايد أهميته على الساحة الوطنية والدولية ويمكننا أن نقترح للبحث والاثراء المواضيع التالية:

- دور أنظمة التقييم في الرفع من كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية بالمصارف؛
- مؤشر التدقيق الشرعي وفق منهجية SCAMELS كأداة لتفعيل نظام الرقابة الداخلية بالمصارف الإسلامية والمختلطة؛
- واقع التدقيق المصرفي في الجزائر ومتطلبات تطبيق لجنة بازل III.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

الـــكتب

01. أحلام بوعبدلي، **سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن؛
02. أحمد حلمي جمعة، **التدقيق الحديث للحسابات**، ط1، دار الصفاء، عمان، الأردن، 1999؛
03. اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، **ادارة البنوك التجارية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2015؛
04. أكرم إبراهيم حماد، **الرقابة المالية في القطاع الحكومي**، دار جهينة للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2006؛
05. أمين السيد أحمد لطفي، **التطورات الحديثة في المراجعة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007؛
06. أمين السيد أحمد لطفي، **تطلعات حديثة في المراجعة**، الدار الجامعية، ط1، مصر 2013؛
07. ثناء علي القباني ونادر شعبان السواح، **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006؛
08. حشاد نبيل، **دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية**، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 2005؛
09. خلف عبد الله الوردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق–وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، الأردن، 2006؛
10. خلف عبد الله الوردات، **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA**، الوراق لنشر والتوزيع، عمان، 2014؛
11. رضا خلاصي، **مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة**، دار هومة، ط1، الجزائر، 2013، ص 130.
12. زين يونس وعوادي مصطفى، **المراجعة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات وفق معايير المراجعة الدولية**، مطبعة سخري، 2011/2010؛
13. السوافيري، فتحي رزق عبد الفتاح، محمد الصحن، محمد السيد سرايا، **الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002؛
14. طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية، مصر، 2003؛
15. طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المراجعة، شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية، الجزء 2، الرقابة الداخلية، أدلة الإثبات**، الدار الجامعية، مصر، 2004؛
16. طواهر محمد التهامي وصديقي مسعود، **المراجعة وتدقيق الحسابات، الإطار النظري والممارسة التطبيقية**، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014؛
17. عبد الفتاح محمد الصحن وسمير كامل، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، الاسكندرية، ط1، 2001؛

18. عبد الفتاح محمد الصحن، **المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007؛

19. عبد الوهاب سويسي، **نظرية التنظيم وتصميم المنظمات**، دار النجاح للكتاب لنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2015؛

20. فتحي رزق، عبد الفتاح محمد الصحن، محمد السيد سرايا، **الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخليةٌ**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002؛

21. محمد داود عثمان، **إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره**، دار الفكر، السودان، الطبعة الأولى، 2013؛

22. محمد سمير أحمد، **الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009؛

23. المغربي عبد الفتاح، **نظم المعلومات الإدارية: الأسس والمبادئ**، الدار الجامعية، الإسكندرية؛

24. منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك، مدخل اتخاذ القرارات**، ط2، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1996؛

25. نجم عبد الله الحميدي وآخرون، **نظام المعلومات الادارية مدخل معاصر**، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2000؛

26. وجدي حامد حجازي، **أصول المراجعة الداخلية، مدخل علمي تطبيقي**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2010؛

الرسائل والأطروحات

01. أحمد نور الدين الفرا، **تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي (camels) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي(دراسة حالة بنك فلسطين)**، مذكرة ماجيستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية غزة؛

02. أنس هشام المملوك، **مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية، دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سورية**، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، سوريا، 2014؛

03. بن دريدي منير، **استراتيجية إدارة الموارد البشرية في المؤسسة العمومية الجزائرية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة فارس منتوري، قسنطينة، 2010/2009؛

04. بن عامر زين الدين، **تقييم كفاءة التورق المصرفي في إدارة سيولة المصارف الإسلامية (المصارف الإسلامية نموذجا للفترة 2008 إلى 2016)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، 2018/2017؛

05. بوبكر مصطفى، **الاستقرار المالي في إطار مقاربة الاحتراز الكلي–حالة النظام المصرفي الجزائري–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015؛

06. بوطورة فضيلة، **دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بنك**، مذكرة ماجستير علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2007/2006؛

07. بوطورة فضيلة، **دور نظام الرقابة الداخلية في الكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، 2015/2016؛

08. بوقليمينة عائشة، **العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية والبنوك الإسلامية (دراسة تطبيقية مقارنة)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمار ثليجي بالاغواط، 2017 /2018؛

09. جدي سمراء، **دور الرقابة الداخلية في زيادة مصداقية المخرجات المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2017/2016؛

10. حسين المحمود، **إمكانية استخدام نظام CAMELSفي تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية)**، مذكرة ماجستير، جامعة دمشق، سنة 2014؛

11. حمزة طيبي، **تفعيل الرقابة على أعمال البنوك بالجزائر وفق المعايير الدولية للجنة بازل**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2012/ 2013؛

12. الخالدي أمين، **كفاية رأس المال وأثرها على استثمارات البنوك التجارية الأردنية**، رسالة ماجيستير، جامعة آل البيت، الأردن، ، 2006؛

13. خرخاش جميلة، **أثر تطبيق حوكمة الشركات في تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنوك التجارية الجزائرية، دراسة إستشرافية**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2018/2017؛

14. سرين سميحة ابو رحمة، **السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية**، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية غزة، 2009؛

15. سعيدي خديجة، **إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل، دراسة حالة البنوك الإسلامية**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2017/2016؛

16. سهام بن الشيخ، **التحديات العملية لتطبيق معايير بازل 3 واليات التطوير دراسة تطبيقية على عينة من البنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة، 2015/ 2016؛

17. سهام بوخلالة، **المنافسة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة في الجزائر خلال الفترة" 2004-2014"**، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017/2016؛

18. سيرين سميح أبو رحمه، **السيولة المصرفية وأثرها في العـائد والمخـاطرة، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، قسم التجارة، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009؛

19. شوقي بورقبة، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة**، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011/2010؛

20. صورية عاشوري، **دور نظام التقييم المصرفي الأمريكي في دعم الرقابة على البنوك التجارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف، سنة 2011؛

21. طيبي عائشة، **إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على المردودية المالية والاقتصادية للبنوك (دراسة مقارنة لمجموعة من البنوك التقليدية والإسلامية العاملة في الجزائر وماليزيا للفترة 2008 إلى 2014)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، 2016 /2017؛

22. عبد السلام خميس بدوي، **أثر هيكل نظام الرقابة الداخلية وفقا لإطار COSO على تحقيق أهداف الرقابة (دراسة حالة المنظمات الأهلية في قطاع غزة)**، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2011؛

23. العونية بلهاشمي، **تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج التقييم المصرفي CAMELS**، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، القليعة، 2016/2015؛

24. فهد محمد طنينه، **أثر الرقابة الداخلية على الأداء: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في الضفة الغربية**، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الخليل، 2017؛

25. قوال زواوية إيمان، **تقييم أداء البنوك الجزائرية باستخدام معيار CAMELS**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018/2017؛

26. محمد البشير بن عمر، **دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح 2016 /2017؛

27. محمد حامد مجيد السامرائي، **أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية، دراسة تحليلية على شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال جماعة الشرق الأوسط، 2016؛

28. محمد حمدان علي الخزاعلة، **أثر السيولة والكفاية الادارية والملاءة المالية على ربحية البنوك الاردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية**، مذكرة ماجيستير في التمويل والمصارف، جامعة ال البيت كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، عمان؛

29. محمد علي محمود الجابري، **تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن دراسة ميدانية**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، اليمن، 2014؛

30. منذر محمد الصمادي، أثر **كفاءة نموذج CAMELعلى مؤشرات المتانة المالية للبنوك الإسلامية الأردنية**، أطروحة دكتوراه، جامعة العلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2011؛

31. نصر رمضان احلاسه، **دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة**، مذكرة ماجيستير في المحاسبة والتمويل كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة، 2013؛

32. وليد مرتضى نوه، **نحو تفعيل دور نظام المعلومات في البنوك للرفع من مستوى أدائها**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2014/2013؛

المقالات العلمية:

01. احلام بوعبدلي وحمزة عمي سعيد، **دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد07، العدد02، 2014؛

02. أنخل غوريا، **الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر من أجل النزاهة العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، مجلة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD 2019؛

03. بوطورة فضيلة وبقة الشريف، **دور نظام الرقابة الداخلية في كشف ورصد المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية**، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 1، سنة 2015؛

04. بوهريرة عباس وعمي السعيد حمزة، **دور نظام التنقيط المصرفي الجزائري " Snb " في تقييم الأداء المصرفي دراسة حالة البنك الوطني الجزائري ومصرف السلام**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، العدد 15، 2019؛

05. جبار عبد الرزاق، **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي**، حالة دول شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع؛

06. سهيلة قطاف، **تقييم سلامة الاستقرار المالي للبنك الوطني الجزائري باستعمال نظام التقييم المصرفي الامريكي camels**، مجلة دراسات، المجلد 15، العدد1، جامعة الاغواط، 2017؛

07. شرون رقية، **تحليل وقياس مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتجارية**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 06، جوان 2014؛

08. صبا عبد الهادي عبد الرضا: **مصفوفة camelsفي تقويم أداء المصارف**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد السادس، العدد الرابع، سنة 2011؛

09. عبد اللطيف مصلح عائض، **دور الإدارة في نجاح البنوك الإسلامية**، مقال بمجلة العلوم الاجتماعية، العدد 31، ديسمبر 2010؛

10. عبد الله عزت بركات، **مدى إدراك الشركات الأردنية المساهمة العامة لأهمية الرقابة الداخلية**، المجلة العربية للإدارة، مج 27، ع1، يونيو 2007؛

11. عبد الله عقلة غنيمات ووليد زكريا صيام، **العوامل المؤثرة في فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في الوزارات الأردنية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد السابع، العدد الرابع، ، 2011، جامعة الأردن،

12. علي حسن الدوغجي وايمان مؤيدو الخير، **تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية وفق أنموذج coso**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 19، العدد70، 2008؛

13. علي منصور محمد بن سفاع، **تقييم الأداء باستخدام نموذج CAMELS، دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي اليمني للسنوات 2003–2007**، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادّية –العدد الثانيً، دّيسمبر 2008؛

14. مالك أحمد الرشيد، **مقارنة بين معياري CAMELSوCAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية**، مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي، العدد 35، 2005؛

15. محمد سمير دهيرب، **نظام التقييم المصرفي بمؤشرات CAMELS في ظل المخاطر دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للسنوات من 2006 وحتى2009** ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد1 ، العدد 54؛

16. مصيطفى عبد اللطيف، **الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 6، 2008؛

17. موفق عباس باقر شكارة، تقويم أداء المصارف بموجب معايرCAMEL، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد السابع، العدد18 ، جامعة بغداد، العراق، سنة2012 ؛

18. ميثاق هاتف عبد السادة واخرون، **تقييم الاداء المصرفي باعتماد تحليل نسب السيولة والربحية دراسة مقارنة بين مصارف عراقية واردنية**، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد السادس، العدد الاول، 2008؛

19. هشام محمد عبد الحي السيد، **نماذج الرقابة الداخلية الحديثة في المؤسسة**، مجلة المحاسبون، جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، العدد40 ، الكويت، جويلية 2008؛

المداخلات العلمية:

01. إبراهيم كرسانة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي أبو ظبي، الإمارات 2006؛

02. عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، **دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003؛

03. علي عبد الله شاهين، **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية (حالة دراسية على بنك فلسطين المحدود)**، بحث مقدم بقسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، مارس 2005؛

04. محمد جبار الصائغ ورضا صاحب أبو حمد، **دراسة تحليلية للسيولة المعرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية**، كلية الاقتصاد، جامعة الكوفة؛

05. **مخاطر السيولة وفقا للدعامة الثانية من مقررات بازل 2**، ورقة للمناقشة، البنك المركزي المصري، قطاع الرقابة والإشراف، وحدة تطبيق مقررات بازل 2؛

06. مفتاح صالح، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، سطيف، 2009؛

07. هشام رامز عبد الحافظ، **الرقابة الداخلية في البنوك**، البنك المركزي المصري، قطاع الرقابة والإشراف، سبتمبر 2014؛

08. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، **تصنيفات CAMELS مقدمة للبنك المركزي العراقي**، 2005؛

التقارير:

01. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، نوفمبر 2013؛

02. التقرير السنوي للتسيير **للبنك الوطني الجزائري سنة 2017**؛

الأوامر والتعليمات والقوانين:

01. نظام بنك الجزائر رقم 04/09 مؤرخ في 23 يوليو 2009، **يتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية**، جريدة رسمية رقم 76، الصادرة في 29 ديسمبر2009 ؛

02. نظام بنك الجزائر رقم 11-08 المؤرخ في 28نوفمبر2011، **المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية**، العدد، 47 الصادرة في 29 أوت 2012؛

03. نظام بنك الجزائر رقم 01/14 الصادر بتاريخ 16 فيفري 2014 والمتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية؛

ثانيا: المراجع الأجنبية

Books:

01. Christian Jimenez & Patrick Melier, **Prévention et gestion de risque opérationnels**, édition Revue Banque,2012;
02. Comité De Bale Sur Le Contrôle Bancaire (2004, 2006), **Convergence internationale de la mesure et des normes de fonds propres**: Dispositif révisé, BRI ;
03. European Monetary Institute, Banking Supervisory Sub-Committee, **Internal Control Systems Of Credit Institutions**, july 97;
04. Hennie van Greuning et Sonja Brajovic Bratanovic, **Analyse et Gestion du Risque Bancaire**, edition SKA, 2004;
05. Institut Algérien Des Hautes Etudes Financières, **le contrôle bancaire, guide aux contrôleurs internes**, janvier 2010 ;
06. Louis vaurs, Délégué Général de l'IFACI, **Une comparaison des principaux référentiels de contrôle interne, Audit Interne, Enjeux et Pratiques à l'International, Eyrolles**, Editions d'Organisations, Paris 2007;
07. Sonia B. Saltzman Darcy Salinger, **the ACCION CAMEL Technical Note**, ACCION International September 1998;
08. Sylviede coussergues & Gautier Bourdeau, **Gestion de la banque du Diagnostic à la strategies**, 7èm édition , Dunod, Paris, 2013;
09. Sylviede coussergues, **Gestion de la banque du Diagnostic à la stratégie**, Dunod, Paris, 2002;

Thèses :

01. GITHINJI DAVID WACHIRA, **RELATIONSHIP BETWEEN FINANCIAL PERFORMANCE AND CAMEL RATING OF COMMERCIAL BANKS IN KENYA**, A Research Project Presented in Partial Fulfillment of the requirements of the degree of Master of Business Administration University of Nairobi School of Business, October, 2010;
02. Jean loup soula, **essais sur la liquidité bancaire, contribution à la mesure de risque de liquidité et à la gestion de la production de liquidité bancaire**, thèse de docteur en science de gestion, université de Strasbourg, 2017 ;
03. Matoungou Mayoukou &Marina Esmedard , **L'APPLICATION DES NORMES DE BALE II AUSEIN DES BANQUES DES PAYS DE LA ZONE CEMAC** , Thèse pour l'obtention du diplôme de Doctorat en Sciences Economiques et Gestion , Université Mohammed Ier , 2015 ;
04. Owusu Ansah Gabriel, **USING CAMEL RATING SYSTEM TO ASSESS THE PERFORMANCE OF LOCAL AND FOREIGN BANKS IN**

GHANA, Ghana Telecom University College Graduate School, Coventry University, Faculty Of Engineering And Computing Mba Finance, May, 2012;

05. Uyen Dang, **THE CAMEL RATING SYSTEM IN BANKING SUPERVISION A CASE STUDY**, Arcada University of Applied Sciences, International Business 2011;

Articles & Conferences :

01. Angela Roman& Alina Camelia, **Analysing the Financial Soundness of the Commercial Banks in Romania: An Approach Based on the Camels Framework**, International Economic Conference of Sibiu 2013 Post Crisis Economy: Challenges and Opportunities, IECS 2013,university of lasi, Romania ;
02. Anne-Claude CREUSOT, **Presentation de l'outil d'évaluation des performances CAMEL**, BIM n° 138 - 6 novembre 2001;
03. Banque des Règlements Internationaux Bâle, Suisse, **un Nouveau Dispositif d'Adéquation des Fonds Propres**, Juin 1999;
04. Basel III: **A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, Basel Committee on banking Supervision,**December 2010, (rev June 2011;
05. Basle Committee on Banking Supervision, **Framework for Internal Control Systems in Banking Organizations, Basle**, September 1998;
06. Board of Governors of the Federal Reserve System ،**Commercial Bank Examination Manual** ،Fourth Printing ،March 1994;
07. BRI, Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, Bâle III, **Ratio de liquidité à court terme et outils de suivi du risque de liquidité**, Janvier 2013 ;
08. Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, **Cadre pour les systèmes de contrôle interne dans les organisations bancaires**, Bâle ,1998 ;
09. Darlena Tartari, **de la régulation en matière des capitaux propres du système bancaire**, Thèse pour l'obtention du grade de docteur en Sciences Économiques et Sociales, l'Université de Fribourg (Suisse), 2002;
10. Directors College Monroeville, PA, **How Do Examiners Assign Loan Classifications on Your Examination,** New York Region, 2012;
11. Fangyuan Guan, Chuanzhe Liu ,Fangming Xie and Huiying Chen, **Evaluation of the Competitiveness of China's Commercial Banks Based on the G-CAMELS Evaluation System,MDPI**, School of Management, China University of Mining & Technology, Xuzhou 221116, China, sustainability,2019;
12. Ishmael Appiah-Gyamerah et Joseph Nartey, **The effectiveness of Internal Control Systems of banks, The case of Ghanaian banks**, International

Journal of Accounting and Financial Reporting, 2014, Vol. 4, No.2, Department of Accounting, Central University, College, Accra;

13. Mahdi Bastanand Mohammad Bagheri Mazrae, **Dynamics of banking soundness based on CAMELS rating system**, Department of Industrial Engineering, Eyvanekey University, Eyvanekey, 35918-99888, Iran, Conference Paper, July 2016;
14. Malihe Rostami, **CAMELS' ANALYSIS IN BANKING INDUSTRY, Global Journal of Engineering Science and Research Management**, ISSN 2349-4506, November, 2015;
15. Mihaela Costisor, **Le risque de liquidité dans le système bancaire**, thèse Pour obtenir le grade de Docteur, Sciences Economiques, Université Paris-Est, 2010 ;
16. Noel J. Pajutagana, **CAMELS Rating System, SUPERVISION and EXAMINATION SECTOR Department of Rural Banks**, septembre 1999;
17. Ombaba K.B Mwengei, **Assessing the Factors Contributing to Non – Performance Loans in Kenyan Banks**, European Journal of Business and Management, 2013;
18. Ranjana sahajwala, Paul van den bergh, **Supervisory risk assment and early warning systems**, Basel committee on banking supervision working papers, N4, 2000 ;
19. Roland Gerrard and Debra J. Saito, **Supervisory Rating Systems CAMELS & ROCA**, Federal Reserve Bank of New York ,Bank Supervision Group May 20, 2008;
20. Said Yahia, **L'impact de l'évolution du référentiel COSO sur l'activation du contrôle interne dans l'entreprise, Avec référence au cas de l'Algérie**, Revue des Sciences Humaines – Université Mohamed Khider Biskra, 2016 ;
21. Sarker, A.A. **CAMELS Rating System in the Context of Islamic Banking: A Proposed „S" for Shariah Framework**, Bangladesh Bank Dhaka Bangladesh, (2005);
22. Sema Bayraktar and Masoud Ghazav, **Performance Analysis Of Banks In Turkey Using Camels Approach Case Study: Six Turkish Banks During 2005 To 2016**, Journal of Business Research-Türk,juin2018;
23. SR 90-21 (IB), **Board of Governors of the Federal Reserve System, Washinton**, dc.20551, division of banking supervision and regulation, june 22,1990 ;
24. Tesfatsion Sahlu Desta, **Financial Performance Of "The Best African Banks": A Comparative Analysis Through CAMEL Rating**, Journal of Accounting and Management, vol,6,No 1, 2016;
25. Yakubu et others, **The Effectiveness of Internal Control System in Safeguarding Assets in the Ghanaian Banking Industry**, International Journal of Management and Commerce Innovations, Vol. 5, Issue 1, 2017 ;

Publication of central banks and financial and Monetary Elements:

01. Banque D'Algérie, Direction Générale de l'inspection générale, **système de notation bancaire, partie 1, Supervision du système bancaire**, avril 2011 ;
02. Banque D'Algérie, Direction Générale de l'inspection générale, système de notation bancaire, partie 3, **guide générale de contrôle sur place, chapitre 4, liquidité**, avril 2011 ;
03. Banque D'Algérie, Direction Générale de l'Inspection Générale, **Système de Notation Bancaire, Guide d'évaluation du dispositif de contrôle interne** ,2014 ;
04. Banque D'Algérie, Direction Générale de l'Inspection Générale, **Système de Notation Bancaire, Guide Générale De Contrôle Sur Pièce**, 2014 ;
05. Banque D'Algérie, **Rapport annuel 2015 évolution économique et monétaire en Algérie**, Novembre 2016 ;
06. Banque Nationale d'algérie, **PDG, Circulaire n°1731** du 23/04/1997;
07. Banque Nationale D'Algérie, Rapport Annuel de Gestion 2014 ;
08. Banque Nationale d'Algérie, **Rapports annuels de gestion du 2014 à 2018** ;
09. Banque Nationale D'Algérie, **Direction Générale, Circulaire N° 1903** du 30/03/2006, P2.
10. Banque Nationale D'Algérie, **Direction Générale, Circulaire N° 1919** du 11/12/ 2006;
11. Banque Nationale D'Algérie, **Direction Générale, Circulaire N° 1922** du 28/12/2006 ;
12. Banque Nationale D'Algérie, **Direction Générale, Circulaire N° 1923** du 28/12/2006,
13. Banque Nationale D'Algérie, **Direction Générale, Circulaire N° 1920** du 11/12/2006 ;
14. Banque Nationale D'Algérie, **Direction Générale, Circulaire N° 2030** du 04/12/2012, P3.
15. Banque Nationale D'Algérie, Direction Générale, Circulaire N° 2076 du 28/12/2014 concernant coefficient de solvabilité ;
16. Banque Nationale D'Algérie, **Direction Générale, Circulaire N° 2080** du 18/11/2014 ;
17. Banque Nationale D'Algérie, **Direction Générale, Circulaire N° 2834** du 21/01/201 2;
18. Banque Nationale D'Algérie, **Direction Générale, Circulaire N° 425** du 23/04/1973 ;
19. Circulaire BNA N°2030, **contrôle interne à l'ensemble des agences et structure de la banque**, 04/12/2012 ;
20. Iinstruction N°07-2011 du 21 décember 2011 portant **Coéfficient de liquidité des banques et des établissements financiéres** ;

المواقع الإلكترونية:

01.: https: //www.bna.dz/ar.html
02.: https: //www.bna.dz/images/pdf/rapport-2018.pdf
03. http//www.fimarkets.com/pages/ratio_solvabilite_mcdonough_cooke.php
04. http: //www.investopedia.com/terms/a/adversely-classified-asset.asp,
05. https: //www.fdic.gov/regulations/safety/manual/
06. https: //www.slideshare.net/AbuHasanAlNahiyan/an-evaluation-of-camels-rating-system-as-a-measure-of-bank-performance
07. www.federalreserve.gov/boarddocs/srletters/1990/sr9021.htm,